

مجلة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر
مجلة علمية دورية محكمة

السنة الحادية عشر - العدد الثاني والثلاثون ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

العدد الثاني والثلاثون

ربيع ثاني - شعبان ١٤٢٨هـ

مايو - أغسطس ٢٠٠٧م

مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر
مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الطيب رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز

المشرف العلمي

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف المستشار العلمي للمركز





أولاً: البحوث



ثانياً: ملخص الرسالة

تصدير

بقلم الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز ورئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ومولانا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه وتابعيه إلى يوم الدين، وبعد :
فهذا هو العدد الثاني والثلاثون من أعداد مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، يصدر حاملاً العديد من الدراسات الاقتصادية المتميزة التي تعالج بعض الجوانب العلمية، العملية منها والنظرية، وتقدم لمستقبلها زاداً نافعاً، ومعرفة متنوعة. وهذا العدد بما يحمل من دراسات قيمة يسهم في تحقيق الهدف العام لهذه المجلة، وهو نشر المعرفة الاقتصادية من المنظور الإسلامي. فلقد اشتمل هذا العدد على دراسة أصيلة، شغلت بالتعرف على أفضل الوسائل المعاصرة لجعل الشريعة الإسلامية منهجاً لهذه المجتمعات التي غفلت عما لديها من أصول السياسة والحكم، وراحت تتسول ما تظنه نافعاً لها من وراء السهوب وخلف البحار، متجاهلة أن ضالتها بين يديها، وأن ما يصلحها ليس إلا الذي تملكه من أفكار ومناهج، ويحاول البحث أن يقدم طريقة لإحياء هذا الذي تملكه الأمة، بحيث يحقق مصالحها وأهدافها في ظل العصر ومستحدثاته، وما طرأ عليه من تغيرات، قدرتها الشريعة الإسلامية مسبقاً، وأعدت لها العدة مقدماً.

هذا البحث هو الشريعة الإسلامية في الحكم والإدارة، الأصول والإحياء. وتضمن العدد بحثاً تطبيقياً عن الطلب على سلعة استهلاكية هامة هي الأسماك في بلد الله الحرام مكة المكرمة، وآخر يدرس محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية. ثم حمل العدد بحثاً في التكاليف يتناول منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف، ثم حمل العدد مقالا شائقاً عن الإنترنت، نظرة اقتصادية وتطبيقية. حاول فيه كاتبه أن يفاضل بين طريقتين للبحث

في الشبكة، الأول باستخدام الـ URL والثانية باستخدام الكلمة المفتاحية Keyword، وأن بين إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الدراسات والأبحاث المأخوذة من شبكة المعلومات الدولية، والرجوع إليها مرة أخرى باستخدام URL كإشارة مرجعية، ومدى اتصاف هذه الطريقة بالمصداقية، وبحث آخر عن مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات «وخاصة العربية..» دراسة من منظور الفكر الإسلامي، وأيضاً دراسة عن تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة، وآخر عن العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين.. دراسة تطبيقية على قطاع البترول

وبحث عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتوظيف «الضرائب» في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

وأخيراً بحثين الأول عن دالة الإمكان التقريبية والبواقي المشوشة للنماذج المختلطة ARMA (p,q)، والآخر عن المتغيرات المرتبطة باستخدام/عدم استخدام عملاء البنوك من الأفراد للخدمات المصرفية الإلكترونية

هذه الأبحاث وتلك الدراسات، توزعت بين باحثين من أقطار العالم العربي، كما تعودنا من مجلتنا التي هي مجلة الجميع، والتي نسأل الله تعالى أن ينفع بها الجميع، وأن يجزي كل من ساهم في وصولها إلى أيدي المستفيدين منها، إنه نعم المولى، ونعم المجيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه وتابعيه.

مدير المركز رئيس التحرير
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات «وخاصة العربية ...» دراسة من منظور الفكر الإسلامي

دكتور / عادل حميد يعقوب (*)

المقدمة

شهدت أسواق الأوراق المالية في العالم العربي تطوراً كبيراً في السنوات القليلة الماضية وخاصة في عام ٢٠٠٥م، نتيجة للزيادة الكبيرة في السيولة المحلية والتي نجمت عن استمرار الارتفاع في الإيرادات النفطية، وما رافق ذلك من زيادة عدد الشركات المدرجة، كذلك ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تعزيز ملموس للنشاط التجاري والاقتصادي لهذه الدول، مما أثر بشكل إيجابي على أداء الشركات المدرجة في أسواق الأسهم وتعزيز فرص جذب الاستثمار الأجنبي إلى تلك الأسواق، وارتفاع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي بنسبة ٩١٦٪ في نهاية ٢٠٠٥م، حيث بلغ ٤١٣٣ نقطة في عام ٢٠٠٥م وهو أعلى رقم سجله المؤشر منذ احتسابه^(١)، ويعكس ارتفاع المؤشر المركب للصندوق الأداء الجيد لأسواق الأوراق المالية العربية مقابل أداء أسواق الأوراق المالية الدولية، فقد سجل مؤشر مؤسسة التمويل الدولية (ستاندرد اندبورز) والذي يقيس أداء الأسواق المالية في الدول الناشئة إرتفاعاً بلغت نسبته ٣٧٦٪، في حين ارتفعت مؤشرات الأسواق الدولية الرئيسية بنسب متفاوتة، إذ سجل مؤشر نيكاي للأسهم اليابانية ارتفاعاً بلغت نسبته ٤٠٢٪، ومؤشر ستاندرد بورز ٥٠٠ للأسهم الأمريكية ارتفاعاً بلغت نسبته ٣٪^(٢)، غير أن عام ٢٠٠٦م قد شهد أزمات عنيفة طالت معظم الأسواق المالية العربية وخاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ومصر والأردن ومعظم البلدان العربية، فقد انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بهذه الأسواق انخفاضاً كبيراً، وقد بلغت هذه الانخفاضات في الربع الثاني من ٢٠٠٦م

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة بنين - جامعة الأزهر.

حوالي ١٩٪ في سوق دبي، ١٩ر٣٪ في أبوظبي، و٢٢ر٣٪ في السعودية، و ٠٤٪ في الكويت، و ١٦ر٤٪ في مصر، وفي لبنان ١٪ وكذلك الحال في تونس بنفس النسبة، كما بلغ الانخفاض ٣٥٪ في فلسطين و ١٠ر٧٪ في بورصة الخرطوم، أما في الدوحة فقد بلغ الانخفاض ٨ر٥٪^(٣).

وبالرغم من وجود أسباب اقتصادية ومالية وهيكلية وفنية وإدارية لمعظم هذه الأزمات، إلا أن استغلال الآليات الحديثة المصاحبة للاقتصاد الرقمي من قبل بعض المتعاملين بهذه الأسواق وبناء استراتيجيات الحصول على الأرباح حتى لو كانت في معظم الأحيان بطرق غير مشروعة وغير أخلاقية وبعيدة كل البعد عن الضوابط الشرعية التي تحكم المسلم في تعاملاته وممارساته الاقتصادية، كانت من الأسباب المعتبرة والمهمة التي أدت إلى ذلك، بالرغم من إهمال معظم المحللين والاقتصاديين والخبراء لهذا السبب الجوهرى والذي يعتبره الباحث من أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

ولذلك سيهدف هذا البحث إلى إبراز وتحليل أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات وخاصة العربية وطرق علاجها في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي والمعطيات الشرعية.

كما سيركز الباحث على إبراز أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات العربية على معاملات البيوع الفورية وخاصة المضاربة ولن يتطرق الباحث للبيوع المستقبلية أو أسواق الخيارات.

وسوف يستخدم الباحث منهجي الاستقراء والاستنباط في هذا البحث وكذلك بعض الطرق الإحصائية كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم سوف يتم تقسيم البحث على النحو التالي :

المبحث الأول : الفساد الاقتصادي في أسواق المال (المفاهيم - الأسباب) .

المبحث الثاني : مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية (البورصات) بالعالم العربي .

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية في البورصات العربية وطرق
مواجهتها من وجهة النظر الاقتصادية والشرعية .
وسوف يختتم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها الباحث .



المبحث الأول

الفساد الاقتصادي في أسواق المال (المفاهيم - الأسباب)

تعد دراسة المفاهيم الأساسية للفساد الاقتصادي في أسواق المال وتحليل أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك هي المدخل الرئيسي لفهم هذا الموضوع، وعلى ذلك فإن هذا المبحث سيتناول:

١/١ - المنطلقات الأساسية لجانب المتعاملين في النشاط الاقتصادي في الفكر الإسلامي.

٢/١ - مفهوم الفساد الاقتصادي من الناحية الشرعية والاقتصادية.

٣/١ - مجالات وصور الفساد الاقتصادي في أسواق المال .

٤/١ - أهم أسباب الفساد الاقتصادي بأسواق المال .

والتي يمكن تناولها على النحو التالي :

١/١ المنطلقات الأساسية لجانب المتعاملين في النشاط الاقتصادي في الفكر الإسلامي:

غاية النشاط الاقتصادي في النظام الإسلامي هو تحقيق الكسب الطيب وتحصيل الرزق الحلال من خلال سلامة التعامل المعيشي والتداول المالي على أساس عادل ومنصف، يتحقق للمجتمع فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسود الإخاء والتكامل ويعمه الاستقرار، ويرى علماء الفقه أن هناك أربعة أمور أساسية تعد بمثابة منطلقات قبل الدخول في دراسة السلوكيات والممارسات غير المنضبطة في سوق الأوراق المالية سواء من قبل الأفراد أو الشركات وهي^(٤):

١- وجوب تحري الحلال واجتناب الحرام:

إن طلب الحلال واجتناب الحرام من الواجبات الشرعية التي يجب على كل مسلم ومسلمة أن يلتزم به ويتحراه ولا ينبغي أن يحول دون ذلك مشاغل حياته أو الاستكثار في جمع المال وزيادة الأرصدة، وهذا الواجب الشرعي يجب أن يسبق

ممارسة أي عمل مالي أو استثماري، فقد ثبت في الحديث الصحيح من حديث أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً »، بل أن الأصل في المسلم أن يتجنب الشبهات حرصاً على دينه وحرصاً على آخرته، ولذلك أخبر ﷺ في حديث^(١) النعمان بن بشير المتفق عليه عن ذلك بقوله « إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وإن حمى الله محارمه »، كما أن كسب المال ليس مقصوداً في ذاته ولكنه وسيلة للاستعانة به على طاعة الله، فإذا لم يكن حلالاً يستعان به على طاعة الله فهو بؤس وشقاء قال تعالى : ﴿وَأَبْتَغِ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الْدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۗ﴾^(٢).

٢- مراعاة المقاصد الكلية وقيم الاستثمار في الإسلام .

يجب أن لا تخرج جميع الأنشطة الاقتصادية التي أباحها الإسلام عن رعاية المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية، بل يجب أن تدور في فلكها وتحققها، فالتجارة ليست هدفاً في ذاتها وإنما شرعها الإسلام لتحقيق مصالح الناس وقضاء حوائجهم والتيسير عليهم، وكل ضابط من ضوابط الشرع في المعاملات المالية إنما يهدف إلى تحقيق هذا الأمر.

٣- وجوب استكمال كافة العقود المالية لأركانها وشرائطها المعتبرة شرعاً.

لقد ضبط الشرع كافة العقود بأركان وشروط وضوابط متعددة يجب على من يباشر أي عقد منها أن يراعيها وإلا وصف العقد بالفساد والحرمة وعجز مثل هذا العقد عن تحقيق مقاصد الشرع من تشريع وإباحة، هذه الأركان والشروط في جملتها هي من قبيل القواعد الآمرة التي لا يجوز لطرفي العقد أن يتفقا على خلافها ولا التراضي على تركها وإهمالها، فقد نصت عليها أدلة شرعية معتبرة ويجب على كل من يباشر أي عقد منها أن يلتزم بها .

٤- مرونة الشريعة الإسلامية واستيعابها لكل جديد في مجال المعاملات المالية إذا ما انضبط بضوابطها وقواعدها العامة .

إن الإسلام لا يضيق بالجديد في المعاملات ولا يتنكر له ما دام هذا الجديد يلبي حاجة الأمة وتحقيق مقصد مشروعاً من مقاصدها، وعلى ذلك قام فقه المعاملات المالية على اعتبار أن الأصل فيه الإباحة ليفتح الباب أمام أي تطور وابتكار جديد . غير أن كثير من المعاملات المالية في أسواق المال (البورصات) تسير في اتجاه عكسي لتوجهات الشريعة، مما جعل الكثير من هذه المعاملات يدخل ضمن دائرة فساد النشاط الاقتصادي .

وتأسيساً على ما تقدم فإننا سنستعرض بعض المفاهيم الأساسية لفساد النشاط الاقتصادي .

٢/١ مفهوم الفساد الاقتصادي من الناحية الشرعية والاقتصادية:

يشير الفقهاء إلى أن الفساد هو نقيض الصلاح وأخذ المال ظلماً^(٨)، ويختلف علماء الأصول في مدلول الفساد في باب المعاملات، فذهب الجمهور إلى القول بالترادف، فالباطل والفساد بمعنى واحد في العقود وهو نقيض الصحة، فالعقد أما صحيح أو باطل وكل باطل فاسد، وذهب الحنفية إلى منع الترادف بينهما، فالفساد من العقود ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه والباطل ما لم يكن مشروعاً بأصله ووصفه، وقاعدتهم في ذلك أنه لا يلزم من كون الشيء ممنوعاً بوضعه أن يكون ممنوعاً بأصله فكان الفاسد متوسطاً بين الصحيح والباطل^(٩) .

أما الفساد الاقتصادي من وجهة نظر علماء الاقتصاد المسلمين فهو جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم أحكام المال، أو التفات للجوانب الأخرى التي يكتمل بها البناء الاقتصادي كالقيم والمبادئ الأخلاقية الروحية^(١٠) .

وبعبارة أخرى فإن الفساد الاقتصادي يتمثل في التركيز أثناء الممارسة الاقتصادية عملاً وإنتاجاً وتوزيعاً على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية وإهمال الجوانب الأخرى، كعدم الالتزام الكامل بالأحكام الشرعية المنظمة لتحصيل المال وكيفية تنميته وإنفاقه، وكذلك عدم أداء الحقوق الواجبة في المال، وإساءة التصرف في التعامل بما يضر بمصالح النظام الاقتصادي السليم من جوهره الذي يقوم عليه، ويفرغ مساره التطبيقي من وسائله المشروعة التي تكفل له الوجود الحقيقي والأداء المنشود .

وعلى ذلك فالفساد الاقتصادي بأسواق المال هو محاولة تحقيق أقصى الأرباح الممكنة بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة دون مراعاة للقواعد الشرعية التي تحكم تعاملات المسلم .

٣/١ مجالات وصور الفساد الاقتصادي في أسواق المال .

تشكل بعض التعاملات في أسواق المال أهم صور الفساد الاقتصادي والتي منها المعاملات المتعلقة بالتعامل بالربا مثل التعامل بالهامش، والتعامل في الشركات المصنفة بالمحرمة لحصولها على قروض ربوية أو لممارستها أنشطة غير مباحة، وكذلك الاحتكارات المؤدية إلى الإضرار بالمتعاملين واستغلال النفوذ، وترويج المعلومات والشائعات الكاذبة بغية التأثير في أسعار أسهم معينة، وتسريب المعلومات والقرارات لبعض المتعاملين دون غيرهم، والتعامل الوهمي (تقديم طلبات شراء أو بيع وهمية لسوق المال وسحبها قبل التنفيذ للتأثير في السوق والإيحاء للمتعاملين بأن هناك فرص كبيرة للربح من هذه العمليات) .

ولا يقتصر الفساد الاقتصادي على فئة دون غيرها من المتعاملين في سوق المال، فقد يكون الفساد الاقتصادي من بعض المستثمرين أو المضاربين أو بعض شركات الوساطة، كما قد يشمل بعض مجالس إدارات الشركات المساهمة بالسوق، أو بعض العاملين بالبنوك، أو بعض المحللين الاقتصاديين والماليين

والمحاسبين القانونيين، أو بعض رجال القانون، وكذلك بعض العاملين بالهيئات الحكومية ذات العلاقة بسوق المال .

وقد يشمل الفساد الاقتصادي كافة المراحل الخاصة بالتعامل في أسواق المال بداية من إصدار الأوراق المالية مروراً بعمليات البيع ثم تداول هذه الأوراق .

١/٤ أهم أسباب الفساد الاقتصادي بأسواق المال .

لا شك أن هناك أسباباً كثيرة مؤثرة في حدوث الفساد الاقتصادي بأسواق المال تتشابك فيها الأسباب الاقتصادية والمالية بالأسباب الشرعية والرقابية والإدارية، بالإضافة إلى الأسباب الفنية والتقنية والاجتماعية والثقافية، ويمكن أن نوجز أهم هذه الأسباب على النحو التالي :

- ١- انعدام الوازع الديني والأخلاقي عند بعض المتعاملين .
- ٢- ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية التي تنظم أعمال الأسواق المالية بالعالم العربي .
- ٣- غياب أو ضعف الجانب الرقابي من قبل الدول في كثير من الأحيان .
- ٤- الاقتصاد الرقمي جعل التفرير بكثير من المتعاملين أسهل بكثير وأسرع من التفرير بهم في حالة المعاملات العادية .
- ٥- ضعف الثقافة المتعلقة بأسواق المال عند الكثير من المتعاملين .
- ٦- المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالفقر والبطالة والتضخم وسوء التوزيع وتدني مستوى الدخل عند كثير من الأفراد^(١١) .
- ٧- ثقافة الشراء السريع .

المبحث الثاني مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية (البورصات) بالعالم العربي

تعتبر أسواق الأوراق المالية مطمع لكثير من العاملين والمتعاملين بهذه الأسواق أملاً في تحقيق الثراء السريع وذلك من خلال ممارسة بعض الأنشطة غير المنضبطة، مستخدمين في ذلك كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة غير مباليين بما تحدثه هذه الأنشطة من آثار مدمرة على الأسواق والمتعاملين بل والتنمية الاقتصادية بهذه الدول بوجه عام .

ولذلك فإن أسواق الأوراق المالية من أكثر الجهات عرضة للفساد الاقتصادي، نظراً لضخامة حجم التعاملات اليومية بالبورصات، وكذلك الرساميل الضخمة للشركات المدرجة بهذه الأسواق، والسرعة الكبيرة التي تتم بها عمليات البيع والشراء .

كما تتميز الأسواق المالية بالعالم العربي ببعض الخلل في كفاءة الأسواق، وهذا قد يساعد في زيادة حدة الفساد الاقتصادي، ويشمل الخلل في كفاءة هذه الأسواق ما يلي^(١٢):

■ كفاءة التخصيص : حيث إن هناك بعض الأموال اتجهت إلى المشروعات غير ذات الجدوى الاقتصادية حيث تفتقد إلى الميزة النسبية والتنافسية في كثير من الأحيان .

■ كفاءة التسعير : وهي تعني أن أسعار الأسهم يجب أن تكون مساوية لقيمتها الحقيقية في جميع الأوقات (القيم العادلة) ، وهذا لا ينطبق على معظم الأسهم بالأسواق العربية .

■ كفاءة المعلومات : حيث تستلزم عدم وجود فواصل زمنية بين نشر المعلومات واستيعابها، وهذه أيضاً بها خلل كبير في الأسواق العربية .

وباستعراض التعاملات والرساميل في بعض الأسواق المالية في العالم العربي يتضح أنها كبيرة، فمثلاً يبلغ حجم التداولات اليومية في سوق الأوراق المالية

السعودي حوالي ٣٠ مليار ريال في أوقات رواج ونمو السوق، وحوالي ١٠ مليار ريال في الأوقات التي تشهد تراجعاً بالسوق، وفي السوق المصري حوالي مليار جنية مصري، والكويت أكثر من ١٠٠ مليون دينار، وسوقي دبي وأبو ظبي حوالي مليار درهم .

أما من حيث الرساميل فقد بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق دبي في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦م حوالي ٨٢ر٥٩ مليار دولار، وفي أبوظبي ٩٣ر٧٦ مليار دولار، وفي الدار البيضاء ٣٧ر٤٩ مليار دولار، كما بلغت في مصر في الربع الأول من نفس العام ٦٥ر٥ مليار دولار (سوقي الإسكندرية والقاهرة)، والسوق السعودي ٥٢٥ مليار دولار، وفي الكويت حوالي ١٠٠ر٩ مليار دولار، وفي عُمان حوالي ٣١ر٨٤ مليار دولار^(١٣) .

كما أن السهم المالي يختلف عن سائر السلع العينية في أن تداوله أكثر عرضةً للغرر والجهالة الممنوعان شرعاً، فهو يتميز عن غيره من السلع العينية في أنه غير منظور وغير معروف لكثير من المتداولين^(١٤) .

وقبل استعراض أهم مظاهر الفساد في أسواق الأوراق المالية نود أن نؤكد أن الغرض من المعاملات والتي من بينها أسواق المال هو تحقيق مصالح العباد في المعاش ورفع الحرج عنهم بعيداً عن الباطل والحرام، ولهذا كان من مميزات الشريعة الإسلامية أنها تقوم على جلب المصالح ودرء المفاسد في كل زمان ومكان مصداقاً لقول الرسول ﷺ «لا ضرر ولا ضرار»^(١٥) .

ويرى العلماء أنه في ضوء ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله محمد ﷺ وأصول الشريعة من معايير ثابتة وقواعد خاصة يهتدى بها في تنظيم واستثمار المال واستثمار الجهود الإنسانية وهو ما يفهم أن النظام المالي لم يصادر النشاط الاقتصادي كلية أو يبيح الكسب مطلقاً بل قيدهما بقيود معينة تضمن تحقيق العدالة لكل الناس، وتمنع الاستغلال ودفع الضرر عنهم فلا يطغى غنى على فقير ولا كثير على قليل ولا يستبد أصحاب النفوذ بغرض الكسب دون غيرهم من الناس،

وهذا عملاً بما يقرره الفقهاء من أن الأصل في المعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والحرمة فإن الحلال ما أحله الله والحرام ما حرم الله وما سكت عنه فهو عفو^(١٦) .

وتأسيساً على ذلك فإن أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية (البورصات) من وجهة نظر الباحث تتلخص في :

- ١/٢ تداول أسهم الشركات التي ما زالت في طور الإنشاء .
 - ٢/٢ التعامل في أسهم بعض الشركات المحرمة شرعاً .
 - ٣/٢ المضاربات غير المشروعة .
 - ٤/٢ انعدام الشفافية .
 - ٥/٢ الاستحواذ على نسبة كبيرة من أسهم بعض الشركات بغرض الاحتكار .
 - ٦/٢ تلاعب شركات الوساطة ومكاتب الاستشارات المالية والاقتصادية .
 - ٧/٢ تغليب المصلحة من قبل متخذي القرار .
- والتي يمكن تناولها على النحو التالي :

١/٢ تداول أسهم الشركات التي ما زالت في طور الإنشاء .
تنص أحكام الشريعة الإسلامية أنه إذا كانت الشركة المساهمة في طور الإنشاء ورأس مالها ما زال نقوداً فإنه ينطبق على أحكام تداول أسهمها أحكام الصرف، لأن العملية لا تخرج عن بيع نقود بنقود ويشترط فيها المثلية والتقابض الفوري عند التعاقد الفوري عند التعاقد للبديلين، كما يجب أن يكون التداول بالقيمة الاسمية فقط ليس بأزيد ولا أقل وإلا دخلت العملية في الربا .

ولذلك يرى أحد الباحثين أن ما جاء في المادة ١٢٨ من لائحة قانون الشركات المصرية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأنه لا يتم التداول بأزيد من القيمة الاسمية إلا بعد نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنة مالية كاملة أمر يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية^(١٧)، غير أن الباحث يرى أنه كان يجب الإشارة إلى أن

التداول يكون بالقيمة الاسمية فقط ليس بأزيد ولا أقل منها حتى يتفق والأحكام الشرعية للصرف^(١٨).

٢/٢ التعامل في أسهم بعض الشركات المحرمة شرعاً .

نكاد نجزم أن معظم الشركات المدرجة في أسواق المال العربية والمصنفة ضمن الشركات (المحرمة) طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية هي شركات مباحة النشاط، فهي شركات تعمل في الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية والقليل منها يعمل في أنشطة أو يمارس بعض الأنشطة المحرمة كبعض البنوك التي تمارس الإقراض الربوي وبعض المعاملات التي لا تتوافق مع الشريعة (بعض أنواع الاستثمارات - بطاقات الائتمان - بعض العمليات غير المصرفية)، ولكن حرمة هذه الشركات تنبع من أن رؤوس أموالها أو جزء كبير منه ناتجاً عن قروض ربوية، فعلى سبيل المثال أفتى علماء المملكة العربية السعودية بعدم جواز التعامل في حوالي ٢٣ شركة ضمن شركات سوق المال السعودي، أظهرت قوائمها لآخر فترة قروضاً أو استثمارات محرمة تعد كبيرة بالنسبة لموجودات الشركة، ولذلك يحرم الشراء والبيع في هذه الشركات مطلقاً^(١٩)، سواء كان الشخص مضارباً أو مستثمراً، ومن بين هذه الشركات جميع البنوك المدرجة بالسوق باستثناء مصرف الراجحي وبنك البلاد، مع ملاحظة أن جميع البنوك المحرمة تقدم بعض المنتجات المصرفية الإسلامية والمجازة شرعاً من قبل لجان شرعية متخصصة، كما أن هناك شركات تعمل في مجالات مباحة مثل شركات الإعلان والتصنيع والزراعة والنقل البحري والغاز والصادرات تقع ضمن الشركات المحرمة بالرغم من أن جميع أنشطتها مباحة.

ويرى الفقهاء أن هذا النوع من الشركات المحرمة لا يجوز التعامل في أسهمها ولا العمل فيها ولا مناصرتها ومؤازرتها وإنما يجب مقاطعتها وحلها، فهي حرب على الله ورسوله وجهر بالمنكرات وجراً على حدود الله ومحارمه وهي أسس البلاء والفساد في المجتمعات، وقد صحت نصوص شرعية كثيرة تنهي عن هذه التعاملات وتحرمها إذا ما مورست بطريقة فردية وهي في صورتها الحالية أكثر حرمة لعظم ضررها وآثارها^(٢٠).

أما الآثار الاقتصادية للربا فإنه يعمل على عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية وتقليل مجالات الاستثمار، ذلك لأنه يؤدي إلى تمييز رأس المال على سائر عناصر الإنتاج بأن يكون مستحقاً لعائد دون مقابل من إنتاج أو عمل أو تعرض لمخاطرة، وبعبارة أخرى فإن المعاملات الربوية تؤدي إلى استخدام النقود في غير وظيفتها الأساسية فتكون سلعة تباع وتشترى يباح تأجيرها بثمن معين يسمى الفائدة، مما يمنحها القدرة على إنتاج نقود من غير إسهام فعلي في العملية الإنتاجية بالعمل أو التعرض للمخاطرة أو الإنتاج الفعلي .

٣/٢ المضاربات غير المشروعة.

يختلف مفهوم المضاربة في البورصات عن مفهوم المضاربة الشرعية والتي تعني اتحاد المال المقدم من أحد الأطراف والعمل المقدم من طرف آخر بهدف تنفيذ مشروع استثماري، يطلق على الطرف الأول رب المال أو المقارض والذي عليه أن يتحمل عبء الخسارة وحده إذا ما وقعت، أما الطرف الثاني فيطلق عليه رب العمل أو المضارب الذي له نصيب في الربح يتفق عليه، أما الخسارة فلا يتحمل منها المضارب شيئاً طالما لم يثبت تقصيره أو تعمدته وإن كان لا يحصل على شيء مقابل الجهد الذي يبذله في الإدارة.

أما المضاربات في البورصات فهي البيع والشراء اعتماداً على توقعات الأسعار والحصول على فروق الأسعار كربح، والمضاربة جائزة شرعاً ولكن وجود بعض الممارسات غير المشروعة، وكذلك التصرفات الشاذة قد تجعل من المضاربة في كثير من الأحيان مضاربات غير مشروعة، نظراً لآثارها الضارة على المجتمع والمتعاملين بالسوق . ومما يؤكد ذلك رأي الفقهاء والاقتصاديين والسياسيين والمؤسسات الدولية .

يقول الدكتور علي السالوس المضاربة الموجودة الآن بأسواق المال أغلبها هي المقامرة بعينها^(١)، أما جون ما ينارد كينز فيقول بالرغم من أن المضاربة تفيد في زيادة السيولة والكفاءة التشغيلية للأسواق بتخفيض تكاليف الصفقات، لكن

الأثر الصافي أثر سالب، كما أكد على ما تحدثه المضاربات من آثار سلبية على كفاءة الأسواق التخصيصية والتسعيرية والمعلوماتية .

أما الرئيس الفرنسي شيراك فيقول المضاربون هم وباء الايدز في الاقتصاد العالمي^(٢٢)، وفي دراسة لبنك التسويات العالمي قدر حجم الأموال المستثمرة في المضاربة في المشتقات المالية والعملات حوالي ٢٠٠٠ تريليون دولار على مستوى العالم^(٢٣)، ونظراً لما تمثله المضاربات غير المشروعة بأسواق المال من فساد كبير وضرر فإن الباحث سيقوم بتحليلها من الناحية الاقتصادية على النحو التالي :

١/٣/٢ الخصائص الاقتصادية لشركات المضاربة:

بتحليل أهم الخصائص الاقتصادية لشركات المضاربة في أسواق المال العربية اتضح أنها تتميز بما يلي :

- أنها أسهم لشركات صغيرة الحجم إذا ما قيسست بحجم الشركات الأخرى في البورصات^(٢٤).

- معظمها شركات متعثرة أو خاسرة .
- يغلب على ملكية هذه الشركات الملكية الخاصة وعدم وجود ملكية للدولة بها .
- سريعة الاستجابة للتقلبات السعيرية .
- تعطي نتائج وهمية لأداء جيد للبورصة من خلال (سرعة التداول) وهو أحد المعايير المستخدمة لقياس كفاءة سوق الأوراق المالية .
- أسعارها دائماً أكبر من قيمتها الحقيقية .

هذا وتعتمد المضاربة على التحليل الفني الذي يفتقر للرؤى المستقبلية بجانب التركيز فقط على نتائج الحدث الفعلي وإغفال مثل هذه التحليلات الفنية عدداً من العوامل الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والدين العام ومعدل البطالة والتضخم^(٢٥).

هذا ويمكن مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية لشركات المضاربة مع بعض شركات الاستثمار بسوق المال السعودي من خلال هذا الجدول :

جدول رقم (١)

بعض المؤشرات الاقتصادية لبعض شركات المضاربة مقارناً ببعض شركات الاستثمار بسوق المال السعودي

اسم الشركة	بعض شركات المضاربة المختارة			اسم الشركة	بعض شركات الاستثمار المختارة		
	مكرر الربحية	السعر	الربح الموزع		مكرر الربحية	السعر	الربح الموزع
الأسماك	٣٧.٠٦ -	٧٠	-	مصرف الراجحي	٢٥.٥٨	٢١٣	٢.٦٧
بيشه الزراعية	٣.٣٨١.٦٤	١٤٠	-	سابك	١٩.٣٣	١٠٧	٣
الباحه	٣١١.٤٥ -	٩٢.٢٥	-	زجاج	١١.٠٩	٧٢	١.٠٠
الغذائية	٢٣.٣٤ -	٥٥.٥٠	-	الاسمنت العربية	١٥.١٤	٨٣.٥٠	٢.٤٠
السعودية للفنادق	٢٢.٩٣	٣٦.٥٠	٠.٨٠	الاتصالات	١٤.١٨	٨٨.٢٥	٥.٥٠
فبيكو	٦٧.٩٦	٩٦	١.٢٠	التعاونية للتأمين	١٨.٣٩	١١٥.٢٥	٦.٠٠

المصدر: [http:// www.Tadawul.Com](http://www.Tadawul.Com). Sa 15-11-2006

وبتحليل هذه البيانات يلاحظ ما يلي :

- ارتفاع مكررات الربحية بأرقام فلكية لمعظم الشركات المضاربة مقارنة بشركات الاستثمار .

- وكذلك ارتفاع القيمة السوقية لأسهم شركات المضاربة نتيجة لزيادة الطلب عليها برغم من تحقيق الكثير لها لخسائر وعدم تحقيقها أرباح موزعة، كما أن أسهم هذه الشركات لم تحقق من الناحية الاقتصادية أي مردود يذكر على مستوى التنمية الاقتصادية .

- إن الارتفاعات السعرية الكبيرة في هذه الأسهم لا تعبر عن حقيقة الأداء المالي والاقتصادي لهذه الشركات .

وبمقارنة هذه الأسهم «المرتفعة السعر» بالسوق السعودي بأسهم بعض الشركات الأمريكية التي حققت ارتفاعات سعرية كبيرة يلاحظ ما يلي :

من دراسة لأعلى الأسهم ارتفاعاً في الأسعار من العام ١٩٥٢ وحتى العام ٢٠٠١م في سوق الصناعة الأمريكية وجد أن ارتفاع أسعار الأسهم كان نتيجة لأداء مالي واقتصادي جيد^(٢٦)، فقد أضافت بعض الشركات منتجات أو خدمات جديدة مهمة تباع بسرعة وتسببت في زيادة الأرباح أكثر من معدلات الزيادة السابقة وكان من أهم أسباب ذلك تغير إيجابي في الإدارة ينتج عن نشاط جديد، ووجود أفكار جديدة مبتكرة، ومن المنتجات الجديدة التي أسفرت عن نجاحات كبيرة ما يلي^(٢٧) :

١- ارتفع سهم International Game Technology ١٦٠٠٪ خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٣م مع ابتكار منتجات ألعاب تعتمد على برامج المعالجة الدقيقة .

٢- رفعت شركة (Microsoft) سهمها حوالي ١٨٠٠٪ من مارس ١٩٩٣ وحتى نهاية ١٩٩٩م حيث سيطرت برامج الويندوز المبتكرة على سوق الحاسبات الشخصية .

٣- تقدمت أسهم شركة Dell Computer وهي الرائدة والمبتكرة في مجال مبيعات الحاسب الشخصي ١٧٨٠٪ من نوفمبر ١٩٩٦م وحتى يناير ١٩٩٩م .

٤- تعد «Aol» و «Yahoo» الرائدتان في مجال الإنترنت والتي زودت المستهلكين بالمدخل الجديدة التي يحتاجونها للوصول إلى الخدمات والمعلومات المتاحة على الشبكة وقد حققتا زيادة قدرها ٥٠٠٪ بدءاً من الربع الأخير لعام ١٩٩٨م إلى أن وصلت للذروة في عام ١٩٩٩م .

٥- دفعت قاعدة بيانات وبرامج تطبيقات التجارة الإلكترونية بسهم شركة (oracle) في سبتمبر ١٩٩٩م من ٢٠ دولار إلى حوالي ٩٠ دولار خلال ٢٩ أسبوع فقط .

٦- ظهرت شركة (Sunmico Systems) لمنتجات رائدة في مجال الشيكات وقد حققت زيادة في أسعارها أكثر من ٧٠٠٪ من أكتوبر ١٩٩٨م وحتى مارس ٢٠٠٠م .

وبعد هذا التحليل لهذه الشركات الأمريكية يلاحظ أن الارتفاعات السعرية بهذه الشركات له ما يبرره سواء على مستوى الشركات أو على مستوى المنافسة المحلية والعالمية، بعكس الكثير من الشركات العربية والتي تتميز بالمبالغة في أسعار أسهمها والتي لم تحقق الأهداف المرجوة منها محلياً وعالمياً .

وكذلك تتميز أسهم المضاربة بارتفاع معدل المخاطرة مقارنة بأسهم الاستثمار، وقد قام الباحث باستخدام أسلوب معامل الاختلاف النسبي كأسلوب إحصائي في تحليل البيانات للشركات محل الدراسة بالسوق المالي السعودي كدراسة حالة وذلك في الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٦م .
وقد تم اختيار الشركات التالية^(٢٨) :

أولاً : الشركات التي يغلب عليها جانب الاستثمار وهي : شركة الاتصالات السعودية، مصرف الراجحي، شركة الاسمنت العربية المحدودة، الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) .

ثانياً : الشركات التي يغلب عليها جانب المضاربة وهي : الشركة السعودية للأسماك، شركة الباحة للاستثمار والتنمية، شركة المنتجات الغذائية، شركة بيشة الزراعية.

وقد تم حساب معامل الاختلاف النسبي على النحو التالي^(٢٩) :

$$(١) \text{ حساب المتوسط س } = \frac{\text{مجموع الأرباح}}{\text{عدد السنوات}} = \frac{\text{مجموع}}{\text{ن}}$$

$$(٢) \text{ حساب الانحراف المعياري (ع) } = \frac{\text{محد (س - س)}^2}{\text{ن}}$$

$$(٣) \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط}} = \text{خ} = ١٠٠ \times \frac{\text{ع}}{\text{س}}$$

وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٢) يوضح معامل الاختلاف النسبي
لبعض الشركات السعودية المختارة «استثمار ومضاربة» في الفترة
من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ م

م	اسم الشركة	متوسط الأرباح	الانحراف المعياري للأرباح	معامل الاختلاف النسبي
١	شركة الاتصالات السعودية	٧٠٤٣٩٨٢.١٦٧	٣٧١٥٩٢٥.٥٩٢	٠.٥٣
٢	مصرف الراجحي	٢٥٦٩١٣٠.١٦٧	١٤٥٥٥٠٥.٢٨٣	٠.٥٧
٣	شركة الاسمنت العربية المحدودة	١٨٨٢٤٢.٤٢	١٤٠٥٨٥.٤٣	٠.٧٥
٤	شركة الصناعات الزجاجية الوطنية	٤٢٦٩٧.٦٧	٤٢٤٤٠	٠.٩٩
٥	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)	٣٧٣٨٦٢٥.٧٥	١٨٢٩٤٧٩.٥٠٥	٠.٤٩
٦	الشركة السعودية للأسماك	٥٤٠٠.٣٢٨	١٤٧١٨.٢	٢.٧
٧	شركة الباحة للاستثمار والتنمية والخدمات	٤٨٩٣	٢١٨٢.٣	٠.٤٥
٨	شركة المنتجات الغذائية	١٧٢٩.٢٩	٢٦٤٩٦.٦٧	١٥.٣٧
٩	شركة ببشة الزراعية	١١٨٤.١٧	٩٥٤.١٧	٠.٨١

وقبل تحليل هذا الجدول يجب أن نشير إلى^(٣٠) :

إذا كان معامل الاختلاف يزيد على ٥٠٪ فإن الشركات التي تحقق هذه
القيمة تكون نسبة الأمان فيها مرتفعة، أما إذا كان معامل الاختلاف يقل عن ٥٠٪

وأكبر من الصفر فإن الشركات التي تحقق هذه القيمة تكون نسبة الأمان فيها ضعيفة، وإذا كان معامل الاختلاف ينحصر ما بين ٥٠٪، صفر فإن نسبة المخاطرة تكون ضعيفة، وإذا زادت عن ٥٠٪ بالسالب تكون كبيرة، وذلك لأن معامل الاختلاف النسبي لها له قيمة سالبة وتتجه إلى ∞ يعكس الشركات التي يكون فيها معامل الاختلاف النسبي موجباً يكون فيها نسبة الأمان عالياً.

وبتحليل بيانات الجدول يتضح ما يلي :

لما كانت المخاطر تلعب دوراً مهماً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات يتضح لنا ارتفاع معدلات المخاطرة للشركات التالية: الشركة السعودية للأسماك، وشركة الباحة للاستثمار والتنمية والخدمات، وشركة المنتجات الغذائية، شركة بيشة الزراعية، حيث بلغ معامل الاختلاف النسبي سلبياً على التوالي ٢٧، -٠،٤٥، -٠،٣٧، -٠،٨١.

على عكس شركات الاتصالات السعودية ومصرف الراجحي وشركة الاسمنت العربية المحدودة وشركة الصناعات الزجاجية الوطنية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، حيث أن نسبة الأمان فيها مرتفعة كما أنها من الشركات الواعدة حيث بلغ معامل الاختلاف النسبي ٥٣، ٥٧، ٧٥، ٩٩، ٠٤٩، على التوالي.

٢/٣/٢ الأسباب التي تؤدي إلى المضاربات من الناحية الاقتصادية.

بالتحليل الاقتصادي للأسباب التي تؤدي إلى المضاربات تبين لنا أنها كثيرة ومتعددة ولكننا سنستعرض الأهم منها والتي لها تأثير كبير على زيادة حدة عمليات المضاربة .

(١) التشوهات الموجودة بأسواق الأوراق المالية بالعالم العربي .

وتتمثل هذه التشوهات في سيطرة المتعاملين الأفراد على الغالبية العظمى لتعاملات البورصة، ففي مصر بلغت تعاملات الأفراد في الفترة من مارس ٢٠٠٦م

إلى يوليو ٢٠٠٦م أكثر من ٩٠٪ من حجم التعاملات ومع سياسة تشجيع الاستثمار بالسوق المصري تقلصت النسبة إلى ٦٥٪ بعد دخول صناع حقيقيون للسوق متمثل في صناديق استثمارية ومؤسسات كبيرة^(٣١) .

(٢) تركّز المعاملات على عدد محدود من الأسهم:

فبالرغم من وجود أعداد كبيرة من الأسهم المقيدة بأسواق الأوراق المالية بالعالم العربي، فإن التعاملات اليومية تنشط على عدد محدود جداً من الأسهم، فمثلاً شهدت البورصة المصرية في كثير من الفترات استحواذ سهم واحد وهو (هرمس) على أكثر من ٦٠٪ من حجم التعاملات اليومية^(٣٢) وهو ما كان يزيد من حدة التقلبات .

(٣) ما تقدمه الأسواق المالية من تشكيلة من الآليات التي تساعد على المضاربة

فمن أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة حجم المضاربة بأسواق الأوراق المالية ما تقدمه الأسواق المالية من تشكيلة من الآليات من أهمها: متطلبات الهامش، والاقتراض بفائدة، والبيع القصير وفترات التسوية الممتدة .. وغيرها .

٢/٣/٣ تحليل الطلب على أسهم المضاربات مقارنة بأسهم الاستثمار .

لما كان هناك زيادة كبيرة على أسعار أسهم المضاربات بأسواق الأوراق المالية بالعالم العربي مقارنة بأسهم الاستثمار، فإن الباحث سيوضح أهم المحددات الرئيسية لدالتي الطلب على أسهم المضاربات وأسهم الاستثمار بأسواق الأوراق المالية بالعالم العربي .

فبالنسبة لأسهم المضاربات فإن محددات الطلب عليها هي :

١- الربحية السريعة .

٢- سهولة الشراء والبيع «توافر الكميات من الأسهم المعروضة في حالة الشراء ووجود طلب كبير في حالة البيع» .

- ٣- الاشاعات .
- ٤- أسعار الأسهم .
- أما أسهم الاستثمار فإن أهم محددات الطلب عليها هي :
 - ١- مشاركة الدولة في ملكية الشركة «الإحساس بعدم المخاطرة» .
 - ٢- نوعية النشاط .
 - ٣- الخبرة السابقة للمستثمرين في نشاط معين .
 - ٤- شهرة المؤسسين .
 - ٥- إشاعات السوق .
 - ٦- تقليد كبار المستثمرين .
 - ٧- توقع عائد مجزي من الاستثمار في هذه الشركات .
 - ٨ أن أسعار هذه الأسهم مناسبة إذا ما قيسست بأسعار الأسهم غير الجيدة .
- ٢/٣/٤ أهم الممارسات غير المشروعة التي تمارس من خلال المضاربة .
من أهم الممارسات غير المشروعة التي تمارس من خلال المضاربة البيوع
الصورية أو ما يطلق عليه المضاربة الوهمية، وكذلك تسريب معلومات خاطئة إلى
السوق ويمكن تناولهما على النحو التالي :
 - ١- البيوع الصورية أو ما يطلق عليه المضاربة الوهمية^(٢٣) :
ساعد نظام التداول الالكتروني للأسهم في البورصات على البيوع التي
تعتمد على الخداع أو ما يطلق عليه (الغرر) وهو أكل أموال الناس بالباطل ، يقول الله
سبحانه وتعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ۖ﴾^(٢٤) . ويقول تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا
أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ

النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^(٣٥). ويعتبر العلماء أن الغرر وهو الخداع الذي هو مظنه عدم الرضا به عند تحققه فيكون من أكل أموال الناس بالباطل^(٣٦)، ويرى بعض العلماء أن القاعدة العامة هي النهي عن بيع الغرر لما قد ينجم عنه من منازعات بين الناس^(٣٧).

ويتم ذلك بمخلق تعامل نشط على سهم ما في الوقت الذي قد لا يوجد فيه تعامل فعلي يذكر على هذا السهم، وذلك كقيام شخص ببيع أوراق مالية لابنه أو أحد أفراد أسرته أو قيام ذات الشخص بشراء وبيع ذات الورقة في نفس اليوم لشخص يتفق معه على ذلك، وتتم العملية بأن يقوم المشتري بإعادة بيع الورقة إلى ذات الشخص الذي سبق أن اشتراها منه وذلك في نفس اليوم وبسعر أكبر أو أقل حسب الاتفاق، والهدف من البيع الصوري هو إيهام المتعاملين أن تغييرات سعرية حدثت للورقة المعنية وأن تعاملًا نشطاً يجري عليها، ولما كانت البورصات تقوم بنشر كافة المعلومات بشأن الصفقات أولاً بأول، فإن هذه السلسلة من البيوع للأوراق المالية من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية بشكل يوحى للمتعاملين بتدهور حالة الشركة المصدرة لها، وهنا يصاب البعض بالذعر مما يدفعهم إلى التخلص مما يمتلكونه من هذه الأسهم، الأمر الذي يترتب عليه عروض كبيرة بدون طلب موازى فيهبط السعر، وعندما يتدخل المستثمر المخادع مشترياً يحدث عكس ما تقدم في المضاربة على البيع، وقد تتخذ العمليات الوهمية صورة أخرى يتم التحكم من خلالها في العرض داخل السوق كما يؤدي إلى زيادة أو نقصان الطلب حسب رؤية صانع السوق.

ويطلق على مثل هذه الصورة شرعاً مصطلح التناجش^(٣٨)، وقد فسره الفقهاء بأنه يزيد في ثمن السلعة من لا يرغب في شرائها وإنما ليغري المشتري الحقيقي، وقد جاء تحذير شديد ونهي جازم في التعامل بهذه الصورة وأخرج البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى النبي ﷺ عن النجش» وفيه عن

ابن أبي أوفى قال : الناجش أكل ربا خائن وخداع باطل لا محل^(٣٩)، قال النبي ﷺ :
«الخداع في النار» وقد ورد في التناجش أحاديث كثيرة .

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذه السلوكيات تؤدي إلى إحداث خلل بالسوق، يتمثل في الابتعاد عن السعر العادل (التقاء الطلب الحقيقي بالعرض الحقيقي) وتسعير الأسهم بقيم تختلف عن قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى الإضرار بكثير من الشركات كما قد تؤدي الارتفاعات السعرية غير المبررة إلى إحداث هبوط كبير في السوق يتطور في بعض الأحيان إلى انهيار .

٢- تسريب معلومات كاذبة أو مضللة.

كثيراً ما يعتمد بعض المتعاملين في السوق إلى تسريب معلومات كاذبة أو إطلاق معلومات مغرضة بهدف خفض أو رفع القيمة السوقية لأسهم إحدى الشركات، أو الحديث عن بعض الحوافز الإيجابية مثل رفع رأس مال الشركة أو اندماجها مع إحدى الشركات الكبرى ذات الشهرة الواسعة، أو الفوز بعطاءات وعقود كبيرة، كما قد يكون الحديث عن قرارات حكومية تتعلق بضبط السوق والرقابة عليه أو التدخل فيه، ومثل هذه المعلومات المغلوطة قد تهوي بالسهم إلى سعر متدنٍ فيشتري المستفيد أو ترفعه إلى عنان السماء فيبيع المستفيد .

ففي الحالتين يحقق المستفيد من الشائعات المكاسب من المشتريين والبائعين اللذين يقعون ضحية لهذه الشائعات فترتفع الأسعار أو تنخفض دون مبرر اقتصادي معتبر، ومثل ما تقدم في خطورته تعتمد إخفاء بعض المعلومات المتمثلة في صورة قرارات أو صفقات لا يعرف بها إلا عدد محدود من المضاربين، حيث يقوم هؤلاء بالتصرف في ضوء مثل هذه المعلومات بينما يواجه الآخرون آثارها والتي غالباً ما تكون صعبة .

ولقد حرم الإسلام غش المسلم لأخيه المسلم وكذا الخداع والاحتيال والخيانة والكذب والكتمان وأمر بالصدق والأمانة والوضوح والشفافية .

روى البخاري ومسلم عن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله ﷺ : «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما»^(٤٠) وعند مسلم وغيره عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال : «لا يبيع بعضكم على بيع أخيه»^(٤١) وعنده «من غش فليس مني» وعند الترمذي «المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يكذبه ولا يخذله» .

٤/٢ انعدام الشفافية .

تعاني معظم الأسواق المالية العربية وخاصة الخليجية من عدم تحقيق الشفافية في هذا القطاع المتمثل في عدم ربط السوق بالقوائم المالية للشركات فيما يخص الموازنات المالية ومكررات الربحية بما يجعل المتعاملين والمستثمرين على دراية كاملة لطبيعة الأسهم التي يرغبون في التعامل بها^(٤٢)، وقد أدى ذلك إلى تقديم بيانات غير صحيحة عن ميزانيات بعض الشركات أو سياساتها أو خططها المستقبلية في التوسعات، وقد كان لهذه البيانات الأثر السلبي في التعبير ببعض المتعاملين بالسوق، كما قد تفرص بعض الشركات على حجب بعض المعلومات التي تهم المستثمرين أو المراقبين لحركة السوق والتي يكون لها نفس الآثار السابقة أو تقدم معلومات مفيدة لبعض الأشخاص، ولذلك اعتبرت هيئة الرقابة والإشراف على الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقديم معلومات داخلية من الشركات لبعض الأفراد من الانتهاكات الفاضحة والتي تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون^(٤٣) .

٥/٢ الاستحواذ على نسبة كبيرة من أسهم بعض الشركات بغرض الاحتكار

ساعدت قوانين السوق الحرة والتي تبيح شراء أو بيع كميات كبيرة من الأسهم وبدون ضوابط في كثير من أسواق المال على الاحتكار، وغالباً ما يتحقق الاحتكار في الشركات الصغيرة نسبياً، نظراً لسهولة الاستحواذ عليها أو على جزء كبير منها وذلك من خلال قيام مجموعة صغيرة أو حتى أحد المستثمرين أو المضاربين بالسوق بشراء جميع الكميات المعروضة من سهم ما بغرض تحقيق نوع

من الاحتكار يمكنه فيما بعد من بيع الأسهم للراغبين في الشراء عند الأسعار التي يحددها، كما قد يقوم ومن خلال ملكيته لنسبة كبيرة من هذه الأسهم بالانفراد بصناعة القرار في الشركة مالكة الأسهم، وكثيراً ما يسبب الاحتكار في الأسواق المالية أضراراً اقتصادية ومالية كبيرة من أهمها رفع القيمة السوقية لأسعار بعض الأسهم على غير حقيقتها مما يؤدي إلى التسبب في حدوث خسائر كبيرة لكثير من المتعاملين نتيجة لشرائهم أسهم بأسعار بعيدة كثيراً عن السعر العادل، كما يؤدي الاحتكار إلى خفض الكفاءة الاقتصادية للسوق وهذا بدوره يساهم في زعزعة اقتصاد الدولة، كما أنه يساهم في زيادة سوء توزيع الدخل بين الأفراد، ولذلك فقد اعتبر الإسلام الاحتكار جريمة تستوجب الطرد من رحمة الله عز وجل، فالمحتكر ملعون وبرئت منه ذمة الله ورسوله، روى ابن ماجه عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «من احتكر حكره يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ»^(٤٤). وعند أحمد والطبراني عن معقل بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة^(٤٥)، ولعلاج هذه الظاهرة يمكن لهيئة سوق المال مراقبة الصفقات الكبيرة في البيع والشراء وتحديد نسب معينة من الملكية في الشركات لا يمكن تجاوزها حفاظاً على نزاهة السوق.

٦/٢ تلاعب شركات الوساطة ومكاتب الاستشارات المالية والاقتصادية
«الخاصة بالبورصات».

تقوم بعض شركات الوساطة وهي المخولة لها نظاماً في معظم دول العالم بالوكالة عن الأفراد في الاستثمار في البورصات بالتلاعب في السوق عن طريق استخدام المعلومات الداخلية أو التلاعب في تحريك أسعار الأسهم هبوطاً أو صعوداً لتحقيق أرباح استثنائية غير مشروعة، وربما قامت في كثير من الأحيان بالتصرف في أسهم العملاء دون الرجوع إليهم، وقد تقوم بعض المكاتب الاستشارية بتقديم معلومات وتحليلات كاذبة عن السوق وعن الشركات المتوقعة نمو أسعار أسهمها

نتيجة لأدائها الاقتصادي المالي الجيد ، وهي في ذلك قد تعمل لمصلحة بعض المتعاملين بالسوق ، ولا شك أن هذا السلوك هو من الناحية الشرعية كذب وتضليل وخيانة للأمانة وكلها جرائم شرعية ، ومن الملاحظات المعتبرة أن معظم المكاتب الاستشارية تبني تحليلاتها اعتماداً على التحليل الفني دون الاقتصادي وهو ما يجعل التحليلات غير دقيقة في معظم الأحيان .

٧/٢ تغليب المصالح الخاصة من قبل متخذي القرار .

حيث يقوم بعض رجال الحكومة والمسؤولين في بعض الدول بالتعامل في البورصات مباشرة أو من خلال آخرين ، ومن أخطر ما يصيب البورصات وغيرها من مؤسسات أسواق المال أن يتحول أفراد الحكومة ورجالها إلى تجار يترجون فيها ويستثمرون سواء كان ذلك بطريق مباشر وهو ما لا تسمح به كثير من الأنظمة أو بطريق غير مباشر عن طريق وكلاء أو سماسرة فيتجرون نيابة عنهم ، وقد ترتب على قيام المنفذين بالدولة ممارسة مثل هذه الأعمال فساد السوق واضطرابه في بعض الأحيان ، إذ يعمل هؤلاء لمصلحتهم ويسخرون الدولة وأنظمتها لتحقيق ما يريدون .

وتعتبر هيئة الرقابة والإشراف على الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة الأمريكية استفادة موظفي الحكومة أو الجهات الحكومية من معلومات معينة لبعض الشركات من الجرائم التي تستحق العقاب ، وتعتبر الهيئة أن استفادة هؤلاء المسؤولين دون غيرهم يؤدي إلى التقليل من ثقة المستثمرين في نزاهة وسلامة أسواق الأوراق المالية^(٤٦) .

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في البورصات العربية وطرق مواجهته من وجهة النظر الاقتصادية والشرعية

نتناول فيما يلي أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في
البورصات العربية وطرق مواجهته اقتصادياً وشرعياً .

١/٣ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في البورصات .

من أهم الآثار التي يؤدي إليها الفساد الاقتصادي في معاملات البورصات
هو إحداث خسائر اقتصادية ومالية واجتماعية كبيرة تشمل الأفراد والمؤسسات
والشركات والمتعاملين بالبورصة، وتنتقل هذه الخسائر لتشمل قطاعات أخرى لا
تتعامل مباشرة مع البورصة بل قد تؤدي في أحياناً كثيرة إلى أضرار كبيرة للمجتمع
بأكمله .

ويمكن استعراض أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في
معاملات البورصة على النحو التالي :

(١) الأزمات الاقتصادية العنيفة .

أدت المعاملات غير الأخلاقية في كثير من بورصات العالم إلى إحداث
أزمات اقتصادية عنيفة، فقد ساعدت المضاربات غير المنضبطة وكذلك المعلومات
المضللة والشائعات والبيع الوهمية في بورصات جنوب شرق آسيا في نهاية القرن
الماضي إلى حدوث انهيار اقتصادي كبير، وقد شمل هذا الانهيار كل من إندونيسيا
وتايلاند وسنغافورة وكوريا الجنوبية... وغيرها^(٤٧)، كما أدت هذه النوعية من
المضاربات إلى حدوث هبوط كبير بأسواق المال بالعالم العربي وخاصة المملكة
العربية السعودية ودول الخليج العربي (أزمة فبراير ٢٠٠٦ م)، حيث بلغت خسائر
سوق المال السعودي على سبيل المثال من فبراير ٢٠٠٦ م وحتى ديسمبر من نفس
العام أكثر من ٦٠٪/٤٨).

(٢) نمو الاقتصاد المالي دون نمو للاقتصاد العيني أو الحقيقي.

تسهم المضاربات السريعة (الهادفة إلى الربح) إلى نمو الاقتصاد المالي بمعدلات كبيرة جداً دون أن يصاحب ذلك زيادة ماثلة في نمو أداء الشركات المدرجة بالأسواق المالية وخارجها، ويرى بعض الاقتصاديين أن أموال المضاربة ومعظمها ليس بغرض الاقتناء فكما أنها تدخل بسهولة فهي تخرج بسهولة، وبالتالي فهي لا تساعد على دعم الاقتصاد بل أنها تضغط عليه من خلال تسعير الأصول بأكثر من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى حدوث خلل في كفاءة الأسواق^(٤٩) ومن أمثلة ذلك وصلت القيمة السوقية لأسهم شركة الأسماك السعودية في فبراير ٢٠٠٦م إلى حوالي ٨ مليار ريال بعد أن كانت قيمتها الاسمية حوالي ٨٠٠ مليون ريال^(٥٠).

(٣) تقديم صورة غير حقيقية عن الحالة الاقتصادية للدولة .

إذ تسهم المضاربات والمعاملات غير المنضبطة في تقديم صورة تخالف واقع الحالة الاقتصادية، فهناك أحاديث عن أرباح وأرقام وعمليات استثمارية، بينما لا يوجد صدى لهذه الحركة في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة من خلال تحسين مستوى وكفاءة الخدمات المقدمة وكذلك زيادة مستوى الدخل الحقيقية .

(٤) إهمال العمل والتطلع إلى الثراء السريع من قبل الكثير من المتعاملين بالبورصات

فقد أدت المضاربات غير المشروعة والمعاملات إلى تحقيق أرباحاً كبيرة أغرت الكثير من الأفراد على ترك أعمالهم كلياً أو جزئياً أملاً في الحصول على الأرباح السريعة، وقد قدرت إحدى الدراسات أن هناك فقد لحوالي ٨٦٠ ألف ساعة عمل يومياً من الموظفين في المملكة العربية السعودية نتيجة لانشغالهم بعمليات البيع والشراء ومتابعة سوق المال، مما يؤدي إلى تدني مستوى الخدمة الإنتاجية في المؤسسات والشركات التي يعملون بها^(٥١).

(٥) المساهمة في زيادة التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع.

يساهم الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله بتعميق الخلل في توزيع الدخل بين المواطنين، وهي المشكلة التي تعاني منها معظم البلدان العربية والإسلامية، هذا وتؤدي المعاملات غير المنضبطة في البورصات إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل، وذلك بسبب ما يحصل عليه هؤلاء المتعاملون من أرباح طائلة لهذه المعاملات في مقابل خسائر مالية واقتصادية لفئات أخرى في المجتمع تضررت نتيجة لهذه المعاملات .

(٦) هروب رؤوس الأموال للخارج.

تؤدي المعاملات غير الشرعية إلى سهولة تهريب رؤوس الأموال للخارج، إذ عادة ما يهرب المضاربون الكبار الذين يصنعون الأسعار ويتحكمون في السوق بالأرباح التي حققوها خارج البلاد بعد أن تسببوا في إحداث الأزمات والانهيارات. (٧) المشاكل الاجتماعية.

أدت الدخل المرتفعة والنتائج بعضها عن الغش والاحتيال في أسواق المال إلى تغيير أنماط الاستهلاك وزيادة حالات الطلاق والمشاكل الأسرية كما أدت خسائر بعض الفئات إلى الإفلاس وزيادة نسبة الجريمة بالمجتمعات .

٢/٣ طرق مواجهة الفساد في البورصات من وجهة نظر الفكر الاقتصادي الإسلامي

يتخذ أسلوب مواجهة الفساد في معاملات البورصات عدة طرق ولا شك أن هذه الطرق كفيلة بالحد من الفساد الاقتصادي ومحاولة القضاء عليه. (١) الإصلاح الاقتصادي الشامل.

يبحث الفكر الاقتصادي الإسلامي على الأخذ بكافة الطرق الشرعية والاقتصادية التي تؤدي إلى رفع مستوى التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد الاقتصادي بكافة أشكاله، ويشمل هذا الإصلاح إصلاح جميع الهياكل الاقتصادية

ومعالجة الاختلالات الكلية الموجودة مثل التضخم والبطالة وسوء توزيع الدخل والفقر، كما يجب أن تشمل هذه الإصلاحات على إعادة هيكلة المؤسسات والبنوك وهيئات سوق المال وأسلمه المعاملات وترتيب أولويات تخصيص الموارد الاقتصادية، كما يجب أن يتزامن هذا الإصلاح مع المزيد من الإصلاحات القانونية والإدارية والسياسية.

(٢) المظهر التربوي والأخلاقي.

يعتبر كثير من العلماء أن المظهر التربوي والأخلاقي هو الأهم في محاربة مشاكل الفساد الاقتصادي^(٥٢)، فالإسلام ربى في نفوس معتنقيه آداب الإلتزام بتعاليمه والرقابة التي يشعر المسلم من خلالها أن الله مطلع عليه ولا تخفى عليه خافية ولا يغفل عنه طرفة عين، مما يستلزم الخشية منه تعالى والخوف من عقابه فيعصمه ذلك من مخالفة شرعه والتزام أوامره .

(٣) الأخذ بتجارب البلدان المتقدمة في محاربة الفساد الاقتصادي في البورصات مع مراعاة خصوصية هويتنا الإسلامية .

(٤) أما بالنسبة لمواجهة المضاربات والمعاملات غير المشروعة والتي تزعزع السوق.

فهناك بعض الآليات والتي تحد منها ومن أهم هذه الآليات ما يلي :

- وجود نظام ينص على عدم البيع إلا بعد مرور عدة أيام على تاريخ الشراء .
- تحديد سقف قصوى لكميات الأسهم المباعة لكل المحافظ المالية يومياً وتشمل محافظ الأفراد والشركات والبنوك (صناديق الاستثمار) .
- مقاضاة المتلاعبين، بل ومقاطعة من يكون كسبه مالأً حراماً ناتجاً عن ممارسات غير مشروعة في الأسواق المالية، وبهذا يتفق الفقهاء أن مستغرق الذمة الذي كل ماله حرام فهذا تمنع معاملته ومداينته بل ويمنع من التصرف المالي^(٥٣) .
- ضرورة توقف البنوك من خلال التمويل أو صناديق الاستثمار عن دعم عمليات المضاربة على أسهم ليست لها قيمة^(٥٤) .

- إنشاء صندوق للتوازن بالسوق (صانع سوق عملاق مدعوم من الحكومة) للحد من المضاربات الضارة وإعادة توازن السوق بالتدخل بيعاً وشراءً لحماية مصالح المتعاملين عند اللزوم، ونقترح أن يكون هذا الصندوق مستقلاً في إدارته (غير مرتبط بالحكومة) ويمكن أن يتبع مباشرة للديوان الملكي أو الرئاسي حسب النظام السياسي للدولة.

- إنشاء هيئة رقابية يعمد إليها مراقبة أسواق المال (البورصات) والعاملين فيها والمتعاملين معها والأخذ على أيدي المتلاعبين فيه بعقوبات صارمة، فقد بين الفقه الإسلامي أن من أهم العقوبات التي لولى الأمر أو من ينوب عنه العقوبات المالية، وقد ورد آثار بذلك في بعض الجرائم التعزيرية، منها روى أن عمر رضي الله عنه أراق لبناً مغشوشاً، وأن علياً رضي الله عنه أحرق طعاماً محتكراً بالنار وبهذا أخذ أبو يوسف والإمام مالك والإمام أحمد.

ونظراً لأهمية هذه الهيئات الرقابية قامت الدول المتقدمة بإنشاء هيئات ولجان برلمانية لمراقبة عمل البورصات، ومن التجارب المهمة في هذا المجال تجربة الولايات المتحدة الأمريكية^(٥٥)، والتي قامت بإنشاء لجنة مراقبة عمليات البورصة (SEC) عام ١٩٣٤م لتنظيم صناعة الأوراق المالية بعد الانهيار الذي شهده السوق عام ١٩٢٩م، فقد كان بمثابة كارثة على الاقتصاد الأمريكي، وهي تشبه مسئول الأمن في صناعة الاستثمارات، وهي تضع القواعد والتنظيمات والمعايير التي يجب أن يتبعها العاملون في «وول ستريت» والغرض من هذه اللجنة هو حماية المستثمرين ضد حالات الغش والاحتيال والتأكد من أن الأسواق تدار بطريقة سليمة ونزيهة كما أنها تعاقب بشدة كل من تجده يخالف قوانين الأوراق المالية^(٥٦).

(٥) تصحيح مسار آلية عمل السوق وذلك للحد من الفساد الاقتصادي بحيث تحقق العناصر التالية^(٥٧):

- أن تكون المعلومات المالية والاقتصادية متاحة للجميع وبتكلفة صفرية.

- أن لا يكون بوسع أحد المضاربين في السوق السيطرة على حركات الأسعار وذلك عن طريق تدخل هيئات سوق المال في الوقت المناسب .
- أن يسود السوق ما يقرب من التوازن الدائم بحيث تتجه القيمة السوقية نحو القيمة الذاتية .
- نشر الثقافة الاستثمارية الصحيحة من النواحي الشرعية والاقتصادية والنظامية .
- تحديد ضوابط في السوق الثانوية وذلك للحد من عقد صفقات ربحية بقصد الشراء السريع .



الختام والنتائج

تناول هذا البحث «مظاهر الفساد الاقتصادي في البورصات وخاصة العربية دراسة من منظور الفكر الإسلامي» من خلال ثلاثة مباحث رئيسية كانت على النحو التالي :

المبحث الأول تناول الفساد الاقتصادي في أسواق المال [المفاهيم - الأسباب] وذلك من خلال دراسته لأهم المنطلقات الأساسية لجانب المتعاملين في النشاط الاقتصادي في الفكر الإسلامي ، ثم وضع المفاهيم الأساسية للفساد الاقتصادي من الناحية الشرعية والاقتصادية ، وكذلك الفساد الاقتصادي في أسواق المال ، بالإضافة إلى مجالات وصور الفساد الاقتصادي في أسواق المال وأهم الأسباب التي تؤدي إليه .

أما المبحث الثاني فتناول وبرؤية تحليلية مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية بالعالم العربي ولماذا تعتبر أسواق أوراق المال من أكثر الجهات عرضة للفساد الاقتصادي . وقد اشتملت أهم مظاهر الفساد في أسواق أوراق المال : تداول أسهم الشركات التي ما زالت في طور الإنشاء ، التعامل في أسهم بعض الشركات المحرمة شرعاً ، المضاربات غير المشروعة ، والتي يعتبرها الباحث من أهم مظاهر الفساد وأكثرها تأثيراً سلبياً على أسواق المال ، وقد استخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية في التحليل الاقتصادي ، ثم تناول الباحث انعدام الشفافية ، والاستحواذ على نسبة كبيرة من أسهم بعض الشركات بغرض الاحتكار ، وتلاعب شركات الوساطة ومكاتب الاستشارات المالية والاقتصادية ، واختتمت مظاهر الفساد بتغليب المصالح الخاصة من قبل متخذي القرار .

وتناول المبحث الثالث الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاقتصادي في البورصات والتي اشتملت على : الأزمات الاقتصادية العنيفة ، ونمو الاقتصاد المالي دون نمو الاقتصاد العيني ، وتقديم صورة مزيفة عن الاقتصاد ، وإهمال العمل والتطلع إلى الثراء السريع من قبل بعض المتعاملين ، والخلل في توزيع الدخل في المجتمع

وهروب رؤوس الأموال للخارج، واختتم هذا المبحث ببيان لأهم الطرق في مواجهة الفساد الاقتصادي في البورصات من وجهة النظر الاقتصادية والشرعية والتي اشتملت على ما يلي :

الإصلاح الاقتصادي الشامل، والمظهر التربوي والأخلاقي في مواجهة المضاربات غير المشروعة، ومراقبة عمل البورصات، وتصحيح مسار آلية عمل السوق . ومن الدراسة خرج الباحث بالنتائج التالية :

١- بالرغم من التطورات الكبيرة التي حدثت في أسواق الأوراق المالية بالعالم العربي إلا أنها لا زالت تعاني من بعض المشاكل والتي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي والمتمثلة في بعض المعاملات الربوية، والمضاربات غير المشروعة، والاحتكار، وعدم الشفافية، وتغليب المصالح الخاصة من قبل متخذي القرار على المصالح العامة .

٢- من أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في أسواق الأوراق المالية بالعالم العربي المضاربات غير المشروعة والتي تركز في معاملاتها على أسهم ضعيفة وغير مجدية في كثير من الأحيان كما أن معدلات المخاطرة بها مرتفعة جداً، وهذا يؤدي إلى الإضرار بكثير من المتعاملين بالإضافة إلى التأثير السلبي على أسواق المال بصفة خاصة واقتصاد الدولة بصفة عامة .

٣- أدى الفساد الاقتصادي في كثير من الأحيان إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية قاسية من أهمها حدوث أزمات اقتصادية عنيفة، ونمو الاقتصاد المالي دون نمو للاقتصاد العيني أو الحقيقي، وإهمال العمل من قبل كثير من المتعاملين في البورصات، وخلل في توزيع الدخل، بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية المتمثلة في تغيير أنماط الاستهلاك وزيادة حالات الطلاق ... وخلافه .

٤- تحتاج أسواق الأوراق المالية العربية إلى المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والرقابة الشرعية وتتمثل هذه الإصلاحات في : الإصلاح الهيكلي لأسواق المال، وكذلك أنماط التعامل الفردي، وتشجيع دخول شركات الاستثمار الكبيرة، والحد

من سيطرة الأفراد على تعاملات البورصات، وتحقيق مزيد من الشفافية والرقابة. ويجب أن تتزامن هذه الإصلاحات مع الإصلاحات الكلية لهماكل الاقتصاد في العالم العربي، كما يجب على هيئات أسواق المال بالعالم العربي إنشاء أقسام بها للرقابة الشرعية لها قوة فاعلة ومؤثرة لتحديد الضوابط والمعايير التي من شأنها أن تحد من الغرر والجهالة والمعاملات المحرمة إسوة بالرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية والأخذ بيد أسلمه المعاملات في البورصات .

٥- الاهتمام بالسوق الأولية والتركيز عليها خاصة وأن جميع البلدان العربية بحاجة إلى كثير من المشروعات الإنتاجية لسد الاحتياجات ومحاولة التصدير للخارج .



الهوامش

- (١) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، ٢٠٠٦م، ص ١٢٤ - ص ١٣٦.
- (٢) المرجع السابق، ص ١٣٦.
- (٣) صندوق النقد العربي، قاعدة أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية، الربع الثاني، أبو ظبي، ٢٠٠٦م، ص ١١ - ص ٩١.
- (٤) عطية السيد فياض (دكتور)، التعامل في سوق الأسهم والسندات (البورصة) في الفقه الإسلامي، دراسة مقدمة إلى كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد - أبها - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ، ص ١ - ص ٢.
- (٥) صحيح مسلم، الموسوعة الإسلامية الشاملة، حديث رقم ٢٢٩٩.
- (٦) صحيح البخاري، باب البيوع، الجزء السابع، ص ٢٠٢.
- (٧) القرآن الكريم، سورة القصص، الآية ٧٧.
- (٨) رشاد حسن خليل (دكتور)، الفساد في النشاط الاقتصادي [صوره وآثاره وعلاجه]، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م، ص ١١.
- (٩) المرجع السابق، ص ١١.
- (١٠) المرجع السابق، ص ١٢.
- (١١) محمد سعيد العمور (دكتور)، مظاهر الفساد الاقتصادي بدول مجموعة (سي - دي - أو) الإسلامية بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م، ص ٨.
- (١٢) محمد عبيد الله (دكتور)، تمويل الشركات من منظور إسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، فبراير ٢٠٠٦م، ص ٣٧ - ص ٤٠.

- ١٣) صندوق النقد العربي، قاعدة أسواق الأوراق المالية العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٩١-٩١.
- 14) SEIFEL-DIN-I- TAJELDIN, TOWARDS Islamic Model of stock Market, Journal of King AbdulAziz University, Islamic Economics, Volume 14, 2002 pp3-6.
- ١٥) المسند لأحمد بن حنبل، ص ٣١٣ - سنن البيهقي، الجزء السادس، ص ١٥٢.
- ١٦) رشاد حسن خليل (دكتور)، الفساد في النشاط الاقتصادي [صورة وآثاره وعلاجه]، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.
- ١٧) محمد عبد الحليم عمر (دكتور)، الجوانب الشرعية العامة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، المنتدى الاقتصادي (اللقاء الثاني)، بعنوان الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، مركز صالح كامل لأبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، القاهرة، يوليو، ١٩٩٧م، ص ٦٩ - ص ٧١.
- ١٨) المرجع السابق، ص ٧٠.
- ١٩) يوسف عبد الله الشيبلي (دكتور)، فتوى حول جواز الشركات المساهمة المحلية التي يجوز الدخول فيها وكذلك الشركات المحرمة، بدون ناشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، فبراير ٢٠٠٦م.
- وكذلك عبد الرحمن السعدي، ابن باز، ابن عثيمين، ابن فوزان، فتاوى البيوع في الإسلام، مشروع النشر الإسلامي، جمعية إحياء التراث الإسلامي، مجلة الفرقان، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ، ص ٤٦ - ص ٥٩.
- ٢٠) عطية السيد فياض (دكتور)، التعامل في سوق الأسهم والسندات (البورصة) في الفقه الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٥.
- ٢١) علي السالوس (دكتور)، الاستثمار في أسواق المال، مقابلة في قناة المجد الفضائية، الرياض، ١٣ فبراير ٢٠٠٦م.
- ٢٢) هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة «الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية» ترجمة د/عباس علي، عالم المعرفة، الكويت أكتوبر ١٩٩٨م.
- 23) The world Bank, world development report, Washington DC, 2003, pp.220-221 .
- 24) William. J. Oneil, How to make money instocks, third editon, Jarir Book Stort Riyadh, 2006, p42 .

- (٢٥) هاني سري، أزمة الأسواق الخليجية، المؤتمر الرابع لأسواق الأسهم الخليجية، دبي، الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٩-٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، ص ٨-٩.
- 26) William J. Oneil, How to make money instocks, op, cit, pp.31-33.
- 27) Ibid, p33.
- (٢٨) البيانات الخاصة بحسابات الأرباح والخسائر للشركات المذكورة مأخوذة من <http://www.tadawal.com.sa,mar2007>.
- (٢٩) محمد الدسوقي حبيب (دكتور) وجلال مصطفى الصياد (دكتور)، مقدمة في الطرق الإحصائية، مكتبة دار حافظ للنشر والتوزيع - جدة - المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤م، ص ٤٦.
- (٣٠) سمير مصطفى شعراوي (دكتور) ومحمد علي إسماعيل (دكتور)، مبادئ الإحصاء، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٩٢ - ١٩٧.
- (٣١) هاني سري، تطوير هيئة سوق المال المصرية، محاضرة بالجمعية المصرية للأوراق المالية، ٥ أكتوبر ٢٠٠٦م، القاهرة، ص ٢.
- (٣٢) المرجع السابق، ص ٣.
- (٣٣) منير إبراهيم هندي (دكتور)، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٥٤١ - ٥٤٢.
- (٣٤) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ٢٩.
- (٣٥) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ١٨٨.
- (٣٦) السيد سابق، فقه السنة، الجزء الثاني، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٧١م، ص ٧٩.
- (٣٧) محمد سيد طنطاوي، معاملات البنوك وأحكامها الشرعية، القاهرة، دار الإفتاء المصرية، ١٩٩٠م، ص ٢٦.
- (٣٨) رشاد حسن خليل (دكتور)، الفساد في النشاط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.
- (٣٩) صحيح البخاري، باب البيوع، الجزء السابع، ص ٣٤٧.
- (٤٠) صحيح البخاري، باب البيوع، الجزء السابع، ص ٣٠٢.

- (٤١) صحيح البخاري، باب البيوع، الجزء السابع، ص ٣٢٤ .
- (٤٢) هاني سري، أزمة الأسواق المالية الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص ٣ .
- 43) Michael D. – Shemo, stock market Rules – Third edition, Jarir Book Store, Riyadh 2006, pp59-60 .
- (٤٤) سنن ابن ماجه، الجزء الثاني، ص ٧٢٩ .
- (٤٥) مسند الإمام أحمد، الموسوعة الإسلامية الشاملة، حديث رقم ١٩٩٢٧ .
- 46) Michael D. Shemo, stock Market rules, op. cit., p.60 .
- 47) Michael Bowe, Daniela, Investor Herding during financial crisis: Aclincal study of the Jakarta stock Exchange, pactfic – Basin Journal, 12 (2004), p.399 .
- 48) <http://www.tadawul.com.sa.jan2007> .
- (٤٩) حاتم عبد الجليل القرنشاي (دكتور) التفسير الاقتصادي للأزمة، ندوة أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧ الأسباب والنتائج تحليل اقتصادي وشرعي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧م، ص ٣٣ .
- 50) <http://www.tadawul.com.sa> 28 – Feb. 2006 .
- 51) <http://www.arabiyat.com/magazine-7-2-1427> .
- (٥٢) عبد الله محمد عبد الله (دكتور)، بحوث في غسيل الأموال وبيان حكمه في الفقه الإسلامي والنظم المعاصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥م، ص ٣٢ .
- (٥٣) المرجع السابق، ص ٣٥ .
- (٥٤) هاني سري، أزمة الأسواق الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص ٥ .
- 55) Michael Sincere, Understanding stocks, Jarir Book Store, Riyadh, 2006, p.53 .
- 56) Ibid, p.53 .
- (٥٧) عبد اللطيف الوابل (دكتور)، سوق الأسهم بين المصالح والمفاسد، بحث غير منشور، كلية اللغة العربية - جامعة الملك خالد - أبها - المملكة العربية السعودية، أبريل ٢٠٠٦م، ص ٣ - ص ٥ .

محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية فى إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ

دكتور/ عابد بن عابد العبدلى (*)

١ - مقدمة:

تحتل التجارة الخارجية باهتمام كبير لدى الاقتصاديين، وذلك نظرا لمساهمتها الفاعلة فى عملية التنمية الاقتصادية فى اقتصاديات الدول لاسيما الدول النامية منها. ويشكل جانب الواردات من السلع والخدمات فى التجارة الخارجية جزءاً هاماً للاقتصاد المحلي، حيث يحصل من خلاله على السلع والخدمات التي لايمكن من إنتاجها وعرضها بميزة نسبية أفضل من الدول الأخرى. كما أن الواردات تسهم أيضاً فى نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعزز المستوى المعيشي للأفراد من خلال إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، إضافة إلى أنها ترفع مستوى الاستثمار المحلي وزيادة المقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الرأسمالية الأجنبية.

والمملكة العربية السعودية كدولة إسلامية وعضو مؤسس فى منظمة المؤتمر الإسلامي، تتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح، حيث يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على القطاع الخارجي. وقد بلغت درجة انفتاحه على الاقتصاد العالمي (نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي) فى عام ٢٠٠٥م نحو ٧٧٫٨٪ مقارنة بنسبة ٦٨٫٢٪ فى عام ٢٠٠٤م، مما يدل على أهمية الاقتصاد الخارجي فى ديناميكية الاقتصاد المحلي. ويعتمد جزء كبير من اقتصاد المملكة على ما يستورده من السلع والخدمات الأجنبية سواء فى شكل منتجات للاستهلاك النهائي على مستوى الأفراد، أو فى شكل مواد خام و سلع وسيطة لأغراض الإنتاج المحلي على مستوى قطاع الأعمال.

(*) أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: drabid2000@hotmail.com

١/١. أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية حجم الواردات والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى آثارها التي تنعكس على قطاعات مختلفة مثل تحديد وضع ميزان المدفوعات، حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج المحلي، فإن تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في حجم الواردات، في إطار مفهوم نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، يقود إلى معرفة سلوكها كما يعتبر إسهاماً علمياً يضاف إلى أدبيات الاقتصاد السعودي. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدراسة تسهم أيضاً في إثراء أدبيات الاقتصاد الإسلامي لاسيما في جانبه التطبيقي لكون المملكة العربية السعودية دولة إسلامية وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢/١. أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تقدير وتحليل محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية كدولة إسلامية وعضو فاعل في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتحديدًا، سوف يتم توظيف تقنيات تحليل التكامل المشترك الحديثة (cointegration) ونموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لاسيما طريقة (Bounds Testing Approach) لاختبار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ في تقدير محددات الطلب على وارداتها خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٥م)، ومن ثم تقدير الآثار (قصيرة وطويلة المدى) للمتغيرات التفسيرية على حجم الواردات.

٣/١. هيكل وخطة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث فإن الدراسة سوف تنقسم إلى ستة أجزاء، حيث نتناول في الجزء الأول مقدمة تشمل أهمية البحث وأهدافه، وفي الجزء الثاني نستعرض بعض الملامح النظرية المتعلقة بمحددات الواردات بشكل عام، ثم يليه الجزء الثالث حيث نستعرض أهم الدراسات السابقة المماثلة مع التركيز على الدراسات التي تناولت واردات المملكة في السابق ثم تلك التي تناولت الدول

الإسلامية ومن ثم الدراسات المتعلقة بالدول الأخرى، وفي الجزء الرابع، سوف نركز على خصائص وتطور الواردات في المملكة العربية السعودية مع بيان مكوناتها واستخداماتها ومصادرها، وبعد ذلك في الجزء الخامس، نقوم بصياغة وبتقدير نموذج الدراسة مع بعض التفصيل في تحليل خواص السلاسل الزمنية والتكامل المشترك وصياغة نماذج تصحيح الخطأ، وأخيراً في الجزء السادس نختتم الدراسة بذكر النتائج التي تم التوصل إليها واستخلاص التوصيات الهامة.

٢- ملامح نظرية هامة حول محددات الطلب على الواردات:

على المستوى النظري، تحفل النظرية الاقتصادية بزخم كبير من الأدبيات ذات الصلة بدراسة وتحليل سلوك الطلب على الواردات. وتشير هذه الأدبيات إلى أن مستوى الواردات التوازني يتحدد نتيجة لتفاعل الطلب والعرض في سوق الواردات من السلع والخدمات. ويتم مواجهة الطلب على الواردات من مصدريها: العرض الأجنبي ممثلاً في الواردات، والعرض المحلي من البدائل. ويقرر بعض الاقتصاديين بأن معرفة محددات عرض الواردات تكون أكثر تعقيداً وصعوبة من محددات الطلب عليها (Leamer and Stern: 1970). ويتم تجاوز الصعوبات المتعلقة بتعريف دوال عرض الواردات بافتراض أن مرونة العرض لانهائية (infinite elasticity of supply)، وعليه يصبح مستوى الواردات التوازني مرتبطاً فقط بالتغيرات في الطلب (Murray and Ginman: 1976, p.75). ومع ذلك فإن هذا الافتراض ربما لا ينطبق على العرض المحلي من البدائل، وعند أخذ العرض المحلي في الاعتبار، فإن دوال الطلب على الواردات تمثل دوال طلب فائضة (Jacqueline D. et al: 1993).

وفي النموذج التقليدي يكون حجم الواردات دالة في كل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محلياً، أو ما يسمى بالأسعار النسبية، كما في الصيغة التالية:

$$M = \left(\frac{P_m}{P_y}, \frac{Y}{P_y} \right)$$

حيث (M) تمثل حجم الواردات، و(P_m) أسعار الواردات، و(P_y) أسعار السلع المنتجة محلياً، و(Y) الدخل النقدي المحلي. وهذا النموذج التقليدي لدالة الطلب على الواردات يعتبر أكثر النماذج المقيدة في أدبياتها النظرية.

ووفقاً للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات، يؤكد أغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل القومي كمحدد رئيسي للواردات في الاقتصاديات المفتوحة، وأن ارتباطه بالواردات في أغلب الأحوال يكون طردياً. ويعلل الاقتصاديون أهمية الدخل في تحديد الواردات، بأن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وتحديداً نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة (Caesar C.: --)، وأن هذه الفرضية تنسحب على طلب الواردات، وبالتالي فإن طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل وبأسعار الواردات نفسها وأسعار السلع الأخرى، ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد (Harrod and Hague: 1963). ومن الناحية النظرية، من الممكن أن تكون مرونة الطلب على الواردات بالنسبة للدخل مرونة سالبة، فطالما أن الواردات هي فائض الاستهلاك المحلي عن العرض المحلي، فإن مرونة الواردات الدخلية ممكن أن تكون سالبة إذا كان العرض المحلي له مرونة دخلية أكبر من مرونة الاستهلاك المحلي الدخلية. وبالرغم من ذلك، فإن الدراسات التطبيقية غالباً تؤكد عكس ذلك لاسيما وأن الباحثين عادة يفترضون أن معامل الدخل في معادلة طلب الواردات يأخذ إشارة موجبة على أساس أن الواردات هي سلع عادية في الاستهلاك. وعلى نفس أساس النظرية الجزئية، فإن أسعار الواردات تعتبر أيضاً من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات. ويقرر كل من (Cave and Jones: 1994) بأن ارتفاع سعر الواردات يصاحبه انخفاض في الطلب عليها، ويُعلل ذلك بثلاثة أسباب، أولها: أثر الإحلال (Substitution effect) في الاستهلاك، أي انتقال الطلب على البدائل المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الواردات، وثانياً: أثر الدخل (Income effect) أي أن ارتفاع أسعار الواردات يقود إلى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي

انخفاض الواردات، وثالثاً: أثر الإنتاج (Production effect) حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي الأمر الذي يقود إلى انخفاض إجمالي الواردات.

ومن ناحية أخرى، يرى بعض الاقتصاديين أن الطلب على الواردات يتأثر بشكل مباشر بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة من خلال التعريفات الجمركية والقيود الأخرى مثل نظام الحصص والتراخيص والحظر (Caesar C.: --). فالسياسات التجارية المتعلقة بالرقابة على الواردات، على سبيل المثال، تؤدي إلى فجوة تفصل بين أسعار عارضي الواردات وبين أسعارها محلياً، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات محلياً، وبالتالي انخفاض حجم الواردات (Musgrave R. (A. and P. B. Musgrave: 1989). ومع ذلك يعتقد (Kindleberger: 1973) أن أثر ميزان المدفوعات ربما يجعل السياسة التجارية في نهاية الأمر تقود إلى زيادة حجم الواردات. فعلى سبيل المثال، التعريفات الجمركية تحد من الإنفاق على السلع الخارجية، ونتيجة لذلك يزداد الإنفاق على السلع المحلية - على افتراض أن ما لا ينفق في الخارج لا يُدخر محلياً. وبالتالي، فإن زيادة الإنفاق محلياً، الناتج عن تخفيض الإنفاق على الواردات، تفضي إلى زيادة الدخل محلياً حتى يصل إلى مستوى يتطلب عنده المزيد من الإنفاق على الواردات بالقدر الذي يعيد توازن ميزان المدفوعات. وعليه يمكن القول أن انخفاض الواردات نتيجة لتعريفات الجمركية قد يقود في نهاية المطاف إلى فائض في الواردات.

وفيما يتصل بمفهوم تحرير التجارة، والذي اكتسب حديثاً اهتماماً كبيراً من قبل الاقتصاديين والمنظمات الدولية، يمكن لنا إلقاء الضوء بشكل مختصر حول أثرها على الواردات. ففي هذا الإطار يرى (Dornbusch: 1992) أن الأسعار المحلية للواردات ترتبط بمعدل سعر الصرف والسياسة التجارية من خلال الصيغة التالية:

$$Pd = E.Pw (1+t)$$

حيث (t) معدل الحماية الاسمي، و(Pd) مستوى الأسعار المحلية، و(Pw) مستوى الأسعار في العالم الخارجي، و(E) سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة الأجنبية مقابل الوحدات من العملة المحلية. وفي ظل ثبات الأسعار المحلية، فإن المتوقع أن سياسة تحرير التجارة تقود تدريجياً إلى زيادة الدخل الحقيقي دون إحداث اختلال في ميزان المدفوعات، وفي ظل هذه الفرضية فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الواردات. وبالرغم من ذلك، فإن الدول النامية غالباً ما تقاوم انخفاض قيمة عملاتها مما يؤدي ظاهرياً إلى خفض تكاليف وارداتها - انخفاض أسعار الواردات نسبة إلى الأسعار المحلية. وعلى ذلك فإن سياسة تحرير التجارة في الغالب تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الواردات.

٣- الدراسات السابقة:

هناك دراسات كثيرة ومتعددة تناولت دالة الطلب على الواردات في دول مختلفة، شملت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وكانت الصياغة التقليدية لنموذج تقدير الطلب على الواردات في المدى الطويل، استخدام لوغاريتم إجمالي الواردات كمتغير تابع ولوغاريتم كل من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة والأسعار النسبية (نسبة أسعار الواردات إلى الأسعار المحلية) ومتغيرات أخرى مختلفة تتعلق بمحائص كل دولة، كمتغيرات مستقلة (Salas: 1982; Goldstien: 1988; and Khan: 1985; Gafar: 1988; Sarnad: 1988).

وسوف نتناول في هذا الجزء أهم تلك الدراسات التطبيقية، وخصوصاً تلك المتعلقة بالدول الإسلامية (أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي) إن وجد، وكذلك بعض الدراسات التي تناولت الدول النامية الأخرى، وذلك لكون المملكة العربية السعودية دولة إسلامية، وهي أيضاً مصنفة ضمن الدول النامية.

ففي دراسة مبكرة على المملكة العربية السعودية قام (Doroodian, et. al.,: 1994) بتقدير دالة طلب الواردات في المملكة العربية السعودية في الصيغة الخطية للوغارتمية خلال الفترة (١٩٦٣-١٩٩٠م)، ووجدوا أن الدخل وأسعار الواردات نفسها وأسعار البدائل المحلية ذات تأثير معنوي على حجم الواردات،

وكشفت النتائج بعدم مرونة الواردات الدخلية في المدى القصير والطويل، حيث بلغت (٠.٢٢) و (٠.٤٧) على التوالي، بينما كانت مرونة بالنسبة لسعرها في المدى الطويل (٠.٤٥)، وكذلك أظهرت مرونة تقاطعية في المدى القصير بنحو (٠.١٣) وبنحو (٠.٢٩) في المدى الطويل بالنسبة لأسعار البدائل المحلية، مما يؤكد حساسية الطلب على الواردات بالنسبة للمنتجات المحلية البديلة. كما قام (محمد خياط: ١٤١٢هـ) بتقدير دالة الطلب على واردات المملكة خلال الفترة (١٩٦٩-١٩٩٧م)، وتناولت الدراسة تقدير دالة الطلب على الواردات على المستوى الكلي وكذلك على مستوى مجموعات السلع المستوردة مقاسه بالطن، وقد استخدم كل من الدخل القومي الحقيقي ومؤشر الأسعار المحلية ومؤشر أسعار الواردات وسعر الصرف كمتغيرات تفسيرية في دالة الطلب، وذلك باستخدام منهج نموذج التعديل الجزئي. وتوصلت نتائج الدراسة، على المستوى الكلي ومجموعات السلع، إلى أهمية كل من مؤشري أسعار الواردات والأسعار المحلية، حيث كانت مرونة الأخير عالية على المدى القصير والطويل، بينما كانت أسعار الواردات مرونة فقط على المدى الطويل، بينما أوضحت النتائج عدم أهمية متغيري الدخل وسعر الصرف كمحددتين للواردات، ورغم ظهورهما بالإشارات المتوقعة إلا إنهما غير معنويين إحصائياً. وبالرغم من شمولية الدراسة إلا أن المأخذ عليها هو تجاهلها تحليل خواص السلاسل الزمنية الممتدة عبر الفترة (١٩٦٩-١٩٩٧م) والتحقق من مدى سكونها وما إذا بينها علاقة توازنية على المدى الطويل، وهو الذي سوف يتم معالجة في هذا البحث. وفي دراسة أخرى حول الطلب على الواردات في المملكة ضمن عينة شملت دول مجلس التعاون، قام (Yousuf H. et. al.: --) بتوظيف نموذج التعديل الجزئي في تقدير أثر كل من الدخل والأسعار النسبية على إجمالي الواردات لكل دولة من دول المجلس. وقامت الدراسة بفحص خواص السلاسل الزمنية للبيانات، واتضح أنها غير ساكنة المستوى ولكن ساكنة في الفرق الأول ماعدا الأسعار النسبية لكل من السعودية والبحرين كانت ساكنة في المستوى، كما كشفت نتائج اختبار بواقي الانحدار لكل دولة عن وجود تكامل مشترك بين الواردات وكل من الدخل والأسعار

النسبية. وعلى ضوء هذه النتائج تم استخدام نموذج التعديل الجزئي لتقدير معادلة الانحدار لكل دولة على حدة، واستنتجت الدراسة حول محددات الطلب على واردات المملكة، أن الطلب على الواردات فيها لم يكن مرنا بالنسبة للدخل (٠.٢٣٧) في المدى القصير ولكنه مرنا على المدى الطويل (٠.٣٢٩). ومن ناحية أخرى، ظهرت الواردات منخفضة المرونة بالنسبة للأسعار النسبية في المدى القصير (٠.٧٠) وكذلك في المدى الطويل (٠.٣٩٥).

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ظهرت عدة دراسات مبكرة تناولت دالة الطلب على الواردات، واغلبها استنتج أن الطلب على الواردات دالة فقط في الدخل الحقيقي (انظر: Metwally et al: 1985). ثم تلا ذلك عدد من الدراسات على الدول نفسها، ووجدت بالإضافة إلى الدخل أن متغير الأسعار النسبية - نسبة مؤشر أسعار الواردات إلى مؤشر الأسعار المحلية - كان أيضا محدداً هاماً في دالة طلب الواردات في دول المجلس (انظر: Shaltout: 1987; Asseery: 1998; et al: 1990 and 1993; Elsamadisy: 1995; Mohammad: 1998). ويظهر أن اغلب نتائج هذه الدراسات اعتمدت إما على صياغة نماذج المدى الطويل بتقدير العلاقة بين مستوى المتغيرات الداخلة في النموذج، أو بالطريقة التقليدية في تقدير دالة الطلب على الواردات، وهي نماذج التعديل الجزئي (Partial adjustment Models). في حين أن الدراسات الحديثة أصبحت تتبنى وعلى نطاق واسع طرق قياسية حديثة في تقدير دالة الطلب على الواردات من خلال توظيف مفهوم التكامل المشترك بين متغيرات الدالة ونماذج تصحيح الخطأ والتي تأخذ في الحسبان تحليل ديناميكية العلاقة التوازنية طويلة المدى وكذلك الكشف عن الآثار طويلة وقصيرة المدى لكل متغير على الواردات (Annie R: 2000).

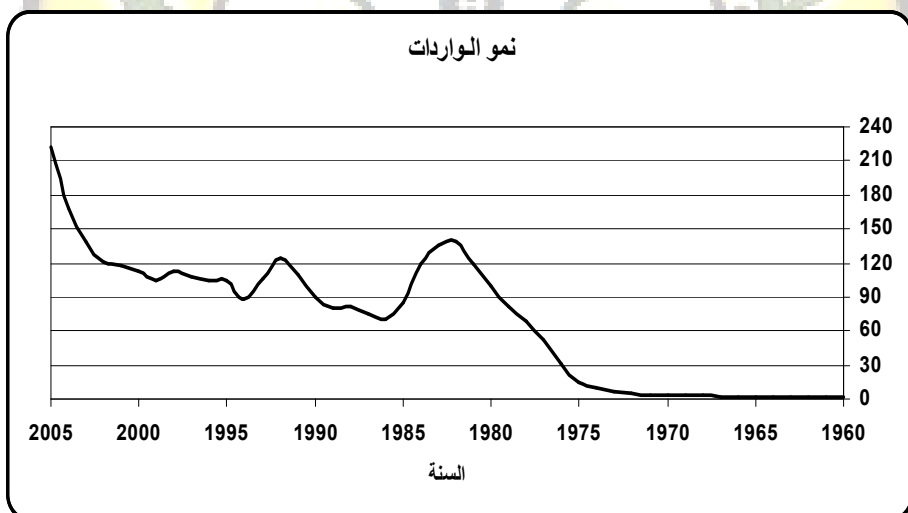
وعلى مستوى الدول الإسلامية الأخرى، اختبر (Festus O.: 1999) محددات إجمالي الواردات ومكوناتها لنيجيريا خلال الفترة (١٩٥٣-١٩٨٩م). ومع أن صياغة النموذج التي تبنتها الدراسة اعتمدت على دالة الطلب التقليدية للواردات ودالة همفل (Hemphill: 1974) القائمة على فرضية أن الوحدات

الاقتصادية تهدف إلى تدنية تكاليف الانحرافات بين القيم الفعلية والمرغوبة لكل من مستويات الواردات والصرف الأجنبي، إلا أن طريقة التقدير أخذت في الاعتبار مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. وقد كشفت النتائج أن عوامل مثل عوائد الصرف الأجنبي والأسعار النسبية والدخل الحقيقي تعتبر محدّدت رئيسية في سلوك إجمالي واردات نيجيريا، كما أن قرارات الاستيراد تتأثر في المدى القصير بمدى توافر الصرف الأجنبي. وفي دراسة حول تركيا، قام (Zelal et. Al: 1999) بتقدير دالة الطلب على وارداتها، باستثناء الواردات النفطية، من واقع بيانات ربع سنوية على مدى الفترة (الربع الأول من ١٩٨٧ - الربع الأول من ١٩٩٩م)، مستخدماً نموذج انجل - جرانجر ذو المرحلتين (Engle-Granger two-step method) في تحليل التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. واشتمل دالة الطلب على متغير الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل سعر الصرف الاسمي موزوناً بمتوسط سلة من العملات وتحديد الدولار الأمريكي والمارك الألماني، وحركة الاحتياطي من الصرف الأجنبي، ومؤشر سعر الاستهلاك كمحددات رئيسية للطلب على الواردات غير النفطية لتركيا. وفي تقدير النموذج طويل الأجل تم عزل الآثار الموسمية باستخدام متغيرات صورية، كما تم إدراج متغير صوري في نموذج تصحيح الخطأ ليعكس نمو الصادرات في عام ١٩٩٨م. وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر على المدى الطويل لكل من الدخل ومعدل سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم والاحتياط الأجنبي، على حجم الواردات، مع أن نتائج التقدير لم تظهر مرونة للواردات بالنسبة للدخل وأسعار البدائل المحلية. بينما على المدى القصير، اتضح تلاشي تأثير الاحتياطي الأجنبي ومعدل التضخم على حجم الواردات. وفي إطار البلدان الإسلامية، تناول (Kwabena A. et. al: 2001) تحليل محدّدت إجمالي الطلب على الواردات في بروناي دار السلام خلال الفترة (١٩٦٤ - ١٩٩٧م) باستخدام نموذج لوغاريتمي مزدوج تضمن إجمالي قيمة الواردات كمتغير تابع وكل من متوسط دخل الفرد وإجمالي السكان ومؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، كمتغيرات مستقلة. وقد استخدم مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي

كمتغير ينوب عن متغير الأسعار النسبية. كما أن تقدير النموذج كان على افتراض أن التغير في الواردات يحدث فوراً دون فترات مبطنة، وقد اختبر هذا الافتراض بإضافة متغير الواردات مبطناً بفترة واحدة على يمين المعادلة، إلا أن معلمته لم تظهر معنوية إحصائية، وعلى ذلك استنتج أن التغيرات في الواردات نتيجة للتغير في المتغيرات المستقلة تتحقق في الفترة نفسها. واستنتجت الدراسة أن متغير السكان كان أهم محددات الطلب على الواردات وبمرونة عالية (٢٩٢ر)، ويأتي بعده متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمرونة (-٦٧ر٠)، ثم متغير متوسط دخل الفرد بمرونة (٢٢ر٠). ووفقاً لنتائج التقدير أكدت الدراسة أن معدل سعر الصرف يمثل أهم الأدوات المتاحة لدى صناع السياسة لتحقيق أهداف معينة ذات صلة بالواردات، حيث أن تبني سياسة تعويم العملة يتوقع أن تنجح في خفض فائض الطلب على الواردات، وزيادة درجة الانسجام مع أوضاع الأسواق الدولية. ومما يؤخذ على هذه الدراسة أنها أهملت نواحي فنية متعلقة بفحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات التي اعتمدت عليها في التقدير، لاسيما في ظل إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة الأمر الذي ينطوي على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل وتفاعل حركي لتصحيح اختلال التوازن بين الواردات ومحدداتها في المدى القصير. وفي دراسة تتعلق بماليزيا قام كل من (Tang and Mohammad: 2000) بتقدير دالة الطلب على الواردات باستخدام طريقة جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٨م) إلا أنهم لم يجدوا علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدالة. وتلا ذلك محاولة لكل من (Tang and Nair: 2002) في إعادة دراسة دالة الطلب على الواردات في ماليزيا، ووجدوا علاقة تكامل مشترك بين الواردات وكل من الدخل والأسعار النسبية. وكشفت نتائج التقدير عن مرونة الواردات في المدى الطويل بالنسبة لكل من الدخل (١ر٥) والأسعار النسبية (-١٣ر٠).

٤ - خصائص وتطور واردات المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة من البلدان المستهلكة، وتعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية والإنتاجية. وقد صاحب نمو العائدات البترولية نموا مطردا في الواردات انطلاقا من أوائل السبعينيات نتيجة ارتفاع أسعار النفط الحادة وحتى أوائل الثمانينيات، حيث بلغت مداها في عام ١٩٨٢م بنحو ١٤٠ مليار ريال، ثم بدأت في الانخفاض نظرا لتدهور أسعار البترول في عقد الثمانينات، حيث انخفضت إلى مستوى ٧٠ مليار في عام ١٩٨٦م، وهي السنة التي تراجعت فيها أسعار النفط بشكل حاد. وبعد تلك الفترة ومع تحسن أسواق النفط، بدأت في الارتفاع التدريجي والتذبذب في بعض السنوات، حتى عام ٢٠٠٠م، حيث حافظت على استمرار نموها، وبلغت بحلول عام ٢٠٠٥م ما يقارب ٢٢٣ مليار ريال. شكل (١) نمو واردات المملكة خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٥م.

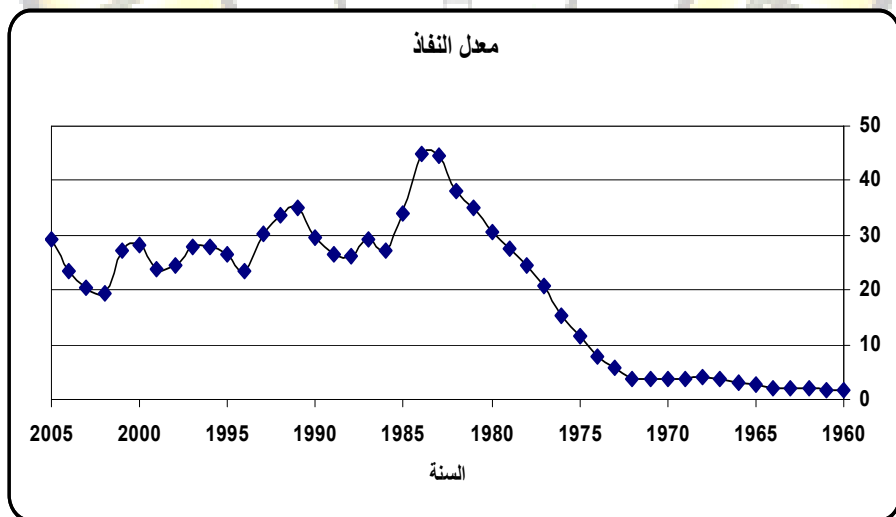


وحسب إحصائيات منظمة التجارة الدولية المتاحة (WTO: 2004) احتلت السعودية مرتبة التاسعة والثلاثين من حيث إجمالي الواردات بين أكبر دول مستوردة في عام ٢٠٠٣م، والمرتبة السادسة والعشرين في حالة استثناء التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي. وقد قدرت إجمالي وارداتها بنحو ٣٦٣ مليار دولار،

وقد بلغت نسبتها من إجمالي واردات العالم ٠.٥٠٪، وهي أعلى نسبة سجلتها حتى ٢٠٠٥م. أما حجم الواردات من الخدمات فقد احتلت المرتبة السابعة والثلاثين بنحو ٧٩ مليار دولار وبحصة من إجمالي واردات العالم الخدمية بلغت ٠.٤٠٪، وعند استثناء دول الاتحاد الأوروبي تصبح المملكة في مرتبة الرابعة والعشرين على مستوى العالم.

وبمقارنة الواردات مع الناتج المحلي، نلاحظ أن أعلى نسبة بلغت كانت ٤٤.٥٪ في عام ١٩٨٥م، وهذا يعكس ارتفاع معدل نفاذ (اختراق) الواردات للاقتصاد المحلي مما يدل على نزعة الاقتصاد نحو الاقتصاد العالمي، وذلك مقارنة مع ما قبل ١٩٧٥م حيث لم يتجاوز معدل نفاذ الواردات ٥٪. ومع ذلك انخفضت هذه النسبة بعد عام ١٩٨٥م بشكل تدريجي وربما يعود إلى انخفاض المقدرة الاستيرادية للاقتصاد نتيجة لانخفاض عوائد البترول ومن ثم الناتج المحلي. والملاحظ أيضاً أن نسبة الواردات استمرت في الانخفاض حتى ما بعد عام ٢٠٠٠م رغم تصاعد الواردات، وهذا يمكن تفسيره: أولاً بارتفاع الناتج المحلي بنسب أكبر من الواردات، وثانياً بطئ استجابة الواردات للتغيرات في الدخل.

شكل (٢) معدل نفاذ الواردات إلى الاقتصاد المحلي (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)



وبالنظر إلى مكونات الواردات في جدول (١)، نجد أن الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية تتصدر قائمة الواردات خلال الفترة (٩٧-٢٠٠٥م) وبنسب مئوية متفاوتة (٥٣-٢٢٧٪)، وهذه المواد تشتمل على سلع رأسمالية مما يدل على سيطرة قطاع الأعمال على الطلب على الواردات (مؤسسة النقد العربي السعودي: ١٤٢٧هـ). كما تشير هذه النسب أيضا، برغم قصر المدة وتفاوتها من فترة إلى أخرى، إلى مستوى يعتقد به من التركيز السلبي متمثلا في الآلات والمعدات الكهربائية في هيكل واردات المملكة. ويليهما المواد الغذائية في المرتبة الثانية حيث تراوحت حصتها في الواردات بين (١٥٣-١٧٪) خلال الفترة نفسها. ثم تأتي المنتجات الكيميائية والمعدنية في المرتبة الثالثة بنسبة تتراوح بين (١٢٧-١٣٧٪)، ثم المنسوجات والملبوسات بنسب تتراوح بين (٤٨-٧٣٪)، وبنفس النسب تقريبا للمجوهرات والأحجار والتحف حيث تتراوح بين (٤٦-٩٩٪). وأخير تأتي الجلود والأخشاب والأوراق بنسب أقل تتراوح بين (٢٣-٣٥٪).

جدول (١) نسبة واردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسية خلال الفترة (٩٧-٢٠٠٥م).

النوع	٩٧-١٩٩٩م	٢٠٠٠-٢٠٠٢م	٢٠٠٣-٢٠٠٥م
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	٤٦.٣	٥٣	٢٢.٧
مواد غذائية	١٧	١٦.٥	١٥.٣
منتجات كيميائية ومعدنية	١٢.٦	١٣	١٣.٧
منسوجات وملبوسات	٧.٣	٦.٥	٤.٨
مجوهرات وأحجار وتحف	٧.٣	٤.٦	٩.٩
جلود وأخشاب وورق	٣.٣	٣.٥	٢.٣
سلع أخرى	٦	٢.٩	١٠

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، أعداد: ٣٧ - ٤٢، خلال الأعوام ٢٢-١٤٢٧هـ، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.

وبالنظر إلى استخدامات الواردات، يكشف جدول (٢) أن المواد الوسيطة والرأسمالية تشكل نسب عالية من إجمالي واردات المملكة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث تراوحت نسبة السلع الوسيطة بين (٤٢٩-٤٤٪)، والسلع

الرأسمالية بين (١٧ر٦ - ١٨ر٨٪) خلال الفترة. وهذه الإحصائيات تشير إلى نمو وسيطرة قطاع الأعمال على إجمالي الواردات، إذ تشكل كل من السلع الوسيطة والرأسمالية مدخلات ومستلزمات للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي. في حين أن طلب القطاع الاستهلاكي تراوحت حصته في الواردات بين (٣٧ر٣ - ٣٨ر٨٪) خلال الفترة، وهي تأتي في المرتبة الثانية بعد طلب قطاع الأعمال إذا ما أخذنا مجموع نسب كل من السلع الوسيطة والرأسمالية في الحسبان.

جدول (٢) نسبة الواردات حسب استخدام المواد خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٥م).

المواد	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م
مواد استهلاكية	٣٨.٨	٣٨.٤	٣٧.٣
مواد وسيطة	٤٢.٩	٤٤	٤٣.٩
مواد رأسمالية	١٨.٢	١٧.٦	١٨.٨

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي: إحصاءات التجارة الخارجية ٢٠٠٥م، مصلحة الإحصاءات العامة و المعلومات، ٢٠٠٥م.

وبالنسبة للهيكل الجغرافي لمصادر واردات المملكة على مدى العقدين الماضيين، نلاحظ من جدول (٣) أن أغلب واردات المملكة العربية السعودية تأتي من دول أوروبا الغربية بمتوسط عام يبلغ ٣٧.٧٪ والدول الآسيوية غير العربية والإسلامية (٢٦ر١٪) ثم دول أمريكا الشمالية (١٩ر٣٪). في حين أن مجموعات الدول الأخرى وهي الدول الإسلامية والعربية بما فيها دول مجلس التعاون وكذلك دول أمريكا الجنوبية ودول أوقيانوسيا وأوروبا الشرقية وغيرها من الدول الأخرى، لا تشكل مصدراً رئيساً لواردات المملكة حيث لم يتجاوز متوسط حصتها في الواردات ٣٪.

محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح
الخطأ
د. عابد بن عابد العبدلي

جدول (٣) نسبة واردات المملكة حسب مصدرها خلال الفترة (٨٤-٢٠٠٥م)

مجموعة الدول	٨٤-١٩٨٨م	٨٩-١٩٩٣م	٩٤-١٩٩٨م	٩٩-٢٠٠٥م	المتوسط الهندسي
دول أوروبا الغربية	٤٠.٠	٤٠.٩	٣٦.٠	٣٤.٣	٣٧.٧
دول آسيوية غير عربية وإسلامية	٣٠.٥	٢٥.١	٢٤	٢٥.٣	٢٦.١
أمريكا الشمالية	١٧.٤	٢٠.٩	٢٢.٠	١٧.٤	١٩.٣
دول إسلامية غير عربية	٣.٠	٣.٩	٤.٧	٤.٧	٤.٠
دول الجامعة العربية الأخرى	٢.١	٢.٧	٣.١	٣.٥	٢.٨
دول مجلس التعاون	١.٨	١.٩	٣.٠	٤.٣	٢.٦
أمريكا الجنوبية	١.٦	١.٩	٢.٤	٣.٢	٢.٢
أوقيانوسيا	١.٨	١.٢	١.٦	٣.٣	١.٨
دول أوروبا الشرقية	٠.٩	٠.٩	١.٢	٢.٢	١.٢
دول أخرى	٠.٦	٠.٣	٠.٩	٠.٨	٠.٦
الدول الإفريقية غير العربية والإسلامية	٠.٣	٠.٣	١.١	١.٠	٠.٥

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثاني والأربعون، ١٤٢٧هـ -
(٢٠٠٦م) ص. ٤١٣-٤١٥.

وتكشف هذه البيانات إلى حد ما تركزا جغرافيا لمصادر واردات المملكة، حيث نجد أن اغلب وارداتها تأتي من دول أوروبا الغربية خلال العقدين الماضيين بمتوسط يبلغ ٣٧.٧٪، كما نلاحظ أيضا أن مستوى هذا التركيز كان عاليا في الثمانينات وبداية التسعينات بنحو ٤٠٪ و ٤٠.٩٪ على التوالي، إلا أنه بعد ذلك اتجه للانخفاض. والجدير بالملاحظة، أنه في مقابل ذلك نلاحظ نموًا، وإن كان متواضعا، في واردات المملكة من دول أخرى لاسيما الدول الإسلامية وكذلك العربية ودول مجلس التعاون، وربما يعكس ذلك جهود هذه الدول في تعزيز ودعم التجارة البينية بينها.

٥ - نموذج الدراسة:

كما سبق فإن الدراسة تهدف إلى تقدير محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية في إطار مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، متضمناً تقدير آثار المتغيرات التفسيرية في المدى القصير والطويل على الواردات.

١/٥. تحديد المتغيرات وصياغة النموذج:

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن متغيراً الدخل والأسعار النسبية يعتبران محددان رئيسان في دوال الطلب على الواردات لاسيما في اقتصاديات السوق المفتوح، لأن آثار بقية العوامل الأخرى تندرج ضمن هذين العاملين ولو حتى نظرياً (Hong P.: 1999). وتبدأ صياغة هذا النموذج في هذه الدراسات على أن قيمة الواردات الحقيقية (M_t) دالة في كل من الدخل ممثلاً بالنواتج المحلي الإجمالي (GDP_t) وأسعار الواردات نفسها ممثلاً بمؤشر أسعار الواردات (P_t^m) والأسعار المحلية ممثلاً بمؤشر سعر الاستهلاك (P_t^d)، وفق الصيغة التالية:

$$M_t = f(GDP_t, P_t^m, P_t^d) \dots\dots\dots(5.1)$$

ونظراً لاحتمال ظهور مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في تقدير معادلة (5.1) بين الأسعار أو بين مؤشر الأسعار المحلية والدخل المحلي، يتم قسمة الطرف الأيمن على الأسعار المحلية (P_t^d) (Goldstein and Khan: 1985). ويصبح النموذج كالتالي:

$$M_t = f\left(\frac{GDP_t}{P_t^d}, \frac{P_t^m}{P_t^d}\right) \dots\dots\dots(5.2)$$

أي أن قيمة الواردات الحقيقية دالة في كل من الدخل الحقيقي والأسعار النسبية (نسبة مؤشر أسعار الواردات إلى مؤشر الأسعار المحلية). وهذه الصياغة تم

استخدامها بشكل واسع في الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت محدّدات الطلب على الواردات في مختلف الدول (انظر على سبيل المثال: T.C. Tang: 2003; Paresk K. and Seema N.: 2005; Athokorala and Menon: (1995); Gafar J.S.: (1988,1995; Kwabena A. and Samantha M.: (2001). وتصيف بعض الدراسات التطبيقية متغيرات تفسيرية أخرى بجانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، وتختلف طبيعة هذه المتغيرات حسب منهج الدراسة والدول محل الدراسة. ومن هذه المحدّدات التفسيرية الإضافية على سبيل المثال، حجم الصادرات ومعدل التضخم ومعدل سعر الصرف (Zelal K.:1999)، ومعدل الحماية أو التعريفات الجمركية (Jacueline D. and Christopher K.: 1993). والبعض، بدلا من الناتج المحلي، استخدم مكوناته مثل: الاستهلاك الخاص والعام والإنفاق الاستثماري بجانب الصادرات (T.C. Tang: 2002)، بينما آخرون أضافوا متغير السكان كمحدد للواردات (Kwabena A. and Samantha M.: 2001). كما أن عوائد الصرف الأجنبي والاحتياطات الدولية كانتا من ضمن المحدّدات الهامة في دالة الطلب على الواردات في دراسات أخرى (Caesar C.: --).

وفيما يتعلق بالصياغة الدالية لتقدير محدّدات الطلب على الواردات، يقترح (Khan and Ross: 1977; Salas: 1982) أن الصياغة اللوغاريتمية الخطية لها أفضلية على الصياغة الخطية. وهناك أدلة تطبيقية تدعم هذا الرأي، حيث استعرض (Marquez: 1989) الدراسات التطبيقية خلال الفترة (١٩٤١م - ١٩٩١م) ووجد أن من بين ١١٠ دراسة تطبيقية حول تقدير محدّدات الطلب على الواردات، ٧٤ دراسة تبنت الصياغة اللوغاريتمية وافترضت أنها الصياغة الأنسب. ومع ذلك، يؤكد (Leamer and Stern: 1970) أنه لا يوجد معايير محدّدة لاختيار الصياغة الدالية ونوعية المتغيرات في تقدير محدّدات الطلب على الواردات. وعلى ضوء ما تقدم من استعراض لصياغة النموذج وتحديد المتغيرات في أدبيات تقدير دالة الطلب على الواردات، وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة وكذلك إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، فقد تبين أفضلية الصيغة

اللوغاريتمية واختيار ثلاثة محددات تفسيرية لتقدير النموذج الأساس لمحددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية، وينطوي على العلاقة طويلة المدى وفق الآتي :

$$InM_t = a_0 + a_1 InGDP_t + a_2 InRP_t + a_3 InRES_t + \varepsilon_t \quad (5.3)$$

t:1960,.....,2005

حيث (InM_t) : اللوغاريتم الطبيعي للواردات الحقيقية من السلع والخدمات، وتم الحصول على القيمة الحقيقية بقسمة قيمة الواردات على مؤشر أسعار الواردات، و $(InGDP_t)$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتم الحصول على القيمة الحقيقية بقسمته على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ، وكلا الواردات والناتج المحلي الإجمالي مقاسه بالعملة المحلية وهي الريال السعودي. و $(InRP_t)$: اللوغاريتم الطبيعي للأسعار النسبية - وهو مؤشر أسعار الواردات كنسبة من مؤشر الأسعار المحلية ممثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، و $(InRES_t)$: اللوغاريتم الطبيعي لصافي الاحتياطات الدولية باستثناء الذهب وتشمل الصرف الأجنبي ووحدات حقوق السحب الخاصة، ومقاسه بالدولار بالأسعار الثابتة $(1995=100)$ ، وأخيرا (ε_t) : حد الخطأ العشوائي مع افتراض تحقيقه الخواص الإحصائية التقليدية - بوسط يساوي الصفر وتباين ثابت. وقد تم استخلاص البيانات من مصادر متعددة، وهي تغطي الفترة $(1960م - 2005م)^{(*)}$.

(*) تم جمع البيانات من مصادر محلية ودولية، وهي:

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، الأعداد $(37-42)$ ، الفترة $(1422هـ/2001م - 1427هـ/2006م)$.

- وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي، مصلحة الإحصاء العامة، الأعداد $(36-40)$ ، الفترة $(1421هـ/2000م - 1424هـ/2004م)$

- International Monetary Fund (2001), International Financial Statistics, Vol.: LIV.

- The World Bank (2003), World Development Indicators; WDI (2003), CD-ROM.

٢/٥. التوقعات المسبقة لمحددات نموذج الدراسة:

كما اشرنا أعلاه فإن نموذج الدراسة الأساس المزمع تقديره هو نموذج (5.3) وصياغته هي :

$$InM_t = a_0 + a_1 InGDP_t + a_2 InRP_t + a_3 InRES_t + \varepsilon_t$$

t: 1960, ..., 2005

وبما أن المتغيرات في قيمتها اللوغاريتمية، فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية على المدى الطويل. ومن المتوقع أن تكون علاقاتها الاتجاهية:

$$a_1, a_3 > 0, \quad a_2 < 0$$

حيث تعبر (a_1) عن مرونة الواردات بالنسبة للدخل، والمتوقع أن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات، وهذه العلاقة الطردية تكشف أيضا عن مدى الانعكاس السلبي الذي قد يلحق الميزان التجاري نتيجة لزيادة الإنفاق الخارجي الناجم عن زيادة الدخل بدلا من امتصاصها محليا. وتتحقق هذه العلاقة إذا كانت الواردات تعتبر مثل أي سلعة في دالة طلب المستهلك أو إذا لم يكن هناك إنتاج محلي بديل للسلعة، وفي هذه الحالة تصبح دالة الطلب على الواردات هي دالة الطلب للسلعة نفسها. وعلى خلاف ذلك، فقد تكون العلاقة عكسية إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة (Magee: 1975). وبالرغم من أن أغلب نتائج الدراسات التطبيقية تكشف عن علاقة طردية بين الدخل والطلب على الواردات، إلا أن هناك بعض الدراسات الحديثة قد كشفت عن علاقة عكسية بين الدخل والواردات مثل دراسة (Sinha: 2001) على الهند وسيريلانكا، وقد علل ذلك في حالة الهند بأنها تتميز، منذ زمن طويل، بمنتجات محلية بديلة للواردات. وبالنسبة للمعامل (a_3) تمثل مرونة الواردات بالنسبة لحجم احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي، ويعتبر من المحددات الهامة في الطلب على الواردات لاسيما في الدول النامية، حيث يتوقع أن تراكم الصرف الأجنبي لدى الدولة يعزز تمويل الواردات، أي أن العلاقة بينهما طردية (Zelal K.:1999). وفيما يتعلق بمعامل

(a₂) فيمثل مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية، وحسب نظرية الطلب، فإن ارتفاع أسعار الواردات تؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، بينما ارتفاع الأسعار المحلية تؤدي ارتفاع الطلب على الواردات، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات، كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات (Paresh K. and Seema N.: 2005).

٣/٥. مفهوم نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model):

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للواردات في إطار محدداتها. وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد تأخذ الواردات قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (Equilibrium error)^(١). ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ (Luke K.: 2004) (أحمد الناقة: ١٩٩٩). وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين الواردات كمتغير تابع ومحدداتها كمتغيرات تفسيرية، وهي:

(١) علاقة طويلة المدى (long-run relationship)، أي علاقة توازنية على المدى البعيد بين الواردات كمتغير تابع ومحدداتها وهي: الدخل الحقيقي (GDP)، والأسعار النسبية (RP)، والاحتياطي الأجنبي (RES) كمتغيرات تفسيرية، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج.

(١) يستخدم القياسيون مصطلح التوازن (equilibrium) للدلالة على وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات متكاملة أو غير ساكنة، بينما عند الاقتصاديين يستخدم للدلالة على مستوى توازني تتساوى عنده القيم الفعلية والمرغوب فيها. ولذلك مفهوم التكامل المشترك، أو لعلاقة التوازنية، في نماذج تصحيح الخطأ لا يتطلب بالضرورة أن يكون هذا التوازن متولد بفعل عوامل السوق أو القرارات السلوكية للأفراد (Narsid M.A: 2005 pp.5-6).

(٢) علاقة قصيرة المدى (short-run relationship)، وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين الواردات ومحدداتها في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.

وتقدير نموذج تصحيح الخطأ يتطلب أولاً: التحقق من مدى سكون (stationarity) مستوى متغيرات النموذج، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده عن طريق اختبار جذر الوحدة، وثانياً: التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال اختبار التكامل المشترك (cointegration) بين هذه المتغيرات.

٤/٥. اختبارات جذر الوحدة (unit root tests):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الواردات ($\ln M_t$) والدخل ($\ln GDP_t$) والأسعار النسبية ($\ln RP_t$) والاحتياطي الأجنبي ($\ln RES_t$) خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠٥م)، والتأكد من مدى سكونها^(١)، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حده. ولاختبار سكون (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة (unit root test). ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين، وهما: اختبار ديكي - فولر (Dickey and Fuller: 1979)، واختبار فيلب - بيرن (Phillip-Perron: 1988). ويمكن توضيح اختبار ديكي - فولر من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + u_t \quad (5.4.1) \dots\dots\dots$$

حيث تشير (Δ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم اختبار فرض العدم (Null hypothesis) بأن المعلمة ($\delta = 0$) أي بوجود جذر وحدة في السلسلة، بمعنى أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل ($\delta < 0$) أي سكون

(٢) السلسلة الزمنية الساكنة هي التي تظل متوسطاتها وتباينها وتغايرها ثابتة مع مرور الزمن. (انظر على سبيل المثال: G.S Maddala, 1992, Introduction to Econometrics)

السلسلة، وإذا كانت (δ) معنوية وأقل من الصفر ($\delta < 0$) فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة (unit root)، أي أن المتغير ساكن أو مستقر (stationary). ويمكن أن يضاف إلى معادلة (5.4.1) متغير الزمن (t)، وإذا كان حد الخطأ (u_t) في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي (autocorrelation)، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطة، وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالآتي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (5.4.2) \dots\dots\dots$$

وهذا النموذج يوصف باختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test)، حيث تصبح (ε_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخواص المرغوبة (White noise). ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Akaike Info Criterion). ويتم اختبار الفرض العدمي ($\delta = 0$) أو بوجود جذر وحدة من خلال مقارنة إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لـ (Dickey and Fuller) والمطورة أيضاً بواسطة (Mackinnon:1991)^(١). فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ)^(١) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) أو (Mackinnon) فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة (stationary)، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير ساكنة (non-stationary)، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول (first difference) للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى .. وهكذا. والمعادلة المقدرة في اختبار جذر الوحدة

(٣) القيم الجدولية لـ (ADF) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (EViews) المستخدم في هذه الدراسة، وهذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق المبطة الداخلة في نموذج الاختبار، والتي قد تم حسابها تلقائياً وفق معيار Akaike (AIC) بحد أقصى ٩ فترات.

(٤) قيم (τ) المحسوبة في هذا الاختبار عادة تكون سالبة.

هي صيغة دو كي - فولر الموسع (ADF) في (5.4.2). وبالنسبة لاختبار فيلب - بيرن (Phillip-Perron: 1988) فيعتمد تقديره على نفس معادلة (5.4.1)، إلا أنه يختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (nonparametric) لإحصائية (τ) للمعلمة (δ)، بينما اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المبطأة للمتغير على يمين المعادلة كما في (5.4.2). ومن المعلوم، أن اختبار (ADF test) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive (AR) process) بينما اختبار (PP test) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (Autoregressive Integrated Moving Average (ARIMA)). ولذا يرى (Hallam D. and Zanolli R.: 1993, p.160) أن اختبار (PP test) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير. وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test) (Obben J.: 1998, p. 114). ونتائج الاختبارين ملخصة في جدول (٤) و (٥).

جدول (٤) اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية باستخدام:

(Augmented Dickey-Fuller (ADF) and (DF) unit root tests

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
الواردات	- ١.٦٩٧ (١)	- ١.٦٥٢ (١)	- ٣.٠٢٢* (٠)	- ٣.١٤٣ (٠)
الناتج المحلي الإجمالي	- ١.٥٠٩ (١)	- ٢.٥٣٧ (٢)	- ٣.١٦٧* (٠)	- ٣.٢٤٦ (٠)
الاحتياطي الأجنبي	- ٢.٣١٠ (٠)	- ٠.٥٠٣ (٠)	- ٥.٣١٤** (٠)	- ٦.٠٦٤** (٠)
الأسعار النسبية	- ٢.٤٧٥ (١)	- ٢.٣٥٥ (١)	- ٣.٨٧٦** (٠)	- ٣.٩٤٩* (٠)

* معنوية عند مستوى ٥ % حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon: 1996).

** معنوية عند مستوى ١ % حسب القيم الجدولية لـ (MacKinnon: 1996).

() طول فترة الإبطاء المناسبة آليا وفق معيار (Schwartz Info Criterion) بحد أقصى ٩ فترات.

جدول (٥) اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية باستخدام:
(Phillip-Perron (PP) unit root test)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه
الواردات	- ١.٩٠٧ (٤)	- ١.٠٦٦ (٤)	- ٣.٠٨١ (١)*	- ٣.١٤٢ (٢)
الناتج المحلي الإجمالي	- ١.٤٠٣ (٤)	- ١.٤٠٤ (٤)	- ٣.٢٢٥ (٣)*	- ٣.٣٠٧ (٣)*
الاحتياطي الأجنبي	- ٢.٢٠٤ (٣)	- ٠.٥٢٩ (٢)	- ٥٥.٣١٧ (٢)**	- ٦.٠٣٢ (٤)**
الأسعار النسبية	- ٢.٥٥١ (١)	- ١.٩٤٨ (٢)	- ٣.٧٤٣ (٤)**	- ٣.٧٩٣ (٥)*

* معنوية عند مستوى ٥ % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon: 1996).

** معنوية عند مستوى ١ % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon: 1996).
() العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة

(Bartlett Kernel).

وعلى ضوء نتائج الاختبارين، نلاحظ أن إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) غير معنوية مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، وبتطبيق الاختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت نتائج الاختبارين عن رفض الفرض العدمي بوجود جذر وحدة عند مستوى معنوية ٥% وبعضها عند ١%، لاسيما في حالة الانحدار بدون اتجاه. وعليه يمكن الاستنتاج بأن السلاسل الزمنية وهي: الواردات والدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي هي سلاسل غير ساكنة المستوى ولكنها ساكنة الفرق، وكل متغير على حده يعتبر متكامل من الدرجة الأولي ($\ln M_t$, $\ln GDP_t$, $\ln RP_t$, $\ln RES_t \sim IN(1)$) طالما أن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر ($\Delta \ln M_t$, $\Delta \ln GDP_t$, $\Delta \ln RP_t$, $\Delta \ln RES_t \sim IN(0)$). وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول (Enders: 1995).

٥/٥. اختبار التكامل المشترك (cointegration test):

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولي (Each is $IN(1)$)، أي أنها غير ساكنة في المستوى

ولكنها ساكنة في الفرق الأول. وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة (non-stationary)، حيث يشير كل من (Engle and Granger: 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون (IN(0)) من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated)، وبالتالي فإن يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا (spurious) (B.Bhaskara : 1994)، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد. وتكوين المزيج الخطي من نموذج الدراسة (5.3) هو كالآتي :

$$\varepsilon_t = InM_t - a_0 - a_1 InGDP_t - a_2 InRP_t - a_3 InRES_t \dots\dots(5.5.1)$$

وعلى أن نتحقق فيما إذا كان هذا المزيج الخطي (ε_t) أي أن ($InM_t - \alpha$) متكاملاً من الدرجة الصفرية (IN(0))، أي أنه سلسلة زمنية ساكنة. فإذا كان هذا المزيج متكامل من الدرجة صفر، فإن متغيرات النموذج ($InM_t, InGDP_t, InRP_t, InRES_t$) تحقق التكامل المشترك أي أنها متكاملة من نفس الدرجة.

١/٥/٥. اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل وجرانجر
(Engle-Granger Test):

يبدأ اختبار انجل - جرانجر للتكامل المشترك أولاً بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي :

$$InM_t = a_0 + a_1 InGDP_t + a_2 InRP_t + a_3 InRES_t + \varepsilon_t \quad (5.5.1.1)$$

وتسمى بمعادلة انحدار التكامل المشترك (cointegration regression)، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة ($\hat{\varepsilon}_t$)، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى. وينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج الخطي ($\hat{\varepsilon}_t$) ساكن أي متكامل من الدرجة الصفر ($\hat{\varepsilon}_t \sim IN(0)$) وفق الآتي :

$$\Delta \hat{\varepsilon}_t = \alpha + \delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t$$

$e_t \sim IN(0) \dots\dots\dots(5.5.1.2)$

فإذا كانت إحصائية (τ) لمعلمة ($\hat{\varepsilon}_{t-1}$) معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي ($\sim I(1)$ $\Delta \hat{\varepsilon}_t$) بوجود جذر وحدة في البواقي ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي أو ($\sim I(0)$ $\Delta \hat{\varepsilon}_t$)، وبالتالي نستنتج بأن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated). وبتقدير نموذج الانحدار المشترك (5.5.1.1) حصلنا على النتائج في (5.5.1.3):

$$\ln M_t = -25.3489 + 1.6835 \ln GDP_t - 0.3872 \ln RP_t + 0.2151 \ln RES_t \dots\dots\dots(5.5.1.3)$$

$t: (-8.2695)^{**} \quad (14.7670)^{**} \quad (-1.8132)^* \quad (4.5907)^{**}$
 $(R^2: 0.98) \quad (Adj R^2: 0.98) \quad (S.R: 0.2304) \quad (SSR: 2.2304) \quad (F\text{-statistic: } 819.349) \quad (DW: 0.363)$

❖ معنوي عند ١٠٪، ❖❖ معنوي عند ١٪

وبعد الحصول على بواقي الانحدار تم تقدير (5.5.1.2) لاختبار جذر الوحدة، باستخدام كل من (ADF test) و (PP test) وحصلنا على النتائج في جدول (٦)

جدول (٦) اختبار التكامل المشترك باستخدام (ADF test) و (PP test).

PP test		ADF test		إحصائية (t)
قاطع واتجاه	قاطع	قاطع واتجاه	قاطع	
- ٢.٣٧٠ (١)	- ٢.٢٨٦ (١)	- ٣.٧٦٢ (٢)*	- ٣.٤٧١ (٢)**	
قبول	قبول	رفض	رفض	فرض جذر الوحدة
NOT CI ~ (0)	NOT CI ~ (0)	CI ~ (0)	CI ~ (0)	القرار

القيم الجدولية للتكامل المشترك معدلة لاختبار سكون البواقي، وتم الحصول عليها ضمن مخرجات برنامج (EViews 4.1)

** معنوي عند مستوى ٥ ٪ ، * معنوي عند مستوى ١٠ ٪

وكما نلاحظ من الجدول، أن فرضية جذر الوحدة لم نتمكن من رفضها باستخدام اختبار (PP test)، بينما يمكن رفضها وفقاً لاختبار (ADF test) عند مستوى ٥٪ و ١٠٪، مما تتدل على وجود تكامل مشترك بين الواردات ومحدداتها.

ونتيجة لتضارب نتائج هذين الاختبارين وعدم تقديم قرار حاسم حول مدى تحقق التكامل المشترك، فإن ذلك يتطلب اللجوء إلى اختبارات أخرى للتكامل المشترك. ٢/٥/٥. اختبار التكامل المشترك بدلالة داربون واتسون (CRDW Test):

وهذا اختبار بديل وسريع يمكن استخدامه لمعرفة مدى تحقق تكامل مشترك بين الواردات ومحدداتها. ولتطبيق اختبار (CRDW Test) نقوم باستخدام قيمة (DW) المقدرة في معادلة انحدار التكامل المشترك السابقة في (5.5.1.3)، وهي تساوي (DW: 0.363)، ونختبر الفرضية العدمية وهي أن (d = 0) بدلا من (d=2). وإذا كانت قيمة (D.W) المحسوبة في معادلة المدى الطويل أقل من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية المحدد، فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وإذا تجاوزتها فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (D.N. Gujarati: 1995). وقد قدم كل من (Sargan Bhargava: 1983) القيم الجدولية كما يلي:

جدول (٧) القيم الجدولية لإحصائية (DW) للتكامل المشترك.

مستوى المعنوية	١ %	٥ %	١٠ %
القيمة الجدولية (CRDW)	٠.٥١١	٠.٣٨٦	٠.٣٢٢
الفرض العدمي (لا يوجد تكامل مشترك)	قبول	قبول	رفض
قيمة (Durbin-Watson) المقدرة = (٠.٣٦٣) *			

* معنوي عند مستوى ١٠ %

وهنا قيمة (D.W) المحسوبة = ٠.٣٦٣ وهي معنوية عند مستوى ١٠ %، وليست معنوية عند ١ % و ٥ %. وعند مستوى معنوية ١٠ % نستطيع أن نرفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

٣/٥/٥. اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسلس (Johansen-Juselius cointegration test):

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وجرانجر للتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل ماثارا للشك والتساؤل (S.G. Hall: 1986). ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح (Johansen and Juselius: 1990 ; Johansen:1988,1991) اختبار إحصائيتين، وهما، الأول: اختبار الأثر (Trace test - λ_{trace}) حيث يختبر فرضية عدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل ($q = r$)، ويحسب بالصيغة:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i) \quad \dots\dots\dots(5.5.3.1)$$

حيث ($\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_n$) تمثل أقل المتجهات الكامنة (eigenvectors) (p-r). وتشير فرضية عدم أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r). والثاني: اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) ويحسب من الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1}) \quad \dots\dots\dots(5.5.3.2)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية عدم القائلة بأن هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك (ممدوح الكسواني: ١٤٢٢هـ). وقد تم إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة (Johansen-juselius) مرة باستخدام الاتجاه ومرة بدون الاتجاه، وحصلنا على النتائج في جدول (٨). وكما نلاحظ عند اختبار الفرض

العدمي ابتداءً من ($r = 0$) أي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نجد أن إحصائية الاختبارين (Trace test) و (Maximal eigenvalue) معنوية عند مستوى ١٪. وتقترح بأن متجه التكامل المشترك ($r = 1$)، مما يعني وجود تكامل مشترك واحد وفريد بين الواردات والدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي. ويمكن الاعتماد على نتائج هذا الاختبار بوجود تكامل مشترك وفريد بين متغيرات النموذج، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى بين الواردات ومحدداتها.

جدول (٨) اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن-جيسلس

(Johansen-juselius Maximum likelihood Cointegration Tests)*

Maximal Eigenvalue Test							
Null	Alternative	Statistic		مستوى معنوية ٥ %		مستوى معنوية ١ %	
		اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه	اتجاه	بدون اتجاه
$r = 0$	$r = 1^{**}$	42.17	38.81	31.46	28.14	36.65	33.24
$r \leq 1$	$r = 2$	21.53	15.65	25.54	22.00	30.34	26.81
$r \leq 2$	$r = 3$	8.85	6.11	18.96	15.76	23.65	20.20
Trace Test							
$r = 0$	$r \geq 1^{**}$	78.09	63.21	62.99	53.12	70.05	60.16
$r \leq 1$	$r \geq 2$	35.91	24.40	42.44	34.91	48.45	41.07
$r \leq 2$	$r \geq 3$	14.36	8.74	25.32	19.96	30.45	24.60

(*) تم إجراء الاختبار باستخدام برنامج (EViews 4.1) والقيم الجدولية مستخلصة من (Osterwald-Lenum: 1990)

(r) يشير إلى عدد متجهات التكامل المشترك. (**) تشير إلى رفض الفرض العدمي بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك، وتشير كل من إحصائية (Maximal Eigenvalue Test) و (Trace) قبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد عند مستوى ٥% و ١% سواء في ظل وجود اتجاه أو عدم وجوده.

٦/٥. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM Estimation):

بعد التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق، ومن ثم التحقق من أنها جميعاً متكاملة تكاملاً

مشتركا، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات (InM_t) وكل من الدخل ($InGDP_t$) والأسعار النسبية ($InRP_t$) والاحتياطي الأجنبي ($InRES_t$). وحسب (Engle and Granger: 1987) فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation). وسوف نقوم باستخدام منهجين في تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق الآتي:

١/٦/٥. تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لانجل

وجرانجر (Engel-Granger two step method):

ويقوم منهج انجل وجرانجر على مرحلتين، الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير - أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة. ونموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هو:

$$InM_t = a_0 + a_1 InGDP_t + a_2 InRP_t + a_3 InRES_t + \varepsilon_t \dots (5.6.1.1)$$

والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة (Cointegration Relationship) بين الواردات وكل من الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي، من خلال التأكد من سكون بواقي انحدار التكامل المشترك ($\varepsilon_t \sim IN(0)$). وبعد التحقق من ذلك في اختبارات التكامل المشترك، يتم في الخطوة الثانية حسب (Engel-Granger two step method) بتقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له (ECT_t):

$$ECT_t = InM_t - (\hat{a}_0 + \hat{a}_1 InGDP_t + \hat{a}_2 InRP_t + \hat{a}_3 InRES_t) \dots (5.6.1.2)$$

ويسمى بحد تصحيح الخطأ (Error Correcting Term)، ويضاف كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة، كما يلي:

$$\Delta \ln M_t = b_0 + \sum_{i=1}^n b_{1i} \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^n b_{2i} \Delta \ln GDP_t + \sum_{i=0}^n b_{3i} \Delta \ln RP_t + \sum_{i=0}^n b_{4i} \Delta \ln RES_t + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots (5.6.1.3)$$

ولذلك يسمى بنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)^(٩)، حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين الواردات ومحدداتها. وأساساً، ظهور (ECT_{t-1}) في (5.6.1.3) تعكس الفرضية المسبقة بأن قيمة الواردات الفعلية في المدى القصير في (5.6.1.3) لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل في (5.6.1.1)، ولذلك فإنه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال. وهنا يمثل معامل حد تصحيح الخطأ (λ) معلمة تعديل القيم الفعلية للواردات باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدًا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة $(t-1)$ التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة (t) . وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية سابقاً كما في (5.5.1.3) وإدراج البواقي المقدرة مبطأة لفترة واحدة في نموذج المدى القصير (5.6.1.3)، ثم تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وحصلنا على النتائج في جدول (٩).

(٥) لا يوجد أساس نظري يحدد عدد فترات الإبطاء في نموذج تصحيح الخطأ، وإنما يؤخذ في الاعتبار مراعاة درجات الحرية، ويمكن استخدام اختبار (LM: Lagrange Multipliers) لاختبار فرضية عدم وجود ارتباط تسلسلي (Serial Autocorrelation) في البواقي، وعندما يشير اختبار (LM) بعدم وجود مشكلة ارتباط يمكن إيقاف إدخال فترات أبطأ إضافية للمتغيرات.

جدول (٩) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمحددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية باستخدام طريقة المرحلتين لأنجل – جرانجر

(Engel-Granger two step method)

المتغير التابع: Δ لو غار يتم الواردات ($\Delta \ln M$)			
المتغيرات التفسيرية	المعلومات	إحصائية (t)	p. value
Constant	0.0358 *	1.7729	0.0842
$\Delta \ln M_{t-1}$	0.1740 *	1.7676	0.0851
$\Delta \ln GDP_t$	0.5095 **	2.0971	0.0427
$\Delta \ln RP_t$	-0.2308 ***	-2.9919	0.0039
$\Delta \ln RES_t$	0.1148 ***	3.0758	0.0048
ECM_{t-1}	-0.3354 ***	-3.9128	0.0004
$(R^2: 0.80)$ ($Ajd R^2: 0.77$) ($SR: 0.0955$) ($SSR: 0.3470$) ($F\text{-statistic: } 30.644$) $(DW: 1.57)$ ($Durbin h \text{ test} = 1.88$) $\Rightarrow -1.96 < 1.88 < 1.96$, at 5 percent level.			

* معنوي عند ١٠٪، ** معنوي عند ٥٪، *** معنوي عند ١٪

ويتضح من خلال الإحصائيات المصاحبة في جدول (٩) سلامة النموذج إحصائياً بشكل عام، وتظهر إحصائية (Durbin h test) معنوية عند ٥٪، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في حالة إدراج المتغير التابع مبطاً لفترة واحدة كمتغير تفسيري. وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات كما في جدول (١٠)، ومنه نجد أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، مثل تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera)، وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM) حتى الدرجة الثالثة، وعدم وجود اختلاف تباين حتى الدرجة الثالثة باستخدام (ARCH test) وكذلك باستخدام (White test)، وعدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج باستخدام (Ramsey RESET Test).

محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ

د. عابد بن عابد العبدلي

جدول (١٠) إحصائيات فحص بواقي النموذج:

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	1.15	(0.561)
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	[1]: 2.822 [2]: 1.975 [3]: 1.451	(0.072) (0.135) (0.238)
ARCH Test	[1]: 0.081 [2]: 0.740 [3]: 0.512	(0.776) (0.483) (0.675)
White Heteroskedasticity Test	[no cross terms]: 1.121 [cross terms]: 1.247	(0.375) (0.302)
Ramsey RESET Test	[1]: 2.318 [2]: 2.415 [3]: 1.572	(0.136) (0.103) (0.213)

وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في جدول (٩)، نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) عند مستوى ١٪، مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضاً على وجود علاقة توازنية طويلة المدى في نموذج (5.6.1.1). وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (- ٠.٣٣٥٤) إلى أن الواردات تتعدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة ($t-1$) تعادل ٣٣.٥٤٪. وبعبارة أخرى، أن الواردات تصحح من اختلال قيمتها التوازنية المتبقية من كل فترة ماضية بنحو ٣٣.٥٤٪. أي أنه عندما تنحرف الواردات، خلال المدى القصير في الفترة ($t-1$)، عن قيمتها التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل ٣٣.٥٪ من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t). ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة نحو التوازن، بمعنى أن الواردات تستغرق ما يقارب ٢٩ سنوات ($١ \div ٠.٣٣٥٤$) باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة للتغير في محدداتها وهي: الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي. وباستخدام نتائج تقدير نموذج (5.5.1.3) ونموذج

(5.6.1.3) فحصل على مروّنات الواردات بالنسبة لمحدداتها على المدى الطويل والقصير كما في جدول (١١).

جدول (١١) مروّنات الواردات قصيرة وطويلة الأجل المقدرة باستخدام طريقة المرحلتين لأنجل-جرانجر (Engel-Granger two step method).

المتغيرات	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
الدخل (GDP)	٠.٥٠٩	١.٦٨٤
الأسعار النسبية (RP)	٠.٢٣٠ -	٠.٣٨٧ -
الاحتياطي الأجنبي (RES)	٠.١١٤	٠.٢١٥

ومن جدول (١٠) نلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت حسب المتوقع، أي أن الواردات تتأثر طردياً بالدخل والاحتياطي الأجنبي وعكسياً بالأسعار النسبية. وتظهر الواردات غير مرنة بالنسبة لمحدداتها في المدى القصير والطويل إلا في حالة الدخل فتظهر مرنة بالنسبة للدخل على المدى الطويل. ومن النتائج نلاحظ أن الزيادة في الدخل المحلي بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة مباشرة في الطلب على الواردات بنسبة ٠.٥٪، ويستمر أثرها في المدى البعيد حتى تصل ١.٧٪. وهذا ربما يدل على اعتماد الواردات بشكل كبير على حجم الدخل المحلي. وبالنسبة لأثر الأسعار النسبية نجد أن ارتفاع أسعار الواردات كنسبة من الأسعار المحلية بمعدل ١٪ يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات بنسبة ٠.٢٣٪ في المدى القصير و٠.٣٩٪ على المدى الطويل. أما أثر الاحتياطي الأجنبي نلاحظ أن ارتفاع بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة فورية في الطلب على الواردات بنسبة ٠.١١٪، وعلى المدى البعيد بنسبة ٠.٢٢٪.

٥/٦/٢. تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير

المقيد (UECM) مع اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج تحليل

الحدود (Bounds analysis procedure):

وفي هذا الجزء سوف نقدر محددات الطلب على واردات المملكة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وهو منهج بديل لطريقة أنجل وجرانجر

ذي الخطوتين، وينطوي على تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة. وتتم صياغة نموذج (UECM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة – autoregressive distributed lag (ARDL) model – ويأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta \ln M_t = a_0 + \sum_{i=1}^n b_i \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_i \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n d_i \Delta \ln RP_{t-i} + \sum_{i=0}^n e_i \Delta \ln RES_{t-i} + \lambda_1 \ln M_{t-1} + \lambda_2 \ln GDP_{t-1} + \lambda_3 \ln RP_{t-1} + \lambda_4 \ln RES_{t-1} + \varepsilon_{1t} \quad (5.6.2.1)$$

ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معياري (AIC) و (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة (AIC) و (SC). وتكون معلمة المتغير التابع المبطل لفترة واحدة في يمين المعادلة (λ_1) هي معلمة التعديل أو حد تصحيح الخطأ. بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (b_i, c_i, d_i, e_i) عن مرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية على المدى القصير. ويمكننا أن نشق معلمات المدى الطويل، وهي الثابت ومرونة الواردات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية على المدى الطويل، وفق الآتي:

$$M = \left(\frac{a_0}{\lambda_1} \right) + \left(\frac{\lambda_2}{\lambda_1} \right) GDP + \left(\frac{\lambda_3}{\lambda_1} \right) RP + \left(\frac{\lambda_4}{\lambda_1} \right) RES \quad (5.6.2.2)$$

ويتميز هذا المنهج (UECM) عن طريقة انجل وجرانجر بأنه يعزل خواص العلاقة في المدى البعيد عنها في المدى القصير، إضافة إلى فصل معلمة حد تصحيح الخطأ أو معلمة التعديل. ومن ناحية أخرى، يتميز منهج (UECM) بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى مثل طريقة جوهانسن (Johansen: 1988) وجوهانسن - جيسلس (Johansen and Juselius: 1990) وانجل - جرانجر (Engel and Granger: 1987) لاسيما في أدبيات دوال الطلب على الواردات (Paresh K. and Seema N.: 2005). ولاختبار مدى تحقق التكامل المشترك بين المتغيرات في

إطار نموذج (UECM)، يقدم (Pesaran et al: 2001) منهاجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach)^(١) أو ما يمكن وصفها بطريقة اختبار الحدود أو النطاق. وتتميز هذه الطريقة، عن الطرق التقليدية، أولاً: بإمكانية تطبيقها سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من درجة الصفر ($I(0)$) أو متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$) أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الرتبة، وثانياً: يمكن تطبيقها أيضاً في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق التقليدية مثل طريقة أنجل - جرانجر وجوهانسن - جسرلس حيث لا تكون نتائجها موثوقة في حالة العينات الصغيرة (Cheung and Lai: 1993, p.316). وتعتمد هذه الطريقة على اختبار (Wald test) وإحصائية (F-statistic)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من خلال فحص معنوية مستوى المتغيرات المبطة ($\ln M_{t-1}$, $\ln GDP_{t-1}$, $\ln RP_{t-1}$, $\ln RES_{t-1}$) في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (5.6.2.1)، أي اختبار ($H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = 0$)، مقابل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين مستوى متغيرات النموذج ($H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq 0$). وهنا يتم مقارنة إحصائية (F) المقدرة مع القيم الجدولية التي اقترحها (Pesaran et al: 2001) وليس قيم (F) الاعتيادية، وهي عبارة عن قيمتين جدولية، قيمة تمثل الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى ($I(1)$)، وقيمة تمثل الحد الأدنى في حالة التكامل من درجة الصفر ($I(0)$). فإذا تجاوزت قيمة (F) المحسوبة قيمة الحد الأعلى فإنه يمكن رفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بينها دون الحاجة لمعرفة رتبة التكامل، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فإنه لا يمكن رفض فرضية العدم، وفي حالة وقعت قيمة (F) بين الحدين فإنه لا يمكن اتخاذ قرار حاسم، وبالتالي فإنه لا بد من فحص خواص السلاسل الزمنية

(١) أغلب الدراسات التطبيقية الحديثة استخدمت هذا المنهج، انظر على سبيل المثال بعض الدراسات حول الواردات : (Tang and Nair: 2002; T.C Tang:2003; Paresh K. and Seema N. 2005)

لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار. ويعتمد اختبار (F) هنا على عدد المتغيرات التفسيرية، وفيما إذا كان نموذج (ARDL) يتضمن على ثابت واتجاه. وللتحقق مما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً واحداً وفريداً بين متغيرات النموذج، أي تحقق التكامل المشترك فقط عند انحدار متغير الواردات على الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي، سوف نقدر نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد باستخدام كل متغير من متغيرات النموذج الأربعة على أنه متغير تابع كالآتي:

$$\Delta \ln M_t = a_{0M} + \sum_{i=1}^n b_{iM} \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_{iM} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n d_{iM} \Delta \ln RP_{t-i} + \sum_{i=0}^n e_{iM} \Delta \ln RES_{t-i} + \lambda_{1M} \ln M_{t-1} + \lambda_{2M} \ln GDP_{t-1} + \lambda_{3M} \ln RP_{t-1} + \lambda_{4M} \ln RES_{t-1} + \varepsilon_{1t} \quad \dots (5.6.2.3)$$

$$\Delta \ln GDP_t = a_{0GDP} + \sum_{i=1}^n b_{iGDP} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_{iGDP} \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^n d_{iGDP} \Delta \ln RP_{t-i} + \sum_{i=0}^n e_{iGDP} \Delta \ln RES_{t-i} + \lambda_{1GDP} \ln GDP_{t-1} + \lambda_{2GDP} \ln M_{t-1} + \lambda_{3GDP} \ln RP_{t-1} + \lambda_{4GDP} \ln RES_{t-1} + \varepsilon_{2t} \quad \dots (5.6.2.4)$$

$$\Delta \ln RP_t = a_{0RP} + \sum_{i=1}^n b_{iRP} \Delta \ln RP_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_{iRP} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n d_{iRP} \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^n e_{iRP} \Delta \ln RES_{t-i} + \lambda_{1RP} \ln RP_{t-1} + \lambda_{2RP} \ln GDP_{t-1} + \lambda_{3RP} \ln M_{t-1} + \lambda_{4RP} \ln RES_{t-1} + \varepsilon_{3t} \quad \dots (5.6.2.5)$$

$$\Delta \ln RES_t = a_{0RES} + \sum_{i=1}^n b_{iRES} \Delta \ln RES_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_{iRES} \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n d_{iRES} \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^n e_{iRES} \Delta \ln RP_{t-i} + \lambda_{1RES} \ln RES_{t-1} + \lambda_{2RES} \ln GDP_{t-1} + \lambda_{3RES} \ln M_{t-1} + \lambda_{4RES} \ln RP_{t-1} + \varepsilon_{4t} \quad \dots (5.6.2.6)$$

ويتم اختبار إحصائية (F) لمعاملات مستوى المتغيرات المبطل في ظل الفرض العدمي القائل بعدم وجود تكامل مشترك في كل نموذج على التوالي:

$$F_M(M/GDP, RP, RES) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1M} = \lambda_{2M} = \lambda_{3M} = \lambda_{4M} = 0$$

$$F_{GDP}(GDP/M, RP, RES) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1GDP} = \lambda_{2GDP} = \lambda_{3GDP} = \lambda_{4GDP} = 0$$

$$F_{RP}(RP/GDP, M, RES) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1RP} = \lambda_{2RP} = \lambda_{3RP} = \lambda_{4RP} = 0$$

$$F_{RES}(RES/GDP, RP, M) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1RES} = \lambda_{2RES} = \lambda_{3RES} = \lambda_{4RES} = 0$$

مقابل الفرض البديل لكل نموذج على التوالي وهو:

$$F_M(M/GDP, RP, RES) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1M} \neq \lambda_{2M} \neq \lambda_{3M} \neq \lambda_{4M} \neq 0$$

$$F_{GDP}(GDP/M, RP, RES) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1GDP} \neq \lambda_{2GDP} \neq \lambda_{3GDP} \neq \lambda_{4GDP} \neq 0$$

$$F_{RP}(RP/GDP, M, RES) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1RP} \neq \lambda_{2RP} \neq \lambda_{3RP} \neq \lambda_{4RP} \neq 0$$

$$F_{RES}(RES/GDP, RP, M) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1RES} \neq \lambda_{2RES} \neq \lambda_{3RES} \neq \lambda_{4RES} \neq 0$$

وقبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (5.6.2.1) علينا أولاً أن نتحقق من وجود التكامل المشترك باستخدام طريقة تحليل الحدود أعلاه. وبإجراء اختبار (Wald test) لمستوى المتغيرات المبطة في المعادلات (5.6.2.3 - 5.6.2.6) حصلنا على النتائج في جدول في جدول (١٢).
جدول (١٢) نطاق القيم الجدولية لـ (F-statistic): مع قاطع وبدون اتجاه*.

k	0.100		0.050		0.010	
	Lower bounds	Upper bounds	Lower bounds	Upper bounds	Lower bounds	Upper bounds
	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)	I (0)	I (1)
3	2.72	3.77	3.23	4.35	4.29	5.61
Computed F-statistic (Wald test): $F_M(M/GDP, RP, RES) = 7.1019 ***$ $F_{GDP}(GDP/M, RP, RES) = 0.7605$ $F_{RP}(RP/GDP, M, RES) = 3.4960$ $F_{RES}(RES/GDP, RP, M) = 1.5678$						

*From Pesaran et. al. (2001), Table CI. Iii: case III: unrestricted intercept and no trend (three regressors, k=3)

*** Significant at 1 %

وبمقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع نطاق القيم الجدولية لـ (Pesaran) لثلاثة متغيرات تفسيرية (k=3) مع ثابت وبدون اتجاه، نلاحظ أن قيمة (الواردات (M) فقط متغير تابع، معنوية وتجاوزت الحد الأعلى للقيم الجدولية عند مستوى ١٪ (٥٦١)، مما يعني رفض فرضية العدم. بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج:

$$F_M(M/GDP, RP, RES) \Rightarrow H_0 = \lambda_{1M} = \lambda_{2M} = \lambda_{3M} = \lambda_{4M} = 0$$

وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك:

$$F_M(M/GDP, RP, RES) \Rightarrow H_1 = \lambda_{1M} \neq \lambda_{2M} \neq \lambda_{3M} \neq \lambda_{4M} \neq 0$$

بينما في الحالات الأخرى لم تتجاوز قيمة (F) الحد الأعلى للقيم الجدولية، مما يعني عدم رفض فرضية العدم. وعلى ذلك يمكن الاستنتاج بأن هناك تكاملاً مشتركاً فريداً يتحقق فقط عند انحدار متغير الواردات (M_t) على كل من الدخل (GDP_t) والأسعار النسبية (RP_t) والاحتياطي الأجنبي (RES_t)، كما في نموذج (5.6.2.1) وصيغته:

$$\Delta \ln M_t = a_0 + \sum_{i=1}^n b_i \Delta \ln M_{t-i} + \sum_{i=0}^n c_i \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^n d_i \Delta \ln RP_{t-i} + \sum_{i=0}^n e_i \Delta \ln RES_{t-i} + \lambda_1 \ln M_{t-1} + \lambda_2 \ln GDP_{t-1} + \lambda_3 \ln RP_{t-1} + \lambda_4 \ln RES_{t-1} + \varepsilon_{1t}$$

وبتقدير هذا النموذج - نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد - حصلنا على نتائج التقدير كما في جدول (١٣).

جدول (١٣) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لمحددات الطلب على واردات المملكة.

المتغير التابع: Δ لوغاريتم الواردات ($\Delta \ln M$)			
المتغيرات التفسيرية	المعاملات	إحصائية (t)	p-value
Constant	*** -7.1538	-2.8198	0.0078
$\Delta \ln M_{t-1}$	*** 0.2902	2.8841	0.0066
$\Delta \ln GDP_t$	** 0.6021	2.2320	0.0319
$\Delta \ln RP_t$	** -0.2676	-2.4217	0.0206
$\Delta \ln RES_t$	*** 0.1228	3.0165	0.0047
$\ln M_{t-1}$	** -0.3069	-2.4387	0.0198
$\ln GDP_{t-1}$	** 0.4112	2.6443	0.0120
$\ln RES_{t-1}$	* 0.0536	1.9020	0.0652
(R ² : 0.78) (Ajd R ² : 0.73) (S.E: 0.1028) (SSR: 0.3807) (F-statistic: 18.443) (DW: 1.91) (Durbin h test= 1.517) $\Rightarrow -1.96 < 1.517 < 1.96$, at 5 percent level.			

* معنوي عند ١٠%، ** معنوي عند ٥%، *** معنوي عند ١%

وعلى ضوء الإحصائيات المحسوبة، نلاحظ المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المعدل تبلغ ٧٣٪، بينما بلغت المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية (F) ١٨ر٤ وهي معنوية عند ١٪. وتشير إحصائية داربون واتسون المعدلة للانحدار الذاتي (Durbin h test) إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي عند مستوى ٥٪. بالإضافة إلى ذلك، جدول (١٤) يعرض مزيداً من الإحصائيات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدّر، وتشير هذه الاختبارات إلى سلامة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية، من حيث تحقق التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار (Jarque-Bera) بقيمة احتمالية (٠.٤٣٤)، وعدم وجود ارتباط تسلسلي في البواقي حتى الدرجة الثالثة باستخدام (LM Test)، وكذلك رفض فرضية اختلاف التباين حتى الدرجة الثالثة باستخدام (ARCH Test) وكذلك باستخدام (White test)، كما أن اختبار (Ramsey RESET Test) يرفض فرضية وجود مشكلة خطأ تحديد النموذج حتى الرتبة الثالثة.

جدول (١٤) إحصائيات فحص بواقي النموذج.

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jarque-Bera)	1.66	(0.434)
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	[1]: 1.113 [2]: 0.616 [3]: 0.418	(0.298) (0.545) (0.741)
ARCH Test	[1]: 0.005 [2]: 0.669 [3]: 0.380	(0.942) (0.517) (0.767)
White Heteroskedasticity Test	[no cross terms]: 1.060 [cross terms]: 0.666	(0.428) (0.812)
Ramsey RESET Test	[1]: 1.566 [2]: 1.607 [3]: 1.186	(0.219) (0.215) (0.330)

وبالنظر إلى نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (5.6.2.1) فى جدول (١٢)، نلاحظ أن فترات الإبطاء المناسبة هي فترة واحدة ($n=1$) وفق معيار (AIC) و (SC)، وقد تم إسقاط متغير الأسعار النسبية المبطأ فترة واحدة ($\ln RP_{t-1}$) نظرا لعدم معنويته. وتكشف نتائج التقدير معنوية معالم النموذج على المدى القصير والطويل عند ١٪ و ٥٪ و ١٠٪، وتظهر معلمة التعديل (λ_1) وهي معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يمين المعادلة، معنوية عند مستوى ٥٪ وتأخذ الإشارة السالبة المتوقعة، وبالتالي تؤكد على وجود آلية تصحيح الخطأ فى النموذج.

• تحليل ومناقشة النتائج:

على ضوء نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد كما فى جدول (١٢)، نلاحظ أن معلمة التعديل تبلغ (-٣٠.٦٩ر٠)، وهي تشير إلى أن الواردات تتعدل فى الفترة (t) بما يعادل ٣٠.٧٪ من اختلال قيمتها التوازنية فى الفترة ($t-1$)، أي أن الواردات تستغرق نحو ٣ر٢ سنوات نحو قيمتها التوازنية فى المدى الطويل بعد أثر الصدمة فى النظام (النموذج)، وهي تمثل سرعة التعديل للتوازن، وهي إلى حد ما بطيئة، بمعنى أن اختلال التوازن فى الفترة الماضية لا يتم تصحيحها بالكلية خلال السنة، وهذا يمكن تفسيره بوجود عقبات أو سياسة تجارية متحفظة نحو الواردات، مما يجعلها تستغرق وقتا للتعديل.

وتؤكد نتائج تقدير النموذج، إلى حد ما، النتائج التي توصلنا إليها بطريقة انجل - جرانجر، حيث تكشف الطريقتان نفس النتائج تقريبا - من حيث نسبة تصحيح اختلال التوازن (٣٠.٧ر٠ - ٣٣.٥٪) وكذلك تقارب المرونات فى المدى القصير والطويل، ماعدا متغير الأسعار النسبية فإن أثره على الواردات يتلاشى على المدى البعيد باستخدام التقدير غير المقيد. ونظرا للخصائص المرغوبة لهذه الطريقة فإن نتائجها تكون أكثر دقة وبالتالي يمكن الاعتماد عليها. ومن نتائج التقدير وباستخدام الصيغة (5.6.2.2) نعرض مرونة الواردات بالنسبة لمحدداتها فى المدى القصير والطويل كما فى جدول (١٥).

جدول (١٥) مروّنات الواردات قصيرة وطويلة الأجل المقدرة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد (UECM)

المتغيرات	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
الدخل (GDP)	٠.٦٠٢	١.٣٣٩
الأسعار النسبية (RP)	- ٠.٢٦٨	-
الاحتياطي الأجنبي (RES)	٠.١٢٣	٠.١٧٥

وكما نلاحظ من الجدول أعلاه، فإن الواردات لم تظهر مرونة بالنسبة لمحدداتها في المدى القصير والطويل باستثناء الدخل في المدى الطويل. وتكشف النتائج أن أهم محدّدات الطلب على الواردات هو الدخل (GDP) في المدى القصير والطويل، حيث بلغت معلّمته في المدى القصير (٠.٦٠) أي أن التغير في الدخل بنسبة ١٪ يؤدي في المدى القصير - مع ثبات المحدّدات الأخرى - إلى أثر فوري يتمثل في زيادة الواردات بنحو (٠.٦٠٪)، في حين تصبح الواردات مرنة بالنسبة للدخل على المدى الطويل حيث بلغت المرونة نحو (٠.٢٦)، بمعنى أن الزيادة بنسبة ١٪ في الدخل يتزايد أثرها على الواردات في المدى البعيد لتصل إلى نحو (٠.٢٦٪)، وهذا يمكن تفسيره بأن الوكلاء والمستوردين يحتاجون إلى فترة زمنية لكي تتفاعل قراراتهم مع زيادة الدخل، وهذه النتيجة تنسجم مع أغلب الدراسات التطبيقية التي تؤكد على أهمية الدخل في تحديد الواردات (انظر: Annie Rogers: 2000; Doroodian et al: 1994; Yousuf H. et al....). وعلى ضوء هذه العلاقة التوازنية بين الدخل وحجم الواردات، فإن زيادة الدخل قد تنعكس سلباً على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على الواردات، إلا أنه في حالة دولة بترولية مثل المملكة العربية السعودية، فإن أغلب دخلها مصدره الصادرات البترولية مما يجعلها في أغلب الأحيان تحقق فائضاً في الحساب الجاري (مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي: ١٤٢٧هـ) ومن المتوقع أن ذلك يخفف من الضغط على ميزان المدفوعات.

وبالنسبة لمتغير الأسعار النسبية (RP) نلاحظ أنه حضي بالإشارة السالبة المتوقعة، إلا أن أثره على الواردات يكون فقط على المدى القصير حيث تؤدي الزيادة في أسعار الواردات نسبة للأسعار المحلية بنسبة ١٪ إلى انخفاض الواردات بنسبة ٢٧٪، وهي غير مرنة في المدى القصير، ومن ذلك نستنتج بأن الطلب على الواردات غير مرن بالنسبة للأسعار الأجنبية، وهذا يمكن أيضا تفسيره بأن مكونات واردات المملكة تعد ضرورية للاقتصاد المحلي لاسيما ذات الأغراض الإنتاجية، وقد لاحظنا سابقا أن المواد ذات الأغراض الإنتاجية كالمواد الوسيطة التي تستورد كمدخلات في إنتاج سلع محلية وكذلك السلع الرأسمالية تصدرت واردات المملكة خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٣ م - ٢٠٠٥ م) بنسب عالية تراوحت بين (٦١٪ - ٧٥٪) من إجمالي الواردات (انظر جدول ٢). وقد جاءت هذه النتيجة على خلاف بعض الدراسات السابقة (انظر: --: Yousuf H. et. al). ويلي الأسعار النسبية كمحدد للواردات متغير الاحتياطي الأجنبي (RES) حيث ظهرت إشارته موجبة حسب المتوقع، وله تأثير معنوي في الطلب على الواردات على المدى القصير والطويل، إلا أن معاملته على المدى القصير والبعيد غير مرن، حيث ظهرت مرونته الفورية (المدى القصير) بنحو (٠.١٢٣) وعلى المدى البعيد بنحو (٠.١٧٥)، وهذا يعني أن الزيادة في الاحتياطي الأجنبي بنسبة ١٪ تقضي في المدى القصير بزيادة الواردات بنسبة (٠.١٢٣٪) وعلى المدى البعيد بنحو (٠.١٧٥٪)، وبالرغم من انخفاض أثر الصرف الأجنبي في المدى القصير والطويل إلا أن بعض الدراسات أثبتت أهميته كمحدد للواردات لاسيما في البلدان النامية (Erlat G. and Erlat H: 1991).

٦. النتائج:

استهدفت هذه الدراسة تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية باستخدام تقنيات قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، خلال الفترة (١٩٦٠ م - ٢٠٠٥ م). وكمدخل تأصيلي لموضوع البحث استعرضت الدراسة بعض الملامح النظرية الهامة المتعلقة بمحددات

الطلب على الواردات، حيث أشارت هذه الأدبيات إلى أهمية كل من الدخل والأسعار النسبية كمحددات رئيسة للطلب على الواردات، كما أن طبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدول تلعب دوراً هاماً في التأثير على وارداتها. وعلى ضوء استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بواردات المملكة العربية السعودية، كانت نتائج هذه الدراسات إلى حد ما متباينة، إلا أن ذلك يمكن تفسيره باختلاف المنهج القياسي الذي اتبعته كل دراسة وكذلك الفترة الزمنية التي غطتها الدراسة، إضافة إلى ذلك، فإن بعض هذه الدراسات ركزت على متغيرات معينة كمحددات للواردات، والبعض الآخر تناول الواردات على المستوى الجزئي، أي دراسة المكونات السلعية للواردات. ومن خلال استعراض خصائص وتطور واردات المملكة العربية السعودية، اتضح أهميتها للاقتصاد المحلي سواء الواردات للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية، وقد ساعدت عوائد النفط في نمو وتطور الواردات منذ السبعينيات خلال القرن الماضي حتى تجاوز معدل النفاذ أو اختراق الواردات للاقتصادي المحلي ما يقارب ٤٥٪ في عام ١٩٨٥ م. وقد أوضحت الدراسة خلال الفترة تركزا سلعيا في هيكل واردات المملكة لصالح بعض السلع المستوردة مثل الآلات والمعدات الكهربائية والمواد الغذائية، ومن ناحية أخرى بينت الدراسة أن قطاع الأعمال يستحوذ على النسبة الكبرى من الواردات على شكل مواد وسيطة ومواد رأسمالية، مما يشير إلى اعتماد القطاعات الإنتاجية على القطاع الخارجي. وعلى صعيد مصادر واردات المملكة، كشفت الدراسة عن تركيز جغرافي لمصادر الواردات حيث يتضح أن أغلب وارداتها لا تزال تأتي من دول أوروبا الغربية.

وبالنسبة لتقدير محددات الطلب على الواردات في المملكة العربية السعودية، اتضح بعد عدة محاولات أن متغير الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي هي المحددات الأنسب لإجمالي الواردات، كما أن الصياغة اللوغاريتمية للتقدير كانت الأفضل خلال فترة الدراسة (١٩٦٠م - ٢٠٠٥م). وقد تم استخدام عدة اختبارات قياسية وهي (ADF) و (DF) و (PP) لفحص مدى سكون متغيرات النموذج، وكشفت نتائج الاختبارات عن سكون المتغيرات في الفروق الأول مما أكد

على أن كل سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى البعيد تم استخدام عدد من اختبارات التكامل المشترك وهي طريقة انجل - جرانجر ذي الخطوتين، واختبار التكامل المشترك بدلالة داربون واتسون (CRDW Test)، وطريقة جوهانسن - جلس (Johansen-Juselius cointegration test)، ثم أخيراً استخدام منهج تحليل الحدود (Bounds analysis procedure) الحديثة ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، وقد كشفت أهم هذه الاختبارات عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج مما يدل على وجود علاقة توازنية على المدى البعيد، لاسيما اختباري (جوهانسن - جلس) وطريقة منهج تحليل الحدود اللذين دلا على وجود تكامل مشترك فريد، أي بتحقيق التكامل المشترك فقط عند انحدار الواردات على كل من الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي. وعلى ضوء هذه الاختبارات، تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة (انجل - جرانجر) وكذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وقد كشفت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام الطريقتين عن وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج. وباستخدام طريقة انجل وجرانجر (Engel-Granger two step method) تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، واتضح أن الدخل أهم محدّدات الواردات في المدى القصير (٠.٥) والطويل (١.٦)، يليه متغير الأسعار النسبية حيث بلغ أثره الفوري (٠.٢٣) وفي المدى الطويل (٠.٣٨) ثم الاحتياطي الأجنبي حيث كان أثره الفوري (٠.١١) وعلى المدى البعيد (٠.٢١)، واتضح أن الواردات غير مرنة بالنسبة لمحدداتها ما عدا الدخل على المدى البعيد، إذ بلغت مرونتها الدخلية نحو (١.٧)، كما أشارت نتائج التقدير إلى أن قيمة الواردات تصحح اختلال توازنها من كل فترة سابقة بنحو (٣٣.٥٪) باتجاه قيمتها التوازنية، وأن فترة التعديل تستغرق ما يقارب ٣ سنوات. وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) والذي يتفوق على طريقة انجل وجرانجر، تم تقدير العلاقة التوازنية على المدى البعيد وال المدى القصير بين الواردات ومحدداتها، وكشفت نتائج التقدير أثر المحددات على الواردات في المدى القصير والطويل، وقد انسجمت النتائج إلى حد ما مع طريقة

انجل وجرانجر مع اختلاف طفيف في المعلومات، إضافة إلى عدم معنوية أثر الأسعار النسبية في الواردات على المدى البعيد، وقد أظهرت النتائج أيضا عدم مرونة الواردات بالنسبة لمحدداتها ما عدا الدخل على المدى البعيد، وكشف معامل تصحيح الخطأ عن أن الواردات تصحح اختلال توازنها من كل فترة سابقة بنحو (٣٠٧٪) مما يعني أنها تستغرق نحو (٣٢) سنوات لتعديل قيمتها باتجاه القيمة التوازنية بعد كل صدمة في النظام (النموذج)، وعلى ضوء المرونات في المدى القصير والطويل اتضح أيضا أن الدخل أهم محدداً يليه الأسعار النسبية في المدى القصير ثم أخيراً الاحتياطي الأجنبي. وهذه النتائج في الواقع تؤكد في الدرجة الأولى اعتماد واردات المملكة العربية السعودية على الدخل، وربما يؤدي ذلك على المدى البعيد إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات، كما أن عدم مرونة الأسعار النسبية تدل على أهمية الواردات للاقتصاد المحلي مما قد يؤدي إلى رفع تكلفة الواردات على حساب الاقتصاد المحلي.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن استخلاص بعض التوصيات، وأهمها ضرورة تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من أجل تخفيف الاعتماد على عوائد النفط والتي تشكل مصدراً رئيساً لتمويل الواردات. ومن ناحية أخرى، عند صياغة السياسات التجارية لا بد من الأخذ في الاعتبار أثر متغير الدخل على الواردات نظراً لأهميته كمحدد للواردات في المدى البعيد، لأنه من ناحية يفضي إلى استنزاف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، ومن ناحية أخرى لاسيما في حالة انخفاض عوائد النفط قد تكون له آثاراً سلبية على ميزان المدفوعات. كما ينبغي التنويه أن استخدام سعر الصرف كمحدد للواردات لم يظهر له تأثيراً معنوي عند إدخاله في النموذج، ولعل هذا يعكس استقرار سعر صرف العملة المحلية لاسيما وأن الشريك التجاري الرئيسي للمملكة العربية السعودية هي الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز سعر صرف الريال بالثبات والاستقرار مع الدولار الأمريكي.

– المراجع العربية:

- ١- أحمد أبو الفتوح الناقة (١٩٩٩م)، استخدام نموذج تصحيح الخطأ في تقدير محدّدات الإحلال النقدي في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد: ٣٦، عدد: ٢، ص ٣٠٣- ٣٤٥.
- ٢- محمد نجيب غزالي خياط (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، تقدير دالة الطلب على واردات المملكة العربية السعودية (١٩٦٩-١٩٩٧م)، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد: ١٤، عدد: ٢، ص ٣-٣٤.
- ٣- ممدوح الخطيب الكسواني (١٤٢٢هـ)، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، جامعة الملك سعود، مجلد: ٣، عدد: ٦، ص ٢١-٧١.

– المراجع الأجنبية:

- 4- Annie Rogers. (2000), An Analysis of the Determinants of Fiji's Imports, *Reserve Bank of Fiji: Working Paper (2000/03)*, Economics Department, pp.1-30.
- 5- Asseery A. and Perdakis N.(1993), The Functional Form of the Aggregate Import Demand Function: The Case of the GCC Countries, *The Middle East Business and Economic Review*, Vol.: 5, No.: 1, January, pp. 34-38.
- 6- Asseery, A. and Perdakis N. (1990), Estimating the Aggregate Import demand Function of the GCCs Member States for the period 1970-1985, *The Middle East Business and Economic Review*, Vol.: 2, No.: 2, pp.1-8.
- 7- Athukorala P. and Menon J. (1995), Modeling Manufactured Imports: Methodological Issues with Evidence from Australia, *Journal of policy Modeling*, Vol.: 17, No.: 6, December, pp. 667-675.
- 8- Caesar Cheelos (--), Determinants of Imports Demand in Zambia, *Electronic Publications from University of Zambia*, Lusaka, Published on the Internet by the SAP- Project at <http://www.iaup.org/iaup/sap/>.
- 9- Cave R.E. and R.W. Jones (1994), World Trade and Payments: An Introduction, Boston, Little Brown and Co.
- 10- Cheung Y. W. and Lai K. S. (1993), Finite-sample sizes of Johansen's likelihood ratio tests for cointegration, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, V:55, No.:3, pp. 313-328.
- 11- Damodar N. Gujarati (1995), Basic Econometrics, 3rd ed. McGraw-Hill Inc. International Edition.

- 12- Deaton A. Muellbauer J. (1980), Economics and Consumer Behavior, Cambridge University Press, Cambridge.
- 13- Dornbusch R. (1992), The Case for Trade Liberalization in Developing Countries, *Journal of Economic Perspectives*, Vol.: 6, No: 1, pp. 69-85.
- 14- Doroodain, K. eta l. (1994), An Examination of the Traditional Aggregate Import Demand Function for Saudi Arabia, *Applied Economics*, Vol.: 26, No: 9 (September), pp. 909-915.
- 15- Elsamadisy, E. M. (1995), An Extend Model of Import Demand for GCC Countries Applied to Kuwaiti Data, *Journal of the Social Sciences*, Kuwait University, (Summer) Vol.: 23, No.: 3, pp. 263-292.
- 16- Enders S. (1995), *Applied Econometrics Time-Series*, Iowa, John Wiley and Sons.
- 17- Engle R.F. and C.W.J. Granger (1987), Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, *Econometrica*, Vol.: 55, pp. 251-276.
- 18- Erlat G. Erlat H. (1991), An Empirical Study of Turkish Export and Import Function, CBRT and METU.
- 19- Festus O. Egwaikhide (1999), Determinants of Imports in Nigeria: A dynamic specification, *African Economic Research Consortium*, Research Paper 91, Nairobi, Nigeria, pp. 1-35.
- 20- Gafar J. (1988), The Determinants of Import Demand in Trinidad and Tobago: 1967-84, *Applied Economics*, No.: 20, pp. 303-313.
- 21- Gafar J.S (1995), Some Estimates of the Price and Income Elasticities of import demand for three Caribbean Countries, *Applied Economics*, Vol.: 27, No.:11, November, pp. 1045-1048.
- 22- Goldstien M. and Khan (1985), Income and Price Effects in Foreign Trade, In R.W. Jones and P.B. Kenen, Eds, *Handbook of International Economics*, Vol.: 2, North Holland, Amsterdam.
- 23- Granger C. W. J. (1986), Development in the Study of Cointegrated Economic Variables, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol.: 48, No.: 3. pp. (213-228).
- 24- Hallam D. and Zanolli R. (1993), Error-correction models and agricultural supply response, *European Review of Agricultural Economics*, Vol.: 2, No.: 20, pp. 151-166.
- 25- Harrod R. and D. C. Hague (1963), *International Trade Theory in a Developing World*, New York, St. Martin's Press, inc.
- 26- Hong P. (1999), Import Elasticities Revisited, Department of Economics and Social Affaires, Discussion Paper No.: 10, United Nations, Available from <http://www.un.org/esa/papres.htm>.
- 27- J.D. Sargan and A. S. Bhargava (1983), Testing Residuals from Least Squares for Being Generated by Gaussian Random Walk, *Econometrica*, Vol.: 51, pp. 153-174.
- 28- Jacqueline Dwyer and Christopher Kent (1993), A re-examination of the determinants of Australia's imports, Research Discussion Paper (9312), *Economic Research Department*, Reserve Bank of Australia, pp. 1-31.
- 29- Khan M. S. and K. Z. Ross (1977), The Functional Form of the Aggregate Import Equation, *Journal of International Economics*, Vol.: 7, pp. 149-160.

- 30- Kwabena A. and Samantha M. (2001), Analysis of the Determinants of Aggregate Import Demand in Brunei Darussalam from 1964 to 1997, *Asian Economic Journal*, Vol.: 15, No: 1, pp. 61-70.
- 31- Leamer E.E. and R.M. Stern (1970), Quantitative International Economics, Allyn and Bacon, Boston, pp. 2-40.
- 32- Luke Keele (2004), Not Just for Cointegration: Error Correction Models with Stationary Data, Department of Politics and International Relations, Nuffield College and Oxford University.
- 33- Marquez J. (1989), Income and Price Elasticities of Foreign Trade Flows: Econometrics Estimation and Analysis of the U.S. Trade Deficit in L.R. Klein and J. Marquez (eds.), *Economics in Theory and Practice: An Eclectic Approach*, Kluwer Academic Publishers, the Netherlands, pp. 126-176.
- 34- Metwally. M. M. and Abdel-Rahman, M. M. (1985), Determinants of Aggregate Expenditures of the Member States of the Gulf Cooperation Council, *Asian Economic Review*, Vol. 27, No.:1, pp. 14-31.
- 35- Mohammad, Y. H. (1998), The Demand for Import in Kuwait, *Journal of Business Studies*, ---
- 36- Murray T. and P.J. Ginman (1976), An Empirical Examination of the Traditional Aggregate Import Demand Model, *The Review of Economics and Statistics*, LVIII, (1), pp. 75-80.
- 37- Narsid M.A. (2005), Cointegration, error correction model and future spot rates, Department of Economics, University of Illinois, pp. 1-20.
- 38- Obben J. (1998), The demand for money in Brunei, *Asian Economic Journal*, Vol.: 2, No: 12, pp. 109-121.
- 39- Paresh K. and Seema N. (2005), Estimating income and price elasticities of imports for Fiji in a cointegration framework, *Economic Modelling*, Vol.: 22, pp. 423-438.
- 40- Pesaran M.H, Shin Y. and Smith R.J. (2001), Bounds Testing Approach to the Analysis of Level Relationships, Unpublished and revised version, Working Paper Series, Nos. 9622 and 9907, Department of Applied Economics, University of Cambridge. Available at:
(<http://www.econ.cam.ac.uk/faculty/pesaran/pss1r1.pdf>)
- 41- Phillip P.C.B. and Perron P. (1988), Testing for a unit root in time series regression, *Biometrika*, Vol.: 75, pp. 335-346.
- 42- S.G. Hall (1986), An application of the Granger & Engle two-step estimation procedure to United Kingdom aggregate wage, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vo: 48, No: 3, pp. 229-239.
- 43- Salas J. (1982), Estimation of the structure and elasticities of Mexican imports in the period 1961-1979, *Journal of development Economics*, No: 10, pp. 297-311.
- 44- Sarnad K. (1988), The Functional Form of the Aggregate Import Demand Equation: Evidence from Developing Countries, *Pakistan Development Review*, No: 27, pp. 309-315.
- 45- Shaltout, H. M (1987), An Econometrics Model of UAE Imports, 1972-1985, *The Administration and Political Science Review*, Special Issue (November), No: 4, pp.17-39.

- 46- Sinha D. (2001), A note of elasticities in Asian countries, *The International Trade Journal*, Vol.: XV, No: 2, pp. 221-237.
- 47- T.C. Tang (2002), Determinants of Import Demand in Thailand: A View from Expenditure Components and Bounds Testing Approach, Monash University Malaysia, Malaysia.
- 48- T.C. Tang (2003), Japanese aggregate import demand function: reassessment from the "bounds" testing approach, *Japan and the World Economy*, Vol.: 15, pp. 419-436.
- 49- Tang T.C and Mohammad H.A (2000), An aggregate import demand function for Malaysia: a cointegration and error correction analysis, *Utara Management Review*, No: 1, pp. 43-57.
- 50- Tang T.C. and Nair M. (2002), A cointegration analysis of Malaysian import demand function: reassessment from the bounds test, *Applied Economics Letters*, No: 9, pp. 269-293.
- 51- World Trade Organization (2004), *International Trade Statistics*, (www.wto.org.)
- 52- Yousuf H. and Mohammad I. (--), Demand for Imports in the GCC Countries, Working Paper: 9901, pp. 1-30.
- 53- Zelal, et. al (1999), Estimating an Import Function for Turkey, The Central Bank of the Republic of Turkey (Research Development), Discussion Paper No: 9909, pp. 1-27.

تحليل الطلب على الأسماك

«دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة»

دكتور/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف (*)

المُلخَص

يتناول هذا البحث موضوع تحليل الطلب على الأسماك «دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة»، ولما لهذا الموضوع من أهمية فقد تم تناوله من خلال الجوانب الآتية :

التعرف بداية على الأهمية الاقتصادية للثروة السمكية وأثر مشروعاتها الإيجابية على المجتمع ، ومن ثم عرض لحجم الطلب والعرض في سوق الأسماك بالمملكة خلال فترة زمنية محددة - لعدم توفر البيانات الكافية لذلك - لمعرفة حجم المنتج والمستهلك منه ، وتناول للمصادر الإنتاجية التي يتم تغذية السوق من خلالها ، مع القيام بدراسة تطبيقية لمعرفة العوامل المؤثرة في الطلب على الأسماك بمدينة مكة المكرمة وتقدير دالة الطلب عليها ، مختتماً هذا البحث بعدد من النتائج من أبرزها :

أهمية قيام مشروعات الاستزراع السمكي بالمملكة والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك ، وتأثير عوامل عدة في حجم الطلب على الأسماك من واقع إجابات العينة على استبانة البحث ، مع ظهور نتائج معنوية لدخل المستهلك وحجم الأسرة وذوق المستهلك وعمره فيما يتعلق بتقدير محددات الطلب ، ولها دلالة إحصائية في التأثير على معدل استهلاك الأسماك بمدينة مكة المكرمة .
وتوصيات أهمها :

ضرورة أخذ القطاعات العاملة في إنتاج وتسويق وبيع الأسماك بعين الاعتبار للعوامل المؤثرة في الطلب على المنتج السمكي لزيادة معدلات الاستهلاك وبالتالي ارتفاع عوائد هذه القطاعات، ودعم الدولة واتخاذها الإجراءات الكفيلة بتشجيع إنتاج وتسويق الأسماك في كافة المناطق بالمملكة العربية السعودية من خلال دعم مصادر إنتاج الثروة السمكية وبالأخص منها مصادر الاستزراع السمكي، لتخفيف الضغط على استهلاك الثروة الحيوانية، وكذا أهمية إنشاء عدة شركات مساهمة في مجال إنتاج وتسويق الأسماك، بغرض دعم السوق وزيادة إنتاجه، وإيجاد روح المنافسة السعرية بين المنتجين، وإحداث التطور في تقديم المعروض وتسويقه بين المستهلكين.



المُقدِّمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد :

فهذه مقدمة للبحث تتضمن الآتي :

أهمية البحث :

لقد كان الغذاء وما يزال من أهم الاحتياجات البشرية في جميع الأزمنة ومختلف الأماكن ، فالغذاء وتوافيره للسكان مع تزايد أعدادهم ، والعمل على تنويع مصادره وتطوير إنتاجه وزيادته لتلبية حاجات المجتمع منه ، مطلب تسعى مختلف الدول لتحقيقه في ظل بروز مشكلة الغذاء في العالم .

وتعد الأسماك على اختلاف أنواعها إحدى المصادر الغذائية الهامة على المستوى العالمي ، نظراً لكونها إحدى المصادر الرخيصة للبروتين ، مع دورها في تخفيف الضغط على المنتجات الحيوانية .

والمملكة العربية السعودية بامتداد سواحلها الشرقية والغربية على الخليج العربي والبحر الأحمر ، سعت حثيثاً وما زالت نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الحيوية ، لمواجهة الطلب المتزايد عليها .

ومن هنا تكمن أهمية القيام بدراسات ميدانية لمختلف مناطق المملكة ومدنها الرئيسية ومنها مكة المكرمة - محل الدراسة في هذا البحث - لمعرفة العوامل التي تؤثر في حجم المطلوب من الأسماك لدى المستهلكين في ظل غياب المعلومات الدقيقة والكافية عنها ، ولعلها بذلك تكون إضاءة يسترشد بها أصحاب التوجهات الاقتصادية في هذا المجال ، ولبنة تسهم في بناء القرارات السليمة والصائبة بأمر الله لمتخذي القرار في القطاعين العام أو الخاص في مجال إنتاج وتصنيع وتسويق الأسماك واستيرادها وتصديرها .

هدف البحث :

من واقع الأهمية الاقتصادية للثروة السمكية - والتي سيتم الحديث عنها لاحقاً - فإنَّ هذا البحث يهدف إلى تحليل الطلب على الأسماك بمكة المكرمة وتحديد العوامل المؤثرة فيه من واقع بيانات لعينة من مستهلكي الأسماك بمدينة مكة المكرمة والإفادة من خلال مقتضيات الدراسة ومجرياتها في اقتراح التصورات التي يُرى مناسبتها اقتصادياً .

الدراسات السابقة في مجال البحث:

على الرغم من تناول الكثير من الكتب والأبحاث والدراسات لموضوع الثروة السمكية وإنتاجها وتسويقها وتجارتها على المستوى العالمي والإقليمي بشكل عام، إلاَّ أنَّها كانت على المستوى المحلي بالمملكة العربية السعودية قليلة نوعاً ما، لاسيَّما ما كان منها ذا طبيعة تطبيقية لمناطق محدودة ولجزئيات معينة في موضوع الأسماك ، ومن الدراسات على مستوى المملكة الآتي :

١- تحليل ديناميكي للطلب على الأسماك في المملكة العربية السعودية (مصلح الغامدي ١٤١٩هـ^(١)) في دراسة للاقتصاد الزراعي ، انصب الهدف فيها على دراسة وتحليل الطلب على الأسماك بالمملكة العربية السعودية إجمالاً وبيان أهم العوامل المؤثرة فيه بالاعتماد على منهج التحليل الاقتصادي القياسي .

٢- الثروة السمكية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية (لميعة الجاسر ١٤١٩هـ^(٢)) في دراسة للجغرافيا الاقتصادية، تهدف إلى إبراز أهمية الثروة السمكية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية عموماً من ناحية إنتاجها وتسويقها واستهلاكها وطرق الحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها من خلال العرض والتحليل لدراسة ميدانية ومسحية أجريت لذلك .

٣- دراسة في الجغرافيا الاقتصادية قدمتها الباحثة (عواطف الحارثي ١٤٢٠هـ^(٣))

(١-٣) لمعلومات المرجع، انظر : قائمة مصادر هذا البحث .

بعنوان صيد الأسماك على الساحل الشرقي السعودي للبحر الأحمر دراسة تطبيقية على المنطقة الواقعة بين رابغ والليث ، هدفت إلى معرفة خصائص صيد الأسماك في تلك المنطقة من خلال بعدها المكاني مع التركيز على جوانب عدة كمعرفة كميات الإنتاج والاستهلاك ومناطق التسويق للمنتجات السمكية فيها .

خطة ومنهج البحث:

سيتم التعرض لجوانب هذا الموضوع بمشيئة الله تعالى من خلال الآتي :
أولاً: بإيضاح لخصائص الثروة السمكية ، حيث يتم بيان الأهمية الاقتصادية للثروة السمكية ، ومن ثم عرض لحجم الطلب والعرض في سوق الأسماك بالمملكة العربية السعودية خلال فترة زمنية محددة لمعرفة حجم المنتج والمستهلك منه في ضوء المتاح من البيانات والمعلومات ، وإيضاح للمصادر التي يتم من خلالها عرض الثروة السمكية بالمملكة، وبيان للمنافذ التي يتم من خلالها بيع الأسماك بمكة المكرمة .

ثم يلي ذلك دراسة الطلب على الأسماك بمكة المكرمة وأهم العوامل المؤثرة فيه من خلال البيانات التي تم التوصل إليها من واقع الاستبانة التي تم إعدادها وتوزيعها على عينة عشوائية من مستهلكي الأسماك بمدينة مكة المكرمة لهذا الغرض خلال شهري ربيع الأول والثاني من عام ١٤٢٧ هـ ، وقد بلغ حجم العينة (٦٣٤) شخصاً .
وقد تم الاعتماد على منهج التحليل الوصفي لبيانات تلك العينة، ومن ثم القيام بإجراء تحليل قياسي يتضمن تقدير محددات الطلب على الأسماك بمدينة مكة المكرمة.

مختتماً هذا البحث بأهم ما تم التوصل إليه من نتائج ، وذكر لأهم التوصيات التي يمكن الأخذ بها .

سائلاً الله الكريم أن يبارك لأمة الإسلام في معيشتها وأرزاقها ويحفظ لها أمنها واستقرارها إنّه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أولاً : خصائص الثروة السمكية

١/١ الأهمية الاقتصادية للثروة السمكية :

مع مواجهة العالم لمشكلة الغذاء والتزايد المستمر في الطلب عليه ، اتجهت أنظار الدول المتقدمة إلى تطوير إنتاج الغذاء وزيادته كمّاً وكيفاً وذلك بزيادة حجم المعروض منه أو من مكوناته من حيث السرعات والبروتينات والعناصر الغذائية الأخرى^(١).

فالمنتج السمكي بما يحويه من عناصر غذائية متعددة وغنية من البروتين والفيتامينات والكالسيوم واليود والفسفور والدهون ، وبكونه أكثر تكاملاً لتكوين وجبة غذائية متوازنة إذا ما أضيف له بعض المنتجات الخضرية مقارنة بغيره من أنواع اللحوم الأخرى ، فضلاً عن اتساع الرقعة المائية وما تحويه من ثروة هائلة من المنتج السمكي ليشمل ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية مع زيادة تلك المساحة بتوسعها الرأسي قياساً بالتوسع الأفقي للثروات الغذائية على اليابسة ، يعد مصدراً هاماً من مصادر الغذاء عالية القيمة غذائياً من ناحية الكم والنوع^(٢).

كما أن للثروة السمكية إذا ما أحسن استغلالها أهمية اقتصادية أخرى تكمن بقيام العديد من الصناعات المرتبطة بصناعة صيد الأسماك ، كصناعة حفظ المنتج السمكي وتعليبه ، وصناعة مخلفات الأسماك كمسحوق السمك الذي يستخدم علقاً رئيسياً للدواجن والماشية ، إضافة للعديد من الصناعات الأخرى المرتبطة بصيد الأسماك وتوزيعها ، هذا مع أهميته الاقتصادية في تشغيل الكثير من العمالة في مجال إنتاج وصيد وتصنيع وتوزيع وبيع الأسماك^(٣).

(١) مصلح أحمد الغامدي، تحليل ديناميكي للطلب على الأسماك في المملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة الملك سعود، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ، ص"١".

(٢) محمد جميل خانجي، تربية أسماك المياه العذبة، بيروت: دار الشروق العربي، سوريا: مطابع المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية بحلب، ص"٨"؛ وزارة الزراعة والمياه (إدارة المزارع السمكية)، «لماذا الاستزراع السمكي»، المجلة الزراعية، المجلد ٢٤، العدد ٢، الرياض: تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية، ١٤١٣/١٤١٤هـ، ص"٢٢".

(٣) الغامدي، تحليل ديناميكي للطلب على الأسماك في المملكة، مرجع سابق، ص"٢".

ورغم ذلك كله فإنَّ العالم العربي مع امتداد سواحله على عددٍ من البحار والمحيطات، وما يمتلكه من ثروات سمكية متجددة لا تنضب على خلاف ثرواته البترولية، لم يتم استغلال تلك الثروة السمكية الاستغلال الأمثل، فعلى سبيل المثال بلغ إجمالي ما أنتجه الوطن العربي عام ١٩٩٥م من الأسماك ما يقارب فقط ٢٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من الأسماك، حيث بلغ متوسط نصيب المواطن العربي من الأسماك لذلك العام ٤ كجم، والمواطن السعودي ٧٣ كجم مقابل ٢٢ كجم من المتوسط العام لنصيب الفرد من الأسماك (حسب تقديرات FAO لعام ١٩٩٤م)^(١).

٢/١ حجم الطلب والعرض في سوق الأسماك بالمملكة:

نظراً لعدم وجود بيانات محددة لحجم المعروض والمطلوب من الأسماك بمدينة مكة المكرمة، فقد تم الاسترشاد بحجم المنتج منه على مستوى المملكة خلال فترة زمنية محددة، حيث نرى أنَّ السوق السعودي قد أستقبل من إنتاجه المحلي من المصايد البحرية والاستزراع السمكي لعام ٢٠٠٠م - حسب البيانات المتاحة - ما يقارب ٥٥ ألف طن من الأسماك^(٢).

ولعدم كفاية المنتج المحلي من الأسماك، ولتغطية الطلب المتزايد عليها، فقد بلغ حجم المستورد لعام ٢٠٠٤م من الأسماك والقشريات والرخويات ومحضراتها ١١٦ ألف طن، وبما قيمته ٦٤٩ مليون ريال سعودي، وذلك في صور عدة منها الطازج أو المبرد و المجمد - وتمثل النسبة الكبرى من المستورد - أو المعاملة (مملحة أو مدخنة أو مجففة أو مطحونة أو معلبة)، حيث استحوذ ما كان للاستخدام

(١) أمين عبدالمعطي الجمل، كتاب الزراعة السمكية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القعدة ١٤٢٤هـ/يناير ٢٠٠٤م، ص ٣٩؛ عزت فيضي، "إمكانات مشجعة لاستثمار الثروة السمكية في البلاد العربية"، مجلة عالم التجارة، شباط/فبراير ١٩٨٩م، ص ٢٤؛ وزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية)، مؤشرات إحصائية عن الثروة السمكية في المملكة العربية السعودية، العدد ٣، الرياض: مطابع دار الهلال للأوقست، ص ٣.

(٢) محمد بن جابر السهلي، دليل المستثمرين في مجال الأسماك والروبيان، وزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية)، مطابع التقنية للأوقست، ص ١٠.

البشري على الحجم الأكبر من تلك الواردات، في حين قل ما يستخدم منها كعلف للحيوانات أو كسماد أو طعم لصيد الأسماك^(١).

وقد بلغ حجم المصدر من الأسماك لعام ٢٠٠٤م - من بعض الأسماك الفائض إنتاجها، أو المعاد تصديرها - قليلاً حيث لم يتجاوز ١٠ آلاف طن، وبما قيمته ١٠٨ مليون ريال سعودي^(٢).

٣/١ مصادر عرض الثروة السمكية بالمملكة:

تتنوع مصادر العرض للمنتجات السمكية بالمملكة لتشمل الإنتاج المحلي من المصائد البحرية الطبيعية على البحر الأحمر والخليج العربي، أو من المصائد البحرية الصناعية - الاستزراع السمكي - المنتشرة في عدد من المناطق السعودية، أو من خلال الاستيراد من خارج المملكة.

وسأذكر بإيجاز الأهمية الاقتصادية للاستزراع السمكي ودوره في زيادة حجم المنتج من الثروة السمكية بالمملكة، فأبين ابتداءً أن المراد بالاستزراع السمكي: تربية أنواع جيدة ومرغوب فيها من الأسماك داخل أحواض مائية والعناية بها وتغذيتها لتتكاثر إلى أن تصل إلى مرحلة الحجم الإنتاجي التسويقي، وذلك على مدار العام^(٣).

وتكمن الأهمية الاقتصادية لمشروعات الاستزراع السمكي في مميزاته الآتية :

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة) "التجارة الخارجية"، "إحصاءات الواردات"، ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، جدول رقم (٧) - ١: لميعة بنت عبدالعزيز الجاسر، الثروة السمكية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص "٣٣٤ - ٣٤٠".

(٢) وزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة) "التجارة الخارجية"، "إحصاءات الصادرات"، ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، جدول رقم (٤) - ١.

(٣) عواطف شجاع الحارثي، صيد الأسماك على الساحل الشرقي السعودي للبحر الأحمر "دراسة تطبيقية على المنطقه الواقعة بين رابغ والليث"، الطبعة الأولى، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ، مطابع جامعة أم القرى، ص "٣٤٠"؛ فؤاد عبدالعزيز عليوه، المزارع السمكية في المياه العذبة إنشاؤها وإدارتها، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٢م، ص "٥".

- ١- تشغيله للأيدي العاملة وتوفير فرص وظيفية جديدة .
 - ٢- القدرة على التحكم بنوع وحجم المنتج حسب حاجة السوق ورغبة المستهلك دون الارتباط بموسم محدد^(١).
 - ٣- ارتفاع العائد الاقتصادي لمثل هذه المشروعات بنسبة تصل إلى ٢٠٪، وفترة استرداد لا تتجاوز غالباً خمس سنوات للمشاريع الكبيرة وثلاث للصغيرة .
 - ٤- إمكانية توفير احتياجات تلك المشروعات محلياً .
 - ٥- العمل على توفير منتجات غذائية طازجة وعالية القيمة والجودة.
 - ٦- قيام عدد من الصناعات المساندة للاستزراع السمكي كمصانع الأعلاف ومعدات الاستزراع من تهوية وإمدادات بالمياه ومحطات المعالجة للمنتجات السمكية وتعبئتها وغير ذلك^(٢).
- وقد بدأ الاستزراع السمكي بالمملكة العربية السعودية في أواخر السبعينيات الميلادية، حيث شجعت نتائج الدراسات التي تم الحصول عليها على استزراع أنواع مختلفة من الأسماك ، فبلغ إجمالي إنتاج المزارع السمكية في المياه العذبة والمالحة لعام ٢٠٠٠م (٥٦٠٠) طن^(٣).

(١) عبدالفتاح محمد السيد، أسس الاستزراع السمكي، الطبعة الأولى، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٩٤م، ص ١٧٠، ١٧١.

(٢) وزارة الزراعة، إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية، "مجالات الاستثمار في الاستزراع السمكي"، المجلة الزراعية، المجلد ٢٤، العدد ٢، الرياض: تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية، ١٤١٣/١٤١٤هـ، ص ٣٥؛ عبدالمنعم السيد إبراهيم، مجلس الغرف التجارية السعودية، "سوق الأسماك بالمملكة"، الموقع متاح على الإنترنت:

<http://www.saudichambers.org.sa>

(٣) سالم عايض الثبيتي وآخرون، "دور مركز المزارع السمكية في تنمية الاستزراع السمكي بالمملكة العربية السعودية"، المجلة الزراعية، المجلد ٢١، العدد ٣، الرياض: تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية، ١٤١٠هـ، ص ١٦؛ وزارة الزراعة والمياه، مؤشرات إحصائية عن الثروة السمكية في المملكة، مرجع سابق، ص ٣.

٤/١ منافذ بيع الأسماك بمكة المكرمة:

تفتقر مدينة مكة المكرمة إلى تعدد منافذ البيع للمنتجات السمكية ويمكن حصر المنافذ التي يتم من خلالها عرض الأسماك بمدينة مكة المكرمة في عدد من الجهات:

١- منافذ البيع للمنتجات السمكية على نطاق الشركات المتخصصة في ذلك ، وهذه تنفرد بها الشركة السعودية للأسماك ، والتي تنتشر فروعها في أنحاء مختلفة من المملكة.

٢- سوق بيع الأسماك الطازجة ، وهذه السوق بمدينة مكة المكرمة يعترىها الكثير من أوجه النقص ، وفي مقدمتها رداءة المعروض من حيث الجودة ، وسوء التنظيم للسوق ، وعدم توفر مقومات الصحة البيئية فيها .

٣- المعروض بالأسواق التجارية - سوبر ماركت - المختلفة بمكة المكرمة والتي يعتمد غالب المعروض فيها على منتجات مجمدة أو مبردة .

٤- المطاعم المتخصصة في بيع الأسماك لعملائها .

ثانياً: حجم الطلب على الأسماك والعوامل المؤثرة فيه

يُعد الطلب أحد الأدوات الرئيسة لتحليل السوق ، وتُعرَّف كلمة الطلب على سلعة أو خدمة ما ، بالكمية التي تكون الوحدة الاقتصادية - فرداً أو جماعات - راغبة وقادرة على شرائها بالأسعار المختلفة ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها ، ومع أنَّ هذا الطلب من قبل الوحدات الاقتصادية خاضع لحريتهم الشخصية ، إلاَّ أنَّه يتأثر بعدة عوامل متفاوتة الأهمية في تأثيرها على حجم الطلب^(١).

وفي هذا القسم سوف نتناول حجم الطلب على الأسماك في مكة المكرمة وفقاً لبيانات العينة التي تم سحبها من مجتمع مكة المكرمة ، وقد بلغ حجمها كما ذكرت سابقاً (٦٣٤) مشاهدة تم أخذها بطريقة عشوائية خلال شهري ربيع الأول والثاني لعام ١٤٢٧هـ ، ونظراً لصعوبة معرفة حجم الكميات المستهلكة من الأسماك من أفراد العينة ، فقد تم الاعتماد على متوسط إنفاقهم الشهري على الأسماك ، ومن ثمَّ اختيار فترة الإنفاق الشهري على اعتبار أنَّ هناك أشخاصاً يستهلكون يومياً وآخرين أسبوعياً وغيرهم شهرياً وهكذا .

١/٢ الإنفاق على استهلاك الأسماك:

تمثل الأسماك سلعة استهلاكية هامة للسكان كما سبق ذكره ، ومنهم بطبيعة الحال سكان مكة المكرمة إذ إنها إحدى المأكولات المفضلة لديهم ، حيث بلغ متوسط حجم الإنفاق على استهلاك الأسماك بمدينة مكة المكرمة وفقاً لبيانات العينة الرقمية ما مقداره (٣٩٨) ريالاً شهرياً بحد أدنى بلغ ٢٥ ريالاً شهرياً وحرراً أعلى بلغ ١٤٠٠ ريال شهرياً .

(١) خالد إبراهيم الدخيل، مقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٩؛ جي هولتن ولسون، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات، الطبعة العربية، الرياض: دار المريخ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ص ٣٦، ٥٦.

جدول رقم (١)

إنفاق أفراد العينة على شراء الأسماك بالريال السعودي

النسبة المئوية	العدد	مستويات الإنفاق
٢٧.١%	١٧٢	١ - ١٠٠ ريال
٤٣.٤%	٢٧٥	١٠١ - ٥٠٠ ريال
٢٤.١%	١٥٣	٥٠١ - ١٠٠٠ ريال
٥.٤%	٣٤	١٠٠١ - ١٥٠٠ ريال
٠.٠%	٠٠	أكثر من ١٥٠١ ريال
١٠.٠%	٦٣٤	المجموع

ويتبين من خلال الجدول رقم (١) أنَّ أعداد المستهلكين لسلعة الأسماك تتركز في الفئات المتوسطة لمستويات الإنفاق الشهري له ، وتوجه للانخفاض كلما اتجهنا للفئات العليا أو الدنيا ولكن بنسبة أعلى للفئات الدنيا منها للفئات العليا ، وهو أمر غير مستغرب إذا ما علمنا حجم مستوى الدخل المتوسط للأفراد بمكة المكرمة كما سيأتي بيانه في عامل الدخل .

وستتناول هنا عدداً من العوامل المؤثرة في حجم الطلب على سلعة الأسماك بمكة المكرمة - وسوف نتناول في نهاية البحث تقدير محددات الطلب على الأسماك في المجتمع المكي - من خلال البيانات المقطعية التي تم الحصول عليها من أفراد العينة^(١) ، وذلك وفق الآتي :

١/٢/٢ مستوى الأسعار للمنتجات السمكية:

وفقاً لقانون الطلب، يعتبر سعر الأسماك العامل الأساس في تحديد الوحدة الاقتصادية لحجم المطلوب منها ، فالعلاقة بين سعر الأسماك والطلب عليها علاقة

(١) تم إغفال بعض العوامل الهامة في التأثير على حجم الطلب كتأثير أسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة نظراً لكون الدراسة قائمة على بيانات مقطعية في فترة زمنية معينة .

عكسية ، حيث تنخفض الكمية المطلوبة بارتفاع السعر وتزيد بانخفاض السعر مع ثبات العوامل الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ أسعار الأسماك متباينة نظراً لتعدد أنواعها وكثرتها وتأثرها بعدد من العوامل ، منها على سبيل المثال موسمية صيد بعضها أو إنتاجه وحجم المعروض منه ، والفترات التي يزيد الطلب عليها فيه أو يقل لوجود مناسبات مختلفة كالإجازات والأعياد إلى غير ذلك من المناسبات الأخرى^(١).

ولعدم وجود بيانات رقمية لسلسلة زمنية للأسعار، تمَّ في الجدول رقم (٢) استخدام آراء أفراد العينة في الأسعار لتمثيل أثر السعر التقريبي، ونشاهد في هذا الجدول أنَّ إجمالي متوسط التقويم لمستوى أسعار الأسماك حسب فئات الإنفاق يشير لما مقداره (٣٩٩)، وهو يعني أنَّ مستوى الأسعار عالي من وجهة نظرهم .

(١) عادل محمد ملا وآخرون، الاتجاهات الحديثة في مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص"٧٧"؛ الغامدي، تحليل ديناميكي للطلب على الأسماك في المملكة، مرجع سابق، ص"٣٤".

جدول رقم (٢)

إنفاق المستهلكين حسب آرائهم في الأسعار

متوسط التقييم للسعر ^(١)	المجموع	رأي العينة في تقدير مستوى الأسعار للأسماء										مستويات الإنفاق
		عالي جداً		عالي		متوسط		منخفض		منخفض جداً		
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٤ر٢	١٧٢	٤٧ر٧	٨٢	٢٧ر٣	٤٧	٢٣ر٣	٤٠	١٧ر٧	٣	٠٠	٠٠	١٠٠٠٠١ ريال
٤ر٠	٢٧٥	١٩ر٦	٥٤	٦٤ر٤	١٧٧	١٦	٤٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠٠٠١٠١ ريال
٣ر٦	١٥٣	١١ر١	١٧	٣٧ر٣	٥٧	٥١ر٦	٧٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠٠٠٥٠١ ريال
٣ر٥	٣٤	٠٠	٠٠	٥٢ر٩	١٨	٤٧ر١	١٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٠٠٠١٠٠١ ريال
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أكثر من ١٥٠٠١ ريال
٣ر٩	٦٣٤	٢٤ر١	١٥٣	٤٧ر٢٢	٢٩٩	٢٨ر٢	١٧٩	٥	٣	٠٠	٠٠	المجموع

كما نلاحظ أيضاً في الجدول السابق أن مستويات حجم الإنفاق تتزايد مع انخفاض متوسط التقييم لمستوى الأسعار وتنخفض بزيادته ، وهذا ما ينسجم مع النظرية الاقتصادية.

٢/٢/٢ مستوى الدخل :

لزيادة الدخل بشكل عام تأثير إيجابي في زيادة الطلب على السلع أو الخدمات المختلفة ، وبالتالي يؤدي انخفاضه إلى انخفاض الطلب عليها ، وقد زاد في الآونة

(١) حيث أن درجة التقييم كالآتي :

(٥ = عالي جداً) - (٤ = عالي) - (٣ = متوسط) - (٢ = منخفض) - (١ = منخفض جداً).

تحليل الطلب على الأسماك .. «دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة»
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

الأخيرة استهلاك المجتمع السعودي للمنتجات السمكية نتيجة لأسباب عدة لعل منها الزيادة في دخول أفراد^(١).

ونجد بالجدول رقم (٣) أن شريحة الدخل ما بين ١٠٠٠ ريال إلى ٥٠٠٠ ريال هي الأكثر عدداً في مستوى الدخل بين أفراد العينة بنسبة بلغت ٦٨,٨٪، وهذا ربما يشير إلى أن المجتمع المكي بيئة متوسطة الدخل.

جدول رقم (٣)
إنفاق المستهلكين حسب مقدار دخولهم

المرتبة	مقدار الدخل								مستويات الإنفاق
	أكثر من ١٠.٠٠٠ ريال		من ٥.٠٠١ ريال إلى ١٠.٠٠٠ ريال		من ١.٠٠٠ ريال إلى ٥.٠٠٠ ريال		أقل من ١.٠٠٠ ريال		
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٧٢	٩,٩	١٧	٠٠	٠٠	٨٤,٣	١٤٥	٥,٨	١٠	١٠٠ - ١ ريال
٢٧٥	٣٠,٩	٨٥	٦,٢	١٧	٦٢,٩	١٧٣	٠٠	٠٠	١٠١ - ٥٠٠ ريال
١٥٣	١١,١	١٧	٣٣,٣	٥١	٥٥,٦	٨٥	٠٠	٠٠	٥٠١ - ١.٠٠٠ ريال
٣٤	٢,٩	٠١	٠٠	٠٠	٩٧,١	٣٣	٠٠	٠٠	١.٠٠١ - ١٥٠٠ ريال
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أكثر من ١٥٠١ ريال
٦٣٤	١٨,٩	١٢٠	١٠,٧	٦٨	٦٨,٨	٤٣٦	١,٦	١٠	المجموع

ولكن مما يلاحظ في الجدول رقم (٣)، أنه مع زيادة مستوى الدخل حسب الشرائح الموضحة بالجدول، إلا أن عدد الأفراد المستهلكين في شرائح الدخل بالعينة ينخفض أحياناً مستوى الإنفاق لديه، ولعل مرد ذلك الانخفاض في مستوى الإنفاق لصغر حجم الأسر ذات الدخول الكبيرة، ومن ناحية أخرى فإن زيادة

(١) طارق الحاج، تحليل الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ص٦٢؛ السهلي، دليل المستثمرين في مجال الأسماك والروبيان، مرجع سابق، ص١٦.

الدخول ربما تؤدي إلى انخفاض نسبة ما ينفق على الأطعمة وفقاً لقانون إنجل^(١).

٣/٢/٢ ذوق المستهلك وتفضيله :

لتغير ذوق المستهلك وتفضيله لصالح منتج ما أثر في زيادة طلبه له ، فالعلاقة بين الطلب على المنتج وذوق المستهلك له علاقة طردية^(٢).

وفي الجدول رقم (٤) نلاحظ من إجابة أفراد العينة تأثير نوع الأسماك (كالهامور أو الناجل أو البلطي أو الروبيان) في طلبهم لها ، وأن العدد الأكبر منهم يرى تأثير ذلك عليهم ، إذ بلغت نسبتهم ٥٩,٣٪، مع ما يظهر من ارتفاع نسبة من يرى تأثير الذوق بين أفراد العينة على مستويات الإنفاق بنسب متصاعدة تبدأ بـ ٤٠,٧٪ إلى أن تصل ١٠٠٪، وهو منسجم مع العلاقة القائمة في تأثير ذوق المستهلك وتفضيله لسلعة ما على حجم الطلب عليها كعلاقة طردية .

جدول رقم (٤)

إنفاق المستهلكين حسب تأثير الأذواق في اختيار نوع الأسماك

الترتيب	أثر الذوق				مستويات الإنفاق
	غير مؤثر		مؤثر		
	%	عدد	%	عدد	
١٧٢	٥٩,٣	١٠٢	٤٠,٧	٧٠	١- ١٠٠ ريال
٢٧٥	٤٤,٤	١٢٢	٥٥,٦	١٥٣	١٠١- ٥٠٠ ريال
١٥٣	٢٢,٢	٣٤	٧٧,٨	١١٩	٥٠١- ١٠٠٠ ريال
٣٤	٠٠	٠٠	١٠٠	٣٤	١٠٠١- ١٥٠٠ ريال
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أكثر من ١٥٠١ ريال
٦٣٤	٤٠,٧	٢٥٨	٥٩,٣	٣٧٦	المجموع

(١) قانون إنجل Engel's Law: "قانون منطوي على أنه كلما كان الدخل النقدي للأسرة منخفضاً، زادت النسبة المخصصة من هذا الدخل للإنفاق على الطعام"، انظر: حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، الطبعة الثالثة، جدة: دار الشروق، مطابع الشروق ببيروت والقاهرة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص ١٨٢.

(٢) السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٠م، ص ٩٠.

تحليل الطلب على الأسماك .. «دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة»
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

كما يتضح من الجدول رقم (٥) أنَّ الأنواع المفضلة من الأسماك التي أشار أفراد العينة إلى تفضيلهم لها من خلال اختياراتهم المتعددة لبعض أنواعها، هي: الهامور بنسبة ٦٣,١٪، يليه الناجل بنسبة ٥٣,٢٪، ثم الروبيان بنسبة ٣٤,٧٪، فالشعور بنسبة ٢٩٪، وهي أنواع يزخر بها الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، ومما اعتاد سكان المنطقة عامة على استهلاكهم لها، مما يعني ضرورة اهتمام المنتجين والمربين للأسماك بالمنطقة عموماً وبمدينة مكة المكرمة على وجه الخصوص في اختيار الأنواع المفضلة لدى المستهلكين وزيادة إنتاجها من مصادر الإنتاج المختلفة لملاءمتها لرغباتهم^(١).

جدول رقم (٥)

آراء العينة في تحديد الأنواع المفضلة من الأسماك التي يرغبون في شرائها

أنواع الأسماك	العدد	النسبة المئوية
هامور	٤٠٠	٦٣,١٪
ناجل	٣٣٧	٥٣,٢٪
الروبيان	٢٢٠	٣٤,٧٪
شعور	١٨٤	٢٩٪
آخر كالحريرد والاستكوزا والكبوريا والحبار	٨٤	١٣,٢٪
بياض	٦٤	١٠,١٪
بلطي	٥٨	٩,١٪
العربي	٥٥	٨,٧٪
زبيدي	٤٣	٦,٨٪
كنعد	٤٢	٦,٦٪
ساردين أبيض	٣٠	٤,٧٪

(١) وزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية)، دليل اقتصاديات المزارع السمكية، مطابع التقنية للأوفست، ص "١٣".

٤/٢/٢ الدعاية والإعلان:

الدعاية والإعلان - بوسائلها العديدة - للمنتجات المختلفة سواء أكانت تجارية أم صناعية أم زراعية ، والتعريف بها من حيث النوع والسعر والتوفر وإلى ما هنالك ، من العوامل المؤثرة في اختيار المستهلك وتوجيه ذوقه نحو سلعة أو خدمة ما ، فكلما كانت تلك الإعلانات مؤثرة في توجيه ذوق المستهلك وتفضيله نحوها ، كلما أثر ذلك في زيادة الطلب عليها والعكس صحيح ، إذ العلاقة بينهما طردية^(١).

ويتضح من الجدول رقم (٦) من خلال التساؤل المطروح على أفراد العينة حول أثر الدعاية والإعلان التجاري في التعريف بالأسماك ودور ذلك في زيادة حجم طلبهم عليها ، أنَّ هناك ارتفاعاً في نسبة من يرى تأثير الدعاية والإعلان للأسماك والمنتجات السمكية بين أفراد العينة وفق مستويات الإنفاق بنسب متصاعدة تبدأ بـ ٢٠ر٪ إلى أن تصل ٥٥ر٦٪ ، وهذا ينسجم مع العلاقة الطردية القائمة فيما بين تأثير الدعاية والإعلان التجاري لصالح السلعة وزيادة طلب المستهلك عليها .

جدول رقم (٦)

تأثير الدعاية والإعلان في إنفاق المستهلكين

المجموع	أثر الدعاية والإعلان				مستويات الإنفاق
	غير مؤثر		مؤثر		
	%	عدد	%	عدد	
١٧٢	٦٩,٨	١٢٠	٣٠,٢	٥٢	١ - ١٠٠ ريال
٢٧٥	٦٢,٥	١٧٢	٣٧,٥	١٠٣	١٠١ - ٥٠٠ ريال
١٥٣	٤٤,٤	٦٨	٥٥,٦	٨٥	٥٠١ - ١٠٠٠ ريال
٣٤	١٠٠	٣٤	٠٠	٠٠	١٠٠١ - ١٥٠٠ ريال
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أكثر من ١٥٠١ ريال
٦٣٤	٦٢,١	٣٩٤	٣٧,٩	٢٤٠	المجموع

(١) نعمة الله نجيب إبراهيم، النظرية الاقتصادية "الاقتصاد التحليلي الوحدى"، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص ٢٠؛ جيمس جوارتنى وآخرون، الاقتصاد الجزئى (الاختيار الخاص والعام)، الطبعة العربية، الرياض: دار المريخ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٦٥.

٥/٢/٢ طريقة عرض المنتج (طازج - مجمد):

يقبل المستهلك على كل ما هو جديد أو طازج من المنتجات لاسيما ما كان منها منتجاً غذائياً، وعلى الأخص ما كان للطازج منها ميزة نسبية على غيره، فنجد أن هناك علاقة هامة ما بين طريقة عرض الأسماك والطلب عليها، حيث يزيد الإقبال والطلب على الأسماك كلما كانت طازجة ويقل كلما كانت عكس ذلك.

جدول رقم (٧)

تأثير طريقة عرض المنتج (طازج - مجمد) في إنفاق المستهلكين

الجموع	أثر طريقة عرض المنتج				مستويات الإنفاق
	مجمد		طازج		
	%	عدد	%	عدد	
١٧٢	٩,٣	١٦	٩٠,٧	١٥٦	١٠٠ - ريال
٢٧٥	٢,٢	٦	٩٧,٨	٢٦٩	١٠١ - ٥٠٠ ريال
١٥٣	٠,٠	٠,٠	١٠٠	١٥٣	٥٠١ - ١٠٠٠ ريال
٣٤	٢,٩	١	٩٧,١	٣٣	١٠٠١ - ١٥٠٠ ريال
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	أكثر من ١٥٠١ ريال
٦٣٤	٣,٦	٢٣	٩٦,٤	٦١١	المجموع

ونشاهد بالجدول رقم (٧) تفضيلاً كبيراً جداً لأفراد العينة للمنتج الطازج من الأسماك على ما هو مجمد منها بلغ ما نسبته ٩٦.٤٪، في حين كانت النسبة لمن يفضل المجمد من الأسماك ما نسبته ٣.٩٪ من مجموع العينة، حيث ارتكز العدد الأكبر منهم في الفئات المنخفضة لاستهلاك الأسماك، وربما يعود ذلك لانخفاض دخول تلك الفئة وبالتالي ضعف قدرتها المالية على الشراء واللجوء للأسعار المنخفضة التي يمكن أن توفرها السلع المجمدة.

٦/٢/٢ المستوى التعليمي:

من العوامل الأخرى التي يُمكن أن يكون لها تأثير في حجم الإنفاق على السلع المختلفة، المستوى التعليمي، إذ نجد بالجدول رقم (٨) ارتفاعاً في مستوى الإنفاق على شراء المنتج السمكي بين المتعلمين من أفراد العينة على غيرهم، وذلك ربما

يعود لارتفاع الوعي الصحي لديهم وإدراكهم للمنفعة الغذائية المتحققة لهم من استهلاكه، ولعل تركيز العدد الأكبر منهم بفتة المتعلمين في المستوى دون الجامعي دون بقية الفئات التعليمية الأخرى وفي مستويات الإنفاق المختلفة ، راجع لكبر عدد أفراد هذه الشريحة من الحاملين لهذا المؤهل بالمجتمع المكى على بقية الشرائح المتعلمة الأخرى .

جدول رقم (٨)
إنفاق المستهلكين حسب مستواهم التعليمي

مستويات الإنفاق	المستوى التعليمي							
	أُمِّي		دون المستوى الجامعي		المستوى الجامعي		فوق المستوى الجامعي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١- ١٠٠ ريال	١٧	٩.٩	١٢٠	٦٩.٨	٣٥	٢٠.٣	٠٠	٠.٠
١٠١- ٥٠٠ ريال	١٧	٦.٢	١٣٩	٥٠.٥	٥١	١٨.٥	٦٨	٢٤.٧
٥٠١- ١٠٠٠ ريال	٠٠	٠.٠	٥١	٣٣.٣	٦٨	٤٤.٤	٣٤	٢٢.٢
١٠٠١- ١٥٠٠ ريال	٠٠	٠.٠	٣٤	١٠.٠	٠٠	٠.٠	٠٠	٠.٠
أكثر من ١٥٠١ ريال	٠٠	٠.٠	٠٠	٠.٠	٠٠	٠.٠	٠٠	٠.٠
المجموع	٣٤	٥.٤	٣٤٤	٥٤.٣	١٥٤	٢٤.٣	١٠٢	١٦.١

٧/٢/٢ عمر المستهلك:

يتزايد عدد المستهلكين لسلعة الأسماك في مكة المكرمة بين الفئة العمرية الصغرى لعينة البحث لمن تبلغ أعمارهم ما بين ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة وذلك وفق مستويات الإنفاق المختلفة على غيرها من بقية الفئات العمرية الأخرى كما في الجدول رقم (٩)، حيث بلغت نسبتهم ٤٣.٢٪ بين مجموع أفراد العينة .

تحليل الطلب على الأسماك .. « دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة »
د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

جدول رقم (٩)
إنفاق المستهلكين حسب أعمار المستهلكين

المرتبة	فئات أعمار المستهلكين										مستويات الإنفاق
	أكثر من ٦٠ سنة		من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة		من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة		من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة		من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة		
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٧٢	٠٠	٠٠	٩,٩	١٧	٠٠	٠٠	٣٠,٢	٥٢	٥٩,٩	١٠٣	١٠٠ - ١ ريال
٢٧٥	٦,٥	١٨	١٢,٤	٣٤	٣٠,٩	٨٥	٢٥,١	٦٩	٢٥,١	٦٩	٥٠٠ - ١٠١ ريال
١٥٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤,٤	٦٨	١١,١	١٧	٤٤,٤	٦٨	١٠٠٠ - ٥٠١ ريال
٣٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٣٤	١٥٠٠ - ١٠٠١ ريال
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أكثر من ١٥٠١ ريال
٦٣٤	٢,٨	١٨	٨	٥١	٢٤,١	١٥٣	٢١,٨	١٣٨	٤٣,٢	٢٧٤	المجموع

كما نجد تناقصاً نسبياً في عدد المستهلكين تقريباً كلما كبرت الفئات العمرية بين المستهلكين، ولربما كان التزايد في استهلاك هذه الفئة مرده لإدراك هذه الفئة للقيمة الغذائية الصحية للأسماك لمن هم في سنهم وأسرهم ذات الأعمار الصغيرة .
٨/٢/٢ حجم الأسرة:

يمثل كبر حجم الأسرة في الغالب زيادة في حجم الاستهلاك من مختلف السلع ، حيث يتوقع أن يزيد الطلب على السلع كلما زاد عدد أفراد الأسرة ، ويقل بانخفاض عددها .

ونرى في الجدول رقم (١٠) أن فئات حجم الأسرة ارتكزت فقط بين ثلاث فئات فقط ابتداءً بالفئة الأولى من ٥-١ أشخاص، وانتهاءً بالفئة الثالثة من ١٥-١١ شخصاً، وكانت الفئة الثانية أكبرها عدداً بنسبة بلغت ٥٣,٩% من أفراد العينة ، إلا أننا نجد

في الغالب تناقصاً في مستويات الإنفاق على الأسماك كلما انخفض حجم الأسرة تقريباً.

جدول رقم (١٠)
إنفاق المستهلكين حسب حجم الأسرة

الأسرة رقم	فئات حجم الأسرة								مستويات الإنفاق
	أكثر من ١٥ شخص		من ١١ إلى ١٥ شخص		من ٦ إلى ١٠ أشخاص		من ١ إلى ٥ أشخاص		
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١٧٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠,١	٦٩	٥٩,٩	١٠٣	١٠٠ - ١ ريال
٢٧٥	٠٠	٠٠	١٢,٧	٣٥	٥٦	١٥٤	٣١,٣	٨٦	١٠١ - ٥٠٠ ريال
١٥٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٧,٨	١١٩	٢٢,٢	٣٤	٥٠١ - ١٠٠٠ ريال
٣٤	٠٠	٠٠	٥٠	١٧	٠٠	٠٠	٥٠	١٧	١٠٠١ - ١٥٠٠ ريال
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أكثر من ١٥٠١ ريال
٦٣٤	٠٠	٠٠	٨,٢	٥٢	٥٣,٩	٣٤٢	٣٧,٩	٢٤٠	المجموع

ثالثاً: تقدير محددات الطلب على الأسماك بمكة المكرمة

في هذا القسم سوف نقوم بتقدير محددات الطلب على الأسماك من واقع البيانات التي تم جمعها من العينة بمدينة مكة المكرمة ، وهنا لابد من التنبيه أن نتائج التقدير ليست بالضرورة تعكس دالة الطلب على الأسماك مجتمع مكة المكرمة نظراً لأنَّ بيانات الدراسة هي بيانات مقطعية أخذت في فترة زمنية معينة ، إضافة إلى أنَّ بعض المتغيرات الهامة في دالة الطلب مثل تغير الأسعار وأسعار السلع الأخرى وغيرها مما يحتاج إلى توافر سلاسل زمنية كافية لتعكس الأثر الفعلي على حجم الطلب ، ليست متوفرة في هذه الدراسة ، وعليه فإن نتائج التقدير تقدم تصور تقريبي للعوامل المؤثرة في الطلب على الأسماك في مكة المكرمة ، كما أنها تعد الدراسة الأولى من نوعها على مدينة مكة المكرمة .

١. تحديد النموذج والمتغيرات:

على ضوء البيانات المستخلصة من العينة وحجمها ٦٣٤ مستهلك ، فلان متغيرات النموذج هي :

- ١- المتغير التابع ، وتم استخدام متوسط إنفاق المستهلكين الشهري بالريال السعودي على الأسماك كمؤشر للطلب عليها ويأخذ رمز (Y_i) ، وقد تم اختيار فترة الإنفاق على أساس شهري لان الملاحظ في المجتمع المكي أن هناك اختلافاً وتبايناً بين الأفراد والأسر في دورة الإنفاق على الأسماك ، أي أنَّ استهلاك الأسماك قد يكون يومياً أو أسبوعياً وكل أسبوعين أو شهرياً أو أحياناً يكون أكثر من ذلك ، وحتى نستطيع أن نشمل أكبر عدد ممكن من مستهلكي الأسماك ، فضَّلنا أن نقيس متوسط إنفاقهم على الأسماك على أساس شهري .
- ٢- المتغيرات المستقلة وهي كالآتي :

- دخل الفرد ويأخذ رمز (X_{1i}) وقد تم قياس دخول الأفراد وفق مقياس ترتيبي مكون من ٤ درجات (١- أقل من ١٠٠٠ ريال . ٢- من ١٠٠١ - ٥٠٠٠ ريال . ٣- من ٥٠٠١ - ١٠٠٠٠ ريال . ٤- ١٠٠٠٠ ريال فأكثر) ، ومن المتوقع أن تكون

علاقته مع الاستهلاك طردية، بمعنى أنه كلما زاد دخل الفرد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مقدرة الشرائية وبالتالي زيادة الإنفاق على سلعة الأسماك والعكس صحيح .

■ حجم الأسرة ويأخذ رمز (x_{2i}) والمتوقع أنه كلما كان حجم الأسرة كبير كلما كان إنفاقها على الأسماك كبير، أي أن العلاقة بين الطلب على الأسماك وحجم الأسرة علاقة طردية.

■ السن أو عمر المستهلك ويأخذ رمز (x_{3i}) وفق مقياس ترتيبي من ٦ درجات (١- أقل من ٢٠ سنة، ٢- من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة، ٣- من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة، ٤- من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة، ٥- من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، ٦- أكبر من ٦٠ سنة)، وتم إدخال متغير السن على اعتبار أن جزء من العينة هم عبارة عن أفراد دون أسر، وبالتالي فإن السن يُعتقد أن له أثر في حجم الاستهلاك على افتراض أن كبار السن ربما يميلون إلى الاهتمام بالصحة الغذائية وحيث أن الأسماك تتميز بجودة غذائية على غيرها من اللحوم الأخرى، فإن من المتوقع أن زيادة سن المستهلك تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ومع ذلك فهذا الافتراض ليس قطعياً في مجتمعات يتدنى فيها الوعي بالصحة الغذائية، ولذلك قد تكون العلاقة عكسية أو قد لا يكون هناك علاقة.

■ المستوى التعليمي ويأخذ رمز (x_{4i}) وتم قياس المستوى التعليمي لأفراد العينة وفق مقياس ترتيبي من ٤ درجات (١- أمي، ٢- دون المستوى الجامعي، ٣- المستوى الجامعي، ٤- فوق المستوى الجامعي)، وتم استخدام هذا المتغير كمفسر للطلب على الأسماك وفق الاعتقاد بأن الأفراد من ذوي المستوى التعليمي العالي قد يكونوا أكثر من غيرهم وعياً بأهمية الأسماك من حيث الجودة الغذائية صحياً والعكس الصحيح، ومن المتوقع أن زيادة درجة المستوى التعليمي تقود إلى زيادة الطلب على استهلاك الأسماك.

■ مستوى أسعار الأسماك ويأخذ رمز (x_{5i}) ، وفق مقياس ترتيبي من ٥ فئات (١- منخفض جداً، ٢- منخفض، ٣- متوسط، ٤- مرتفع، ٥- مرتفع جداً)،

وقد تم استخدام رأي أفراد العينة عن مستوى الأسعار كمؤشر تقريبي لأثر الأسعار في الطلب على الأسماك ، وتم اللجوء إلى هذا المؤشر نظراً لأن البيانات مقطعية تم أخذها من أفراد عينة في نفس الفترة ، وليست سلسلة زمنية ، ومع ذلك فإن هذا المتغير لا يعكس الأثر الحقيقي للأسعار على حجم الطلب للأسماك وإنما استخدم كمؤشر تقريبي .

■ أثر نوعية الأسماك وهو متغير صوري (dummy) ويأخذ رمز (x_{6i}) ، وقد تم توجيه سؤال لأفراد العينة حول مدى أثر نوعية الأسماك - هامور أو ناجل مثلاً ... إلخ - على حجم إنفاقهم، والقصد هنا هل لذلك تأثير على حجم طلب المستهلك ، وكانت إجابة السؤال باختيارين وهي إما «نعم» أو «لا» ، ويأخذ المتغير قيمة (١) في حالة الإجابة بنعم و (صفر) في غير ذلك .

■ أثر الدعاية والإعلان وهو متغير صوري ويأخذ رمز (x_{7i}) ، وهو أيضاً مبني على رأي أفراد العينة، حيث وجه سؤال إليهم حول ما إذا كان هنالك دور للدعاية والإعلانات التجارية عن الأسماك في حجم الطلب عليها ، ويأخذ المتغير قيمة ثنائية وهي : (١) في حالة الإجابة بنعم و (صفر) لغيرها .

■ تفضيل المستهلك للمنتج السمكي كونه طازج أو مجمد ، ويأخذ رمز (x_{8i}) حيث وجه للأفراد سؤال عن ما إذا كان يستهلك السمك طازجاً أو مجمداً ، ويأخذ المتغير قيمة (١) في حالة الطازج و (صفر) في حالة المجمد .

وعليه يأخذ النموذج الصياغة العامة التالية :

$$y = f(x_1, x_2, x_3, x_4, x_5, x_6, x_7, x_8) \dots \dots \dots (١)$$

ولتقدير النموذج (١) فانه سيأخذ الصيغة الاحتمالية التالية :

$$y_i = a + b_1(x_{1i}) + b_2(x_{2i}) + b_3(x_{3i}) + b_4(x_{4i}) + b_5(x_{5i}) + b_6(x_{6i}) + b_7(x_{7i}) + b_8(x_{8i}) + e_i \dots \dots \dots (٢)$$

حيث (i): ١ ، ٢ ، ، ٦٣٤

ويمثل (e_i) حد الخطأ، ويفترض أن يحقق الخواص القياسية المطلوبة - بوسط يساوي صفر وتباين ثابت -، وقد تم تقدير النموذج أعلاه إلا أنَّ معلمات بعض المتغيرات التفسيرية لم تكن معنوية وبعضها ظهر بإشارات غير متوقعة، وبعد محاولات متعددة تم الحصول على أفضل النتائج بعد استخدام لوغاريتم متوسط إنفاق المستهلكين (y_i) وإسقاط المتغيرات غير المعنوية وهي المستوى التعليمي للمستهلكين (x_{4i}) ، ومستوى الأسعار (x_{5i}) ، وأثر الدعاية والإعلان (x_{7i}) ، وتفضيل المستهلك للمنتج السمكي «طازج أم مجمد» (x_{8i}) ، وأصبح النموذج المقدر هو:

$$\ln y_i = a + b_1 (x_{1i}) + b_2 (x_{2i}) + b_3 (x_{3i}) + b_4 (x_{6i}) + e \dots\dots (3)$$

وبذلك تصبح صيغة النموذج شبه اللوغاريتم هي المناسبة لتقدير محددات الطلب على الأسماك بمكة المكرمة، وبعد التقدير حصلنا على النتائج كما في جدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

نتائج تقدير محددات الطلب على الأسماك بمدينة مكة المكرمة^(١)

المتغير التابع = متوسط إنفاق المستهلكين الشهري على الأسماك (y_i)					
المتغيرات المستقلة	الرمز	المعلمة المقدرة (b_i)	إحصائية (t)	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد الجزئي
الثابت	a	٣.٩٢٠ **	٢٧.١٢٤	٠.٠٠٠	
الدخل	X_{1i}	٠.٤٦٧ **	٦.١٩٧	٠.٠٠٠	٠.٥٧٥٤
حجم الأسرة	X_{2i}	٠.٠٧١ **	٤.٣٨٠	٠.٠٠٠	٠.٢٩٥٩
السن	X_{3i}	- ٠.٠٦٦ *	١.٩٦٢	٠.٠٥٠	٠.٠٠٦٠٨
نوع السمك	X_{6i}	٠.٢٧٦ **	٢.٩٨٨	٠.٠٠٢	٠.١٣٩٩
$R^2 = 0.32$, $Adj.R^2 = 0.31$, $S.E = 0.873$, $F = 74.960$, $D.W = 1.77$					

(١) تم الحصول على نتائج التقدير باستخدام برنامج (EViews 4.1).

■ تم استخدام (White Heteroskedasticity-Consistent Standard Errors & Covariance) لـ (Halbert White)

لتصحيح اختلاف التباين^(١). (♦♦ معنوي عند ١٪) (♦ معنوي عند ١٠٪) .
وعلى ضوء إحصائيات النموذج نلاحظ معنوية المعلمات عند ١٪ ما عدا معلمة
متغير السن حيث ارتفعت القيمة الاحتمالية (p-value) لإحصائية (t) إلى (٠,٠٥) ،
وهي معنوية عند مستوى ١٠٪. ويشير معامل التحديد المعدل ($Adj.R^2$) كدلالة
على المقدرة التفسيرية للنموذج أن متغيرات النموذج تفسر ما يعادل ٣١٪ من
إجمالي التغير في الطلب على الأسماك بمكة المكرمة، وإن كانت هذه النسبة
منخفضة إلا أنها قيمة مألوفة ومقبولة في حالة البيانات المقطعية، إضافة إلى
معنوية إحصائية (F) عند مستوى ١٪، مما يدل على معنوية النموذج ككل بما في
ذلك معامل التحديد والمعالم الجزئية.

وبالنظر إلى نتائج التقدير نلاحظ أن الدخل له أثر إيجابي ، فكلما ارتفع
دخل المستهلك - انتقل المستهلك درجة واحدة على مقياس الدخل - مع ثبات
العوامل الأخرى ، فإن إنفاقه على الاستهلاك يرتفع في المتوسط ٤٦٧٪ ، أما
بالنسبة لحجم الأسرة فإنه كلما زاد حجمها بمقدار فرد واحد كلما ارتفع استهلاك
الأسماك في المتوسط ٧١٪ ، وعلى خلاف ذلك يظهر متغير سن المستهلك له أثر
عكسي على حجم الطلب على الأسماك ، فكلما زاد سن المستهلكين - ارتفع درجة
واحدة على مستويات السن - كلما انخفض الإنفاق على الأسماك في المتوسط ٦٦٪
، وربما هذا يشير إلى تدني الوعي حول الصحة الغذائية لدى الكبار من السن ،
وأخيراً يكشف المتغير الصوري أثر نوعية الأسماك المستهلكة (مثل الناجل والهامور
...الخ) على حجم إنفاق المستهلكين ، بمعنى أن الذين يهتمون بنوعية الأسماك في
استهلاكهم فإنهم ينفقون أكثر من أولئك الذين لا يهتمون بنوعية الأسماك في

(١) لمزيد حول التفاصيل انظر :

المتوسط ٣١.٨٪^(١)، وهذا الأثر ربما يعكس أهمية الذوق في استهلاك الأسماك في المجتمع المكسي، وحسب الأهمية النسبية لأثر هذه العوامل في الطلب على الأسماك من خلال معامل التحديد الجزئي الذي يوضح نسبة التباين في استهلاك الأسماك التي يحدثها كل متغير في ظل فرضية ثبات العوامل الأخرى، يتضح أن أهمها تأثيراً هو الدخل، حيث يفسر ما يعادل ٥٧٪ من تباين استهلاك الأسماك مع ثبات العوامل الأخرى، يليه حجم الأسرة حيث يفسر نحو ٢٩٪، ثم يأتي أثر نوع الأسماك بنحو ١٣٪، وأخيراً متغير سن المستهلك حيث يفسر من التباين أقل من الواحد ٠.٦٪.

(١) تم الحصول على النسبة بأخذ عكس اللوغاريتم ومن ثم طرح واحد صحيح منه، وهي طريقة (Robert H. and Raymond P.) في تفسير المتغيرات الصورية في النماذج شبه اللوغاريتمية، انظر:

Robert H. and Raymond P., The Interpretation of Dummy Variables in Semilog-arithmetic Equations, American Economic Review, Vol. 70, No. 3, 1980, pp. 474-475.

الخاتمة

من خلال القراءة في هذا الموضوع والكتابة فيه ظهرت لي مجموعة من النتائج وتبينت بعض التوصيات لعل أهمها ما يلي :

النتائج:

- ❖ يلحظ أن استهلاك المجتمع السعودي للمنتج السمكي في ازدياد مستمر وذلك من خلال زيادة المستورد منه بكميات كبيرة لتغطية حاجة المجتمع منه.
- ❖ الأهمية الاقتصادية لمشروعات الاستزراع السمكي بالمملكة لما تقدمه تلك المشروعات من دعم للسوق باحتياجاته منها ، مع الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة على إقامتها .
- ❖ على ضوء تقدير محددات الطلب على الأسماك بمدينة مكة المكرمة ، كشفت نتائج التقدير عن معنوية أثر كل من الدخل ، وحجم الأسرة ، وعامل السن ، ونوع السمك المستهلك في الطلب على الأسماك ، بينما لم تظهر المتغيرات الأخرى ذات أثر لعدم معنويتها ، ووفقاً لمعامل التحديد الجزئي يتبين أن أهم المتغيرات المؤثرة في الطلب هي على التوالي : الدخل بنسبة ٥٧٪ ، يليه حجم الأسرة بنسبة ٢٩٪ ، ثم نوع الأسماك بنسبة ١٣٪ ، وأخيراً عامل السن بنسبة ٠٦٪ .

التوصيات :

- ضرورة دعم الدولة واتخاذها الإجراءات الكفيلة بتشجيع إنتاج وتسويق الأسماك في كافة المناطق بالمملكة من خلال دعم مصادر إنتاج الثروة السمكية وبالأخص منها مصادر الاستزراع السمكي ، وذلك لتخفيف الضغط على استهلاك الثروة الحيوانية .
- على ضوء نتائج التقدير لمحددات الطلب ومعنوية بعض المتغيرات ، ينبغي على القطاعات العاملة في إنتاج وتسويق وبيع الأسماك الأخذ بعين الاعتبار لهذه

العوامل لكي يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الاستهلاك وبالتالي ارتفاع عوائد هذه القطاعات .

□ قيام وزارة الزراعة بالمملكة العربية السعودية بتوفير وتهيئة كافة المعلومات والبيانات الحديثة المختلفة للثروة السمكية بالمملكة وفي مختلف مناطقها للباحثين والدارسين للعمل على إعداد الدراسات والأبحاث اللازمة لتطوير هذا القطاع وتنميته .

□ نظراً لاتساع مساحة المملكة العربية السعودية ، وفي ضوء نقص الإحصاءات والبيانات الحديثة حول المنتج السمكي للعديد من مناطق المملكة ، فينبغي للباحثين المهتمين بهذا المجال القيام بأبحاث جزئية لمناطق مختلفة من المملكة ، والعمل على تكثيف الأبحاث الميدانية لجمع البيانات من خلال استبيانات تصمم لهذا الغرض تعويضاً للنقص القائم في المعلومات .

□ أهمية إنشاء عدة شركات مساهمة في مجال إنتاج وتسويق الأسماك ، وذلك دعماً للسوق بزيادة المنتج ، وإيجاد روح المنافسة السعرية بين المنتجين ، وإحداث التطور في تقديم المعروض وتسويقه بين المستهلكين .

ثَبَتَ الْمَصَادِر

- ١- إبراهيم ، نعمة الله نجيب . النظرية الاقتصادية " الاقتصاد التحليلي الوحي " ، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .
- ٢- الثبتي ، سالم عايض وآخرون . «دور مركز المزارع السمكية في تنمية الاستزراع السمكي بالمملكة العربية السعودية» ، المجلة الزراعية ، المجلد ٢١ ، العدد ٣ ، الرياض : تصدر عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية ، ١٤١٠هـ ، ص ١٦ .
- ٣- الجاسر ، لميعة بنت عبدالعزيز . الثروة السمكية في المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية «دراسة في الجغرافيا الاقتصادية» ، الرياض : جامعة الملك سعود ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م .
- ٤- الجمل ، أمين عبدالمعطي . كتاب الزراعة السمكية ، الطبعة الأولى ، القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، القعدة ١٤٢٤هـ / يناير ٢٠٠٤م .
- ٥- جوارتني ، جيمس وآخرون . الاقتصاد الجزئي (الاختيار الخاص والعام) ، الطبعة العربية ، الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .
- ٦- الحاج ، طارق . تحليل الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- ٧- الحارثي ، عواطف شجاع . صيد الأسماك على الساحل الشرقي السعودي للبحر الأحمر " دراسة تطبيقية على المنطقة الواقعة بين رابغ والليث " ، الطبعة الأولى ، مكة المكرمة : جامعة أم القرى ، ١٤٢٠هـ ، مطابع جامعة أم القرى .
- ٨- خانجي ، محمد جميل . تربية أسماك المياه العذبة ، بيروت : دار الشروق العربي ، سوريا : مطابع المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية بحلب .
- ٩- الدخيل ، خالد إبراهيم . مقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م .

- ١٠- السريتي ، السيد محمد احمد . مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠٠٠ م .
- ١١- السهلي ، محمد بن جابر . دليل المستثمرين في مجال الأسماك والروبيان ، وزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية) ، مطابع التقنية للأوفست .
- ١٢- السيد ، عبدالفتاح محمد . أسس الاستزراع السمكي ، الطبعة الأولى ، الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ١٩٩٤ م .
- ١٣- عليوه ، فؤاد عبدالعظيم . المزارع السمكية في المياه العذبة إنشاؤها وإدارتها ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٢ م .
- ١٤- عمر ، حسين . موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، الطبعة الثالثة ، جدة : دار الشروق ، مطابع الشروق ببيروت والقاهرة ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩ م .
- ١٥- الغامدي ، مصلح احمد . تحليل ديناميكي للطلب على الأسماك في المملكة العربية السعودية ، الرياض : جامعة الملك سعود ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤١٩ هـ .
- ١٦- فيضي ، عزت . " إمكانات مشجعة لاستثمار الثروة السمكية في البلاد العربية " ، مجلة عالم التجارة ، شباط / فبراير ١٩٨٩ م ، ص " ٢٤ " .
- ١٧- ملا ، عادل محمد وآخرون . الاتجاهات الحديثة في مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م .
- ١٨- وزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة " التجارة الخارجية ") . " إحصاءات الصادرات " ، ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م .
- ١٩- وزارة الاقتصاد والتخطيط (مصلحة الإحصاءات العامة " التجارة الخارجية ") . " إحصاءات الواردات " ، ١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م .
- ٢٠- وزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية) . دليل اقتصاديات المزارع السمكية ، مطابع التقنية للأوفست .

٢١-وزارة الزراعة والمياه (إدارة المزارع السمكية) . " لماذا الاستزراع السمكي " ،
المجلة الزراعية ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، الرياض : تصدر عن إدارة الإرشاد
والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية ، ١٤١٣ / ١٤١٤ هـ ، ص "٢٢" .

٢٢-وزارة الزراعة ، إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية . " مجالات الاستثمار في
الاستزراع السمكي " ،المجلة الزراعية ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ ، الرياض : تصدر
عن إدارة الإرشاد والخدمات الزراعية بوزارة الزراعة السعودية ، ١٤١٣ /
١٤١٤ هـ ، ص "٣٥" .

٢٣-وزارة الزراعة والمياه (وكالة الوزارة لشئون الثروة السمكية) . مؤشرات
إحصائية عن الثروة السمكية في المملكة العربية السعودية ، العدد ٣ ، الرياض
: مطابع دار الهلال للأوفست .

٢٤-ولسون ، جي هولتن . الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، الطبعة العربية ،
الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

المصادر الأجنبية :

25- Econometrics: A Practical Guide, Pearson Education Inc, 5th ed., 2006..
A.H. Studenmund, Using

26-Robert H. and Raymond P., The Interpretation of Dummy Variables in
Semilog-arithmetic Equations,
American Economic Review, Vol. 70, No. 3, 1980, pp. 474-475.

مصادر من الإنترنت :

٢٧- إبراهيم ، عبد المنعم السيد . مجلس الغرف التجارية السعودية . «سوق الأسماك
بالمملكة » ، الموقع متاح على الإنترنت :

<http://www.saudichambers.org.sa>



المُلْحَق إِسْتِبانَة البَحْث

رقم الاستبانة

أخي الفاضل ... الاستبانة معدة لبحث علمي بعنوان تحليل الطلب على الأسماك " دراسة تطبيقية على مدينة مكة المكرمة " ، آمل تفضلك بالمشاركة في عينة البحث ، مع شكري الجزيل لك سلفاً على ما منحته لي من وقتك الثمين .

فضلاً ضع علامة (✓) في الخانة التي تراها مناسبة لإجابتك

س١: كم سنك :

- ☐ أقل من ٢٠ سنه . ☐ من ٢٠ سنه إلى أقل من ٣٠ سنه .
☐ من ٣٠ سنه إلى أقل من ٤٠ سنه . ☐ من ٤٠ سنه إلى أقل من ٥٠ سنه .
☐ من ٥٠ سنه إلى أقل من ٦٠ سنه . ☐ أكبر من ٦٠ سنه .

س٢: ما مستواك التعليمي :

- ☐ أُمي . ☐ دون المستوى الجامعي .
☐ جامعي . ☐ فوق المستوى الجامعي .

س٣: كم عدد أفراد أسرتك :

- ☐ من ١ - ٥ أشخاص . ☐ من ٥ - ١٠ أشخاص .
☐ من ١١ - ١٥ شخص . ☐ أكثر من ١٥ شخص .

س٤: ما مقدار دخلك الشهري :

- ☐ أقل من ١٠٠٠ ريال .
☐ من ١٠٠٠ ريال إلى ٥٠٠٠ ريال .
☐ أكثر من ١٠٠٠٠ ريال .
☐ من ٥٠٠١ ريال إلى ١٠٠٠٠ ريال .

س٥: ما متوسط إنفاقك على شراء الأسماك شهرياً :

- ☐ من ريال إلى ١٠٠ ريال .
☐ من ١٠١ ريال إلى ٥٠٠ ريال .
☐ من ٥٠١ ريال إلى ١٠٠٠ ريال .
☐ أكثر من ١٥٠٠ ريال .
☐ من ١٠٠١ ريال إلى ١٥٠٠ ريال .

س٦: ما تقديرك لمستوى أسعار الأسماك :

- ☐ منخفض جداً
☐ عالي
☐ منخفض
☐ عالي جداً
☐ متوسط

س٧: هل نوع الأسماك (كالهامور أو الناجل أو البلطي أو الروبيان) يؤثر في شرائك له :

- ☐ نعم
☐ لا

س٨: حدد أنواع الأسماك التي تفضل شرائها :

- ☐ بلطي
☐ بياض
☐ العربي
☐ شعور
☐ كنعد
☐ الروبيان
☐ هامور
☐ ساردين أبيض
☐ آخر(حدد).....
☐ ناجل
☐ زبيدي

س٩: هل للدعاية والإعلان التجاري في التعريف بالأسماك دور في حجم طلبك عليها :

- ☐ نعم
☐ لا

س١٠: ما نوع المنتج السمكي الذي تفضل شراؤه :

- ☐ طازج
☐ مجمد

مع خالص شكري الجزيل لمشاركتك ...

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

دكتور/ محمود عوض الله أبو محمود (*)

مقدمة .. والهدف من البحث :

تعتبر الرياضة من أقدم العلوم الرياضية التي اهتدي إليها الإنسان ، ولقد حدث تقدم ملحوظ في مجال العلوم الرياضية ، وترتب على ذلك زيادة فروعها ، وانعكس ذلك إيجابيا على تحقيق التقدم والتطور في مجال كثير من العلوم مثل المحاسبة والإدارة والاقتصاد ، وتقتضي الضرورة استخدام الأساليب الرياضية الحديثة Modern mathematics techniques التي تناسب منهج الحاسبات الإلكترونية ، حيث أن ذلك يساعد على معالجة كثير من الأمور والمشاكل مثل مشاكل التكاليف ، وبالتالي يتم الاستفادة من مميزات هذه الحاسبات والتي منها السرعة الفائقة ، والدقة المتناهية ، والطاقة الهائلة لتخزين المعلومات ، والقدرة الكبيرة للحصول عليها في أي وقت ، وإذا تم وضع مشاكل التكاليف في قالب الرياضة الحديثة ، فإنه يتم الاستفادة من المميزات السابقة ، وبذلك يمكن توفير البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات ، وتحقيق الأهداف المطلوبة من أهمية دور التكاليف للإدارة العلمية الحديثة .

وغني عن البيان أنه بتطور المشروعات الصناعية ، وتعدد أنواعها ، تطورت محاسبة التكاليف واستخدمت الأساليب الرياضية الحديثة وقد ساعد ذلك على ترشيد القرارات الإدارية ، وجدير بالذكر أن محاسبة التكاليف تهدف إلى تحقيق أغراض متعددة^(١) إلى أنه يمكن تجميع هذه الأغراض في ثلاثة أهداف رئيسية هي^(٢) تحديد التكلفة الفعلية ، والرقابة على التكاليف ، وإعداد الدراسات اللازمة لحل المشاكل واتخاذ القرارات الإدارية .

(*) عضو هيئة التدريس - قسم المحاسبة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

(١) د . أحمد فرغلي محمد حسن ، أصول محاسبة التكاليف - جامعة القاهرة ، كلية التجارة ٢٠٠٢ ص ٣١

(٢) د . حسين عامر شرف ، مبادئ محاسبة التكاليف ، الجزء الأول ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص ٢١

وتتضمن التكلفة الصناعية للمنتج المواد المباشرة Direct Materials ، والعمالة المباشرة Direct Labor والمصاريف المباشرة ، والتكاليف الصناعية غير المباشرة Indirect Manufacturing Costs ، والمواد المباشرة هي كل المواد التي يسهل تحديدها وتحميلها مباشرة لمنتج معين ، حيث تدخل مباشرة في تكوينه وتكون العلاقة بينهما واضحة وجدير بالذكر أن هناك من المواد الخام المباشرة تكون قيمتها زهيدة ويفضل اعتبارها عناصر غير مباشرة وذلك على ضوء مبدأ اقتصاديات المعلومات ، وبخصوص العمالة المباشرة فهي العمالة الخاصة بمنتج معين ويكون لها دور أساسي في إنتاجه ويسهل تتبعها وتحديدها وتحميلها مباشرة لهذا المنتج ، وتشمل المصروفات المباشرة تكلفة الخدمات التي يتطلبها إنتاج منتج معين بالذات ومن أمثلتها تكاليف الأبحاث والتجارب العلمية التي يستلزمها إنتاج منتج كيميائي معين أو تكاليف إعداد التصميمات الهندسية اللازمة لإنتاج سلعة معينة ، وبالنسبة للتكاليف الصناعية غير المباشرة^(١) ، فهي جميع التكاليف الأخرى المتعلقة بالعملية الصناعية ككل وليس لمنتج معين ويطلق على التكاليف الصناعية غير المباشرة التكاليف الصناعية الإضافية Manufacturing Overhead أو تكاليف المصنع الإضافية Factory overhead أو الأعباء الصناعية Manufacturing Burden أو أعباء المصنع factory burden أو يطلق عليها ببساطة الأعباء Burden أو الإضافية overhead .

وتقتضي الضرورة مقارنة التكاليف الفعلية Actual Costs بالتكاليف النمطية Standard costs لمعرفة الانحرافات ويجب^(٢) استقصاء أسبابها بقصد استئصالها أو العمل على التقليل من الأضرار المترتبة عليها ، وتحقق هذه المقارنة هدفاً جوهرياً هو القضاء على الضياع الذي يترتب على انخفاض مستوى الكفاية في استخدام عناصر التكلفة وفي استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة استغلالاً كاملاً ، ويكون

1) MICHAEL. W. MAHER WILLIARN: N LANEN, MADHAV V. RAJAN, Fundamentals of Cost Accounting, Mc Graw-Hill Internathional Edition 2006 p. 34.

٢) أ.د. حسين عامر شرف، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٤.

الانحراف غير مرغوباً فيه unfavorable إذا كانت التكاليف الفعلية أكبر من التكاليف النمطية، وإذا كانت التكاليف الفعلية أقل من التكاليف المعيارية يكون الانحراف مرغوباً فيه favorable ويجب أن يتم إعداد المعايير بعناية واهتمام حتى يمكن الاعتماد عليها فالمعايير أهداف ومقاييس^(١) وجدير بالإشارة أن يتم تعديل المعايير السارية في ضوء العوامل الجديدة كلما ثبت إن هذه العوامل ستدوم لأجل غير قصير ، وليست طارئة ووقئية^(٢) وعلى المحاسب عند إعداد التكاليف المعيارية أن يتأكد أنه ليس لمنحنى التعلم أي أثر على انحرافات التكلفة ، وأن منحني التعلم قد أخذ بشكل واضح^(٣) عند إعداد المعايير .

وتوجد مشاكل متعددة الجوانب عند تحديد معيار للتكاليف الصناعية غير المباشرة^(٤) ويحتاج انحراف التكاليف الفعلية عن المعايير إلى مجموعة^(٥) من التحليلات أكثر وأدق مما يحتاج انحراف الأجور المباشرة أو انحراف تكلفة المواد المباشرة، وذلك للصعوبة التي تتصف بها دائماً هذه التكاليف من حيث أنها غير مباشرة ويصعب تحميلها على وحدات الإنتاج بشكل دقيق وسليم ، ومن حيث أنها تضم بنوداً كثيرة ومختلفة الصفات والمرونة، فهي في حدوثها الفعلي تتأثر بمستوى الإنتاج الذي يسير عليه العمل ، وبالكفاية الإنتاجية للعمال والآلات، وبالعوامل السوقية ومدى توفيق المنشأة في الحصول على الخدمات اللازمة بكميات كافية وأسعار معتدلة، كما أنها تتأثر بالاستعدادات والترتيبات وكافة الظروف المحيطة.

١) د. محمد توفيق بلبع، التكاليف المعيارية - لأغراض قياس وضبط التكاليف الفعلية، القاهرة، مكتبة الشباب، ص ٦٠.

٢) المرجع السابق ص ١٨٥.

٣) د. محمد محمود يوسف، كفاءة وفعالية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة، المجلة العلمية كلية الإدارة والاقتصاد - الدوحة - جامعة قطر - العدد الرابع ١٩٩٣ م ص ٥٤-٥٥.

٤) د. عباس شافعي، تحليل انحرافات خطة الربح، تحت نظام التكاليف المتغيرة المعيارية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨ ص ٩٤

٥) د. محمد توفيق بلبع ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥.

ويمكن تحليل انحراف التكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء طريقة التحليل^(١) الثنائي Two-Variance Analysis Method أو طريقة التحليل الثلاثي Three- Variance Analysis Method أو طريقة التحليل الرباعي Four - Variance Analysis Method وتساعد الأساليب والطرق الإحصائية على فصل الانحرافات التي يمكن التحكم فيها عن الانحرافات الناتجة عن أسباب عشوائية ويعتبر هذا أمر مهم لبيان ما إذا كان من الضروري فحص أي انحراف ومتى يتم هذا الفحص^(٢) ويصعب وضع قاعدة عامة لبيان متى يتم دراسة الانحرافات، ويترك الأمر للإدارة وقسم التكاليف^(٣)، ويتطلب الأمر عند فحص انحرافات التكلفة إتباع إحدى القواعد الخاصة بالفحص، مع مراعاة تحديد طبيعة المعيار المستخدم كأساس للفحص، كذلك تحديد احتمالات نجاح أو فشل قرار الفحص لهذه الانحرافات، مع عقد المقابلة بين المنفعة المتوقعة والتكلفة المتوقعة لقرار الفحص، والتي لا يتم الفحص إلا إذا كانت القيم المتوقعة لقرار الفحص أكبر من القيم المتوقعة لقرار عدم الفحص، كذلك يتطلب الأمر تحديد مدى انتماء انحرافات التكلفة التي يتم فحصها إلى المجموعة الخاضعة للرقابة أو المجموعة غير الخاضعة للرقابة والتوزيع الاحتمالي لكل حالة، ويتم بعد ذلك اختيار إحدى القواعد المستخدمة للفحص، ثم تحديد درجة كفاءة وفعالية هذه القاعدة^(٤).

(١) د. إسماعيل إبراهيم جمعة، د. زينبات محمد محرم، د. عمر عباس العتر «محاسبة التكاليف» - مدخل إداري، جامعة الإسكندرية - كلية التجارة ٢٠٠٠م ص ٥٩٥.

- JAMES A. CASHIN & RALPH S. POLIMENT " Cost Accounting" McGraw-Hill Book Company, New York 1981 . pp.422-425.

2) HORNGREN C.T., " Cost Accounting: A managerial Emphasis " Englewood Cliffs, New Jersey: prentice- Hall, Inc., P 872.

(٣) د. خليفة على ضو، محاسبة التكاليف : نظريات وتطبيق، الطبعة الأولى، ليبيا - طرابلس، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ص ٣٦٥.

(٤) د. محمد محمود يوسف، كفاءة وفعالية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة، مرجع سابق، ص ٧٢.

ويمكن استخدام المصفوفات ^(١) Matrices في تحديد انحرافات التكاليف خاصة عندما يتطلب الإنتاج وجود عدة أنواع من المواد الأولية المباشرة وعدة منتجين من فئات مختلفة من المهارة ، حيث يتم بيان انحرافات المواد الخام المباشرة المستخدمة في الإنتاج والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي ، وانحراف سعر المواد Materials Prices Variance وانحراف كمية المواد Materials Quantity Variance وانحراف المزج Materials Mix Variance وانحراف عائد المواد Materials yield Variance ، كذلك يمكن بيان انحراف تكلفة الأجور المباشرة وانحراف معدل الأجر ^(٢) labor Rate Variance وانحراف كفاءة العمل (أو الوقت) Labor Efficiency Variance وانحراف مزج العمل Labor Mix Variance وانحراف غلة العمل labor Yield Variance وتتحدد تكلفة المواد المباشرة والعمل المباشر على ضوء العديد من المصفوفات، والتي منها مصفوفة الكميات ومصفوفة الأسعار الفعلية ، ومصفوفة الأسعار المعيارية ،..... الخ، والمصفوفات ^(٣) Matrices أداة رياضية تستخدم لتلخيص أو عرض مجموعة من الأرقام بطريقة مبسطة في صورة منظوم مكون من عدد من الصفوف وعدد من الأعمدة، وقد يكون هذا المنظوم مستطيلاً أي عدد الصفوف به لا يساوي عدد الأعمدة، كما قد يكون مربعاً أي عدد الصفوف به يساوي عدد الأعمدة ، كما أن الأرقام التي تتكون منها صفوف وأعمدة المصفوفة يطلق عليها مكونات أو عناصر المصفوفة، وهذه قد تكون موجبة أو سالبة، صحيحة أو كسرية، وتوجد أنواع ^(٤) عديدة من المصفوفات منها المصفوفة المربعة square matrix والمصفوفة الصفيرية zero matrix والمصفوفة المتماثلة Symmetrie matrix ، والمصفوفة القطرية

1) CORCORAN, WYNE A.& LEINGER, WYNE. "Isolating Accounting Variances Via Partitioned Matrices" Accounting Review, January, 1975, pp. 184- 188".

2) HORNGREN C.T., " Cost Accounting: A managerial Emphasis" op. cit., pp.867-869.

٣) د. إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، د يحيى سعد زغول، مقدمة في الرياضيات البحتة، لبنان- بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٨، ص ٢١٩.

4) FRANK AYRES , JR , "MATRICES" Mc GRAW-Hill International Book company, New York, pp.10-14.

diagonal matrix وعلى ضوء مختلف العمليات الرياضية المتعلقة بالمصفوفات^(١)، سوف يتم بيان الانحرافات المختلفة الخاصة بالتكاليف، وغني عن البيان أنه يؤدي تحديد وتحليل وفحص الانحرافات بشكل صحيح الي نتائج ايجابية، وجدير بالإشارة أنه بالاستعانة بنظرية الاحتمالات وأساليب الرقابة الاحصائية، يمكن فصل الانحرافات العشوائية غير واجبة الفحص والدراسة^(٢)، عن الانحرافات المسببة واجبة الفحص والدراسة، ويرجع اختلاف الأداء الفعلي عن الأداء المعياري المحدد مقدما إلى عدة أسباب، قد ترجع إلى أن الأداء الفعلي أحسن أو أسوء من المتوقع، أو قد يكون المعيار نفسه في حاجة إلى إعادة النظر فيه^(٣).

يقوم البحث على الفروض التالية:

يساعد استخدام الأساليب الرياضية الحديثة على معالجة مشاكل التكاليف وبصفة خاصة إذا تم بيان هذه المشاكل على ضوء منهج الرياضة الحديثة وبالتالي تتحقق الأهداف المطلوبة من أهمية دور التكاليف للإدارة العلمية الحديثة حيث يتم توفير بيانات ومعلومات إجمالية وتفصيلية دقيقة للأسباب المختلفة لانحرافات التكاليف الأمر الذي يساعد على تحديد المسؤولية وترشيد القرارات الإدارية،

(١) لمزيد من التفاصيل يتم الرجوع الى المراجع الآتية:

- أ- هوارد انتون، برنارد كولن، الرياضيات وتطبيقاتها في العلوم الإدارية والاجتماعية- السعودية الرياض- دار المريخ لنشر ٢٠٠٢ ترجمة د. هادي مجيد الحداد، د. محمد بركات قنديل ص ٢٧١
b- NAGLAA M. ABD El Latif, The study of the complex elgenvalue Assignment problem Associated with linear control system, Athesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the master degree in pure mathematics, Monoufia University, Faculty of science, 2002, pp. 23-26
c-DARMALD J HARTFIEL, Matrix Theory and Applications with matlab, 2001 by CRC press llc, London, NEW YORK pp. 1-22
d- KARIM M. ABADIR JAN R. MAGNUS, Matrix Algebra, campridge university press, printed in the United States of America, 2005 pp. 15-42

(٢) د. عبد الحي مرعي، حدود الرقابة وتحليل الحساسية - محاولة التغلب على بعض أوجه القصور في وضع المعايير وتحليل الانحرافات، والتكاليف- مجلة علمية تصدرها الجمعية العربية للتكاليف، مايو ١٩٧٥، ص ٧٥

(٣) د. ليلى فتح الله، الإطار الذي يحكم المحاسبة والإدارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة ١٩٨١، ص ١٨٧.

وتحديد انحرافات التكاليف باستخدام المصفوفات الرياضية يتمشى مع منهج الحاسبات الإلكترونية الأمر الذي يساعد على الاستفادة من المميزات العديدة لهذه الحاسبات .

خطة البحث:

يتضمن البحث كيفية استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات تكاليف المواد المباشرة والأجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة وتوضيح متجهات الصفوف rows vectors ومتجهات الأعمدة columns vectors ومصفوفة الكميات للمواد المباشرة والأجور المباشرة والمصفوفات القطرية للأسعار الفعلية والأسعار المعيارية لمختلف المواد الخام، والمصفوفات القطرية للأجور الفعلية والمعيارية والتطبيق العملي لذلك على النحو التالي :

❖ التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية ومتجهات الصفوف والأعمدة لبيان انحرافات تكلفة المواد المباشرة والأجور المباشرة .

❖ التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية ومتجهات الصفوف والأعمدة وتحليل انحرافات التكاليف الصناعية الغير المباشرة في الحالات التالية :

- الموازنة الثابتة Flexible Budget وبيان انحرافات التكاليف .
- الموازنة المرنة fixable Budget وطريقة التحليل الثلاثي للانحرافات
Three variance Analysis Method
- الموازنة المرنة وطريقة التحليل الثنائي للانحرافات
Two variance - Analysis Method
- الموازنة المرنة وطريقة التحليل الرباعي للانحرافات
Four - variance Analysis Method

المصفوفات الرياضية للكميات (للمواد المباشرة والعمل المباشر) وبعض متجهات الصفوف والأعمدة :

❖ يمكن تحديد انحرافات التكاليف الخاصة بالمواد المباشرة ، والعمل المباشر ، وذلك على ضوء كل من متجهات الصفوف Rows vectors ومتجهات الأعمدة columns vectors والمصفوفات القطرية Diagonal matrices لأسعار المواد الخام ومعدل أجور مختلف المنتجين ، ومصفوفة الكميات^(١) للمواد الأولية المباشرة والعمل المباشر ، وسوف يتم فيما يلي بيان المصفوفات ، وبعض متجهات الصفوف والأعمدة والتي يلزم استخدامها لبيان انحرافات التكاليف . وتتكون مصفوفة الكميات من ثلاثة صفوف ، ويتحدد عدد أعمدة المصفوفة بعدد المواد الخام المستخدمة في الإنتاج وذلك في حالة مصفوفة الكميات للمواد ، ويتحدد عدد الأعمدة في حالة العمل المباشر بعدد فئات المنتجين ، وبخصوص عناصر المصفوفة فإنها تكون على النحو التالي :

❖ عناصر الصف الأول : تتكون عناصر الصف الأول لمصفوفة كميات المواد من مختلف الكميات المعيارية للمواد الخام وفي حالة مصفوفة كميات العمل المباشر ، فإن عناصر هذا الصف تتكون من ساعات وقت العمل المعيارية للمنتجين .

❖ عناصر الصف الثاني : لمصفوفة كميات المواد تتكون من حاصل ضرب معدل المزج المعياري (م) بكل عنصر في إجمالي الكميات الفعلية للمواد الخام التي تستخدم في الإنتاج وفي حالة مصفوفة الكميات للعمل المباشر ، فإن عناصر هذا الصف تتكون من حاصل ضرب معدل المزج المعياري في إجمالي ساعات وقت العمل الفعلية للمنتجين .

❖ عناصر الصف الثالث : تتكون عناصر الصف الثالث لمصفوفة كميات المواد من مختلف الكميات الفعلية للمواد الخام ، وفي حالة مصفوفة كميات العمل المباشر ، فإن هذا الصف تتكون من ساعات وقت العمل الفعلية للمنتجين^(١) .

1) (A) HASSELDINE , C. R., " Mix and Yield Variances " The Accounting Review Vol. X111 July, 1967 p. 498.
(B) GILLESPIE C., "Cost Accounting and Control " Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1961 p.498.

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

د . محمود عوض الله أبو محمود

وعلى هذا الأساس فإن مصفوفة الكميات للمواد المباشرة تكون كالآتي :

$$\begin{bmatrix} (ك_1) & (ك_2) & \dots\dots\dots (ك_3) & (ك_n) \\ \text{مجت}_1(ك_1 + \Delta_1) & \text{مجت}_2(ك_2 + \Delta_2) & \dots\dots\dots \text{مجت}_3(ك_3 + \Delta_3) & \text{مجت}_n(ك_n + \Delta_n) \\ (ك_1 + \Delta_1) & (ك_2 + \Delta_2) & (ك_3 + \Delta_3) & (ك_n + \Delta_n) \end{bmatrix}$$

وتظهر صفوف وأعمدة مصفوفة الكميات للعمل المباشر على النحو التالي

$$\begin{bmatrix} (ت_1) & (ت_2) & \dots\dots\dots (ت_3) & (ت_n) \\ \text{مجت}_1(ت_1 + \Delta_1) & \text{مجت}_2(ت_2 + \Delta_2) & \text{مجت}_3(ت_3 + \Delta_3) & \text{مجت}_n(ت_n + \Delta_n) \\ (ت_1 + \Delta_1) & (ت_2 + \Delta_2) & (ت_3 + \Delta_3) & (ت_n + \Delta_n) \end{bmatrix}$$

وتعبر القيم $(ك_1 + \Delta_1)$ عن متجه صف يتضمن عناصر عددها $(ن)$ والتي تساوى عدد الكميات الفعلية للمواد الخام التي تستخدم فى الإنتاج وبذلك يكون متجه الصف على النحو التالي :

$$\begin{bmatrix} (ك_1 + \Delta_1) & (ك_2 + \Delta_2) & (ك_3 + \Delta_3) \\ (ك_n + \Delta_n) & \dots\dots\dots (ك_4 + \Delta_4) \end{bmatrix}$$

(C) MATZ GURRY & FRANK " Cost Accounting",3rd Ed., South - Western Publishing Co., 1962 p.614.

(D) DREADEN, J., "Cost and Budget Analysis" Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs N.J. , 1962 p30.

(E) FRANK AND MANES "A standard Cost Application Matrix Algebra" The Accounting Review Vol. XIII July, 1967,pp. 517-524.

(F) PARTRIDGE R.W. "Will The Real Variance Please, Stand Up" Management Accounting Nov. 1966 p.7 N.A.A. Bulletin Vol. XIV111 3-9.

*مشار إليه في: محمد السعيد صديق الشحات، استخدام النماذج الكمية في الرقابة المحاسبية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية التجارة جامعة القاهرة سنة ١٩٧١ .

وتعبر القيم (Δ س ر) عن متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) ويمثل كل عنصر الفرق بين السعر الفعلى (Δ س ر) والسعر المعيارى (س ر) وذلك لكل مادة من المواد الأولية المباشرة، وعلى هذا الأساس يكون متجه العمود الآتى :

وتعبر القيم (Δ ت ر + Δ ت ر) عن متجه صف، يتضمن (ن) من العناصر، عددها يساوى فئات المنتجين، ويعبر كل عنصر عن ساعات الوقت الفعلية وذلك لمختلف الفئات وبالتالي يكون متجه الصف كالاتى،

$$[(\Delta_1 + \Delta_2) \quad (\Delta_2 + \Delta_3) \quad (\Delta_3 + \Delta_4) \quad \dots \quad (\Delta_n + \Delta_{n+1})]$$

وبعد أن تم بيان بعض متجهات الصفوف Rows vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors وصفوف وأعمدة المصفوفات الرياضية للكميات وذلك للمواد المباشرة والعمل المباشر، سوف يتم توضيح بعض المصفوفات القطرية Diagonal Matrices لأسعار المواد الخام، ومعدل أجور المنتجين وذلك تمهيداً لبيان كيفية التطبيق العملى لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية لتحديد انحرافات تكلفة المواد المباشرة والأجور المباشرة.

المصفوفات القطرية Diagonal Matrices لأسعار المواد الخام ومعدل أجور المنتجين:

يتطلب منهج استخدام المصفوفات الرياضية لتحديد الانحرافات المختلفة للمواد المباشرة التي تستخدم في الإنتاج، والانحرافات المتعلقة بالأجور المباشرة، بيان المصفوفات التالية :

❖ المصفوفة القطرية للأسعار
الفعلية لمختلف المواد الخام المباشرة ،
والمصفوفة القطرية للأسعار المعيارية
لهذه المواد ، المصفوفة القطرية
للمعدلات الفعلية للأجور المباشرة ،
والمصفوفة القطرية للمعدلات
المعيارية لهذه الأجور وذلك لكل
ساعة ولمختلف المنتجين ، ويكون ذلك كالآتي :

❖ وتمثل العناصر القطرية Diagonal Elements للمصفوفة الأولى في الأسعار
الفعلية لمختلف المواد الخام المباشرة التي تستخدم في الإنتاج وبذلك فإن هذه
المصفوفة تكون كالآتي :

❖ وتمثل المفردات القطرية Diagonal
Entries للمصفوفة الثانية في الأسعار
المعيارية وذلك لكل مادة من المواد الأولية
المباشرة ، وعلى هذا الأساس فإن هذه المصفوفة
تكون على النحو التالي :

❖ وتمثل العناصر القطرية
Diagonal Elements للمصفوفة
الثالثة في المعدلات الفعلية للأجور
المباشرة لكل ساعة عمل ، لمختلف
المنتجين ، وبذلك فإن هذه المصفوفة
تكون كالآتي :

❖ وتمثل المفردات القطرية Diagonal Entries للمصفوفة الرابعة في المعدلات

المعيارية للأجور المباشرة لكل ساعة عمل وذلك لمختلف فئات المنتجين، وعلي هذا الأساس فإن هذه المصفوفة تكون علي النحو التالي :

ويتم تحديد كل من الانحرافات المختلفة للمواد المباشرة والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي وانحراف السعر وانحراف الكمية وانحراف المزج وانحراف الغلة علي ضوء العمليات التالية : ضرب متجه الصف والذي يمثل الكميات الفعلية (ك_ر + Δ ك_ر) للمواد الخام المباشرة التي تستخدم في الإنتاج في المصفوفة القطرية للأسعار الفعلية لهذه المواد ، وبفرض أن حاصل الضرب يساوي .

[(١هـ) (٢هـ) (٣هـ) (٤هـ) (٥هـ) (هنـ)]

ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية لمختلف المواد الخام التي يتم استخدامها في الإنتاج ، وبفرض أن حاصل الضرب تساوي :

[(١٠^أ) (٢٠^أ) (٣٠^أ) (٤٠^أ) (٥٠^أ) (ن^أ)
 (١٠^ب) (٢٠^ب) (٣٠^ب) (٤٠^ب) (٥٠^ب) (ن^ب)
 (١٠^ج) (٢٠^ج) (٣٠^ج) (٤٠^ج) (٥٠^ج) (ن^ج)]

❖ ويتحدد الانحراف الإجمالي لمختلف المواد المباشرة ، بالفرق بين العنصر الذي رتبة (ر) في المتجه الناتج من حاصل ضرب متجه الصف الكميات الفعلية في المصفوفة القطرية لأسعار الفعلية للمواد الأولية ، وبين العنصر الذي يقع في الصف الأول والعمود (ر) من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات المواد المباشرة في المصفوفة القطرية لأسعار المعيارية لهذه المواد ، وبالتالي فإن هذه الانحرافات تساوي :

الانحراف الإجمالي لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ \\ \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (أ 10) \\ (أ 20) \\ (أ 30) \\ \\ \\ (أ ن) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (هـ 1) \\ (هـ 2) \\ (هـ 3) \\ \\ \\ (هـ ن) \end{bmatrix}$$

❖ ويتحدد انحراف السعر للمواد المباشرة بالفرق بين العنصر الذي رتبته (ر) في المتجه الناتج من حاصل ضرب متجه صف الكميات الفعلية في المصفوفة القطرية للأسعار الفعلية للمواد المباشرة، وبين العنصر الذي يقع في الصف الثالث والعمود (ر) من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات للمواد الخام في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية لهذه المواد وعلي ضوء ذلك فإن هذه الانحرافات تساوى

انحراف السعر لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ \\ \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (10 \rightarrow) \\ (20 \rightarrow) \\ (30 \rightarrow) \\ \\ \\ (ن \rightarrow) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (هـ 1) \\ (هـ 2) \\ (هـ 3) \\ \\ \\ (هـ ن) \end{bmatrix}$$

❖ ويتحدد انحراف الكمية للمواد المباشرة بالفرق بين العنصر الذي يقع في الصف

الثالث والعمود (ر) وبين العنصر الذي يقع في الصف الأول والعمود (ر) وذلك من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية لهذه المواد ، وبذلك فإن انحراف الكمية لمختلف المواد يساوي :

إنحراف الكمية لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} X & X & X \\ X & X & X \\ X & X & X \\ \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots \\ X & X & X \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (10 \text{ } f) \\ (20 \text{ } f) \\ (30 \text{ } f) \\ \dots \\ \dots \\ (\text{ } f) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (10 \text{ } \rightarrow) \\ (20 \text{ } \rightarrow) \\ (30 \text{ } \rightarrow) \\ \dots \\ \dots \\ (\text{ } \rightarrow) \end{bmatrix}$$

ويتحدد انحراف المزج بالفرق بين العنصر الذي يقع في الصف الثالث والعمود (ر) وبين العنصر الذي يقع في الصف الثاني ونفس العمود السابق ، وذلك من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية ، وعلى هذا الأساس فإن انحراف المزج لمختلف المواد الخام يساوي :

إنحراف المزج لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} X & X & X \\ X & X & X \\ X & X & X \\ \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots \\ X & X & X \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (10 \text{ } ب) \\ (20 \text{ } ب) \\ (30 \text{ } ب) \\ \dots \\ \dots \\ (\text{ } ب) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (10 \text{ } \rightarrow) \\ (20 \text{ } \rightarrow) \\ (30 \text{ } \rightarrow) \\ \dots \\ \dots \\ (\text{ } \rightarrow) \end{bmatrix}$$

❖ ويتحدد انحراف الغلة بالفرق بين العنصر الذي يقع في الصف الثاني والعمود (ر) وبين العنصر الذي يقع في الصف الأول ونفس العمود السابق، وذلك من المصفوفة الناتجة من حاصل ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية، وعلى هذا الأساس فإن انحراف الغلة لمختلف المواد الخام المباشرة يساوي:

انحراف الغلة لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} X & X & X \\ X & X & X \\ X & X & X \\ \dots & \dots & \dots \\ \dots & \dots & \dots \\ X & X & X \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (f_{10}) \\ (f_{20}) \\ (f_{30}) \\ \dots \\ \dots \\ (f_n) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (ب_{10}) \\ (ب_{20}) \\ (ب_{30}) \\ \dots \\ \dots \\ (ب_n) \end{bmatrix}$$

❖❖❖ وعلى ضوء متجهات الصفوف Rows Vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors يتم تحديد كل من انحراف السعر وانحراف الكمية وذلك مختلف المواد الأولية المباشرة، وانحراف معدل الأجر وكفاءة العمل (أو الوقت) وذلك على النحو التالي:

❖ يتحدد انحراف الكمية للمواد الأولية المباشرة بضرب متجه الصف الذي يمثل السعر المعياري للمواد الأولية في متجه العمود الذي يمثل الفرق بين الكميات الفعلية والكميات المعيارية، وبذلك فإن انحراف الكمية للمواد المباشرة التي تستخدم في الإنتاج يساوي:

$$[(s_1) (s_2) (s_3) \dots \dots \dots (s_n)]$$

$$\begin{bmatrix} (\Delta_k^1) \\ (\Delta_k^2) \\ (\Delta_k^3) \\ \dots \\ (\Delta_k^n) \end{bmatrix}$$

يحدد انحراف معدل الأجر لمختلف المنتجين يضرب متجه الصف الذي يمثل ساعات وقت العمل الفعلية لمختلف المنتجين في متجه العمود الذي يمثل الفرق بين معدل الأجر الفعلي ومعدل الأجر المعياري، وبذلك فإن انحراف معدل الأجر لمختلف المنتجين يساوي:

$$[(t_1 \Delta + t_1) (t_2 \Delta + t_2) \dots \dots \dots (t_n \Delta + t_n)]$$

$$\begin{bmatrix} (\Delta_e^1) \\ (\Delta_e^2) \\ (\Delta_e^3) \\ \dots \\ (\Delta_e^n) \end{bmatrix}$$

❖ ويتحدد انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) بضرب متجه الصف والذي يمثل معدل الأجر المعياري للمنتجين في متجه العمود والذي يمثل الفرق بين ساعات وقت العمل الفعلية وساعات وقت العمل المعيارية، وبذلك فإن انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) لمختلف المنتجين يساوي :

$$[(e_1) (e_2) (e_3) \dots \dots \dots (e_n)]$$

$$\begin{bmatrix} (\Delta \text{ ت } 1) \\ (\Delta \text{ ت } 2) \\ (\Delta \text{ ت } 3) \\ \dots\dots\dots \\ (\Delta \text{ ت } \text{ن}) \end{bmatrix}$$

❖ يتحدد انحراف السعر للمواد الأولية المباشرة بضرب متجه الصف الذي يمثل الكميات الفعلية للمواد الخام التي تستخدم في الإنتاج في متجه العمود الذي يمثل الفرق بين السعر الفعلي والسعر المعياري، وبذلك فإن انحراف السعر للمواد المباشرة يساوي:

$$[(\Delta \text{ ك } 1) (\Delta \text{ ك } 2) \dots\dots\dots (\Delta \text{ ك } \text{ن})]$$

$$\begin{bmatrix} (\Delta \text{ س } 1) \\ (\Delta \text{ س } 2) \\ (\Delta \text{ س } 3) \\ \dots\dots\dots \\ (\Delta \text{ س } \text{ن}) \end{bmatrix}$$

❖❖❖❖ وعلى ضوء كل من متجهات الصفوف والأعمدة والمصفوفات الرياضية للكميات وذلك للمواد المباشرة والأجور المباشرة، والمصفوفات القطرية Diagonal Matrices للأسعار الفعلية والأسعار المعيارية لمختلف المواد الخام، والمصفوفات القطرية للمعدلات الفعلية والمعدلات المعيارية للأجور المباشرة، سوف يتم توضيح كيفية التطبيق العملي لمنهج المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف.

التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات المواد المباشرة والأجور المباشرة.

تبين مما سبق كيفية تحديد انحرافات تكاليف المواد المباشرة، ويتم تحديد الانحرافات المختلفة للأجور المباشرة والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي، وانحراف معدل الأجر، وانحراف كفاءة العمل (أو الوقت) وانحراف مزج العمل المباشر^(١)، وانحراف غلة العمل المباشرة، على ضوء العمليات التالية:

- ضرب متجه الصف والذي يمثل الساعات الفعلية لوقت العمل $(\Delta + \text{تر})$ لمختلف المنتجين في المصفوفة القطرية للمعدلات الفعلية للأجور المباشرة لكل ساعة لمختلف المنتجين، ويكون نتيجة ذلك متجه صف Row Vector عناصره تساوي عدد فئات المنتجين.

- ضرب مصفوفة الكميات للعمل المباشر في المصفوفة القطرية للمعدلات المعيارية للأجور المباشرة لكل ساعة ولمختلف المنتجين، ويكون نتيجة ذلك مصفوفة مكونة من ثلاثة صفوف وعدد فئات المنتجين يساوي عدد أعمدة المصفوفة.

❖❖❖ وعلى ضوء كل من متجه الصف، والمصفوفة التي يتم الحصول عليهما من العمليات السابقة يتم تحديد الانحرافات المختلفة للأجور المباشرة، ويكون ذلك على النحو التالي:

❖ يتحدد الانحراف الإجمالي للأجور المباشرة بالفرق بين العنصر الذي رتبته (ر) في متجه الصف وبين العنصر الذي يقع في الصف الأول والعمود (ر) من المصفوفة.

(١) د/ أحمد فرغلي محمد حسن، نظم التكاليف - الجزء الثاني (الفعلية - المعيارية) جامعة القاهرة، كلية التجارة عام ٢٠٠٢ ص ٢٢٢.

❖ ويتحدد انحراف معدل الأجور المباشرة بالفرق بين العنصر الذي رتبة (ر) في متجه الصف والعنصر الذي يقع في الصف الثالث والعمود (ر) من المصفوفة .

❖ ويتحدد انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) بالفرق بين العنصر الذي يقع في الصف الثالث والعنصر الذي يقع في الصف الأول ، ونفس العمود وذلك من المصفوفة .

❖ ويتحدد انحراف المزج بين العنصر الذي يقع في الصف الثالث ، والعنصر الذي يقع في الصف الثاني ونفس العمود للمصفوفة .

ويتحدد انحراف الغلة بين العنصر الذي يقع في الصف الثاني والعنصر الذي يقع في الصف الأول ونفس العمود للمصفوفة .

ولتوضيح كيفية بيان انحرافات التكاليف باستخدام المصفوفات الرياضية نفترض أن الإنتاج في إحدى الشركات الصناعية يتطلب أربعة أنواع من المواد الخام ، هذا بالإضافة إلي ثلاثة أنواع من فئات المنتجين ، ولقد كانت البيانات المعيارية على النحو التالي :

يلزم لإنتاج وحدة المنتج 5 كجم من المادة الخام الأولى ، 10 كجم من المادة الخام الثانية ، 20 كجم من المادة الخام الثالثة ، 15 كجم من المادة الخام الرابعة ، 16 ساعة للمنتجين فئة (أ) ، 20 ساعة للمنتجين فئة (ب) ، 4 ساعات للمنتجين فئة (ج) . والتكلفة المعيارية لكل كيلو جرام من مختلف المواد الخام تساوي 8 دينار ، 5 دينار ، 10 دينار ، 4 دينار وذلك علي الترتيب ، ومعدل الأجر المعياري لكل ساعة يساوي 15 دينار ، 10 دينار ، 25 دينار علي الترتيب وذلك لمختلف المنتجين . وبخصوص التكاليف الصناعية غير المباشرة ، كانت التقديرات عند مستوي الطاقة المعياري (45000 ساعة عمل مباشر) كالآتي : مواد غير مباشرة (متغيرة) 40500 دينار ، أجور غير مباشرة (متغيرة) 36000 دينار ، مصاريف صيانة (ثابتة) 3150 دينار ، مصاريف صيانة (متغيرة) 31500 دينار ، مصاريف استهلاك (ثابتة) 27000

دينار، مصاريف متنوعة (ثابتة) 14850 دينار، مصاريف متنوعة (متغيرة) 72000 ولقد كانت بيانات التكاليف الفعلية علي النحو التالي :

التكلفة الفعلية لكل كيلو جرام من مختلف المواد الخام يساوي 10 دينار، 7 دينار، 9 دينار، 6 دينار وذلك علي الترتيب، ومعدل الأجر الفعلي وكل ساعة عمل يساوي 20 دينار، 10 دينار، 30 دينار علي الترتيب وذلك لمختلف المنتجين.

ولقد استخدم في إنتاج 1000 وحدة من المنتج كميات من المواد الخام وساعات العمل التالية...

9000 كيلو جرام من المادة الخام الأولى ، 4500 كيلو جرام من المادة الخام الثانية 20250 كيلو جرام من المادة الثالثة ، 11250 كيلو جرام من المادة الخام الرابعة ، 15000 ساعة عمل للمنتجين فئة (أ) 6000 ساعة العمل للمنتجين فئة (ب) 9000 ساعة عمل للمنتجين من الفئة الأخيرة.

وبخصوص التكاليف الصناعية غير المباشرة الفعلية كانت علي النحو التالي ...

مواد غير مباشرة (ومتغيرة) 38700 دينار، أجور غير مباشرة (متغيرة) 35400 دينار، مصاريف صيانة (ثابتة) 3150 دينار، مصاريف صيانة (متغيرة) 29850 دينار، مصاريف استهلاك (ثابتة) 27000 دينار، مصاريف متنوعة (ثابتة) 14850 دينار، مصاريف متنوعة (متغيرة) 67650 دينار.

... وعلى ضوء متجهات الصفوف Rows Vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors ومصفوفة الكميات للمواد المباشرة، والعمل المباشرة، والمصفوفة القطرية لأسعار المواد الخام ، ومعدل أجور المنتجين ، يتم تحديد مختلف الانحرافات للمواد المباشرة ، والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي ، وانحراف السعر ، وانحراف الكمية ، وانحراف المزج ، وانحراف الغلة ، والانحرافات المختلفة للأجور المباشرة والتي تتمثل في الانحراف الإجمالي ، وانحراف معدل الأجر ، وانحراف كفاءة

العمل (أو الوقت) وانحراف مزج العمل، وانحراف غلة العمل ويكون ذلك على أساس خطوات التالية:

ضرب متجه الصف الذي يمثل الكميات الفعلية لمختلف المواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار الفعلية لهذه المواد وهذا يساوي .

$$\begin{bmatrix} (ك_1 \Delta + 1) & (ك_2 \Delta + 2) & (ك_3 \Delta + 3) & (ك_4 \Delta + 4) \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ (1\Delta + 1) & (2\Delta + 2) & (3\Delta + 3) & (4\Delta + 4) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ه_1) & (ه_2) & (ه_3) & (ه_4) \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ 10 & 7 & 9 & 6 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 67500 & 182250 & 31500 & 90000 \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ 11250 & 20250 & 4500 & 9000 \end{bmatrix}$$

ضرب مصفوفة الكميات للمواد المباشرة في المصفوفة القطرية للأسعار المعيارية لمختلف المواد المباشرة التي يتم استخدامها في الإنتاج وهذا يساوي

$$\begin{bmatrix} (ك_1) & (ك_2) & (ك_3) & (ك_4) \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ (ك_1 \Delta + 1) & (ك_2 \Delta + 2) & (ك_3 \Delta + 3) & (ك_4 \Delta + 4) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots (س_1) \\ \dots\dots\dots (س_2) \\ \dots\dots\dots (س_3) \\ \dots\dots\dots (س_4) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} 40^{\text{أ}} & 30^{\text{أ}} & 20^{\text{أ}} & 10^{\text{أ}} \\ 40^{\text{ب}} & 30^{\text{ب}} & 20^{\text{ب}} & 10^{\text{ب}} \\ 40^{\text{ج}} & 30^{\text{ج}} & 20^{\text{ج}} & 10^{\text{ج}} \end{bmatrix} =$$

$$\begin{bmatrix} 60000 & 200000 & 50000 & 40000 \\ 54000 & 180000 & 45000 & 36000 \\ 45000 & 202500 & 22500 & 72000 \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} \dots\dots\dots 8 \\ \dots\dots\dots 5 \\ \dots\dots\dots 10 \\ 4 \dots\dots\dots \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 15000 & 20000 & 10000 & 5000 \\ 13500 & 18000 & 9000 & 4500 \\ 11250 & 20250 & 4500 & 9000 \end{bmatrix}$$

الإنحراف الإجمالي لكل مادة من المواد المباشرة =

$$\begin{bmatrix} 50000 \\ 18500 - \\ 17750 - \\ 7500 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 40000 \\ 50000 \\ 200000 \\ 600000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 90000 \\ 31500 \\ 182250 \\ 67500 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (أ_{10}) \\ (أ_{20}) \\ (أ_{30}) \\ (أ_{40}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (هـ_1) \\ (هـ_2) \\ (هـ_3) \\ (هـ_4) \end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن الانحراف الإجمالي للمادة الخام الأولي والرابعة في غير صالح

المشروع ويساوي 50000 دينار ، 7500 دينار علي الترتيب ، والانحراف الإجمالي للمادة الخام الثانية والثالثة في صالح المشروع ويساوي 18500 دينار ، 17750 دينار علي الترتيب ، ومجموع هذه الانحرافات يساوي الانحراف الإجمالي لجميع المواد الخام ، وقدره 21250 دينار وهو في غير صالح المشروع لزيادة التكاليف الفعلية عن التكاليف المعيارية للمواد الخام التي تستخدم في الإنتاج ويتم تحليل الانحراف الإجمالي علي النحو التالي :

إنحراف السعر لكل مادة من المواد الخام المباشرة

$$\begin{bmatrix} 18000 \\ 9000 \\ 20250 \\ 22500 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 72000 \\ 22500 \\ 202500 \\ 45000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 90000 \\ 31500 \\ 182250 \\ 67500 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (10 -) \\ (20 -) \\ (30 -) \\ (40 -) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (1 هـ) \\ (2 هـ) \\ (3 هـ) \\ (4 هـ) \end{bmatrix} =$$

ويمكن أيضا بيان هذه الانحرافات وذلك بضرب متجه صف الكميات الفعلية للمواد الأولية في متجه عمود الفرق بين السعر الفعلي والسعر المعياري لهذه المواد ، وذلك كالآتي :

إنحراف السعر للمواد الأولية التي يتم استخدامها في الإنتاج يساوي :

$$\text{دينار } 9250 = \begin{bmatrix} 2 \\ 2 \\ 1 \\ 2 \end{bmatrix} [(11250 \ 20250 \ 4500 \ 9000)] = \begin{bmatrix} 22500 \\ (20250-) \\ 9000 \\ 18000 \end{bmatrix}$$

وعلي ضوء هذه النتائج فإن انحراف السعر للمادة الخام الأولي تساوي 18000 دينار ، وللمادة الخام الثانية يساوي 9000 دينار في غير صالح المشروع ، والانحراف للمادة الثالثة في صالح المشروع وتساوي 20250 دينار ، وللمادة

الرابعة تساوى 22500 دينار في صالح المشروع ومجموع هذه الانحرافات تساوى 29250 دينار وهو انحراف السعر لجميع المواد الخام المباشر التي تستخدم في الإنتاج .

إنحراف الكمية لكل مادة من المواد الخام المباشرة

$$\begin{bmatrix} 32000 \\ 27500 - \\ 2500 \\ 15000 - \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 40000 \\ 50000 \\ 200000 \\ 600000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 72000 \\ 22500 \\ 202500 \\ 45000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (10) \text{ } f \\ (20) \text{ } f \\ (30) \text{ } f \\ (40) \text{ } f \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (10) \text{ } - \\ (20) \text{ } - \\ (30) \text{ } - \\ (40) \text{ } - \end{bmatrix} =$$

ويمكن أيضا بيان إنحرافات الكمية المواد الخام، وذلك بضرب متجه صف السعر المعيارى لهذه المواد فى متجه مواد الفرق بين الكميات الفعلية والكميات المعيارية للمواد الخام الأولية وذلك كالاتى :

إنحراف الكمية للمواد الخام التي يتم استخدامها فى الإنتاج تساوى :

$$= \begin{bmatrix} 4000 \\ 5500 - \\ 250 \\ 3750 - \end{bmatrix} [4 \quad 10 \quad 5 \quad 8] = 8000 - = [(15000 -) + (2500) + (27500 -) + (32000)] =$$

ويتضح من النتائج السابقة أن انحراف الكمية للمادة الخام الأولى تساوى 32000 دينار وللمادة الخام الثالثة 2500 دينار وهو في غير صالح المشروع ، وانحراف الكمية للمادة الخام الثانية يساوى 27500 دينار وللمادة الخام الرابعة يساوى 15000 وهو في صالح المشروع ، ومجموع هذه الانحرافات في صالح المشروع ويساوى 8000 دينار ، ويتم تحليل هذه الانحرافات كالاتي :

إنحراف المزج للمواد الخام المباشرة =

$$\begin{bmatrix} 36000 \\ 22500 - \\ 22500 \\ 9000 - \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 36000 \\ 45000 \\ 180000 \\ 54000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 72000 \\ 22500 \\ 202500 \\ 45000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ب_{10}) \\ (ب_{20}) \\ (ب_{30}) \\ (ب_{40}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (ج_{10}) \\ (ج_{20}) \\ (ج_{30}) \\ (ج_{40}) \end{bmatrix}$$

ويتبين من هذه النتائج أن انحراف المزج للمادة الخام الأولى يساوى 36000 دينار وهو في غير صالح المشروع ، وانحراف المزج للمادة الخام الثانية يساوى 22500 وهو في غير صالح المشروع وانحراف المزج للمادة الخام الثالثة في صالح المشروع يساوى 22500 دينار ، وانحراف المزج للمادة الخام الرابعة تساوى 9000 دينار وهو في صالح المشروع ومجموع هذه الانحرافات تساوى 27000 دينار وهو في غير صالح المشروع

انحراف الغلة للمواد الخام المباشرة =

$$\begin{bmatrix} 4000 - \\ 5000 - \\ 20000 - \\ 6000 - \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 40000 \\ 50000 \\ 200000 \\ 600000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 36000 \\ 45000 \\ 180000 \\ 54000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ف_{10}) \\ (ف_{20}) \\ (ف_{30}) \\ (ف_{40}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (ب_{10}) \\ (ب_{20}) \\ (ب_{30}) \\ (ب_{40}) \end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن إنحراف الغلة لجميع المواد الخام فى صالح المشروع وتساوى بالنسبة للمادة الخام الأولى 4000 دينار، وللمادة الخام الثانية 5000 دينار، وللمادة الثالثة 20000 ينار، وللمادة الرابعة 6000 دينار ومجموع هذه الانحرافات يساوى إجمالي انحراف الغلة للمواد المباشرة ، وهو في صالح المشروع وجدير بالملاحظة أنه يوفر كل من انحراف الغلة وانحراف مزج المواد المباشرة رؤية اعمق

وأفضل عن انحراف كفاءة هذا المواد^(١) ويمكن تحديد الانحرافات المختلفة للأجور المباشرة ، وذلك علي ضوء كل من مصفوفة الكميات للعمل المباشر ، والمصفوفة القطرية للمعدلات الفعلية والميعارية للأجور المباشرة ، ومتجهات الصفوف والأعمدة ومنها ، متجه صف Row Vector ساعات وقت العمل الفعلي لفئات المنتجين ، ومتجه عمود Column Vector للفرق بين المعدل الفعلي والميعاري للأجور المباشرة ، ويكون ذلك علي أساس الخطوات التالية :

❖ ضرب متجه الصف الذي يمثل ساعات وقت العمل الفعلية لمختلف فئات المنتجين في المصفوفة القطرية للمعدلات الفعلية للأجور المباشرة وهذا يساوي :

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots (1ع\Delta+1ع) \\ \dots\dots\dots (2ع\Delta+2ع) \dots\dots\dots \\ (3ع\Delta+3ع) \dots\dots\dots \end{bmatrix} [(1ت\Delta+1ت) (2ت\Delta+2ت) (3ت\Delta+3ت)] =$$

$$[(5م) (6م) (7م)] =$$

$$[270000 \quad 60000 \quad 300000] = \begin{bmatrix} \dots\dots\dots 20 \\ \dots\dots\dots 10 \dots\dots\dots \\ 30 \dots\dots\dots \end{bmatrix} [9000 \quad 6000 \quad 15000] =$$

• ضرب مصفوفة الكميات للعمل المباشر في المصفوفة القطرية للمعدلات الميعارية للأجور المباشرة لكل ساعة عمل لجميع المنتجين وهذا يساوي :

$$\begin{bmatrix} 70^أ & 60^أ & 50^أ \\ 70^ب & 60^ب & 50^ب \\ 70^ج & 60^ج & 50^ج \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \dots\dots\dots 1ع \\ \dots\dots\dots 2ع \dots\dots\dots \\ 3ع \dots\dots\dots \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 3ت & 2ت & 1ت \\ مج(ت\Delta+ت)م3 & مج(ت\Delta+ت)م2 & مج(ت\Delta+ت)م1 \\ (3ت\Delta+13ت) & (2ت\Delta+2ت) & (1ت\Delta+1ت) \end{bmatrix}$$

(١) د. تشارلز هورنيجور وآخرون، محاسبة التكاليف، مدخل ادارى - الجزء الثاني، ترجمة د. حامد أحمد حجاج - السعودية - الرياض - دار المريخ للنشر ١٩٩٦ ص ١١٨٠.

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

د . محمود عوض الله أبو محمود

$$\begin{bmatrix} 100000 & 200000 & 240000 \\ 75000 & 150000 & 180000 \\ 225000 & 60000 & 225000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \dots\dots & \dots\dots & 15 \\ \dots\dots & 10 & \dots\dots \\ 25 & \dots\dots & \dots\dots \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 4000 & 20000 & 16000 \\ 3000 & 15000 & 12000 \\ 9000 & 6000 & 15000 \end{bmatrix}$$

الانحراف الإجمالي للأجور المباشرة لفئات المنتجين يساوى :

$$\begin{bmatrix} 60000 \\ 140000 \\ 170000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 240000 \\ 200000 \\ 100000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 300000 \\ 60000 \\ 270000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (50 \text{ هـ}) \\ (60 \text{ هـ}) \\ (70 \text{ هـ}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (5 \text{ هـ}) \\ (6 \text{ هـ}) \\ (7 \text{ هـ}) \end{bmatrix} =$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الإجمالي للأجور المباشرة لفئات المنتجين يساوى 60000 دينار للفئة الأولى وهو في غير صالح المشروع ، والانحراف للفئة الثانية يساوى 140000 دينار وهو في صالح المشروع ، والانحراف الإجمالي للفئة الثالثة يساوى 170000 دينار وهو في غير صالح المشروع ويتم تحليل الانحراف الإجمالي على النحو التالي :

انحراف معدل الأجر لكل فئة من فئات المنتجين يساوى

$$\begin{bmatrix} 75000 \\ \text{صفر} \\ 45000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 225000 \\ 60000 \\ 225000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 300000 \\ 60000 \\ 270000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (50 \text{ هـ}) \\ (60 \text{ هـ}) \\ (70 \text{ هـ}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (5 \text{ هـ}) \\ (6 \text{ هـ}) \\ (7 \text{ هـ}) \end{bmatrix} =$$

ويمكن بيان هذه الانحرافات وذلك بضرب متجه صف ساعات العمل الفعلية للمنتجين في متجه عمود يمثل الفرق بين معدل الأجر الفعلي ومعدل الأجر المعياري ، وذلك كالآتي :

انحراف معدل الأجر للفئات المختلفة للمنتجين يساوى :

$$120000 = [(45000) + (\text{صفر}) + (75000)] = \begin{bmatrix} 5 \\ \text{صفر} \\ 5 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 9000 & 6000 & 15000 \end{bmatrix} =$$

ويتضح من هذه النتائج أن انحراف معدل الأجر للفئة الأولى للمنتجين يساوي 75000 دينار وهو في غير صالح المشروع ، وهذا الانحراف يساوي صفر للفئة الثانية ، ويساوي 45000 دينار للفئة الثالثة من المنتجين وهو في غير صالح المشروع ، ومجموع هذه الانحرافات يساوي 120000 دينار ويمثل انحراف المعدل لجميع المنتجين وهو في غير صالح المشروع .

انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) لمختلف فئات المنتجين يساوي :

$$\begin{bmatrix} 15000 - \\ 140000 - \\ 125000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 240000 \\ 200000 \\ 100000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 225000 \\ 60000 \\ 225000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (50 \text{ } f) \\ (60 \text{ } f) \\ (70 \text{ } f) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (50 \text{ } \rightarrow) \\ (60 \text{ } \rightarrow) \\ (70 \text{ } \rightarrow) \end{bmatrix} =$$

ويمكن إيجاد انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) وذلك بضرب متجه صف معدل الأجر المعياري في متجه عمود الفرق بين ساعات وقت العمل الفعلية وساعات وقت العمل المعيارية لمختلف المنتجين وذلك علي النحو التالي

انحراف كفاءة العمل لمختلف المنتجين يساوي :

$$\text{جنيه} \quad 30000 - = [(125000 + (140000 -) + (15000 -))] = \begin{bmatrix} 1000 - \\ 14000 - \\ 5000 \end{bmatrix} [25 \quad 10 \quad 15] =$$

ويتضح من النتائج السابقة أن انحراف كفاءة العمل للفئة الأولى للمنتجين يساوي 15000 دينار وهو في صالح المشروع ، وهذا الانحراف للفئة الثانية يساوي 140000 دينار وهو في صالح المشروع ولكن انحراف الفئة الثالثة يساوي 125000 دينار وهو في غير صالح المشروع ، ويتم تحليل هذه الانحرافات كالآتي :

انحراف المزوج للعمل المباشر يساوي :

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

د . محمود عوض الله أبو محمود

$$\begin{bmatrix} 45000 \\ 90000 \\ 150000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 180000 \\ 150000 \\ 75000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 225000 \\ 60000 \\ 225000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ب_{50}) \\ (ب_{60}) \\ (ب_{70}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (ج_{50}) \\ (ج_{60}) \\ (ج_{70}) \end{bmatrix} =$$

إنحراف الغلة للعمل المباشر يساوي :

$$\begin{bmatrix} 60000- \\ 50000- \\ 25000- \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 240000 \\ 200000 \\ 100000 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 180000 \\ 150000 \\ 75000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ف_{50}) \\ (ف_{60}) \\ (ف_{70}) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (ب_{50}) \\ (ب_{60}) \\ (ب_{70}) \end{bmatrix} =$$

ويتبين من هذه النتائج أن انحراف المزج للفئة الأولى للمنتجين في غير صالح المشروع ويساوي 45000 دينار بينما انحراف الغلة لنفس الفئة يساوي 60000 دينار وهو في صالح المشروع ، ومجموع الانحرافين السابقين ، يساوي انحراف كفاءة العمل (أو الوقت) وهو في صالح المشروع ، وانحراف مزج العمل للفئة الثانية للمنتجين يساوي 90000 دينار وهو في صالح المشروع ، وانحراف الغلة لنفس الفئة يساوي 50000 دينار وهو في صالح المشروع ومجموع الانحرافين السابقين يساوي انحراف كفاءة العمل وهو في صالح المشروع ، وانحراف المزج للفئة الثالثة للمنتجين يساوي 150000 دينار وهو في غير صالح المشروع وانحراف الغلة لنفس الفئة يساوي 25000 دينار وهو في صالح المشروع ، ومجموع الانحرافين يساوي انحراف كفاءة العمل وهو في صالح المشروع ، ويجب عند^(١) تحليل انحرافات تكلفة المواد المباشرة مراعاة موقف دالة الإنتاج ودالة تكلفة المواد المباشرة ، حتى يمكن تحقيق درجة دقة أعلي لنتائج فحص هذه الانحرافات ، ويجب الاهتمام عند تحليل انحراف تكلفة العمالة بأثر منحنى التعلم علي المعايير المحددة مقدما لساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة المنتج ، ويظهر أثر منحنى التعلم

(١) د. محمد محمود يوسف كفاءة وفاعلية قواعد تحليل وفحص إنحرافات التكلفة، مرجع سابق ص ٥١

بوضوح في حالة العمالة غير الماهرة أو متوسطة المهارة، حيث يتحسن أداء هذه العمالة بزيادة حجم الإنتاج من خلال اكتساب الخبرة نتيجة التعلم^(١).

المصفوفات القطرية DIAGONAL MATRICES ومتجهات الصفوف والأعمدة وتحليل انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة :

يتطلب منهج استخدام المصفوفات الرياضية لتحديد انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة سواء عند اتباع أسلوب الموازنة الثابتة Fixed Budget أو الموازنة المرنة Flexible Budget وطريقة التحليل الثنائي للانحرافات Variance - Two Analysis Method أو طريقة التحليل الثلاثي Variance Analysis - Three Method أو طريقة التحليل الرباعي Variance Analysis Method - Four Columns ببيان الآتى: متجهات الصفوف ROW Vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors والمصفوفات القطرية، والتي منها ما يلي :

❖ متجهات الصفوف وأعمدة لكل من معدل التحميل الإجمالي التقديرى والفعلي ، ومعدل التحميل المتغير والثابت التقديرى والفعلي وذلك لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة.

❖ المصفوفات القطرية المختلفة والتي تكون القيم القطرية لعناصرها عبارة عن ساعات وقت العمل الفعلية للمصفوفة الأولى ، والفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية للمصفوفة الثانية ، الفرق بين ساعات العمل الفعلية وساعات مستوى الطاقة المعياري للمصفوفة الثالثة ، والفرق بين وساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات مستوى الطاقة المعياري للمصفوفة الرابعة.

(١) يمكن التعبير رياضياً عن منحنيات التعلم learning curves بالمعادلة الرياضية التالية: ص = (س)^ب حيث أن: ص = متوسط ساعات العمل لإنتاج الوحدة، أ = ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الأولى، س = المجموع المتراكم لعدد الوحدات المنتجة (أو المدفوعات)، ب = مؤشر التعلم.

❖❖❖ وسوف يتم بيان بعض هذه المتجهات وبعض المصفوفات الرياضية التي يلزم استخدامها لتحليل انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك علي النحو التالي :

❖ تعبر القيم (ح جر) عن متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر تدل علي معدل التحميل التقديري الإجمالي لمختلف البنود ، وبذلك يكون متجه الصف علي النحو التالي :

$$[(ح_1ج) (ح_2ج) (ح_3ج) (ح_4ج) (ح_5ج) (ح_6ج) \dots \dots \dots (ح_نج)]$$

❖ وتعبر القيم (ح جر + Δ ح جر) عن متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) تساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة العنصر تعبر عن معدل التحميل الفعلي الإجمالي وذلك لمختلف البنود وبذلك يكون متجه الصف كالآتي :

$$[(ح_1ج + \Delta_1ح) (ح_2ج + \Delta_2ح) (ح_3ج + \Delta_3ح) \dots \dots \dots (ح_نج + \Delta_نح)]$$

• وتعبر القيم (ح ث ر) عن متجه صف يتضمن (ن) من العناصر عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة العنصر تدل علي معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف البنود ، وبذلك يكون متجه الصف علي النحو التالي :

$$[(ح_1ث) (ح_2ث) (ح_3ث) (ح_4ث) (ح_5ث) \dots \dots \dots (ح_نث)]$$

• وتعبر القيم (ح ث ر + Δ ح ث ر) عن متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر تدل علي معدل التحميل الفعلي الثابت وذلك لمختلف البنود ، وبذلك يكون متجه الصف كالآتي :

$(ح \text{ ث } \Delta +_1 \text{ ح } \text{ ث } 1) (ح \text{ ث } \Delta +_2 \text{ ح } \text{ ث } 2) (ح \text{ ث } \Delta +_3 \text{ ح } \text{ ث } 3)$

$(\text{ح } \text{ ث } 3) \dots \dots \dots (\text{ح } \text{ ث } \Delta +_n \text{ ح } \text{ ث } n)$

وتعبر القيم (ح غر) عن متجه صف يتضمن (ن) من العناصر عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة العنصر تعبر عن معدل التحميل التقديري المتغير لمختلف البنود وبذلك يكون متجه الصف كالآتي :

$[(ح \text{ غ } 1) (ح \text{ غ } 2) (ح \text{ غ } 3) (ح \text{ غ } 4) (ح \text{ غ } 5) \dots \dots \dots (ح \text{ غ } n)]$

وتعبر القيم (ح غر + Δ ح غر) عن متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر

عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل

عنصر يعبر عن معدل التحميل الفعلي المتغير وذلك لمختلف بنود هذه

التكاليف ، وبالتالي يكون متجه العمود علي النحو التالي :

وتعبر القيم (ف جر + Δ جر) عن متجه

عمود يتضمن عناصر عددها (ن)

والتي تساوى عدد بنود التكاليف

الصناعية غير المباشرة وتعبر قيمة

العنصر عن التكاليف الصناعية غير

المباشرة الفعلية الإجمالية لكل بند من

بنود التكاليف ، وعلي ذلك يكون متجه

العمود كالآتي :

وتعبر القيم (ت ر + Δ ت ر)
عن ساعات وقت العمل الفعلية
لمختلف فئات المنتجين، ويتم
تحديد المصفوفة القطرية والتي
تكون هذه الساعات عبارة عن
العناصر القطرية Elements
Diagonal لهذه المصفوفة وبالتالي تظهر علي النحو التالي :

❖❖❖ وعلي ضوء كل من متجهات الصفوف والأعمدة لكل من معدل التحميل
الإجمالي التقديري والفعلي ومعدل التحميل المتغير والثابت التقديري والفعلي وذلك
للبنود المختلفة للتكاليف، ومختلف المصفوفات القطرية Diagonal Matrices
سوف يتم بيان كيفية التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية ومتجهات
الصفوف والأعمدة في تحليل انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة.

التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية ومتجهات الصفوف والأعمدة وتحليل انحراف التكاليف الصناعية غير المباشرة:

تقتضى الضرورة لتحديد انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة ، بيان مختلف المصفوفات القطرية الأخرى، والتي منها المصفوفة القطرية والتي تكون القيم القطرية لعناصرها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية، والمصفوفة القطرية والتي يعبر الفرق بين ساعات العمل الفعلية وساعات مستوى الطاقة المعياري عن عناصرها، والمصفوفة القطرية والتي تكون عناصرها القطرية عبارة عن الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي وساعات مستوى الطاقة المعياري ، وعلي ضوء كل من متجهات الصفوف والأعمدة ومختلف المصفوفات القطرية ، يتم بيان انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة علي أساس الخطوات التالية :

❖ تحديد الانحراف الإجمالي :

يتحدد الانحراف الإجمالي للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء الآتي :

أ - ضرب ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي تساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر (ح ج ر) يمثل معدل التحميل التقديري الإجمالي لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب - ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود ، عدد عناصره (ن) وتساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر (ح ج ر Δ + ج ر) يعبر عن معدل التحميل الفعلي الإجمالي لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وبطرح هذه القيمة من الناتج في (أ) يتم تحديد الانحراف الإجمالي ويكون ذلك كالآتي:

الإنحراف الإجمالي للتكاليف الصناعية غير المباشرة يساوي

= الساعات النمطية للإنتاج الفعلي

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ XX \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ح \Delta +_{1\rightarrow} ح) \\ (ح \Delta +_{2\rightarrow} ح) \\ (ح \Delta +_{3\rightarrow} ح) \\ (ح \Delta +_{4\rightarrow} ح) \\ (ح \Delta +_{5\rightarrow} ح) \end{bmatrix} \begin{matrix} \text{الفعالية} \\ \dots \\ \text{الساعات} \end{matrix} - \begin{bmatrix} (ح_{1\rightarrow}) \\ (ح_{2\rightarrow}) \\ (ح_{3\rightarrow}) \\ (ح_{4\rightarrow}) \\ (ح_{5\rightarrow}) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} 2700- \\ 3400- \\ 2200- \\ 3000- \\ 5300- \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 36000 \\ 32000 \\ 30800 \\ 24000 \\ 77200 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.29 \\ 1.18 \\ 1.10 \\ 0.90 \\ 2.75 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 0.90 \\ 0.80 \\ 0.77 \\ 0.60 \\ 1.93 \end{bmatrix} 40000 =$$

ويتضح من العمليات السابقة أن الانحراف الإجمالي للمواد غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي 2700 دينار والانحراف الإجمالي للأجور غير المباشرة يساوي 2400 دينار وهو في غير صالح المشروع، والانحراف الإجمالي لمصاريف الصيانة في غير المشروع ويساوي 2200 دينار، والانحراف الإجمالي لمصاريف الاستهلاك في غير صالح المشروع ويساوي 3000، والانحراف الإجمالي للمصاريف الصناعية المتنوعة تساوي 5300 دينار وهو في صالح المشروع ، وغنى عن البيان إن الانحراف الإجمالي للتكاليف الصناعية غير المباشرة يساوي ناتج طرح التكاليف الفعلية من حاصل ضرب الساعات النمطية للإنتاج الفعلي في أجمالي معدل التحميل التقديري (5X4000) - (216600) = 16600 دينار وهو

في غير صالح المشروع ويساوي مجموع الانحراف الخاصة بمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة وسوف يتم بيان تحليل الانحرافات باستخدام الموازنة الثابتة Fixed Budget ، علي ضوء المصفوفات الرياضية ومتجهات الصفوف والأعمدة.

* الموازنة الثابتة Fixed Budget وبيان انحرافات التكاليف:

❖ تحديد انحراف الكفاءة: يتحدد انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف

الصناعية غير المباشرة على ضوء العمليات التالية:

أ - تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوي عدد التكاليف الصناعية غير المباشر، وقيمة كل عنصر (ح ج ر) تعبر عن معدل التحميل التقديرى الإجمالي وذلك لمختلف بنود التكاليف.

ب - تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Elements لها عبارة عن الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (Δ ت ر) ، ويتم بعد ذلك ضرب متجه الصف المحدد في الفقرة (أ) في المصفوفة القطرية، وذلك لإيجاد انحراف الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك كالآتي:

$$\begin{bmatrix} \Delta \text{ ت ر} \\ \Delta \text{ ت ر} \\ \Delta \text{ ت ر} \\ \Delta \text{ ت ر} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{ح ج ر}_1 & \text{ح ج ر}_2 & \text{ح ج ر}_3 & \text{ح ج ر}_4 & \text{ح ج ر}_5 \end{bmatrix}$$

إنحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة=

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

د . محمود عوض الله أبو محمود

$$[19300 \ 6000 \ 7700 \ 8000 \ 9000] = \begin{bmatrix} \dots & \dots & \dots & \dots & 10000 \\ \dots & \dots & \dots & 10000 & \dots \\ \dots & \dots & 10000 & \dots & \dots \\ \dots & 10000 & \dots & \dots & \dots \\ 10000 & \dots & \dots & \dots & \dots \end{bmatrix} [1.93 \ 0.6 \ 0.77 \ 0.8 \ 0.9] =$$

ويتضح من النتائج السابقة أن انحراف الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في صالح المشروع ويساوى ٩٠٠٠ دينار للمواد غير المباشرة، ٨٠٠٠ دينار للأجور غير المباشرة ٧٧٠٠ دينار لمصاريف الصيانة، ٦٠٠٠ لمصاريف الاستهلاك، ١٩٣٠٠ دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، وجدير بالإشارة أن انحراف الكفاءة الإجمالي يساوى حاصل ضرب معدل التحميل التقديرى الإجمالي فى الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلى والساعات الفعلية ١٠٠٠٠ ٥X وهذا الانحراف فى صالح المشروع ويساوى مجموع انحرافات الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف.

❖ تحديد انحراف الإنفاق: يتحدد انحراف الإنفاق لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية:

أ - ضرب ساعات العمل المباشر لمستوى الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر وتساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر (ح ج ر) تعبر عن معدل التحميل التقديرى الإجمالي لمختلف بنود التكاليف.

ب - ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) وتساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وقيمة كل عنصر (ح ج ر + Δ ح ج ر) تمثل معدل التحميل الفعلى الإجمالي لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة.. وبطرح هذه القيمة من الناتج (أ) يتم تحديد الانحراف ويكون ذلك كالآتي :

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ XX \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ح \Delta +_{1 \rightarrow} ح_{1 \rightarrow}) \\ (ح \Delta +_{2 \rightarrow} ح_{2 \rightarrow}) \\ (ح \Delta +_{3 \rightarrow} ح_{3 \rightarrow}) \\ (ح \Delta +_{4 \rightarrow} ح_{4 \rightarrow}) \\ (ح \Delta +_{5 \rightarrow} ح_{5 \rightarrow}) \end{bmatrix} \begin{matrix} \text{الفعلية} \\ \text{الساعات} \end{matrix} - \begin{bmatrix} (ح_{1 \rightarrow}) \\ (ح_{2 \rightarrow}) \\ (ح_{3 \rightarrow}) \\ (ح_{4 \rightarrow}) \\ (ح_{5 \rightarrow}) \end{bmatrix}$$

ساعات العمل
 انحراف الإنفاق للتكاليف الصناعية غير المباشرة =
 مستوى الطاقة المعياري

$$\begin{bmatrix} 1800 \\ 600 \\ 1650 \\ \text{صفر} \\ 4350 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 40500 \\ 36000 \\ 34650 \\ 27000 \\ 86850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.29 \\ 1.18 \\ 1.10 \\ 0.90 \\ 2.75 \end{bmatrix} \quad 30000 - \begin{bmatrix} 0.90 \\ 0.80 \\ 0.77 \\ 0.60 \\ 1.93 \end{bmatrix} \quad 450000 =$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الإنفاق للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة في صالح المشروع ويساوي 1800 دينار للمواد غير المباشرة، ويساوي 600 دينار للأجور غير المباشرة «ويساوي 1650 دينار لمصاريف الصيانة» ويساوي 4350 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، وهذا الانحراف يساوي صفر بالنسبة لمصاريف الاستهلاك، وجدير بالذكر أن انحراف الإنفاق الإجمالي يساوي ناتج طرح التكاليف الفعلية من حاصل ضرب ساعات العمل المباشر لمستوى الطاقة المعياري في معدل التحميل التقديري الإجمالي للتكاليف (-216600=8400 5x45000 دينار)، وهذا الانحراف في صالح المشروع ويساوي مجموع انحرافات الإنفاق للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة.

ويتضح من النتائج السابقة إن انحراف الطاقة لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي ١٢٥٠٠ دينار للمواد غير المباشرة، ويساوي ١٢٠٠٠ جنيه للأجور غير المباشرة، ويساوي لمصاريف الصيانة ١١٥٥٠ دينار، ويساوي لمصاريف الاستهلاك ٩٠٠٠ دينار، ويساوي للمصاريف الصناعية المتنوعة ٢٨٩٥٠ دينار، وجدير بالملاحظة أن انحراف الطاقة الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري الإجمالي في الفرق بين الساعات الفعلية وساعات العمل لمستوى الطاقة المعياري (15000-X5) وهذا الانحراف في غير صالح المشروع، ويساوي مجموع انحرافات الطاقة لمختلف عناصر التكاليف.

ويلاحظ أن أسلوب الموازنة الثابتة Fixed Budget يعد على أساس مستوى نشاط معين وبالتالي فإن الرقابة لا تكون مجدية عند اختلاف مستوى النشاط الفعلي عن مستوى النشاط التقديري الذي قدرت على أساسه التكاليف، وأسلوب الموازنة المرنة Flexible Budget ^(١) يتفادي ذلك لوجود عدة مستويات للطاقة الإنتاجية، وبالتالي يمكن المقارنة لنفس المستوى، وجدير بالإشارة أنه عندما يختلف مستوى النشاط الفعلي عن مستوى النشاط الذي وضعت على أساسه تقديرات الموازنة وبالتالي حسب على أساسه معدل التحميل المعياري فإن المقارنة يجب أن تتم بين التكاليف الفعلية وبين رقم التكاليف الذي كان من الواجب إنفاقه فيما لو وضعت تقديرات الموازنة على أساس نفس ساعات التشغيل الفعلية، وتحسب هذه التقديرات باستخدام معادلة الدرجة الأولى، ويحقق ذلك الدقة والموضوعية، وعند إتباع أسلوب الموازنة المرنة، سوف يتم بيان كيفية تحليل الانحراف الإجمالي على ضوء طريقة التحليل الثلاثي والثنائي والرابعي وذلك على النحو التالي :

1) CHARLES T. HORNGREN, GEORGE FOSTER SPIKNT M.DATAR, Cost Accountant A Managerial Emphasis, op. cit., p. 256.

(٢) عباس الشافعي، د/ منير محمود سالم، المحاسبة الإدارية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 254-255.

الموازنة المرنة Flexible Budget وطريقة التحليل الثلاثي للانحرافات Three-Variance Analysis Method

تقتضي الضرورة عند إتباع طريقة التحليل الثلاثي بيان كل من الإنحراف الإجمالي للجزء الثابت والجزء المتغير وذلك لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة، وتحديد إنحراف الإنفاق Spending Variance وإنحراف الكفاءة Efficiency Variance للجزء الثابت والجزء المتغير وذلك للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة، كما يتم أيضاً تحديد إنحراف الطاقة Capacity Variance للجزء الثابت لهذه التكاليف، ويكون ذلك على النحو التالي :

أولاً: تحديد الانحراف الإجمالي للجزء الثابت والجزء المتغير لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

♦ يتحدد الإنحراف الإجمالي للجزء الثابت للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة، على ضوء متجهات الأعمدة والصفوف، كما يتضح من العمليات التالية :

أ - ضرب ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر (ح_ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف .

ب - ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود عدد عناصره (ن) وتساوى عدد بنود التكاليف الصناعية المباشرة وقيمة كل عنصر (ح_ر + Δ ح_ر) تعبر عن معدل التحميل الفعلي الثابت لمختلف عناصر التكاليف وي طرح هذه القيمة من الناتج في (أ) يتحدد الانحراف الإجمالي للجزء الثابت لمختلف عناصر التكاليف ويكون ذلك كالآتي :

الإنحراف الإجمالي للجزء الثابت للتكاليف الصناعية غير المباشرة

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ XX \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ح \Delta +_{1ح} ح) \\ (ح \Delta +_{2ح} ح) \\ (ح \Delta +_{3ح} ح) \\ (ح \Delta +_{4ح} ح) \\ (ح \Delta +_{5ح} ح) \end{bmatrix} \begin{matrix} \text{الفعليّة} \\ \text{الساعات} \end{matrix} - \begin{bmatrix} (ح_{1ح}) \\ (ح_{2ح}) \\ (ح_{3ح}) \\ (ح_{4ح}) \\ (ح_{5ح}) \end{bmatrix} \begin{matrix} \text{الساعات النمطية للإنتاج الفعلي} \\ \text{=} \end{matrix}$$

$$\begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 350 - \\ 3000 - \\ 1650 - \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 3150 \\ 27000 \\ 14850 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 2800 \\ 24000 \\ 13200 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 0,105 \\ 0,90 \\ 0,495 \end{bmatrix} 30000 - \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 0,07 \\ 0,60 \\ 0,33 \end{bmatrix} 40000 =$$

ويتضح من ذلك أن الإنحراف الإجمالي للعنصر الثابت لكل بند من بنود التكاليف يساوى القيمة التالية :

لمصاريف الصيانة 350 دينار وهو في غير صالح المشروع ، ولمصاريف الاستهلاك 3000 دينار وهو أيضا في غير صالح المشروع ، وللمصاريف الصناعية المتنوعة 1650 دينار في غير صالح المشروع والانحراف يساوي صفر لبقية العناصر الأخرى ، وجدير بالذكر أن انحراف الإجمالي لمجموع بنود التكاليف يساوى ناتج طرح التكاليف الثابتة الفعلية من حاصل ضرب الساعات النمطية للإنتاج الفعلي في معدل التحميل التقديري الثابت $[(45000 - 5000) \div 1 \times 40000]$ دينار وهو في غير صالح المشروع ويساوى مجموع انحرافات السابقة لمختلف بنود التكاليف .

❖❖ ويتحدد الانحراف الإجمالي للجزء المتغير للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية :

أ - ضرب ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر ، والتي تساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر (ح غ) تمثل معدل التحميل التقديري المتغير لمختلف عناصر التكاليف .

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

د . محمود عوض الله أبو محمود

ب - ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وكل عنصر $(ح غ_r + \Delta ح غ_r)$ يمثل معدل التحميل الفعلي المتغير لمختلف البنود ، وي طرح من القيمة من الناتج (أ) يتم تحديد الانحراف الإجمالي للجزء المتغير للعناصر المختلفة ، ويكون ذلك كالآتي :

الإنحراف الإجمالي للجزء المتغير للتكاليف الصناعية غير المباشرة
= الساعات النمطية للإنتاج الفعلي

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ XX \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ح غ_1 + \Delta ح غ_1) \\ (ح غ_2 + \Delta ح غ_2) \\ (ح غ_3 + \Delta ح غ_3) \\ (ح غ_4 + \Delta ح غ_4) \\ (ح غ_5 + \Delta ح غ_5) \end{bmatrix} \begin{matrix} \text{الفعاليتل} \\ \text{الساعات} \end{matrix} - \begin{bmatrix} (ح غ_1) \\ (ح غ_2) \\ (ح غ_3) \\ (ح غ_4) \\ (ح غ_5) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} 2700 - \\ 3400 - \\ 1850 - \\ \text{صفر} \\ 3650 - \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 29850 \\ \text{صفر} \\ 67650 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 36000 \\ 32000 \\ 28000 \\ \text{صفر} \\ 64000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.29 \\ 1.18 \\ 0.995 \\ \text{صفر} \\ 2.255 \end{bmatrix} 30000 - \begin{bmatrix} 0.90 \\ 0.80 \\ 0.70 \\ \text{صفر} \\ 1.6 \end{bmatrix} 40000 =$$

ويتبين مما سبق أن انحراف الإجمالي للعنصر المتغير لكل بند من بنود التكاليف يساوي القيم التالية :

للمواد غير المباشرة 2700 دينار وهو في غير صالح المشروع ، وللأجور غير المباشرة 3400 دينار وهو في غير صالح المشروع ، ولمصاريف الصيانة 1850 دينار وهو في غير صالح المشروع ، وللمصاريف الصناعية المتنوعة 3650 دينار وهو في غير صالح المشروع ، وجدير بالإشارة أن قيمة الانحراف الإجمالي لمجموع بنود التكاليف يساوي ناتج طرح التكاليف المتغيرة الفعلية من حاصل ضرب الساعات

النمطية للإنتاج الفعلي في معدل التحميل التقديري المتغير
[$171600 = 4 \times 4000$ - 11600 دينار] وهذا الانحراف في غير صالح المشروع،
ويساوي مجموع الانحرافات السابقة لمختلف بنود التكاليف، ويلاحظ أن الانحراف
الكلي للعنصر الثابت والعنصر المتغير يساوي الانحراف الإجمالي للتكاليف الصناعية
غير المباشرة.

ثانياً: تحديد انحراف الإنفاق: يتحدد انحراف الإنفاق للعناصر المختلفة للتكاليف
الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية :

أ - ضرب الساعات المقدرة لمستوى الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن)
من العناصر والتي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وكل
عنصر (ح_ر) يمثل معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف
الصناعية غير المباشرة.

ب - ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن)
ويساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وكل عنصر (ح_ر) يمثل معدل
التحميل التقديري المتغير لمختلف بنود التكاليف.

ج - تحديد متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوي عدد بنود
التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ف_ج + Δ ف_ج) تمثل التكاليف
الفعلية الإجمالية لمختلف عناصر التكاليف الصناعية المباشرة ، وي طرح هذه القيمة
من حاصل جمع الناتج في (أ) والناتج (ب) يتم تحديد انحراف الإنفاق لبنود
التكاليف ، ويكون ذلك على النحو التالي :

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

د . محمود عوض الله أبو محمود

إنحراف الإنفاق = الساعات المقدرة لمستوى الطاقة المعياري

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ XX \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ف \rightarrow 1 + \Delta \rightarrow ف) \\ (ف \rightarrow 2 + \Delta \rightarrow ف) \\ (ف \rightarrow 3 + \Delta \rightarrow ف) \\ (ف \rightarrow 4 + \Delta \rightarrow ف) \\ (ف \rightarrow 5 + \Delta \rightarrow ف) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (ح غ 1) \\ (ح غ 2) \\ (ح غ 3) \\ (ح غ 4) \\ (ح غ 5) \end{bmatrix} \quad \begin{matrix} الفعلية \\ العمل \\ ساعات \end{matrix} + \begin{bmatrix} (ح 1) \\ (ح 2) \\ (ح 3) \\ (ح 4) \\ (ح 5) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} 11700 \\ 11400 \\ 8850 \\ \text{صفر} \\ 19650 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 27000 \\ 24000 \\ 24150 \\ 27000 \\ 62850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 27000 \\ 24000 \\ 21000 \\ \text{صفر} \\ 48000 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \text{صفر} \\ \text{صفر} \\ 3150 \\ 27000 \\ 14850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 090 \\ 080 \\ 070 \\ \text{صفر} \\ 16 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \text{صفر} \\ \text{صفر} \\ 30000 \\ \text{صفر} \\ 16 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 007 \\ 060 \\ 033 \end{bmatrix} 450000$$

ويتضح من النتائج السابقة أن انحراف الإنفاق لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ، ويساوي 11700 دينار للمواد غير المباشرة، ويساوي 11400 للأجور غير المباشرة ، ويساوي 8850 دينار لمصاريف الصيانة، ويساوي 19650 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، ويساوي صفر لمصاريف الاستهلاك وجدير بالملاحظة أن انحراف الإنفاق الإجمالي يساوي ناتج طرح التكاليف الفعلية من قيمة التكاليف الثابتة المقدرة مضافاً إليها معدل التحميل التقديري للتكاليف المتغيرة مضروباً في الساعات الفعلية] (216600 - = 51600 - 450000 + (30000x4)) دينار) وهذا الانحراف في غير صالح المشروع .

ويساوي مجموع الانحراف السابقة لمختلف بنود التكاليف ، ويتم تحليل هذا الانحراف إلى انحراف الإنفاق للعناصر المتغيرة والعناصر الثابتة لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك على النحو التالي :

❖❖ يتحدد انحراف الإنفاق للجزء الثابت للتكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العمليات التالية :

أ- ضرب ساعات مستوى الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر (ح_ث) يمثل معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة .

ب- ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) وتساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر (ح_ث + Δ ح_ث) يمثل معدل التحميل الفعلي الثابت لمختلف بنود التكاليف ، وي طرح هذه القيمة من الناتج في (أ) يتم تحديد انحراف الإنفاق لمختلف العناصر الثابتة للتكاليف وذلك كالآتي :

انحراف الإنفاق للجزء الثابت للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة =

ساعات مستوى الطاقة المعياري

$$\begin{bmatrix} XX \\ XX \\ XX \\ XX \\ XX \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ح_1 \Delta + ح_1) \\ (ح_2 \Delta + ح_2) \\ (ح_3 \Delta + ح_3) \\ (ح_4 \Delta + ح_4) \\ (ح_5 \Delta + ح_5) \end{bmatrix} \begin{matrix} \text{الساعات} \\ \text{الفعلية} \end{matrix} - \begin{bmatrix} (ح_1) \\ (ح_2) \\ (ح_3) \\ (ح_4) \\ (ح_5) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 0 \\ 0 \\ 0 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 31550 \\ 27000 \\ 14850 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 31550 \\ 27000 \\ 14850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 0.105 \\ 0.90 \\ 0.495 \end{bmatrix} 30000 - \begin{bmatrix} 0 \\ 0 \\ 0.07 \\ 0.60 \\ 0.33 \end{bmatrix} 45000 =$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الإنفاق لمختلف العناصر الثابتة للتكاليف الصناعية غير المباشرة يساوي صفر ، وذلك للمواد غير المباشرة ، وللأجور غير

المباشرة ، ولمصاريف الصيانة ولمصاريف الاستهلاك ، والمصاريف الصناعية المتنوعة ،
وجدير بالإشارة أن ناتج طرح التكاليف الثابتة الفعلية من حاصل ضرب ساعات
مستوى الطاقة المعياري في معدل التحميل التقديري الثابت $[(1 \times 45000) -$
 $45000 = \text{صفر}]$ يساوى انحراف الإنفاق للعناصر الثابتة للتكاليف .

❖❖ يتحدد انحراف الإنفاق للجزء المتغير للتكاليف الصناعية غير المباشرة على
ضوء العمليات التالية :

أ- تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوى عدد بنود
التكاليف الصناعية غير المباشرة وكل عنصر $(\Delta \text{ ح } \Gamma_r)$ يمثل الفرق بين معدل
التحميل التقديري المتغير ومعدل التحميل الفعلي المتغير للعناصر المختلفة للتكاليف
غير المباشرة .

ب - تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون العناصر القطرية
Diagonal Elements لها عبارة عن $(\Delta + \Gamma_r \text{ ت } \Gamma_r)$ وتعبر عن ساعات العمل الفعلية ،
وبعد ذلك يتم ضرب متجه الصف المحدد في الفقرة (أ) في المصفوفة القطرية التي تم بيانها
وذلك لإيجاد انحراف الإنفاق للجزء المتغير للعناصر المختلفة للتكاليف والذي يساوى :

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots (\Delta \text{ ح } \Gamma_1) \\ \dots\dots\dots (\Delta \text{ ح } \Gamma_2) \\ \dots\dots\dots (\Delta \text{ ح } \Gamma_3) \\ \dots\dots\dots (\Delta \text{ ح } \Gamma_4) \\ \dots\dots\dots (\Delta \text{ ح } \Gamma_5) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} (\Delta \text{ ح } \Gamma_1) & (\Delta \text{ ح } \Gamma_2) & (\Delta \text{ ح } \Gamma_3) & (\Delta \text{ ح } \Gamma_4) & (\Delta \text{ ح } \Gamma_5) \end{bmatrix}$$

انحراف الإنفاق للجزء المتغير للتكاليف =

$$\begin{bmatrix} \dots & \dots & \dots & \dots & 30000 \\ \dots & \dots & \dots & 30000 & \dots \\ \dots & \dots & 30000 & \dots & \dots \\ \dots & 30000 & \dots & \dots & \dots \\ 30000 & \dots & \dots & \dots & \dots \end{bmatrix} [0.655 \text{ صفر } 0.295 - 0.38 - 0.39] =$$

$$[19650 \text{ صفر } 8850 - 11400 - 11700] =$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الإنفاق للجزء المتغير لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي 11700 دينار للمواد غير المباشرة ، 11400 دينار للأجور غير المباشرة ، 8850 لمصاريف الصيانة ، 19650 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة ، وهذا الانحراف يساوي صفر بالنسبة لمصاريف الاستهلاك ، وجدير بالملاحظة أن حاصل ضرب الساعات الفعلية في الفرق بين معدل التحميل التقديري المتغير ، ومعدل التحميل الفعلي المتغير [30000 (4- 5.72) = - 51600 دينار] يعبر عن انحراف الإنفاق الإجمالي للجزء المتغير للتكاليف ، وهو في غير صالح المشروع .

ثالثاً: تحديد انحراف الكفاءة: يتحدد انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية:

أ - تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح ج ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الإجمالي لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة .

ب - تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون المفردات القطرية Diagonal Entries عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات العمل الفعلية (Δ ت ر) ، ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية التي يتم بياتها وذلك لتحديد انحراف الكفاءة لبنود التكاليف ويكون ذلك كآلاتي :

انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف = الصناعية غير المباشرة

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots (\Delta_1) \\ \dots\dots\dots (\Delta_2) \\ \dots\dots\dots (\Delta_3) \\ \dots\dots\dots (\Delta_4) \\ \dots\dots\dots (\Delta_5) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \dots\dots\dots (\Delta_1) \\ \dots\dots\dots (\Delta_2) \\ \dots\dots\dots (\Delta_3) \\ \dots\dots\dots (\Delta_4) \\ \dots\dots\dots (\Delta_5) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \dots\dots\dots (\Delta_1) \\ \dots\dots\dots (\Delta_2) \\ \dots\dots\dots (\Delta_3) \\ \dots\dots\dots (\Delta_4) \\ \dots\dots\dots (\Delta_5) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الكفاءة لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في صالح المشروع ويساوي 9000 دينار للمواد غير المباشرة ، 8000 دينار للأجور غير المباشرة ، وبمصاريف الصيانة 7700 دينار ، ولمصاريف الاستهلاك 6000 دينار ، وللمصاريف الصناعية المتنوعة 19300 دينار ، ويلاحظ أن انحراف الكفاءة الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري الإجمالي في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (50000 = 10000x5 دينار) وهذا الانحراف في صالح المشروع ويساوي مجموع الانحرافات السابقة لمختلف بنود التكاليف ، ويتم تحليل هذا الانحراف إلى انحراف الكفاءة للجزء الثابت والمتغير لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك كالآتي :

❖❖ يتحدد انحراف الكفاءة للجزء الثابت للتكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية :

أ - تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح_ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري للجزء الثابت وذلك لمختلف بنود التكاليف.

ب- تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Elements لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (Δ ت_ر) ، ويضرب متجه الصف المحدد في الفقرة (أ) في المصفوفة القطرية يتم تحديد انحراف الكفاءة للجزء الثابت وذلك للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة ، ويكون ذلك كالآتي :

انحراف الكفاءة للجزء الثابت لمختلف عناصر التكاليف =

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots (\Delta ت_1) \\ \dots\dots\dots (\Delta ت_2) \\ \dots\dots\dots (\Delta ت_3) \\ \dots\dots\dots (\Delta ت_4) \\ \dots\dots\dots (\Delta ت_5) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} (ح_1) & (ح_2) & (ح_3) & (ح_4) & (ح_5) \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 033 & 060 & 007 & \text{صفر} \end{bmatrix}$$

ويتضح من النتائج السابقة إن انحراف الكفاءة للجزء الثابت لكل من المواد الغير مباشرة والأجور غير المباشرة يساوى صفر ، بينما انحراف الكفاءة للعناصر الأخرى للتكاليف غير المباشرة وللجزء الثابت يساوى 700 دينار لمصاريف الصيانة ، 6000 دينار لمصاريف الاستهلاك ، 3300 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة ، وجدير بالإشارة أن حاصل ضرب معدل التحميل التقديري للجزء الثابت للتكاليف في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية

(10000x1) يساوي انحراف الكفاءة للعناصر الثابتة للتكاليف وهو في صالح المشروع ويساوي مجموع انحرافات الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

❖❖ يتحدد انحراف الكفاءة للجزء المتغير للتكاليف الصناعية غير المباشرة، علي ضوء الاعتبارات التالية:

أ- تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) تساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح_ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري للجزء المتغير للبنود المختلفة للتكاليف.

تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون المفردات القطرية Diagonal Entries لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات العمل الفعلية (Δ ت_ر) وبضرب متجه الصف المحدد في الفقرة (أ) في المصفوفة القطرية يتم تحديد انحراف الكفاءة للجزء المتغير للبنود المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة، وذلك علي النحو التالي:

انحراف الكفاءة للجزء المتغير لمختلف عناصر التكاليف =

$$\begin{bmatrix} \Delta T_1 & \Delta T_2 & \Delta T_3 & \Delta T_4 & \Delta T_5 \\ \Delta T_2 & \Delta T_3 & \Delta T_4 & \Delta T_5 & \Delta T_6 \\ \Delta T_3 & \Delta T_4 & \Delta T_5 & \Delta T_6 & \Delta T_7 \\ \Delta T_4 & \Delta T_5 & \Delta T_6 & \Delta T_7 & \Delta T_8 \\ \Delta T_5 & \Delta T_6 & \Delta T_7 & \Delta T_8 & \Delta T_9 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} (ح غ_1) \\ (ح غ_2) \\ (ح غ_3) \\ (ح غ_4) \\ (ح غ_5) \end{bmatrix}$$

$$[16000 \text{ صفر } 7000 \text{ } 8000 \text{ } 9000] =$$

$$\left[\begin{array}{ccccc} \dots & \dots & \dots & \dots & 10000 \\ \dots & \dots & \dots & 10000 & \dots \\ \dots & \dots & 10000 & \dots & \dots \\ \dots & 10000 & \dots & \dots & \dots \\ 10000 & \dots & \dots & \dots & \dots \end{array} \right] [1.6 \text{ صفر } 0.7 \text{ } 0.8 \text{ } 0.9] =$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الكفاءة للجزء المتغير لكل من المواد غير المباشرة يساوي 9000 دينار، والأجور غير المباشرة 8000 دينار، ولمصاريف الصيانة 7000 دينار، وللمصاريف الصناعية المتنوعة 16000 دينار، غير أن انحراف الكفاءة لمصاريف الاستهلاك يساوي صفر، وجدير بالذكر أن حاصل ضرب الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية في معدل التحميل التقديري للجزء المتغير (4x10000) يساوي انحراف الكفاءة للعناصر المتغيرة للتكاليف، وهو في صالح المشروع ويلاحظ أن قيم الانحراف لكل من الجزء الثابت والجزء المتغير يساوي انحراف الكفاءة لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة.

رابعاً: تحديد انحراف الطاقة:

يتحدد انحراف الطاقة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية:

أ- تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي تساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وتعتبر قيمة كل عنصر (ح، ث)، عن معدل التحميل التقديري للجزء الثابت لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب- تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي يكون العناصر القطرية Diagonal Elements لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل الفعلية والساعات لمستوى الطاقة المعياري (ت ن ط ر) ، ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية التي تم بيانها وذلك لتحديد انحراف الطاقة لمختلف بنود التكاليف وذلك على النحو التالي :

إنحراف الطاقة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة =

$$\begin{bmatrix} \dots & \dots & \dots & \dots & (تفطر) \\ \dots & \dots & \dots & (تفطر) & \dots \\ \dots & \dots & (تفطر) & \dots & \dots \\ \dots & (تفطر) & \dots & \dots & \dots \\ (تفطر) & \dots & \dots & \dots & \dots \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 0.33 & 0.6 \\ 0.07 & \text{صفر} & \text{صفر} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \dots & \dots & \dots & 15000 \\ \dots & \dots & 15000 & \dots \\ \dots & 15000 & \dots & \dots \\ \dots & 15000 & \dots & \dots \\ 15000 & \dots & \dots & \dots \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 4950 & 9000 & 1050 & \text{صفر} & \text{صفر} \end{bmatrix}$$

ويتضح من الناتج السابق أن إنحراف الطاقة لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي -١٠٥٠ دينار لمصاريف الصيانة، ولمصاريف الاستهلاك -٩٠٠٠ دينار، وللمصاريف الصناعية المتنوعة -٤٩٥٠ دينار، وهذا الإنحراف يساوي صفر بالنسبة لبقية بنود التكاليف وجدير بالإشارة أن إنحراف الطاقة الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري للجزء الثابت في الفرق بين الساعات الفعلية وساعات مستوى الطاقة المعياري (15000-X1) وهو في غير صالح المشروع ويساوي مجموع الإنحرافات السابقة لمختلف بنود التكاليف.

الموازنة المرنة Flexible Budget وطريقة التحليل الثنائي للانحرافات Two-Variance Analysis Method:

جدير بالإشارة أن تحليل انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة باستخدام الموازنة المرنة Flexible Budget يعطي مدلول أفضل لكل من انحرافات الإنفاق، وانحراف الطاقة^(١) ويجب بيان الانحرافات الخاضعة للرقابة Controllable Variance والانحرافات غير الخاضعة للرقابة Non-Controllable Variance وذلك على أساس طريقة التحليل الثنائي^(٢) للانحرافات Two-Variance Analysis Method ويتم تحديد الانحرافات الخاضعة للرقابة على ضوء متجهات الأعمدة Columns Vectors وذلك كما يتضح من العمليات التالية:

أ. ضرب ساعات مستوى الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر التي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وقيمة كل عنصر (ح ث ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب. ضرب الساعات النمطية للإنتاج الفعلي في متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) وتساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة، وقيمة كل عنصر (ح غ ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري المتغير لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ج. تحديد متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) وقيمة كل عنصر (ف ج ر + Δ ف ج ر) تمثل التكاليف الفعلية الإجمالية لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة، وبطرح هذه القيمة من حاصل جمع الناتج في (أ) والناتج في (ب) يتم تحديد الانحرافات الخاضعة للرقابة لمختلف عناصر التكاليف، ويكون ذلك كالاتي:

(١) د. عباس شافعي د. منير محمود سالم المحاسبية الإدارية، مرجع سابق ٢٥٦.

(٢) RALPH S. POLIMENI, FRANK J. FABOZZI, ARTHUR H. ADELBERG. Cost Accounting Concepts and Applications for Managerial Decision making, McGraw-Hill international Edition, PP. 486-478.

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

د . محمود عوض الله أبو محمود

الانحراف الخاضعة للرقابة = ساعات مستوى الطاقة المعياري

$$\begin{bmatrix} (ف_1 + \Delta_1) \\ (ف_2 + \Delta_2) \\ (ف_3 + \Delta_3) \\ (ف_4 + \Delta_4) \\ (ف_5 + \Delta_5) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (ح_1 غ_1) \\ (ح_2 غ_2) \\ (ح_3 غ_3) \\ (ح_4 غ_4) \\ (ح_5 غ_5) \end{bmatrix} \xrightarrow{\text{النمطية}} \begin{bmatrix} (ح_1) \\ (ح_2) \\ (ح_3) \\ (ح_4) \\ (ح_5) \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} (ح_1) \\ (ح_2) \\ (ح_3) \\ (ح_4) \\ (ح_5) \end{bmatrix}$$

انحراف التكاليف الخاضعة للرقابة

$$\begin{bmatrix} 2700 \\ 3400 \\ 1850 \\ \text{صفر} \\ 3650 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 36000 \\ 32000 \\ 31150 \\ 27000 \\ 78850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 36000 \\ 32000 \\ 28000 \\ \text{صفر} \\ 64000 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \text{صفر} \\ \text{صفر} \\ 3150 \\ 27000 \\ 14850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 0.90 \\ 0.80 \\ 0.70 \\ \text{صفر} \\ 1.6 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{صفر} \\ \text{صفر} \\ 40000 \\ 0.60 \\ 0.33 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \text{صفر} \\ \text{صفر} \\ 45000 \\ 0.07 \\ 0.07 \end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن انحرافات التكاليف الخاضعة للرقابة لعناصر التكاليف الصناعية غير مباشرة في غير صالح المشروع وتساوي 2700 دينار للمواد غير المباشرة ، وللأجور غير المباشرة 3400 دينار ، ولمصاريف الصيانة ١٨٥٠ دينار وللمصاريف الصناعية المتنوعة ٣٦٥٠ دينار ، وهذا الانحراف يساوي صفر بالنسبة لمصاريف الاستهلاك ، وجدير بالذكر أن أجمالي الانحرافات الخاضعة للرقابة يساوي ناتج طرح التكاليف الفعلية من حاصل جمع التكاليف الثابتة المقدرة وحاصل ضرب معدل التحميل التقديرى المتغير فى الساعات النمطية للإنتاج الفعلي $[45000 - (40000 \times 4) - 216600 = 11600 \text{ دينار}]$ وهو في غير صالح المشروع ويساوي مجموع الانحرافات السابقة بياتها وذلك لمختلف بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة .

❖ ويتم تحديد الانحرافات غير الخاضعة للرقابة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية الغير مباشرة ، على ضوء العمليات التالية :

أ - تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) وتساوى عدد بنود التكاليف الصناعية غير مباشرة بقيمة كل عنصر (ح_ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف .

ب - تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون المفردات القطرية Diagonal Entries لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات مستوي الطاقة المعياري (ت_ر ط_ر) ، ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية لتحديد الانحرافات غير الخاضعة للرقابة لمختلف بنود التكاليف ويكون ذلك علي النحو التالي :

إنحراف التكاليف غير الخاضعة للرقابة =

$$\begin{bmatrix} \dots & \dots & \dots & (ت_{ر\text{ط}}) \\ \dots & \dots & \dots & (ت_{ر\text{ط}}) \\ \dots & \dots & (ت_{ر\text{ط}}) & \dots \\ \dots & (ت_{ر\text{ط}}) & \dots & \dots \\ (ت_{ر\text{ط}}) & \dots & \dots & \dots \end{bmatrix} \begin{bmatrix} (ح_1) & (ح_2) & (ح_3) & (ح_4) & (ح_5) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} \dots & \dots & \dots & 5000 \\ \dots & \dots & 5000 & \dots \\ \dots & \dots & 5000 & \dots \\ \dots & 5000 & \dots & \dots \\ 5000 & \dots & \dots & \dots \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 0.03 & 0.06 & 0.07 & \text{صفر} & \text{صفر} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \dots & \dots & \dots & \text{صفر} & \text{صفر} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1650 & 3000 & 350 & \dots & \dots \end{bmatrix}$$

ويتضح من النتائج السابقة أن انحرافات التكاليف غير الخاضعة للرقابة لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي 350 دينار لمصاريف الصناعية ، ويساوي 3000 دينار لمصاريف الاستهلاك ، ويساوي 1650 دينار للمصاريف المتنوعة ، الانحراف يساوي صفر بالنسبة للمواد غير

المباشرة ، وللأجور غير المباشرة ، وجدير بالإشارة أن إجمالي الانحرافات غير الخاضعة للرقابة يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري الثابت للتكاليف الصناعية غير المباشرة في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي وساعات الطاقة العادية (X1 - 5000) وهو في غير صالح المشروع ويساوي مجموع الانحرافات غير الخاضعة للرقابة والخاصة بمختلف عناصر التكاليف .

الموازنة المرنة FLEXIBLE BUDGET وطريقة التحليل الرباعي
للانحرافات FOUR - VARIANCE ANALYSIS METHOD :

يتم تحليل الانحراف الإجمالي للتكاليف الصناعية غير المباشرة ، عند اتباع طريقة التحليل الرباعي للانحرافات Four - Variance Analysis Method علي أساس تحليل الانحرافات الخاضعة للرقابة Controllable Variance إلى انحرافين ، وتحليل الانحرافات غير الخاضعة للرقابة Non - Variance Controllable إلى انحرافين أيضا ويكون ذلك علي ضوء المصفوفات القطرية Diagonal Matrices ومتجهات الصفوف والأعمدة علي النحو التالي :

• انحراف الكفاءة: يتحدد انحراف الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية :

أ - تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) والتي تساوي عدد بنود التكاليف غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح غ ر) يمثل معدل التحميل التقديري للجزء المتغير لمختلف بنود التكاليف .

ب - تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Element لها عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات العمل الفعلية (Δ ت ر) ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية لتحديد انحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف ، ويكون ذلك كالآتي

إنحراف الكفاءة للعناصر المختلفة للتكاليف الصناعية غير المباشرة =

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots (\Delta_1) \\ \dots\dots\dots (\Delta_2) \\ \dots\dots\dots (\Delta_3) \\ \dots\dots\dots (\Delta_4) \\ \dots\dots\dots (\Delta_5) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} (\text{ح غ}_1) & (\text{ح غ}_2) & (\text{ح غ}_3) & (\text{ح غ}_4) & (\text{ح غ}_5) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 16000 & \text{صفر} & 7000 & 8000 & 9000 \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1.6 & \text{صفر} & 0.7 & 0.8 & 0.9 \end{bmatrix} =$$

ويتضح من ذلك أن انحراف الكفاءة لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في صالح المشروع ويساوي 9000 دينار للمواد غير المباشرة ، وللأجور غير المباشرة 8000 دينار ، ولمصاريف الصيانة يساوي 7000 دينار ، ولمصاريف الصناعية المتنوعة 16000 دينار ، وهذا الانحراف يساوي صفر لمصاريف الاستهلاك ، وجديرا بالملاحظة أنه في ظل التحليل الرباعي فإن انحراف الكفاءة الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري المتغير للتكاليف في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (10000x4) وهذا الانحراف في صالح المشروع ويساوي مجموع انحراف الكفاءة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة .

❖ انحراف إنفاق : يتحدد انحراف الإنفاق لمختلف عناصر التكاليف غير المباشرة علي ضوء العمليات التالية :

أ - ضرب ساعات العمل المباشر لمستوي الطاقة المعياري في متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر (ح_ن) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف.

ب - ضرب ساعات العمل الفعلية في متجه عمود يتضمن عناصر عددها (ن) وتساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح_غ) يمثل معدل التحميل التقديري المتغير لمختلف عناصر التكاليف.

ج - تحديد متجه عمود يتضمن (ن) من العناصر والتي عددها يساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وقيمة كل عنصر (ف_ج + Δ ف_ج) يمثل التكاليف الفعلية الإجمالية لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وبطرح هذه القيمة من حاصل جمع الناتج في (أ) والناتج في (ب) يتم تحديد انحراف الإنفاق لعناصر التكاليف ، ويكون ذلك كالآتي :

إنحراف الإنفاق لمختلف بنود التكاليف = ساعات العمل لمستوى الطاقة المعياري

$$\begin{bmatrix} (ف_1 + \Delta ف_1) \\ (ف_2 + \Delta ف_2) \\ (ف_3 + \Delta ف_3) \\ (ف_4 + \Delta ف_4) \\ (ف_5 + \Delta ف_5) \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} (ح_غ_1) \\ (ح_غ_2) \\ (ح_غ_3) \\ (ح_غ_4) \\ (ح_غ_5) \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} (ح_ث_1) \\ (ح_ث_2) \\ (ح_ث_3) \\ (ح_ث_4) \\ (ح_ث_5) \end{bmatrix} + \text{الساعات النمطية للإنتاج الفعلي}$$

$$\begin{bmatrix} 11700- \\ 11400- \\ 8850- \\ \text{صفر} \\ 19650- \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 27000 \\ 24000 \\ 24150 \\ 27000 \\ 62850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 27000 \\ 24000 \\ 21000 \\ \text{صفر} \\ 48000 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \text{صفر} \\ \text{صفر} \\ 3150 \\ 27000 \\ 14850 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 38700 \\ 35400 \\ 33000 \\ 27000 \\ 82500 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} 0.90 \\ 0.80 \\ 0.70 \\ \text{صفر} \\ 1.6 \end{bmatrix} \times 30000 + \begin{bmatrix} \text{صفر} \\ \text{صفر} \\ 0.07 \\ 0.60 \\ 0.33 \end{bmatrix} \times 45000 =$$

ويتضح من النتائج السابقة أن انحراف الإنفاق لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي 11700 دينار للمواد غير المباشرة، ويساوي 11400 دينار للأجور غير المباشرة ويساوي 8850 دينار لمصاريف الصيانة ، ويساوي 19650 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة، وهذا الانحراف يساوي صفر بالنسبة لمصاريف الاستهلاك، وجدير بالإشارة أنه في ظل التحليل الرباعي فإن انحراف الإنفاق الإجمالي يساوي ناتج طرح التكاليف الفعلية ، من قيمة التكاليف الثابتة المقدرة، مضافا إليها حاصل ضرب المعدل المتغير في الساعات الفعلي $[45000 + 30000 \times 4 - 216600] = 51600$ دينار] وهو انحراف في غير صالح المشروع ويساوي مجموع انحراف الإنفاق لمختلف عناصر التكاليف، ويلاحظ أن مجموع قيم انحراف الكفاءة وانحراف الإنفاق في ظل التحليل الرباعي يساوي قيمة الانحرافات الخاضعة للرقابة وذلك في ظل التحليل الثنائي لانحرافات التكاليف.

انحراف التنفيذ (انحراف فاعلية التشغيل) : وهو يمثل مدي فاعلية^(١) المشرف علي مراكز الإنتاج في استخدام الطاقة الإنتاجية التي يعتبر مسئولاً عن استخدامها ويتحدد انحراف التنفيذ لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة علي ضوء العلميات التالية :

أ- تحديد متجه صف يتضمن عناصر عددها (ن) ويساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح ن) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف.

ب- تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون المفردات القطرية Diagonal Entries عبارة عن الفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (Δ ت ر) وبضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية يتم تحديد انحراف التنفيذ لمختلف عناصر التكاليف ، ويكون ذلك علي النحو التالي :

(١) د. عباس شافعي ، د. منير محمود سالم، المحاسبة الإدارية، مرجع سابق، ص 258.

منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف

د . محمود عوض الله أبو محمود

انحراف التنفيذ لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة =

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots (\Delta \text{ ث ر}) \\ \dots\dots\dots (\Delta \text{ ث ر}) \\ \dots\dots\dots (\Delta \text{ ث ر}) \\ \dots\dots\dots (\Delta \text{ ث ر}) \\ (\Delta \text{ ث ر}) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \dots\dots\dots \\ \dots\dots\dots \\ \dots\dots\dots \\ \dots\dots\dots \\ \dots\dots\dots \end{bmatrix} \begin{bmatrix} (1 \text{ ح ث}) & (2 \text{ ح ث}) & (3 \text{ ح ث}) & (4 \text{ ح ث}) & (5 \text{ ح ث}) \end{bmatrix}$$

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots 1000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ \dots\dots\dots 10000 \\ 10000 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 0.33 & 0.6 & 0.7 & \text{صفر} & \text{صفر} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \dots\dots\dots 3300 & 6000 & 700 & \text{صفر} & \text{صفر} \end{bmatrix}$$

ويتضح من ذلك أن انحراف التقيد (انحراف فاعلية التشغيل) لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في صالح المشروع ويساوي 700 دينار لمصاريف الصيانة، ويساوي 6000 دينار لمصاريف الاستهلاك ، ويساوي 3300 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة ، وهذا الانحراف يساوي صفر لكل من المواد غير مباشرة، والأجور غير المباشرة، وجدير بالملاحظة أنه في ظل التحليل الرباعي، فإن انحراف التنفيذ الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحليل التقديري والثابت في الفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية (10000x1) وهذا الانحراف في صالح المشروع ، ويساوي مجموع انحرافات فاعلية التشغيل لمختلف عناصر التكاليف.

❖ انحراف الطاقة : يتحدد انحراف الطاقة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة على ضوء العمبيات التالية :

أ – تحديد متجه صف يتضمن (ن) من العناصر والتي تساوي عدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة وقيمة كل عنصر (ح ث ر) تعبر عن معدل التحميل التقديري الثابت لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ب - تحديد المصفوفة القطرية Diagonal Matrix والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Elements لها عبارة عن الفرق ساعات العمل الفعلية وساعات العمل المباشر لمستوي الطاقة (ت ن ط ر) ، ثم يتم ضرب متجه الصف السابق في المصفوفة القطرية وذلك لتحديد انحراف الطاقة للعناصر المختلفة ويكون ذلك كالآتي :

انحراف الطاقة لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة =

$$\begin{bmatrix} \dots\dots\dots (ت ن ط ر) \\ \dots\dots\dots (ت ن ط ر) \\ \dots\dots\dots (ت ن ط ر) \\ \dots\dots\dots (ت ن ط ر) \\ \dots\dots\dots (ت ن ط ر) \end{bmatrix} \begin{bmatrix} (ح 1) (ح 2) (ح 3) (ح 4) (ح 5) \end{bmatrix}$$

$$= \begin{bmatrix} \dots\dots\dots 15000- \\ \dots\dots\dots 15000- \\ \dots\dots\dots 15000- \\ \dots\dots\dots 15000- \\ 15000- \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 0.33 & 0.6 & 0.7 & \text{صفر} & \text{صفر} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 4950- & 9000- & 1050- & \text{صفر} & \text{صفر} \end{bmatrix}$$

ويتبين من النتائج السابقة أن انحراف الطاقة لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة في غير صالح المشروع ويساوي لمصاريف الصيانة 1050 دينار ، ويساوي لمصاريف الاستهلاك 9000 دينار ، ويساوي 4950 دينار للمصاريف الصناعية المتنوعة ، وهذه الانحراف يساوي صفر لكل من المواد غير المباشرة والأجور غير المباشرة ، وجدير بالإشارة أن انحراف الطاقة الإجمالي يساوي حاصل ضرب معدل التحميل التقديري الثابت في الفرق بين الساعات الفعلية وساعات العمل المباشر لمستوي الطاقة المعياري (15000-x1) وهذا الانحراف في غير صالح المشروع ، ويساوي مجموع انحرافات الطاقة لمختلف عناصر التكاليف ، ويلاحظ أن مجموع انحراف فاعلية التشغيل وانحراف الطاقة في ظل التحليل الرباعي يساوي قيمة الانحرافات غير الخاضعة للرقابة وذلك في ظل التحليل الثنائي للتكاليف ومما لاشك فيه أن استخدام منهج المصفوفات MATRICES الرياضية لبيان الانحرافات بين

التكاليف المعيارية والتكاليف الفعلية إذا تم عن طريق الحاسب الإلكتروني وخاصة في حالة كبر العمليات وتعدد مختلف الأنشطة، فإنه يمكن توفير معلومات إجمالية وتفصيلية، وهذا يساعد علي زيادة الفاعلية في الرقابة علي التكاليف، ويؤدي إلي نجاح نظام محاسبة المسؤولية Responsibility Accounting، ونتيجة ذلك تتحقق العديد من الآثار الإيجابية لتحليل ومعرفة الأسباب وتحديد المسؤولية عن التكاليف، وتقتضي الضرورة استخدام الأساليب الرياضية الحديثة Modern Mathematics Techniques التي تناسب منهج الحاسبات الإلكترونية حيث يساعد علي معالجة كثير من الأمور والمشاكل مثل مشاكل التكاليف، وبالتالي يتم بالاستفادة من مميزات هذه الحاسبات والتي منها السرعة الفائقة والدقة المتناهية، والطاقة الهائلة لتخزين المعلومات،.. والقدرة الكبيرة للحصول عليها في أي وقت، وإذا تم وضع مشاكل التكاليف في قالب الرياضة الحديثة، فإنه يتم الاستفادة من المميزات السابقة، وبذلك يمكن توفير البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات وتحقيق الأهداف المطلوبة من أهمية دور التكاليف للإدارة العلمية الحديثة.

خلاصة البحث

غني عن البيان أن تقدم العلوم الرياضية انعكس إيجابيا علي تحقيق التقدم والتطور في مجال كثير من العلوم مثل المحاسبة والإدارة والاقتصاد ، ويتطلب الأمر استخدام الرياضة الحديثة Modern Mathematics Techniques التي تناسب منهج الحاسبات الإلكترونية ، حيث أن ذلك يساعد علي معالجة كثير من الأمور والمشاكل مثل مشاكل التكاليف ، وبالتالي يمكن الاستفادة من مميزات هذه الحاسبات والتي منها السرعة الفائقة ، والدقة المتناهية ، والطاقة الهائلة لتخزين المعلومات ، والقدرة الكبيرة للحصول عليها في أي وقت ، وإذا تم وضع مشاكل التكاليف في قالب الرياضة الحديثة فإنه يتم الاستفادة من المميزات السابقة ، وبذلك يمكن توفير البيانات والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات ، وتحقيق الأهداف المطلوبة من دور التكاليف وأهميتها للإدارة العلمية الحديثة .

وتقضي الضرورة مقارنة التكاليف الفعلية Actual Costs بالتكاليف النمطية Standard Costs لمعرفة الانحرافات، وتكون هذه الانحرافات مرغوبا فيها Favorable إذا كانت التكاليف الفعلية أقل من التكاليف النمطية ، وإذا كانت التكاليف الفعلية أكبر من التكاليف النمطية يكون الانحراف غير مرغوبا فيه Unfavorable ، ويؤدي تحديد وتحليل وفحص الانحرافات بشكل صحيح إلى نتائج إيجابية ، ولقد استخدم الباحث المصفوفات Matrices في تحديد انحرافات التكاليف ، والمصفوفة هي ترتب في شكل صفوف وأعمدة لإعداد أو معلمات عدة دوال أو لقيم المتغيرات في هذه الدوال ، بحيث تكون لكل منها مكانة المحدد ضمن المصفوفة وتسمى الأعداد أو المعلمات أو قيم المتغيرات بعناصر المصفوفة ، ويطلق علي العناصر الأفقية الصفوف ، وعلي العناصر الرأسية الأعمدة^(١) وتوجد أنواع عديدة من المصفوفات منها المصفوفة المربعة Square Matrix والمصفوفة الصفرية

(١) د. عبد العزيز فهمي هيكل، الرياضيات، والإدارة الاقتصادية، دار النهضة العربية - لبنان - بيروت ص ٢٨١.

Zero Matrix والمصفوفة القطرية Diagonal Matrix ، وتضمن البحث منهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر والتكاليف الصناعية غير المباشرة.

*** ولقد تم توضيح التطبيق العلمي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية لبيان انحرافات التكاليف الخاصة بالمواد المباشرة والعمل المباشر علي ضوء الآتي:

- متجهات الصفوف Rows Vectors ومتجهات الأعمدة Cloumns Vectors ولبتي منها.
- متجه الصف Row Vector والذي يمثل السعر المعياري للمواد الأولية ومتجه الصف لمعدل الأجر المعياري.
- متجه العمود Columns Vector والذي يمثل الفرق بين الكميات الفعلية والمعيارية للمواد الأولية ومتجه العمود الذي يشمل الفرق بين معدل الأجر الفعلي ومعدل الأجر المعياري.
- مصفوفة الكميات للمواد المباشرة والعمل المباشر ، والتي تتكون من ثلاثة صفوف ويتحدد عدد أعمدة المصفوفة بعدد المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وذلك في حالة مصفوفة الكميات للمواد الخام ، وفي حالة مصفوفة العمل المباشر بعدد أنواع المنتجين.
- المصفوفات القطرية Diagonal Matrices للأسعار الفعلية والمعيارية لمختلف المواد المباشرة ، والمصفوفات القطرية للمعدلات الفعلية والمعيارية لأجور المنتجين ، وجدير بالإشارة أن لكل مصفوفة عناصر قطرية Diagonal Elements تختلف عن عناصر المصفوفات الأخرى.

*** وتم بيان التطبيق العملي لمنهج استخدام المصفوفات الرياضية لتحديد انحرافات التكاليف الصناعية غير المباشرة

وفي حالة الموازنة الثابتة Fixed Budget ، وعند اتباع أسلوب الموازنة المرنة Flexible Budget وفي ظل طريقة التحليل الثنائي Two-Variance Analysis Method وطريقة التحليل الثلاثي Three - Variance Analysis Method وطريقة التحليل الرباعي Four - Variance Analysis Method علي ضوء الآتي :

❖ متجهات الصفوف Rows Vectors ومتجهات الأعمدة Columns Vectors والتي منها :

- متجه العمود Columns Vector الذي يمثل معدل التحميل الإجمالي التقديري والفعلي لمختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.
- متجه الصف Row Vector الذي يمثل الفرق بين معدل التحميل المتغير الفعلي والتقديري لعناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.
- المصفوفات القطرية Diagonal Matrices المختلفة والتي تكون العناصر القطرية Diagonal Element عبارة عن ساعات وقت العمل الفعلية للمصفوفة الأولى ، والفرق بين الساعات النمطية للإنتاج الفعلي والساعات الفعلية للمصفوفة الثانية ، والفرق بين ساعات العمل الفعلية وساعات مستوى الطاقة المعياري للمصفوفة الثالثة ، والفرق بين ساعات العمل النمطية للإنتاج الفعلي وساعات مستوى الطاقة المعياري للمصفوفة الرابعة.

وجدير بالإشارة أنه إذا استخدم منهج المصفوفات الرياضية لتحديد انحرافات التكاليف عن طريق الحاسب الإلكتروني وخاصة في حالة تعدد الأنشطة وكبر حجم العمليات ، فإنه يمكن توفير معلومات إجمالية وتفصيلية دقيقة ، وهذا يساعد علي زيادة الفاعلية في الرقابة علي التكاليف ، وبصفة عامة يفصل أسلوب

تحليل الانحرافات الذي يساعد علي توفير معلومات متكاملة ودقيقة للأسباب المختلفة للانحرافات، وتحديد المسؤولية عن حدوثها وبالتالي يتم اتباع الطريقة الصحيحة للمعالجة واتخاذ القرارات السليمة بصدد انحرافات التكاليف.



مراجع البحث

المراجع العربية

أ. كتب :

- ١- د. إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، د يحيى سعد زغلول، مقدمة في الرياضة البحتة، لبنان بيروت، الدار الجامعية ١٩٨٨ م.
- ٢- أحمد فرغلي محمد حسن، أصول محاسبة التكاليف، كلية التجارة - جامعة القاهرة، ٢٠٠٢ م.
- ٣- أحمد فرغلي محمد حسن، نظم التكاليف - الجزء الثاني (الفعلية - والمعيارية) كلية التجارة، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ م.
- ٤- د. إسماعيل إبراهيم جمعه، د. زينات محمد محرم، عمر عباس العتر، محاسبة التكاليف - مدخل إداري، جامعة الإسكندرية - كلية التجارة ٢٠٠٠ م.
- ٥- د. تشارلز. ت. هورنجر، وآخرون، محاسبة التكاليف، مدخل إداري، الجزء الثاني، ترجمة د. حامد أحمد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٩٦ م.
- ٦- د. حسين عامر شرف، مبادئ محاسبة التكاليف، الجزء الأول - القاهرة - دار النهضة العربية.
- ٧- د. خليفة على ضو، محاسبة التكاليف، نظريات وتطبيق - الطبعة الأولى - ليبيا - طرابلس، منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.
- ٨- هوارد أنتون، برنارد كولن، الرياضيات وتطبيقاتها في العلوم الإدارية والاجتماعية - السعودية - الرياض - دار المريخ للنشر ٢٠٠٢ م ترجمة د. هادي مجيد الحداد، د. محمد بركات قنديل.

- ٩- د . عبد العزيز فهمي هيكل ، الرياضيات والإدارة الاقتصادية ، دار النهضة العربية - بيروت - لبنان .
 - ١٠- د . عباس شافعي ، د . منير محمود سالم ، المحاسبة الإدارية - القاهرة مكتبة عين شمس .
 - ١١- د . محمد توفيق بلبع - التكاليف المعيارية لأغراض قياس وضبط التكاليف الفعلية ، القاهرة ، مكتبة الشباب .
 - ١٢- د . محمد رضوان حلوه ، محاسبة التكاليف المعيارية - سوريا - منشورات جامعة حلب ، كلية الاقتصاد والإدارة .
- ب . مجلات ورسائل علمية:
- ١- د . عباس الشافعي ، تحليل انحرافات خط الربح ، بحث نظام التكاليف المتغيرة المعيارية - المجلة القومية للاقتصاد والتجارة - كلية التجارة - جامعة عين شمس - القاهرة ١٩٧٨ م .
 - ٢- د . عبد الحى مرعي ، حدود التخطيط وحدود الرقابة وتحليل الحساسية - محاولة للتغلب على بعض أوجه القصور في وضع المعايير وتحليل الانحرافات - التكاليف - مجلة علمية تصدرها الجامعة العربية للتكاليف مايو ١٩٧٥ م .
 - ٣- أ . محمد السعيد صديق الشحات - استخدام النماذج الكمية في الرقابة المحاسبية رسالة ماجستير - مقدمة لكلية التجارة - جامعة القاهرة ١٩٧١ م .
 - ٤- د . محمد محمود يوسف ، كفاءة وفاعلية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة المجلة العلمية - كلية الإدارة والاقتصاد ، الدوحة - جامعة قطر - العدد الرابع ١٩٩٣ م .
 - ٥- د . ليلي فتح الله ، الإطار الذي يحكم المحاسبة والإدارة - المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (١٩٨١ م) كلية التجارة - جامعة عين شمس .

المراجع الأجنبية

- 1-CHARLES T. HORGREN, GEORGE FOSTER, SRTKANT M. DATAR, "Cost Accounting A Managerial Emphasis" Englewood cliffs, New Jersey: Prentics-Hall, Inc.1994.
- 2- DARALD J HARTFIEL, Matrix Theory and Applications with Matlab, 2001 by CRC press llc, LONDON, NEW YORK.
- 3- FRANK AYRES , JR , "MATRICES" Mc GRAW-Hill International Book company, New York.
- 4- HORNGREN, C.T," Cost Accounting A Managerial Emphasis" Englewood Cliffs, New Jersey: prentice- Hall , inc., 1982
- 5-JAMES A. CASHIN & RALPH S. POLIMENT, "Cost Accounting" McGraw-Hill Book Company, New York, 1981.
- 6- KARIM M. ABADIR JAN R. Magnus Matrix Algebra, Cambridge University press, printed in The United States Of America, 2005
- 7- MICHAEL. W. MAHER WILLIARN; N LANEN, MADHAV V. RAJAN, Fundamentals of Cost Accounting, Mc Graw-Hill International Edition 2006.
- 8-NAGLAA M. ABD EL LATIF, The study of the complex elgenvalue Assignment problem Associated with linear control system, Athesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the master degree in pure Mathematics, Monoufia University, faculty of science, 2002,
- 9-RALPH S. POLIMENI, FRANK J. FABOZZI. ARTHUR H.ADELBERG. Cost Accounting Concepts and Applications for Managerial Decision Making, McGraw-Hill International Edition,1991.

فى موضوع الحوار بين الحضارات

(دفاعاً عن الإسلام وليس دفاعاً عن المسلمين)

الشريعة الإسلامية فى الحكم والإدارة ، الأصول والإحياء

دكتور/ بهاء الدين محمود محمد منصور ❁

١ - مقدمة

لم يختلف المسلمون على شيء حقيقى من أمور العقيدة أو العبادات فهما من أمور الغيب بين العبد وربّه ، ولكنهم اختلفوا على أصول الحكم والإدارة أشد الاختلاف لأنها ترتبط أشد الارتباط بمعاملات السلطة والثروة وكل منهما مرتبطٌ أشد الارتباط بمصالح البشر وإشباعهم من الأمن والرفاهية .

فى البداية كان هناك نبأ السماء ووحىه إلى رسول الله ﷺ يعلمنا شريعة الله الكونية وهى ما طبقه الرسول الكريم فى سنته الواضحة فى الحكم والإدارة وهى نفس ما اتبع خلفاؤه الراشدون من بعده ، ولكن بعد الفتوحات الإسلامية على عهد عمر بن الخطاب ؓ واتساع الدولة أصبحت الأغلبية المطلقة لغير من تربوا على يد رسول الله ﷺ ، حيث دخل فى مواطنة الدولة الطلقاء من أهل مكة بما لهم من نسبٍ ومكانة اجتماعية بين العرب ، وغير ذلك من أهل البلاد المفتوحة مما فتح الباب إلى أحداث الفتنة الكبرى ومنذ ذلك الوقت وما بعده يتشعب المسلمون فى أمورٍ أساسها مبادئ الحكم والإدارة .

اليوم فى القرن الواحد والعشرين ، يتشعب المسلمون إلى تيارين أساسيين ؛ هما السنة والشيعة حيث يندرج تحت تيار السنة حوالى ٩٠٪ من المسلمين .

تاريخياً اندرج تحت اسم السنة نمطين رئيسيين فى موضوع الحكم والإدارة ؛ الأول هو صحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة ويتميز بالشورى والتعفف عن المال العام ورد المظالم عند الوفاة أو ترك المنصب ،

ولكن الحضارة الإنسانية في القرن السابع الميلادي وهي بداية القرون الوسطى لم يكن لديها من الثقافة والعلوم والنظم السياسية والفقه القانوني ما يسعف هذا النمط الراقى من الحكم والإدارة أو يدعمه مما جعله يهتز بعد اتساع الدولة عما كانت عليه في حدود المدينة المنورة الفاضلة لتشمل الطلقاء وأبناء البلاد المفتوحة ممن لم يتربوا على يد رسول الله ﷺ فيدركوا صحيح الشريعة الإسلامية فيحسنوا العمل سواء كانوا حكاماً أو محكومين ، فقد يجد المسلم نفسه في موقف من المواقف حاكماً ثم يكون محكوماً في موقف آخر وفي الحالين عليه أن يدرك ما عليه من واجبات حيال الآخرين وما له من حقوق وأن يلتزم بأداب أداء كل منهما .

ونمط الحكم الثانى يتداول أمره فقهاء الدين الإسلامى تحت اسم السنة أيضاً على الرغم من أنه يتميز باختلافات جذرية عن صحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، وهو ذلك النمط الذى استحدثه معاوية بن أبى سفيان بن حرب فى بلاد المسلمين من بعد هدمه للخلافة الراشدة حيث يتميز نمط حكمه الأموى بالإبقاء على كل ما فى الدين الإسلامى من عقائد وعبادات ، ولكن يختلف أمر المعاملات عندما تكون بين المحكومين والحكام حيث تميز بالاستبداد ومنع الشورى واعتداء الحكام وأصحاب السلطة على المال العام وعدم رد المظالم عند ترك الحكم أو المنصب ، بل وتوريث الحكم ونكاد أن نقول بأنه استعار نظام حكمه من أعظم ما كان فى عصره من نظم سياسية وهما نظامى كسرى وقيصر ، وبالاختصار ينتمى نمط الحكم الأموى إلى حضارات القرون الوسطى فى أمور السياسة والفقه القانوني ولكنه ينتمى أشد الانتماء إلى صحيح الدين الإسلامى فى أمور العقائد والعبادات والمعاملات الشخصية التى ليس فيها شئ من أمور الحكم والإدارة ، وقد تميز الفقه المنقول الذى كُتب فى القرون الوسطى بتسمية الحكام بألقاب دينية سواء استحقوها أو لم يستحقوها ، وبتجاهل ارتكاب الحكام وأعوانهم للكبائر طالما كانت موجهة لتثبيت استقرار نظم الحكم فى البلاد الإسلامية ، بل واعتداءات الحكام على المال العام فضلاً عن التعقيم عليها وعلى أى

آراءٍ تنتقد تجاوزاتهم هذه ، ولعل الله قد أرسل سيدنا عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين بإجماع الفقهاء ليكون حجة على ممارسات الحكام هذه يوم القيامة، ولكن تحت جميع الظروف ولطول الأمد يكاد العامة من المسلمين أن يصدقوا أن الاستبداد ومنع الشورى والاعتداء على المال العام وعدم رد المظالم هى من الحقوق الشرعية للحكام المسلمين .

اليوم فى القرن الواحد والعشرين وتحت ضغوط العولمة وتوازنات القوى الناتجة عنها فى الداخل والخارج نكاد أن نلاحظ نمطاً إضافياً جديداً فى الحكم والإدارة يروج له البعض فى بلاد المسلمين، فالحكام لهم كل الحقوق التى حصل عليها الحكام الأمويون فى القرون الوسطى ولكنهم لا يقدمون لبلادهم ما قدم حكام القرون الوسطى من قوة للدولة وحضارة فى عصرها ، أى أن الحكام قد تجاوزت حقوقهم ما يسمح به صحيح الشرع الإسلامى كما بيّن رسول الله ﷺ فى سنته العطرة وهو ما التزم به الخلفاء الراشدون فى حكمهم ، وتجاوز الحكام أيضاً حدود حقوق الحكام كما هى معروفة لدى الدول غير الإسلامية فى العصر الحديث لتمتد إلى ما كانت عليه فى القرون الوسطى فى عصور الأمويين ولم يقدموا ما قدم الأمويون لبلادهم ، أيضاً وفى ظروف العولمة وانفتاح الإعلام لم يعد ممكناً إخفاء تجاوزات الحكام مما أسمعنا بعض الآراء لبعض الفقهاء لا تكتفى بتجاهل الخوض فى جرائم الحكام وأعوانهم ، بل تطالب المحكومين بالسمع والطاعة حتى لو ارتكب الحكام الكبائر مما يبشرنا بفقده جديد يحصل فيه الحكام على حقوق تتجاوز ما حصل عليه الأمويون فى الفقه المنقول فقد ارتكب حكام القرون الوسطى من المسلمين الكبائر فى حق المحكومين دون أن يجاهر بها ولم يكفُ فقهاء القرون الوسطى عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن صمتوا وتجاهلوا ارتكاب الحكام للكبائر ولم يذكروها وكأنهم لم يروها أو يسمعوها بها ، أما الجديد فهو الدعوة إلى شرعية ارتكابها والمجاهرة بهذه الشرعية رداً على ما ينقله الإعلام العالمى والفضائيات من خروقات هؤلاء الحكام وفساد إدارتهم، كل هذا ينبئنا بأن هناك اختلافاً حقيقياً بين النمط الأموى فى القرون الوسطى والمتعلقين بأهدابه فى العصر الحديث .

هذا الانفتاح الذى يشمل كل الأطياف من الشورى إلى الاستبداد ومن تحریم الاعتداء على المال العام إلى عدم محاسبة الحكام عليه ومن رد المظالم إلى عدم رد المظالم بل وطاعة الحكام مرتكبي كبائر الإثم يستوجب الحاجة إلى صياغة مبادئ الشرعية الإسلامية للعلاقة بين الحكام والمحكومين فى العصر الحديث، تلك المبادئ التى يثبت بالضرورة المنطقية أن الخروج عليها يعنى خرق الإطار العام للمعاملات الشرعية الإسلامية ويستوجب أيضاً مراجعة أصول التشريع الإسلامى واستنباط الأحكام الشرعية وبيان الثغرات التى نفذت منها كل هذه التناقضات لسد منافذها.

الغرض من هذا البحث هو تحقيق هدفين الأول بيان أساس نظرية الحكم الإسلامى الشرعى المستمدة من القرآن والسنة النبوية الشريفة وكيفية تطبيقها فى العصر الحديث، والثانى مراجعة أصول التشريع الإسلامى المستقرة فى الفقه الإسلامى وكيفية تحصيلها وسد منافذ التشعب والاختلاف على النحو الذى نراه فيما هو متوارث عن المذاهب الفقهية والسياسية لدى المسلمين.

هذا البحث يبدأ بالإشارة إلى وجود الله سبحانه وتعالى وأن شرعه واحد لا يتبدل فهو شريعة الله الكونية فى الأرض كما هى فى السماء، وأن البشر جميعاً شركاء فى رحلة الإنسان على الأرض وبالتالي فنحن جميعاً أبناء آدم شركاء فى عالمية التزكية وشركاء فى عالمية التجربة الإنسانية والعلوم والمعارف، ننقل إلى الإطار العام للمعاملات الإسلامية وسنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة التى لا تزيد عن كونها التطبيق الخاص للإطار العام للمعاملات الإسلامية الشرعية ولكن فى مجال الحكم والإدارة، ثم الدين والدولة ومعاوية بن أبى سفيان بن حرب وابتداعه للنموذج الأموى فى الحكم والإدارة والنجاح السياسى لهذا النموذج وإقامته لحضارة إسلامية ودول قوية تسيدت النظام الدولى العالمى طوال حقبة القرون الوسطى الممتدة من القرن السابع الميلادى حتى القرن الخامس عشر، ثم التراث السياسى الإسلامى الذى لم تبدأ كتابته إلا فى القرون الوسطى وبعد سقوط دولة الخلافة الراشدة، وأثر التناقض بين سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة والنظام الأموى فى إرباك الثقافة السياسية

لدى المسلمين، ثم بيان أصول التشريع الإسلامى وفتاوى الفقه المنقول وما هى الثغرات التى سمحت بهذا الارتباك الثقافى والفكرى ، ثم بياناً لآساس نظرية الحكم الإسلامى الشرعى الحديث ، وأخيراً فقه القانون الدستورى الحديث وأوجه الاستفادة منه فى تطوير علوم أصول التشريع الإسلامى .

٢ - الإطار العام للمعاملات الإسلامية وسنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة^(١):

الإطار العام للمعاملات الإسلامية أساساته هى العدل والرحمة والإحسان وتأدية الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُم لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٢) ، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٣) . وبخصوص السلطة والنفوذ فقد حرم الله البغى بغير الحق ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ۖ وَإِنَّكُمْ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْمَلُونَ﴾^(٤) ، أما بخصوص التعامل فى الأموال والتبادل الاقتصادى فقد حرم الله أكل

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحديث»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة السابعة - العدد الثانى والعشرون ١٤٢٥ هجرية - ٢٠٠٤ م.

* «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد الخامس والعشرون، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

* «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد السابع والعشرون، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

(٢) سورة النحل، آية ٩٠

(٣) سورة النساء، آية ٥٨

(٤) سورة الأعراف ، آية ٣٣

أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(١)، وحرَم التلاعب فى الكيل والميزان وبخس الناس أشياءهم لأكل حقوقهم فى تبادل السلع الاقتصادية ﴿وَيَقْوِمُوا أَوْفُوا أَلْمِيزَانَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٢)، وحرَم الإدلاء بأموال الناس بالباطل إلى الحكام ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٣)، وأوجب أيضا المحاسبة بين الناس على الأموال حفاظا على حقوق العباد ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُحْلِلَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَاتْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُقُوكُمْ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٤).

أما آداب التقاضى وواجباته فهى القسط فى الشهادة ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا أَلْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ

(١) سورة النساء ، آية ٢٩

(٢) سورة هود ، آية ٨٥

(٣) سورة البقرة ، آية ١٨٨

(٤) سورة البقرة ، آية ٢٨٢

تَذَكُّرُونَ ﴿١﴾، ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٢﴾، وعدم كتمانها، وتحريم قول الزور ﴿وَأَن كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا فَرْهَنًا مَّقْبُوضَةً فَإِنِ مِن بَعْضِكُمْ بَعْضًا فُلْيُودِ الَّذِي أَوْثَمِنَ أَمْنَتَهُ وَلِيَقِيَّ اللَّهَ رَبَّهُ ۚ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءِثْمٌ قَلْبُهُ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٣﴾، ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعْظَمَ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُۥ عِنْدَ رَبِّهِ ۚ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴿٤﴾﴾ وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴿٥﴾، أما في القصاص فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ﴿وَأَن عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ۚ وَلَٰئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ ﴿٦﴾﴾ .

وهكذا وضع الله حدوداً للتعامل لا يتعداها أحدٌ مسلماً أو غير مسلم، مثل جرائم القتل أو السرقة أو الزنا والاعتداء على الأنساب دون إقامة الحدود التي أوضحها الله سبحانه وتعالى في شرعه الخفيف، فضلاً عما هو محرم مما يندرج تحت صور البغى والتعدى على الآخرين ، فإذا اختلفوا فإن أساس التقاضى العادل وأركانها يراها الله بنفسه في آيات محكمات ويتوعد الخارج عن هذه الأساس أشد العذاب، حيث تقع كل هذه المعاملات على أساس متين من وجوب القسط في الشهادة وعدم كتمانها وتحريم قول الزور، وتلك أهم أساس إقامة العدل في جميع المعاملات بين الأفراد وفي ساحات القضاء بل تكفي وحدها لإقامة مجتمع العدل والاستقامة .

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة^(٧).

(١) سورة الأنعام، آية ١٥٢

(٢) سورة المائدة، آية ٨

(٣) سورة البقرة، آية ٢٨٣

(٤) سورة الحج، آية ٣٠

(٥) سورة الفرقان، آية ٧٢

(٦) سورة النحل، آية ١٢٦

(٧) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق. «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة»، د. بهاء= <

المبادئ العامة للمعاملات الإسلامية كُلٌّ لا يتجزأ ولو أخذنا واحدة منها بصدق لقادتنا لاتباع باقى قواعدها ولو خرقنا إحداها لخرقنا الآخرين ، ولو طبقناها على معايير وخصائص ومؤشرات العلاقة بين الحكام والمحكومين فى السنة النبوية الشريفة لوجدنا أنها هى نفسها التى اتبعها الخلفاء الراشدون فى الحكم والإدارة ، ونجد أن خصائصها كلها تنتمى إلى أصل واحد هو شريعة الله الكونية وآساسها كالاتى :

العدل والمساواة والرحمة فعلى الرغم من مكانة الرسول الكريم العالية بين أصحابه إلا أنه لم يختص نفسه ولا أسرته بأبهة سلطة ولا ترف مال ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا فَعَلَّيْنَ أُمِّتَعَنَّ وَأَسْرَحَنَّ سَرَاحًا حَسْبًا﴾ (١) وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٢) ، ولا شفاعة فى تطبيق الحدود ولو كانت فاطمة بنت محمد (٣) .

الشورى ، أمر الله سبحانه وتعالى بالشورى كما جاء فى الآيتين الكريمتين ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (٤) ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (٥) ،

=الدين محمود منصور، مرجع سابق. «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ» د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق. «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، المجلد الثانى (الجزء الثامن)، دار الريان للتراث (مكتبة الخدمات الحديثة)، القاهرة، ١٩٨٨م. «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦ (الطبعة الثامنة). «عبقريّة عمر»، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م. «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، المجلد الثانى (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٣٥ للهجرة)، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- (١) سورة الأحزاب، آية ٢٨ ، ٢٩
- (٢) «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، المجلد الثانى (الجزء الثامن)، دار الريان للتراث (مكتبة الخدمات الحديثة)، القاهرة، ١٩٨٨ ص ٥٠٦
- (٣) سورة آل عمران ، آية ١٥٩
- (٤) سورة الشورى ، آية ٣٨

وأقل ما يعنيه ذلك هو حرية الرأى وألا يُضار أحدٌ من اختلافه فى الرأى مع أصحاب السلطة والنفوذ .

التعفف عن التمتع بأبهة السلطة أو اكتساب النفوذ الاجتماعى أو التريح منها كان الرسول الكريم عفيفاً عن السلطة والمال العام وكذلك حرم الله على أزواجه إن كنَّ يردن الله ورسوله فليس لهم إلا أن يكونوا مثله ﴿يَتَأَيُّمُ النَّبِيُّ قُلٌّ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۖ وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ۝﴾^(١).

السلطة أمانة لا تُستخدم لغير الغرض التى فُوضت من أجله ، والاعتراف للرعية بحقوقها فى محاسبة الحاكم ومراجعته على السلطة العامة وعلى المال العام وهذا واضحٌ من خطبتي استهلال الحكم من أبى بكرٍ وعمر بطلب التقويم والنصيحة ، وقصة المرأة التى راجعت عمر بن الخطاب على مهور النساء ، وقصة الرجل الذى حاسب عمر على طول حُلته .

وأخيراً رد المظالم قبل مغادرة مقعد السلطة بالوفاة أو بغير ذلك وهذا واضحٌ من ذكر الخبر عن مرض رسول الله الذى توفى فيه^(٢) الدروس والعبر ، وكذلك فعل خلفاؤه الراشدون وعلى رأسهم أبوبكر وعمر عند الوفاة ومحاسبة كلٍّ منهم لنفسه وسؤالهم عن جلد له ظهرأ أو شتم له عرضأ أو كان له درهمأ فى ذمته .

سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة ليست إلا التطبيق الخاص للمبادئ العامة للمعاملات الإسلامية فى مجال الحكم والإدارة وأن الخروج عليها يؤدى حتماً إلى الانزلاق خارج الإطار العام للمعاملات الإسلامية بما يؤدى بطبيعة الأمور إلى ارتكاب الكبائر .

(١) سورة الأحزاب، آية ٢٨ ، ٢٩

(٢) تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، المجلد الثانى (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٣٥ للهجرة)، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (ص ٢٢٧). «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

نستطيع أن نلخص العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين في تطبيق الدستور الإسلامي في الحكم والإدارة المأخوذ عن صحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة يوم وقف رجلٌ من العامة يحاسب سيدنا عمر ابن الخطاب، «جاءت عمر برود من اليمن ففرقها بين المسلمين فخرج في نصيب كل رجل برد واحد ونصيب عمر كنصيب واحد منهم . قيل : واعتلى عمر المنبر وعليه البرد وقد فصله قميصا ، فندب الناس للجهاد ، فقال له رجل : لا سمعا ولا طاعة . فقال عمر : ولم ذلك؟ قال الرجل لأنك استأثرت علينا ؛ لقد خرج في نصيبك من الأبراد اليمنية برد واحد ، وهو لا يكفيك ثوبا ، فكيف فصلته قميصا وأنت رجل طويل ؟ فالتفت عمر إلى ابنه قائلاً : أجبه يا عبد الله . فقال عبد الله : لقد ناولته من بردى فأتم قميصه منه . قال الرجل : أما الآن فالسمع والطاعة»^(١) .

هذا عمر بن الخطاب يعلمنا شريعة الله الكونية في الحكم واتزان العلاقة بين الحكام والمحكومين ، إنها السمع والطاعة الضرورية لانتظام الحكم والإدارة مقابل قبول الحاكم لمبدأ المحاسبة من الرعية على السلطة والمال العام قبولاً مطلقاً لا اعوجاج فيه وبدون قيد أو شرط كما فعل عمر .

الإطار العام للمعاملات الإسلامية هو الأصل أما سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة فهو الفرع ولو طبقنا الأصول الإسلامية في المعاملات واحترمناها حق احترامها في معاملات السلطة والمال العام لما نتج عنها إلا سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة ، وتتخلص سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة في ثلاث سنن حاكمة:

الأولى : لا شفاعة في تطبيق الحدود

الثانية : المساواة بين البشر جميعاً والقصاص من الحكام والأثرياء إذا اعتدوا على غيرهم بنفوذ السلطة أو نفوذ المال

(١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م (الطبعة الثامنة)، (الجزء الثاني، ص ١٩٤).

والثالثة : هى محاسبة عمر بن الخطاب نفسه من قبل الرعية على ما فى يده وما يلبس من برود اليم

لو افترضنا أن رئيس الدولة له كل السلطة ولا يحاسب إلا أمام الله كما يتطرف بعض الفقهاء فى التشيع لرئيس الدولة ولكنه التزم بصحيح الدين والسنة النبوية فى المساواة فى إقامة الحدود (بمعنى المعاقبة والمحاسبة حسب القانون السائد فى الدولة) بين كبار رجال دولته وأبناء أسرته الكرام غيرهم من المسلمين كما فعل الرسول الكريم والخلفاء الراشدون من بعده ومنهم عمر ، ولو التزم بالقصاص من أعوانه لو اعتدوا على حقوق المواطنين فى الدولة ولو كانوا ممن هم تحت الفتح كما فى حالة عمر بن الخطاب والمصرى الذى سبق ابن عمرو بن العاص^(١) ، لو فعل الحاكم ذلك وأقام صحيح أحكام الشريعة بأمانة فى أسرته وكبار أعوانه لاضطر هو نفسه إلى الاستقامة حتى ولو كان فى الأصل معوجاً لأنه لن يجد أعواناً فلن يكون لأحدهم مصلحة فى اعوجاجه ولا نصر فوا عنه .

لقد كانت تلك هى مبادئ العلاقة الشرعية بين الحكام والمحكومين فى المدينة المنورة الفاضلة حكماً ومحكومين ، وهو نمط متحضر لم تعرف البشرية مثيلاً له فيما سبق من النظم السياسية ولا معاصراً له فى القرن السابع الميلادى ، تلك كانت القرون الوسطى وأحدث ما يمثلها من وجهة نظر التحضر الإنسانى فى ذلك الوقت كان نظامى كسرى وقيصر وما يتسق معهما من فكر سياسى ، لقد كان اتحاد الدولة مع رئيس الدولة مطلوباً فى تلك العصور ولا يوجد حلٌ آخر للسياسة والإدارة ، ومسئولية الحاكم تجاه شعبه هى فى حقيقة الأمر هى مسئوليته تجاه نفسه فكل ما يملك موجود داخل المملكة فإذا أضيف إلى ذلك توريث الحكم اكتملت الصورة ووجب اتحاد المالك وهو رئيس الدولة بما يملك وهو «الدولة وما عليها» لمصلحة المالك والمملوك والرعية وكل هذه المفاهيم والنظم تعطى الحاكم كل شئ ، ولا يبقى

(١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ (الطبعة الثامنة). الجزء الثانى، ص ١٩٨. «عبرية عمر»، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦ م. ص ١٤٧، ١٤٨.

للمحكومين أى فكر ولا تنظيمات سياسية معروفة فى ذلك الوقت تسمح بتنظيم الشورى وحرية الرأى ومحاسبة الحكام وهى أمور لا يمكن تنفيذها .

٣ - الدين والدولة ومعاوية بن أبى سفيان بن حرب

لم يكن هناك غمط يعرفه الناس للحكم فى الدولة الإسلامية الناشئة غير سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، ولكن شرعيته السياسية اهتزت على أواخر عثمان وبلغ الاهتزاز مداه فى عهد على بن أبى طالب حيث أثبتت الأيام فشل هذا النمط عمليا نتيجة لعدم قدرته على التكيف وفشله فى التطور الضرورى للدولة للانتقال من القيام على المبادرات الشخصية القائمة على أفضل خلق الله وهم الرسول الكريم وخلفائه الراشدين ورعية من الصحابة الأجلاء من المهاجرين والأنصار، والانتقال إلى دولة اتسعت بعد الفتح لتستوعب دخول أعداداً كبيرة من طلقاء مكة وأهل الأمصار المفتوحة لم يتربوا على يد رسول الله ﷺ ولم يستوعبوا قيم الإسلام الرفيعة من أسلموا ولم يدرك الإيمان قلوبهم وعقولهم مما كان يستوجب إعادة تنظيم الدولة الإسلامية من بعد عمر بن الخطاب بالاتجاه نحو بناء الأطر القانونية والمؤسسية والآليات السياسية فى الدولة الناشئة بما يضمن العلاقة بين الحكام والمحكومين وعدم خروج أحد منهم عن الإطار المسموح به بالخطوات المنطقية الآتية :

- وضع صيغة تبين ما تم استخلاصه من المبادئ الفقهية التى تقوم عليها العلاقة بين الحكام والمحكومين فى الدولة .

- وضع الإطار والصياغة القانونية المحكمة التى تتفق مع هذه المبادئ بما يعنى تطبيقها فى ظل أقل ما يمكن من الاختلاف على المفاهيم والمبادئ .

- وضع البناء المؤسسى للنظام السياسى والإدارى بما يتفق مع هذه المبادئ ويضعها موضع التنفيذ .

- وضع الآلية القانونية والمؤسسية التى تفسر وتفصل فى الخلافات التى تنشأ عند تطبيق هذه المبادئ .

فى هذه الظروف السياسية اعتلى معاوية رأس السلطة فى الدولة الإسلامية بعد أحداث الفتنة الكبرى وقد كان رجل دولة من الطراز الرفيع ، وبالتأكيد واجه نفس المشكلة الناجمة عن الفجوة الحضارية التى تسببت فى عدم قدرة الدولة على بناء الأطر القانونية والمؤسسية والآليات السياسية بما يتفق وصحيح المبادئ السياسية الإسلامية كما علمنا الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدون .

سواءً فعلها معاوية بن أبى سفيان بن حرب عن علم أو لأغراض شخصية ، إلا أنه اقتبس أحدث ما فى عصره من فكر وفقه ونظم سياسية مجرّبة وفعالة فى ظروف عصره وطبقها فى دولة الإسلام ، لقد حافظ على كل ما فى الإسلام من صحيح العقائد والعبادات ولكنه استخلص النظام السياسى لكسرى وقيصر وما يتفق بالضرورة معه من تنظيم للدولة وفكر سياسى وطبق ما استخلصه فى دولة الإسلام ، فكانت الدولة الأموية ، ذلك النمط من الحكم الذى تميز بالاستبداد بالسلطة والمال العام وتوريث الحكم وعدم رد المظالم ، إلى آخر ما نعلم عنه بالضرورة ويتفق مع مبادئه هذه^(١).

يتميز المذهب الذى أنشأه معاوية بن أبى سفيان بن حرب فى علاقات الحكم والإدارة مع المحكومين بالخصائص والأمور الآتية^(٢) :

- (١) «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور ، مرجع سابق
- (٢) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق. «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق. «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق. «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، مرجع سابق. «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، مرجع سابق. «عقريّة عمر»، عباس محمود العقاد، مرجع سابق. «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، مرجع سابق. «حياة محمد»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١ (الطبعة السادسة عشرة). «فقه السنة»، الشيخ سيد سابق، المجلد الثالث (الجزء التاسع)، دار الريان للتراث (مكتبة الخدمات الحديثة)، القاهرة، ١٩٨٧م. «الفتنة الكبرى، الجزء الأول، عثمان»، طه حسين ، دار المعارف ، القاهرة ، ٢٠٠٣م (الطبعة الثالثة عشر). «الفتنة الكبرى، الجزء الثانى، على وبنوه»، طه حسين، دار المعارف ، القاهرة، ٢٠٠٣م (الطبعة الرابعة عشر). «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد ابن جرير الطبرى، المجلد الثالث (من السنة ٣٦ للهجرة لغاية السنة ٩٠ للهجرة)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. «التاريخ الإسلامى، العهد الأموي» >

منع الشورى ، سواء بمعنى حرية إبداء رأى لكل فرد من أفراد الرعية ، وهذا أقل ما فى الأمر الإلهى بالشورى ، أو بمعنى محاسبة أولى السلطة على ما يمارسونه من أوامر السلطة العامة كما بين أبو بكر وعمر .

التحول إلى الملكية بتوريث الحكم ، وهو أمر لم يعرفه الإسلام على الإطلاق لا فى عهد الرسول الكريم ولا فى سنة حكمه ولا فى سنة خلفائه الراشدين .

التمتع بالسلطة ببعض صور البغى والتكبر على الرعية والضعفاء فى الدولة ، وهو الأسلوب الظاهر مثل سكنى القصور من المال العام واتخاذ المواكب ، وما منع الشورى والانفراد بسلطة الحكم والبطش بمن يتجرأ من الخصوم السياسيين إلا قمة البغى والتكبر بغير الحق .

التربح من السلطة ، عدم وضع حدود لاستحقاقات الملك أو رئيس الدولة نظير أعباء الوظيفة كما فعل أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، مما أدى إلى انعدام التفرقة بين ما يمتلكه الملك بشخصه وما تمتلكه الدولة ، ثم انتقلت العدوى إلى الموظفين العموميين بعدم التفرقة بين ما يجوز وما لا يجوز فى موضوعات المال العام . عدم رد المظالم لا عند الوفاة ولا غيره ، بما فتح الباب أمام الموظفين العموميين ، كما يفعل ملوكهم ، إلى التوغل فى المظالم ، فلا رد لها لا الآن ولا غداً والحساب مؤجل لدى الغفور الرحيم الذى يغفر الذنوب جميعاً إلا الشرك به .

والسؤال الذى يفرض نفسه ، هل يُمثّل منع الشورى والتحول إلى الملكية بتوريث الحكم وعدم وجود حدود بين اقتناء المال عن طريق السلطة أو بالطرق الشرعية الإسلامية وعدم رد المظالم لا عند الوفاة ولا غيره تحولاً يخرج عن الإطار العام للمعاملات والحدود الإسلامية ، أم أنه صورة من صور التطبيق لسنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة ولا تؤدى إلى تناقض رئيس مع ثوابت الشرع والحدود الإسلامية ، لم يمر عهد طويل على خروج من حكموا بهذا المذهب عن سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة إلا واضطروا إلى خرق الإطار العام

للمعاملات الإسلامية، وكان ذلك بقتل حُجر بن عدى فى السنة الحادية والخمسين من الهجرة على يد معاوية بن أبى سفيان بن حرب نفسه وبعد توليته الحكم بإحدى عشر سنة^(١)، وهذا يُثبت أن السنة النبوية الشريفة التى اتبعتها الخلفاء الراشدون فى الحكم والإدارة ليست إلا التطبيق الدقيق لصحيح المبادئ الإسلامية العامة فى موضوع الحكم والإدارة ولا يتسق مع الإطار العام للمعاملات الإسلامية إلا صحيح سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة، وأن الخروج عن هذه السنة يؤدى حتماً إلى خرق الإطار العام للمعاملات الإسلامية والوقوع فى المحرمات الشرعية، وما قتل حُجر بن عدى إلا إثبات لذلك^(٢).

هذا النمط من الحكم قد استحسنه واتبعه كل الحكام المسلمين بدءاً من القرن السابع الميلادى وقت نشأة هذا النمط من الحكم على يد معاوية حتى القرن الخامس عشر الميلادى عندما تحولت القيادة الإسلامية إلى دولة الخلافة العثمانية، لقد نجح معاوية ومن اتبعوا نمط حكمه فى بناء دول إسلامية قوية تسيدت النظام العالمى طوال حقبة القرون الوسطى وأقامت حضارات ثقافية وسياسية وعلمية باهرة.

لقد قامت دولة الخلافة الراشدة على عفة الخلفاء الراشدين وورعهم بصفاتهم الشخصية، واستمرار دولهم واستقرارها على أساس وجود مثل هذا النمط من الرجال دون مؤازرة من بيئة قانونية ومؤسسية وتوازنات قوى فى الدولة والعصر الذى تعايشه، وهذا من الناحية السياسية يعتبر أمراً غير واقعى، ولذلك وعلى النحو المعروف فى التاريخ الإسلامى بلغت دولة الخلفاء الراشدين قمة نضجها فى عهد سيدنا عمر بن الخطاب قبل أن تهتز الشرعية السياسية للدولة فى عهد سيدنا عثمان بن عفان وتواجه أحداث الفتنة الكبرى على عهد سيدنا على بن أبى طالب حتى سقطت فى ظروف القرن السابع الميلادى نتيجة لوجود فجوة حضارية بين القيم السياسية التى تقوم عليها دولة الخلفاء الراشدين وتلك القيم السائدة لدى البشر

(١) «الفتنة الكبرى، الجزء الثانى، على وبنوه»، طه حسين، مرجع سابق، ص ٢١٨ — ٢٢٤. «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، مرجع سابق ص ٢١٨ - ٢٢٨

(٢) «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

عامة في ظروف القرون الوسطى مما شكّل عقبة في تطور الدولة القانوني والمؤسسي مع عدم وجود التكنولوجيا التي تساند هذه القيم بآليات التنقل والاجتماع والاتصال وتبادل المعلومات ولم يعد هناك أمل في بعث مثل هذا النمط من الحكم في الدولة الإسلامية إلا على أساس توازنات القوى والأطر القانونية والمؤسسية بالدولة والمجتمع والثقافة السياسية التي تساند وتحرس مثل هذا النمط من الحكم والعلاقات السياسية المرتبطة به .

٤ - فى تقويم التراث السياسى الإسلامى

قامت دولة الخلافة الراشدة على عفة الخلفاء الراشدين وورعهم بصفاتهم الشخصية ، ثم سقطت بعد انتهاء وجود مثل هذا النمط من الرجال ذوى العفة والفضل ، ولم يعد هناك أمل في بعث مثل هذا النمط من الحكم في الدولة الإسلامية بغير أن يضطر الحكام إلى احترام الحقوق الشرعية للمحكومين على أساس من توازنات القوى والأطر القانونية والمؤسسية بالدولة والمجتمع والثقافة السياسية التي تساند وتحرس مثل هذا النمط من الحكم والعلاقات السياسية المرتبطة به ، بهذه الفكرة نعيد قراءة التراث السياسى الإسلامى بحثاً عما يؤازر تحقيق العلاقة بين الحكام والمحكومين على أساس مبادئ الخلافة الراشدة ، وبما يحفظ حقوق المحكومين الشرعية الإسلامية قبلَ الحكام المسلمين ، وليس على أساس مكارم الأخلاق والمثل العليا غير الملزمة ، بحثاً عن مبادئ الخلافة الراشدة وكيف تم تناولها فى التراث السياسى الإسلامى على أساس من العلوم السياسية وبناء توازنات القوى بالدولة من خلال بناء الأطر القانونية والمؤسسية والثقافة السياسية وليس الوعظ والإرشاد .

يُبنى التراث السياسى الإسلامى على شقين ؛ الأول فقهى يبين ما جاء فى الموضوع السياسى مأخوذاً عن العقيدة والشريعة الإسلامية ، والثانى ما يخص الظاهرة السياسية فى المجتمع الإنسانى ، وكثيراً ما يتم خلط المصدرين فى مرحلة

البحث عن الأحكام، فتختلط الأدلة النقلية من القرآن والسنة مع الملاحظات والرؤى الواقعية مما يؤثر على منهج البحث والأدلة التى يقدمها الفقهاء والمفكرون الإسلاميون، وهذا يجعل هذا الفكر الإسلامى لا تنطبق عليه المعايير العلمية المتعارف عليها فى العلوم الغربية والخاصة بضمانات الإثبات المحسوسة للتأكد من تطابق هذا الفكر والواقع، ولا تنطبق عليه معايير التفلسف فى الأمور الواقعية (فى غير موضوعات ما وراء الطبيعة) كما تعارف عليها العلماء والباحثون فى المناهج الأكاديمية بالمعايير العامة، مما يجعل الاعتراف بصحة هذا الفكر السياسى بصرف النظر عن صحة نتائجه أمراً صعباً على من لا يؤمن أصلاً بالكتاب والسنة، فالعلم بمنهاجه وليس بموضوعه، فمن المفترض حسب المعايير العلمية أن يُبنى النسق الفكرى كله على مقدمات أساسها الملاحظة للواقع والقوانين العلمية الثابتة والمنطق السليم، أما أن يدخل فى نسج هذا النسق أدلة نقلية عن الكتاب (القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة) فيقطع الاتصال العلمى بين قضايا النسق والواقع المحسوس وليست له ولا لمنطقه من حجة إلا على من يؤمن أصلاً بالكتاب والسنة، أما غير المؤمنين فيمكن أن ينظروا إلى هذا الفكر على أنه فكر غيبى مبنى على مسلمة ليس لها إثبات فى الواقع، ولكن هذه الإشكالية المنطقية يحلها أن هناك أسس فيزيقية للعقيد والشريعة الإسلامية وغاية لكل الأحداث التى تجرى على الأرض فى الواقع المحسوس^(١) مما يسمح بدخول هذه الأدلة النقلية عن الكتاب والسنة فى النسج المنطقى للفكر العلمى ويجعل منهج البحث والأدلة غير مقطوعى الصلة مع الواقع، وحيث أن المعيار العلمى الهام لصحة القضايا العلمية «هو قابلية القضية العلمية للتحقق فى الواقع المحسوس» قد أصبح جزءاً أساسياً مما نبحت عنه من فكرٍ سياسى قابلٍ للتطبيق ومعايشة الواقع وإعطاء نتائج يسبق توقعها بنجاح، وإن منهج استنباط الأحكام الشرعية الإسلامية كما هو مبين فى «أصول التشريع

(١) «الأسس الفيزيكية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

الإسلامي» يحتاج إلى مراجعة للتأكد من معايير مطابقتها الكلية للقرآن والسنة والواقع.

ونحن نبحث في التراث السياسي الإسلامي سوف نرصد ما يخص الجزء العام من الظاهرة السياسية وهو الخاص بالحاجة البشرية العامة للاجتماع والحاجة إلى السلطة المركزية وتعاون الحكام والمحكومين لنجاح الدولة في أعمالها (وهو الجزء العام من مباراة مجموع ناتجها لا يساوى الصفر «Non-zero sum game»^(١)، ثم نرصد ما يخص الجزء الخاص بتقسيم ناتج العمل وهو الخاص بكيفية اقتسام السلطة والمحاسبة عليها (و هو المباراة الصفرية الداخلية لتقسيم ناتج المباراة بعد نجاحها «Zero sum game»^(٢)، مع ملاحظة أن الجزء العام من الظاهرة السياسية وهو الخاص بالحاجة إلى تعاون الحكام والمحكومين لنجاح الدولة في أعمالها لن يقاومه لا الحكام ولا المحكومين فكل منهما منفرداً أو مجتمعاً صاحب مصلحة في نجاحه ، أما وضع العلاقة بين الحكام والمحكومين في موضعها الصحيح على أساس مبادئ الخلافة الراشدة ، وبما يحفظ حقوق المحكومين الشرعية الإسلامية قبل الحكام المسلمين فيقع في الجزء الخاص بتقسيم ناتج العمل وهو الخاص بكيفية اقتسام السلطة والمحاسبة عليها (و هو المباراة الصفرية الداخلية لتقسيم ناتج المباراة بعد نجاحها «Zero sum game»^(٣)، وسيجد مقاومةً من قبل الحكام حتى يسمحوا للمحكومين بمشاركتهم القرار والمحاسبة على النتائج لأن الحكام بحكم التفويض بالسلطة الذي يمارسونه، تقع في أيديهم كل الأمانة، فهل سيسمحون لأحد أن يقاسمهم إياها .

في المقدمة عن منهجية مصادر التراث الإسلامي كما جاءت في كتاب «في مصادر التراث السياسي الإسلامي» للدكتور / نصر عارف^(٤)، حيث يكتب فيه «ذلك أن التراث الإسلامي - عند فريق من الباحثين - يشمل النص الإسلامي الموحى ، المنزل على رسول الله ﷺ - المتمثل في كتاب الله وبيانه في سنة رسول الله

١-٣ «الأسس الفيزيائية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

٤ «في مصادر التراث السياسي الإسلامي، دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل»، دكتور/ نصر عارف، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ١٩٩٤م، ص ٩.

﴿عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾ - كما يشمل سائر ما أنتجه العقل المسلم من خلال تفاعله مع هذين المصدرين الأساسيين لمعرفته، ومع الواقع الذى عاشه، واللغة العربية التى مثلت وعاء هذا النص، ووسيلة الإفصاح عن مكنونه وبيان معانيه. فحول النص الموحى استطاع العقل المسلم أن يبنى مجموعة من المعارف والعلوم التى استندت إلى النص فى مرحلة تكوينها ثم تحولت إلى أدوات لفهمه وأدوات لتفسيره وتأويله وتنزيله على الواقع المُلَاش. ».

ومؤلف هذه المقالة يأسف لكل من لا يفرق بين النور الإلهى المتمثل فى القرآن الكريم وسنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة، وما يكتبه البشر أياً كانت مكانتهم من الأئمة والمفكرين الإسلاميين، سواء كان عن عدم إدراك كما يفعل المستشرقون أو جاء نتيجة لرفع الأئمة إلى درجاتٍ على بحيث لا يمكن نقدهم فيكتسبون حصانة فتصبح أحكامهم وآراءهم فوق النقد وتختلط عملياً مع الوحي المنزه عن الخطأ، فتختلط الرؤى وتختلط الأحكام وتختلط المعايير.

ومن مبدأ استبعاد القرآن والسنة مما يندرج تحت مسمى «التراث السياسى الإسلامى»، فالقرآن والسنة معا (كلاً متكاملًا) هما المرجع السامى والمهيمن الذى يجب أن يقاس عليه مدى صحة الفكر السياسى الذى أدركه المسلمون، الفكر السياسى الإسلامى كم هائل وكبير وقد وصل إلى مسامع وقراءات مؤلف هذه المقالة الكثير منه فى مواقف وصفحات متفرقة ولكن من مبدأ المحافظة على الهدف من قراءتنا الحالية للتراث السياسى الإسلامى وهو البحث عما يؤازر أو يساعد على قيام دولة الخلافة الراشدة وإحياء مبادئها فى الحكم والإدارة، نعيد قراءة التراث السياسى الإسلامى وأفضل ما يفى بغرضنا هذا هو ذلك المسح العام الشامل الذى قام به الدكتور نصر عارف للتراث السياسى الإسلامى مبيناً تلخيصاً بغرض التعريف «abstract» لأعمال مؤلفى هذا التراث، وهو ما سننعمده فى عرضنا هذا مع تنويع خاص بأعمال الفارابى والماوردى والإمام الغزالى والإمام ابن تيمية وابن خلدون

باعتبارهم أهم المفكرين السياسيين المسلمين في عرف كثير من دارسي موضوع الفكر السياسي الإسلامي^(١).

تبدأ كتابات المسلمين في موضوعات الظاهرة السياسية مع البدايات الأولى للتاريخ الإسلامي حيث يرصد الدكتور نصر عارف «المؤلف عبد الحميد الكاتب»^(٢)، وقد (توفي ١٣٢ هـ/ ٧٥٠ م) حيث كان الرجل من خاصة مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية في المشرق، وقتل معه على أيدي العباسيين، بما يعنى أنه لا يوجد لدينا فكر سياسى مدون قبل أحداث الفتنة الكبرى واستيلاء معاوية بن أبى سفيان ابن حرب على الحكم وتمكن النمط الأموى فى الحكم والإدارة من الدولة الإسلامية حتى اليوم فى القرن الواحد والعشرين، وقد رصد عدد ٢٢٤ مؤلفاً قاموا بكتابة ٢٨٨ كتاباً معروفاً بعضها يحتوى على مجلدات عدة بما يعنى أن هناك كم كبير ومتعدد من هذه المؤلفات، ولكن كلها تتواتر حول موضوعات معينة يُمكن أن نصنفها تحت تيارين رئيسين:

التيار الأول: يتناول الموضوعات الفكرية والفلسفية الخاصة بموضوع الحكم ويندرج تحت هذا التيار موضوعات الإمامة واستقراء التاريخ فى كيفية الوصول إلى الحكم وصعود وسقوط الدول والممالك والموقف من السلطان الجائر، وأبرز من كتب فى هذه الموضوعات الفارابى والماوردى والإمام الغزالى والإمام ابن تيمية وابن خلدون، وهم فى عرف كثير من دارسي موضوع الفكر السياسى الإسلامى يُعتبرون من أهم المفكرين السياسيين المسلمين^(٣).

التيار الثانى: يتناول استشارات فنية للحكام وصلاحيات الحكم وقوة الدولة وحسن تدبيرها

(١) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩ م.

(٢) «فى مصادر التراث السياسى الإسلامى، دراسة فى إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل»، دكتور/ نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٣) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق.

وقد كتبها هؤلاء المؤلفون من موقعهم الخاص والمهنى حيث كانوا يعملون فى أغلب الأحوال مستشارين للسلاطين ويكتبون هذه المؤلفات بتكليف من السلطين، والأمثلة متواترة على ذلك، وهى أقرب إلى خلاصة الحكمة والتجربة أكثر من قربها من معايير الفكر والتفلسف.

ويندرج تحت هذا التيار بيان وظائف الدولة، واجبات الحكام والمحكومين، وعظ وإرشاد الملوك وتقديم النصيحة لهم فى الخاص والعام من الأمور ومساعدة الحكام على التنظيم الداخلى للدولة وفهم مؤسساتها والعلاقة بينهم وتكاد أن تقوم هذه المؤلفات بدور وضع الإطار الدستورى والتنظيمى للدولة قبل أن يعرف العالم شيئاً عن الدساتير المكتوبة وفقهها، «القضاء، والحسبة» ودور كل منهما فى الدولة، الخراج والسياسة الاقتصادية للدولة.

فإذا أردنا أن نصنف الموضوعات لما يخص بحثنا عما يساعد على بعث الخلافة الراشدة لوجدنا أن الموضوعات التى تناولها التراث المنقول عن الفقهاء والمفكرين المسلمين ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

الأول: يتناول موضوعات تعضد الجزء العام من مباراة الحكم (وهو الجزء العام من مباراة مجموع ناتجها لا يساوى الصفر «Non-zero sum game»^(١)، أى يتناول ضرورة الاجتماع وضرورة قيام قيادة لهذا المجتمع تتولى الأمور العامة ومبررات ذلك الدينية والدينية، وهذا يندرج تحت موضوع الإمامة حيث تنتهى كلها إلى وجوبها شرعاً وواقعاً وجوب الإمامة من الناحية الدينية ومبررات ذلك من ناحية الظاهرة السياسية، وحول وجوب طاعة الإمام ومبرراته من الناحيتين الدينية والسياسية وقد وصل ابن تيمية فى هذا الأمر إلى أبعد مدى فعلى الرغم من أنه شديد التعلق بالعدل قيمة خلقية وقيمة عملية إلا أنه «يوضح أن نتائج الثورة والخروج على الحكام أشد مفسدة من المحافظة على الدولة بحالتها تحت حكم الإمام الجائر»^(٢)، هذا على الرغم من أن ابن تيمية كان من أشد المؤكدين على ضرورة

(١) «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.
(٢-٣) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتوراة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ٢٥٥، ٢٦٠

الشورى ووجوب طلبها من العلماء بوساطة الحكام ووجوب تقديم النصيحة من العلماء إلى الحكام والعامّة^(١) وسُجِنَ مراتٍ ثلاث لأسبابٍ تتعلق بآرائه وفتاواه فى أمور الدين حيث توفى فى السجن فى آخر مرة سُجِنَ فيها^(٢)، ووظائف الدولة وواجبات الحكام والمحكومين ، التنظيم الداخلى للدولة ومؤسساتها ، مبادئ الحكم والإطار التنظيمى للدولة تناوله بإسهاب بعض الأئمة مثل الماوردى حيث يُعتبر كتابه «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» دستوراً عاماً للدولة يحتوى كافة الأسس التى تقوم عليها^(٣) وفيه يتناول كل الموضوعات؛ حقوق الأمة على الإمام وحقوق الإمام على الأمة وتنظيم الدولة والحسبة والقضاء حيث تميز الماوردى ببحوثه السياسية «حيث قدم أفكاراً سياسية خالصة دون خلطٍ بالفكر أو الفلسفة»^(٤)، وقد تناول الماوردى الخراج والسياسة الاقتصادية للدولة ، وكذلك تناول كثيرٌ من الأئمة تلك الأمور الاقتصادية بإسهاب حيث نذكر منهم الإمام ابن تيمية^(٥)، وبالاختصار تذخر كتب التراث السياسى الإسلامى بالكثير من المبررات الدينية والسياسية فى وجوب تآزر كل من ينتمى للدولة فى نجاح أنشطتها هذه.

ثانياً: إذا جئنا إلى الجزء الهام من موضوعنا لنرصد ما يخص الجزء الخاص بحقوق المحكومين كما تبينت فى سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة فنرصد فى واجبات الإمام وواجبات الرعية: النصح بالشورى حيث يغلب على المؤلفات أن يُنصح الإمام (وهو رئيس الدولة) بالالتصاق بأهل العلم والأخذ بنصيحتهم، وعلى الأغلب لا يوجد أحدٌ من المفكرين السياسيين المسلمين إلا وكتب فى نصائح للحكام وتحت عنوانٍ صريحٍ للمؤلف بأنها نصائح وقد فعلوها باعتبار أنهم من أهل الحل والعقد وأهل المشورة والمقررين من الحكام والوزراء ، وكتب كثيرٌ من المفكرين الإسلاميين عن القضاء واختصاصاته وكذلك الحسبة، أما القضاء فهو

(٢) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق،

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢٥

(٤) المرجع السابق، ص ٢٣٨

(٥) المرجع السابق، ص ٢٦١

رد المظالم بناءً على طلب من المظلوم، وأما الحسبة فهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بمبادرة من المحتسب «ويتضمن مراقبة سلوك الأفراد فى الدين والاقتصاد وفى كافة مجالات النشاط تحقيقاً للعدل والفضيلة وفقاً لمبادئ الشرع ويأمر المحتسب الناس بصدق الحديث وأداء الأمانة وينهى عن المنكرات والكذب والخيانة وتطفيف الميزان وغيرها»^(١).

هذا القسم الثانى يقع فى الجزء الخاص بتقسيم ناتج العمل وهو الخاص بكيفية اقتسام السلطة والمحاسبة عليها (وهو المباراة الصفرية الداخلية لتقسيم ناتج المباراة بعد نجاحها «Zero sum game»)^(٢)، وسبق أن توقعنا أن نجد مقاومة من قبل الحكام حتى يسمحوا للمحكومين بمشاركتهم القرار والمحاسبة على النتائج لأن الحكام بحكم التفويض بالسلطة الذى يمارسونه حيث تقع فى أيديهم كل الأمانة، فهل سيسمحون لأحد أن يقاسمهم إياها، وقرأنا التراث لنجد فيه ما يساعدنا على إعطاء المحكومين حقوقهم الشرعية وكان لدينا الأمل أن نجد ذلك فيما قرأناه عن واجبات الإمام وواجبات الرعية، والشورى، وولاية أهل الحل والعقد الأدبية، والقضاء بسلطتهم، والحسبة بسلطتهم الأدبية وحق الضبطية القضائية التى من المفترض أن تكون ممنوحة لهم، ولكن كل هذه النظم التى يمكن أن يلجأ إليها المظلوم لإنصافه بحسبة أهل السلطة، يجلس على رأسها رئيس الدولة ولا تُطبق عليه، بل تُطبق على كل من دونه، حيث لا يوجد فى النظام من يُحاسبه صراحة لأنه هو الذى يعين رجال القضاء ورجال الحسبة، فكيف يحاسبون من اختارهم وعينهم ثم إنه على الأغلب يملك سلطة التعيين ويملك سلطة العزل، بل أقصى ما يُمكن لتصويب أعمال رئيس الدولة هو أن يتقدم إليه أحد من الناس بالنصيحة وله أن يقبلها أو لا يقبلها، وقد يصل الأمر به إلى الغضب فيبطش بمن نصحه وكثير من الفقهاء والمفكرين السياسيين المسلمين قد زُج بهم فى السجن سواءً بسبب الاختلاف فى رأى أو غير

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٢

(٢) «الأسس الفيزيقية للعقيدة والشرعية الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

ذلك من أمور السياسة وألاعيب السلطة نذكر منهم ابن تيمية^(١) وابن خلدون^(٢) وأفضل من يعبر عن هذا الموقف كلمات الإمام الغزالي في النصح بعدم مصاحبة الملوك بقوله: «لا تصحب السلطان وإياك خدمته لأنك إن كنت له مطيعاً أتعبك، وإن خالفته قتلك وأعطبك»^(٣)، وهذا يختزل قدرة النظام السياسي الذي نستطيع أخذه عن هذا التراث السياسي الإسلامي يندرج تحت باب الوعظ والإرشاد وللحكام أن يأخذوا بالنصيحة أو لا يأخذوا فالأمر خيارٌ لهم والعمل بالنصيحة وبالأمْر بالمعروف والنهي عن المنكر يندرج تحت باب مكارم الأخلاق والمثاليات .

وبذلك يكون التراث السياسي الإسلامي الموروث عن الأجداد خالياً من القدرة على بعث نغمة الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة إلا على أساس استجداء حقوق المحكومين الشرعية في الشورى وحرية إبداء الرأي جهرًا أمام الحاكم ومطالبتهم بالإفصاح عما في أيديهم من المال العام والسلطة ، إن شاء الحاكم أن يهبوها وهبوا وإن شاءوا منعوا .

تلك هي الحدود السياسية القصوى لإمكان بعث الخلافة الراشدة من جديد كما وصلت إليها الأفكار والرؤى في التراث السياسي الإسلامي ، وهذا ليس عيباً فيه ، فقد كان آخر الكتاب ذوى الأصالة ممن كتبوا في الموضوع السياسي الإسلامي هو ابن خلدون الذي توفي عام ٨٠٨ هجرية/١٤٠٦ ميلادية^(٤)، ومن بعد ذلك اندثرت الحضارة في الدول الإسلامية وسقطت أغلب هذه الدول في براثن الاحتلال من قبل الدول الأوروبية، أى أن آخر من كتب فكراً أصيلاً قد كتبه في القرن الخامس عشر الميلادي قبل أن تدخل الدول الإسلامية في غيبوبة التخلف ، وحتى ذلك القرن لم تعرف البشرية بما في ذلك الدول الأوروبية إلا النظم الاستبدادية ولم

(١) «الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ٢٦٥

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٨

(٣) المرجع السابق، ص ٢٤٨

(٤) «في مصادر التراث السياسي الإسلامي، دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقرار والتأصيل»، دكتور/ نصر عارف، مرجع سابق، ص ١٧٩.

تعرف أوروبا ولا البشرية عامةً فكراً نظرياً أكثر تحضراً مما قدمه هؤلاء المفكرون المسلمون حتى وإن كانوا قد طلبوا الحرية والعدل بالنصيحة والوعظ والإرشاد ولم يكتشفوا بعد الآلية السياسية التى تفرض على الملوك الالتزام برد الحقوق للمحكومين ، ويستطيع القارئ أن يرجع إلى الفكر السياسى الكنسى ليتبين أقصى ما وصلت إليه البشرية من فكرٍ سياسى فى ذلك الوقت»^(١).

ولا يسعنا فى ختام استعراضنا للتراث السياسى الإسلامى إلا أن نختم بالإشارة إلى تحليل ابن خلدون فى طبيعة تحول الخلافة إلى الملك الأمر الذى يتضح من التغير فى الوازع : حيث الملك تقتضى طبيعته الانفراد واستثثار الواحد به ، وغلبة الوازع الدنيوى على الوازع الدينى الذى يميز الخلافة^(٢)، ثم ذكره كيف «ذهبت معانى الخلافة ولم يبق إلا إسمها وصار الأمر ملكاً بحتاً ، وجرت طبيعة التغلب إلى غايتها واستعملت فى أغراضها من القهر والتقلب فى الشهوات والملاذات»^(٣)، وهذا بيانٌ للفرق بين الخلافة والملك وكيف يتم التحول إلى الأخير ، واليوم ونحن فى القرن الواحد والعشرين مطالبون بأن نبين كيف نرد الملك إلى الخلافة الراشدة .

٥ - دولة الخلافة الراشدة الحديثة

الفكر السياسى الإسلامى مبنى على الفقه الإسلامى وأحكامه فى الموضوع السياسى (موضوع السلطة وما يتصل بها) ومبنى أيضاً على العلوم المتصلة بالظاهرة السياسية ، ولذلك يتخلله الاستشهاد بآيات القرآن الكريم والقياس على السنة النبوية الشريفة والأحاديث المنقولة عن الرسول الكريم ، هذا بينما الفكر السياسى الغربى مبنى على التفلسف والمشاهدة الواقعية للتاريخ والواقع وكل ما يتصل بالظاهرة السياسية ، ولذلك من المطلوب أن نبين أن الفكر السياسى الإسلامى

(١) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتوراة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ١٢١-١٥٨.

«Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, pp.108-131.

(٢-٤) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتوراة/ حورية توفيق مجاهد، مرجع سابق، ص ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩١.

يتواصل مع الواقع ويتواصل أيضاً مع الفكر السياسي لدى غير المسلمين طالما كان نقياً ويختص بالظاهرة السياسية من حيث أنها علاقات السلطة والظواهر المتصلة بها، فالبشر جميعاً متشابهون في الدوافع ويمارسون واقعاً متشابهاً فيما يخص بحثهم عن إشباع حاجاتهم الأمنية والمعيشية وهذه الأمور كلها هي البنية الأساسية للظاهرة السياسية، مما يجعل الظاهرة السياسية ظاهرة فيزيقية تتعدد الرؤى البشرية في التعامل معها بحثاً عن الأمن والرفاهية، حيث تنقسم هذه الرؤى إلى رؤى مثالية تتحدث عما يجب أن يكون، ورؤى واقعية تتحدث عما هو قائم بالفعل وأفضل ما يمكن للتعامل معه، أما أن الشريعة الإسلامية مرتبطة بالواقع فما ذلك إلا لأن الخالق سبحانه وتعالى واحد، هو الذي خلق الدنيا بما فيها من ماديات وكذلك أرسل هديه بما يؤكد أن هناك أساساً فيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية^(١)، وهذا يفتح الباب للتبادل مع الفكر السياسي النقي الذي يتعامل مع الظاهرة السياسية، ومع كل التطبيقات السياسية التي حولت الأحلام البشرية في الحرية والمساوات والعدل الاجتماعي من رؤى مثالية إلى واقع، وأفضل ما يمكن أن تتواصل معه هو سيادة الدولة داخل حدودها (بودان) والفصل بين السلطات بحيث لا تنبع جميعها من رئيس الدولة (مونتسكيو) والعقد الاجتماعي (جان جاك روسو) ونظرية المنفعة (بنتام)^(٢).

الخلاصة؛ هي أنه لا يوجد في التراث السياسي الإسلامي الموروث عن الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ما يؤازر قيام دولة الخلافة الراشدة الإسلامية الشرعية على أساس توازنات القوى في الدولة وبناءً على أطر قانونية ومؤسسية وآليات تحفظ حقوق المحكومين الشرعية الإسلامية قبل الحكام المسلمين، وليس على أساس مكارم الأخلاق والمثل العليا غير الملزمة، وما ذلك إلا لأن العلوم الإنسانية الخاصة بالظاهرة السياسية كانت في مرحلة الطفولة ولم يكن فيها ما يؤازر بالحل لهذا اللغز السياسي، حيث لم تعرف الإنسانية كيفية إقامة توازنات القوى داخل الدولة إلا في

(١) «الأسس الفيزيكية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

(2) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, pp.108-131.

القرن الثامن عشر الميلادى مع موتسكيو والفصل بين السلطات ، ثم الرقابة الدستورية على التشريعات وظهور أول دستور مكتوب فى تاريخ البشرية وهو الدستور الأمريكى عام ١٧٧٨ ميلادية^(١) ليضع إطاراً عاماً لا يُسمح لأحد من الحكام أو المحكومين بأن يتجاوز به ما يعنى إقامة دولة القانون ، مصاحباً لكل ذلك تنظيم الدولة على أساس المراجعات والتوازنات المتبادلة بين سلطات الدولة التى جرى التأسيس لفصلها من الأساس ، بهذه الأساس وعليها يُمكن للمسلمين أن يأملوا فى أخذ حقوقهم التى شرعها الله لهم واحترامها الخلفاء الراشدون اختياراً وزكاةً لأنفسهم ولم يحترمها أحدٌ من الحكام من بعد أحداث الفتنة الكبرى إلا عمر ابن عبد العزيز ليكون حجةً على الأقدمين والآخرين ، ولم يجد علماء الدين الإسلامى وكتاب التراث السياسى الإسلامى إلا اللجوء للنصيحة والتذكرة بفضل مكارم الأخلاق ليحثوا الحكام على الشورى والكف عن المظالم حيث تحولت مبادئ الخلافة الراشدة التى لم ينكر صحتها أحدٌ نوعاً من المثالية ومكارم الأخلاق وليست حقوقاً وتشريعاً .

الظاهرة السياسية واحدة لدى البشر جميعاً والخبرة مشتركة وإن اختلفت الرؤى بحثاً عن الحل الأمثل وكل أبناء آدم شركاء فى حضور خلقه فى الجنة والخروج منها بحثاً عن التزكية فى الأرض وهدى السماء ، وبالتالي فإن التجربة السياسية لدى كل أبناء آدم تتكامل فى اتجاه واحد والبشر جميعاً شركاء فى حلها والاستفادة من تبادل خبراتها ، أما وأن هناك تجربة ناجحة لدى مجتمعاتٍ غير مسلمة فى وضع حكامهم فى حجمهم الصحيح بما يلزمهم بحقوق المحكومين ويلزمهم بالقبول بالمحاسبة على السلطة المفوضة إليهم فى الإدارة والمال العام ويجبرهم على مغادرة السلطة سلمياً بناءً على قواعد محددة وإلا تعرض الحكام إلى المساءلة والعقاب القانونى ، أما وأن هناك مثل هذه التجربة الناجحة فلما لا نأخذ بقواعدها وآلياتها لنملاً الفجوة القائمة فى الفكر السياسى الإسلامى لدى المسلمين لإجبار الحكام على

(١) «القانون الدستورى، النظرية العامة»، الأستاذ الدكتور/ إبراهيم درويش، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٤ (الطبعة الرابعة) ص ١١٨ .

قبول مبادئ الحكم المبينة في سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة بدلاً من استجدائها منهم ، تارةً يقبلون النصح والإرشاد وعلى الأغلب يرفضوه .

الأساس التي قامت عليها الدول التي بُنى نظامها على أساس توازنات القوى في الدولة وبناءً على أطر قانونية ومؤسسية وآليات تحفظ حقوق المحكومين الشرعية ، بحيث لا يستطيع الحاكم هو وأعوانه إلا أن يسلم بما هو مكتوب في الأطر القانونية طوعاً أو كرهاً وإلا تعرض للمساءلة القانونية التي لا تفرق بين عظيم وغفير ، هذه الأساس تتلخص في مبادئ ثلاثة رئيسه ، هي كالآتي :

- ١- إقامة توازنات القوى داخل الدولة ، وذلك بالفصل بين السلطات الداخلية الرئيسية في الدولة عن بعضها البعض وعن ولاية رئيس الدولة باستقلالها إدارياً ومالياً ؛ السلطات الأساس الرئيسية هي السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية ، ونضيف في الدول الإسلامية المؤسسة الدينية الإسلامية واستقلالها مالياً وإدارياً عن ولاية رئيس الدولة وغيره حتى تقوم بدور الولاية الأدبية وبيان الصواب من الخطأ شرعاً دون شبهة تعيين كبرائها عن طريق رئيس الدولة أو التبرج من فتاواهم ، ونؤكد أيضاً على ألا تكون لها أى سلطة إدارية أو مالية أو قضائية أو تشريعية في الدولة حتى تبقى كياناً أدبياً مبعجلاً "يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر" .
- ٢- تنظيم الدولة على أساس المراجعات والتوازنات المتبادلة بين سلطات الدولة التي جرى التأسيس لفصلها من الأساس .

- ٣- كتابة نص دستوري يبين الإطار التنظيمي للدولة ومكونات كل منها واختصاصاته بحيث تمارس السلطات الداخلية في الدولة أعمالها داخل أطر وعلاقات قانونية واضحة ، وبحيث يبين هذا الدستور وبوضوح مبادئ وأطر الفصل بين السلطات وما بينها من مراجعات وتوازنات ، وذلك للرجوع إلى هذا النص لفض المنازعات ، مع وضع نظام محكم للرقابة الدستورية على التشريعات .

هذه هي المبادئ السياسية التي يُمكن أن تملأ الفجوة السياسية في التراث السياسي الإسلامي ، تلك الفجوة التي تجعل المسلمين يستجدون حقوقهم المشروعة

والمبينة فى الخلافة الراشدة من الحكام إن شاءوا ومنعوا وإن شاءوا منعوا كما يحدث فى غالب الأحيان .

التراث السياسى الإسلامى الموروث عن المفكرين والفقهاء المسلمين يحتوى على بذور مفيدة يمكن أن تخدم هذه المبادئ السياسية ، وما ذلك إلا لأن العقد الاجتماعى لدولة الخلافة الراشدة لم يكن إلا "السمع والطاعة من قبل المحكومين مقابل المحاسبة على السلطة المفوضة إلى الحكام" ، وهذا ما بيناه فى "بند ٢" بعاليه عندما حاسب رجل من العامة سيدنا عمر بن الخطاب على طول ثوبه وهذا واضح فى كثير مما كتبه المفكرون السياسيون المسلمون وقد كتب كثير من المفكرين السياسيين الإسلاميين بعضاً من ذلك فى واجبات الحكام وواجبات المحكومين ، وأما البيعة التى انتهجها الخلفاء الراشدون لاختيار من يتولى رئاسة الدولة هى الانتخاب فى السياسة الحديثة ، وأما أهل الحل والعقد فهم الهيئة الناجبة ، وأما الشورى فهى الحقوق المدنية السياسية حيث يحق للمواطن فى الدولة الحديثة أن يمارس حرية إعلان رأيه والجهر بمساءلة رئيس دولته دون حرج ولاخوف تماماً كما فى دولة الخلافة الراشدة وكما فعل الرجل من العامة مع سيدنا عمر بن الخطاب ، وأما القضاء فأساسه العدل والمساواة بين العظيم والفقير والغنى والفقير وليس هناك أعظم من عمر بن الخطاب فى عدله يوم اقتصر للمصرى من ابن عمرو بن العاص لأنه سبق أن ضربه ويرد عليه نفس كلماته قائلاً "اضرب بن الأكرمين" ، وأما الحسبة فهى الجمعيات الأهلية ومجالس الشيوخ والوردات .

هذا التطابق بين الشريعة الإسلامية كما بينها الرسول الكريم فى سنته فى الحكم والإدارة وكما اتبع خلفاؤه الراشدون ، ليس مصادفة أن تتوافق مع أحدث ما لدى البشرية من مبادئ فى الحكم والإدارة ، وما ذلك إلا لأن الخالق سبحانه وتعالى واحد ، هو الذى أرسل البشر إلى الأرض ليتزكوا بالكشف عن صحيح شريعته الكونية من خلال تجربتهم على الأرض وهو نفسه الذى أرسل لهم الهدى ليقرب لهم

التزكى كما وعد بذلك يوم أخرج آدم من الجنة^(١)، وإنها ليست مصادفةً أيضاً أن تكون الاستعانة الصحيحة بنصوص القرآن والسنة النبوية المشرفة في بناء الفكر السياسى الإسلامى لا تفصله عن الواقع ، بل تؤدي إلى نتائج متفقة معه لأن الخالق واحد والتزكية واحدة^(٢)، وكانت هناك فجوة سياسية أدت إلى عدم القدرة على إجبار الحكام على الالتزام بحقوق المحكومين الشرعية فلم يجد الفقهاء والعلماء سبيلاً إلا أن يقولوا الحق للحكام باعتباره مواعظ وإرشادات ونصائح وفضائل ومحاسن أخلاق ، ليس لأنه كذلك في الشريعة الإسلامية ولكن لأنه لا سبيل لإلقاؤه على الحكام إلا كذلك فإذا أمددنا العصر الحديث بأدواتٍ سياسية لفرض مبادئ الخلافة الراشدة على الحكام ، إذن لوجب التمسك بفرضها وتعويض ما فات من بعد الفتنة الكبرى .

٦- فقه القانون الدستوري الحديث والقرآن الكريم

في القرن الثامن عشر الميلادي ، وعندما أعلن قيام دولة الولايات المتحدة الأمريكية ، دولةً مترامية الأطراف مواطنوها من المهاجرين من كل أرجاء المعمورة من أعراق وثقافاتٍ متعددة ، ظهرت الحاجة إلى وضع إطارٍ مُحكمٍ للتشريعات في الدولة الناشئة بحيث تتسق كلها على فكرٍ واحدٍ ومقاصد واحدة ، وإلا تشتت التشريعات والقوانين وتفككت أوصال الدولة ، وكان الحل في ظهور أول دستور مكتوب في تاريخ البشرية وهو الدستور الأمريكى عام ١٧٧٦ ميلادية ليضع إطاراً عاماً لا يُسمح لأحدٍ أبداً كان موقعه بأن يتجاوزه بما يعنى إقامة دولة القانون ، ومكملاً لهذا الدستور المكتوب ظهر فقه الرقابة الدستورية على التشريعات والآليات المصاحبة له ، واليوم في القرن الواحد والعشرين استقر بناء النظرية العامة للقانون الدستوري على القواعد الآتية^(٣) :

(١) «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق. «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق. «الأسس الفيزيائية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

(٢) «الأسس الفيزيائية للعقيدة والشريعة الإسلامية»، د. بهاء الدين محمود منصور، مرجع سابق.

(٣) القانون الدستوري، دكتور إبراهيم درويش، مرجع سابق، ص ١٤٦ - ١٥٧.

١- مبدأ تدرج التشريعات وسمو الدساتير

٢- ينبع من مبدأ سمو الدساتير "أن يكون للدستور السمو على ما عده من تشريعات وأن تكون له مكانة الصدارة عليها ، ومن ثم تلتزم جميع السلطات فى النظام السياسى فى الدولة بوجوب التقيد بنصوصه واحترامه وعدم الخروج على حدوده والالتزام به"^(١).

وهذا يعنى أن يكون الدستور مهيمناً على كل التشريعات التى يجب ألا تصدر إلا "فى إطاره وطبقاً لنصوصه وروحه ، أياً كان مضمونها أو نصوصها أو طبيعتها فهى كلها يجب وبالتعريف وبالتحديد الدقيق أن تصدر وتطور فى فلك الدستور"^(٢).

٣- منذ بداية القرن التاسع عشر مارست البشرية مشكلة الرقابة الدستورية على التشريعات^(٣) وكيفية تنفيذها ووضع فقه الرقابة وآليات تنفيذها ومن داخل ذلك تفسير النصوص الدستورية نفسها عند التنازع على مفهومها ، ونستطيع اليوم فى القرن الواحد والعشرين بعد أن استقرت السوابق القضائية فى هذا الموضوع أن نبين أن الرقابة على دستورية القوانين تأخذ أحد قرارين بخصوص القانون المطعون فيه بعدم الدستورية وذلك عند معارضته لنص من نصوص الدستور أو مبادئه المستقرة ؛ الأول رقابة الامتناع بمعنى امتناع القاضى عن تطبيقه وتعطيل الاعتبار به فى القضية المطروحة أمامه ، وهذا القضاء لا يُنهى حياة القانون الدستورى فى غير حالة هذا القاضى وهذه القضية ، وإنما يستمر هذا القانون المعيب دستورياً ، والثانى رقابة الإلغاء وهذا معناه إنهاء وجود هذا القانون المطعون عليه بعدم الدستورية ومن ثم اعتباره كأن لم يكن^(٤).

إذن هناك مبادئ ثلاثة لوضع إطار تشريعى فى الدولة بهدف خلق الاتساق فى التشريعات وعدم خروج الأحكام لما هو مُنكر شرعاً ، تلك المبادئ هى : تدرج

(١) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٠-١٥١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٤) القانون الدستورى، دكتور إبراهيم درويش، مرجع سابق، ص ١٩٢.

القوانين وسمو الدساتير، هيمنة الدستور على كل التشريعات (والقرارات القانونية في الدولة)، وإلغاء أى قانون أو قرار يتعارض مع الدستور ومبادئه .

هذه المبادئ الثلاثة، المسلمون أولى بتطبيقها احتراماً للقرآن الكريم خاصة أن لدى المسلمين من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة نصوصاً محكمة عن تدرج التشريعات وسمو القرآن الكريم عليها جميعاً، وهيمنته على التشريعات السماوية جميعاً، والتشريعات الإسلامية أولى، ولم يبق إلا أن يتطور المسلمون في تمكين القرآن الكريم من تشريعاتهم وأحكامهم مستفيدين من فقه القانون الدستوري الحديث في موضوع الرقابة الدستورية على القوانين والتشريعات.

مبدأ سمو الدساتير وتدرج القوانين يقابلها هنا مبدأ سمو وهيمنة القرآن الكريم وتدرج مصادر التشريع الإسلامى .

دستور التشريع الإسلامى أساسه الآيات المحكمات والثابت من السنة النبوية الشريفة :

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(١).

ومعنى أن تكون الآيات المحكمات هن أم الكتاب ، أن يُرد تأويل الآيات المتشابهات إليها ولا يتعدها .

هيمنة القرآن الكريم وشموليته على غيره من الكتب السماوية ، وهيمنته على الأحكام الإسلامية وكل ما يصدر عن الفقهاء أولى، وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ

شِرْعَةً وَمِنْهَا حَاً وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لَبَيَّلُوكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ فَاسْتَقْبُوا
الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿١﴾.

ويؤكد الله سبحانه وتعالى على عدم قيام الأحكام والفقهاء على جزئيات من
الكتب ، بل لا بد من صدور الأحكام متوافقة مع كل الآيات المحكمات ، ومحرم على
المؤمن أن يفعل غير ذلك :

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرُجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِينِهِمْ تَبْظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ
بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتِوكُمْ أُسْرَى تَفْذَرُوهُمْ وَهُمْ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ
الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا
وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢﴾.

وهذا أساس رقابة الامتناع ورقابة الإلغاء في فقه القانون الدستوري الحديث .
والسنة النبوية الشريفة مكملة ومفصلة لما جاء في القرآن الكريم ، وذلك بنص
القرآن الكريم نفسه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ
تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ
تَأْوِيلًا ﴿٣﴾ ، ﴿وَمَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا ﴿٤﴾ ،
﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿٥﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٦﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٧﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا
وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٨﴾ عَلَيْهِ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٩﴾ ، مع ملاحظة أن الوحي الذي يوحى به الله إلى
رسوله المقصود به هو أقوال الرسول الكريم وأفعاله فيما يخص العقيدة والشريعة
الإسلامية وفي بيان وتفصيل الحقوق والواجبات في المعاملات وليس في غير ذلك

(١) سورة المائدة ، الآية ٤٨

(٢) سورة البقرة، الآية ٨٥

(٣) سورة النساء آية ٥٩

(٤) سورة النساء آية ٨٠

(٥) سورة النجم، الآيات ١-٥.

من أمور الحياة البشرية وآلياتها التي تتطور وتتغير بتطور البيئة ، أما العقيدة والشرعية التي أوحى الله بها فلا تتغير لأنها صالحة لكل زمان ومكان .

في حديث رسول الله ﷺ مع معاذ بن جبل عندما أرسله عاملاً على اليمن ، أوضح أسس التشريع الإسلامي وتسلسلها وكيفية القضاء بما ليس في القرآن الكريم ولا السنة النبوية المشرفة ، حيث سأله الرسول قائلاً : كيف تقضى إذا عرض عليك قضاء ؟ ، قال أقض بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟ ، قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ؟ قال : أجتهد برأى ولا آلو ، قال : فضرب رسول الله ﷺ على صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى به رسول الله^(١) .

وبذلك أرسى رسول الله ﷺ مبادئ تدرج مصادر الشريعة الإسلامية ، الأمر الذي تطور إلى ظهور علم أصول التشريع الإسلامي التقليدية وفيها تفصيل لكيفية الاجتهاد وأشكاله وضوابطه^(٢) ، «وكان الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هجرية) هو أول من قدّم من بحوث في هذا العلم وقواعده، وذلك في صورة مجموعة مستقلة قيمة تُعد نواة لما جاء بعدها ، فقد وضع كتابه الموسوم باسم (الرسالة) وتكلم فيه عن بيان القرآن، وبيان السنة للقرآن، والبيان بالإجتهد، أي القياس وغير ذلك من أصول الاستنباط، ثم تتابع العلماء من بعده في التأليف والتكميل والتنسيق ، فكان لهم في ذلك طريقتان :

١- طريقة المتكلمين أو الشافعية، وهي تحقيق القواعد تحقيقاً منطقياً، وإقرار ما يؤيده البرهان العقلي والنقلي منها، لا يتقيدون في ذلك بمذهب إمام، ولا بحكم مأثور عنه في فرع من الفروع .

وعلى هذا النحو جرى أكثر الأصوليين من الشافعية: كأبي حامد الغزالي (المتوفى ٥٠٥ هجرية) في كتابه (المستصفى) ، وفخر الدين الرازي (المتوفى ٦٠٦

(١) «الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتوراه/ حورية مجاهد، مرجع سابق، ص ١٦١ .

(٢) «أصول التشريع الإسلامي»، الشيخ على حسب الله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٧ .

هجرية) فى كتابه (المحصول) ، وأبى الحسن الأمدى (المتوفى ٦٣١ هجرية) فى كتابه (الإحكام) .

٢- طريقة الحنفية، وهى تحقيق القواعد على ضوء ما نُقل عن الأئمة من الفروع، فإذا وجدوا من القواعد ما لا يتسع لبعض الفروع تصرفوا فيه ، وقرروه على نحو يتسع لها ولا يضيق عنها، فكأنهم إنما كانوا يقررون الأصول التى بنى عليها أئمتهم ما نُقل عنهم من فروع، ولهذا كثرت الفروع فى كتبهم^(١).

وننوه هنا إلى أن وسائل الاجتهاد العقلية التقليدية أساسها القياس وغير ذلك من أصول الاستنباط التى كانت احدث ما فى عصور هؤلاء الفقهاء العظام ، ومصدر حجيته فى التشريع الإسلامى «قول عمر بن الخطاب لأبى موسى الأشعرى: اعرف الأشباه والأمثال، وقس الأمور عند ذلك»^(٢)، وننوه أيضاً إلى أن الإمام الغزالى وهو من أساطين الفكر الإسلامى ومن أكثرهم استنارة بالمناهج العقلية، قد تأثر بفكر الأشاعرة ، وقد اتخذوا من المنطق الأرسطى وسيلة للوصول إلى هدفهم^(٣).

من هذه المقدمة عن علم أصول التشريع الإسلامى التقليدية وطريقة تناول الفقهاء المسلمين لموضوع الاجتهاد ، نجد بذور الاعتماد المتزايد من الخلف على مذاهب السلف، وهو الاتجاه الذى بدأ مع طريقة الحنفية وتبلور بعد ذلك مع تعاظم تجربة الاجتهاد وخبرات التطبيق على مدى أربعة عشر قرناً هجرياً، وأساسها المنهج الذى أرساه عمر بن الخطاب لأبى موسى الأشعرى بمعرفة الأشباه والأمثال للقضايا التى سبق الحكم فيها فى صحيح القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة ، والقياس عليها ، أى بالأخذ بالحكم الشرعى مماثلاً لما جاء فى الكتاب والسنة ، وكذلك يتم الأخذ بالأحكام الفقهية التطبيقية التى استنبطها الفقهاء أصحاب المذاهب باعتبار صحتها .

(١) «أصول التشريع الإسلامى»، الشيخ على حسب الله، مرجع سابق، ص ٧

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٣

(٣) «الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده»، دكتورة/ حورية مجاهد، مرجع سابق، ص ٢٤١

واليوم، فى القرن الواحد والعشرين يرث المسلمون المذاهب الرئيسية التالية^(١) :

- ١ - مذاهب سياسية مثل السنة والشيعة والخوارج
- ٢ - مذاهب اعتقادية مثل الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والوهابية
- ٣ - مذاهب فقهية مثل الفقه السنى والشيعى والإباضى

وعلى هذا المنوال أعلن الشيخ على جمعة فى جريدة الأهرام المصرية^(٢)، «إن الأزهر الشريف قد اعترف بالمذاهب الفقهية الثمانية التى يقلدها المسلمون فى العالم فى عصرنا الحاضر وهى الأربعة السنية (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) وإثنان من الشيعة (وهما الجعفرية والزيدية) وإثنان من خارج ذلك (وهما الإباضية والظاهرية) وهذه المذاهب الثمانية هى التى تكون الموسوعة الفقهية التى بدأت فى سنة ١٩٦٠م بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التى وضع برنامجها العلامة المرحوم محمد فرج السنهورى ومعه آخرون من كبار رجال الفقه فى مصر وكان قبل ذلك قد أصدر الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت قراراً باعتماد المذهب الجعفرى واعتماد الأخذ منه عند أهل السنة».

وعلى الجانب الآخر يجب التأكيد بما لا يدع مجالاً للشك من أن النقل عن أى فتوى سابقة يجب أن يأتى فى إطار محكم من تطابق الوقائع وتطابق البيئة لأن اختلاف أيهما يعنى اختلاف المقدمات بما يستوجب اختلاف النتائج ، خاصة وأن الكثير من المعاملات ومنها المعاملات السياسية التى تتناول علاقات السلطة لها شقين الأول فقهى إسلامى يتناول الحقوق والواجبات بين أطراف العلاقة والآخر من الظاهرة السياسية نفسها باعتبارها ظاهرة محسوسة تتناولها العلوم الإنسانية بالرصد والتحليل بما يأتى بمدخلات جديدة حيث يتطور إدراك الإنسان وعلمه عنها

(١) «د أحمد محمود كريمة - جامعة الأزهر»، المذاهب الإسلامية- جريدة الأسبوع - العدد ٤٨٩ - بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٠٦ - ص ٢٩

(٢) «السنة والشيعة ١ - ٢»، مقال للدكتور/ على جمعة مفتى الديار المصرية فى جريدة الأهرام المصرية، الإثنين ٢٨ من ربيع الأول ١٤٢٧هـ، ٢٧ فبراير ٢٠٠٦م، السنة ١٣٠ العدد ٤٣٥٤٧، الصفحة الثالثة عشر.

كل يوم ، وفى هذا الشأن يتبين أن النقل عن السلف فى أحكام العبادات لن يتأثر كثيراً باختلاف الزمان باعتبار أن العبادات من شئون الغيب المأخوذة مباشرة عن الكتاب والسنة ولا تتأثر بالبيئة، وبالتالي هى من أنجح ما يؤخذ عن السلف الصالح ومذاهبهم، أما الفكر السياسى فإن الفهم البشرى للظاهرة السياسية المعقدة بطبيعتها يتعاظم مع الوقت مما يجعل النقل عن السلف محفوفاً بالمخاطر والشبهات لاختلاف البيئة فما كان يُمكن القبول به سابقاً لم يعد جائزاً فى الحاضر ، ويرث المسلمون اليوم، عن السلف الصالح تراثاً كبيراً ومتنوعاً إلى درجة قد تُفقد طابع الاتساق والتماسك، وقد رصد د / محمد عمارة ذلك فى مقدمة مؤلفه «رسائل العدل والتوحيد» تحت عنوان تراث متنوع أن : «القضية الأولى التى يجب أن نشير إليها ، وأن ندلى فيها برأى نعتقه صواباً ، بل نعهده من البدهيات ، على الرغم مما نقرأ حوله، أحياناً، من وجهات نظر متعارضة ، وغير واعية ولا صائبة ، هى أن فى تراثنا العربى الإسلامى تيارات فكرية متعارضة ومتناقضة»^(١).

وهذا قد أدى إلى الظن لدى بعض الناس بأن كل هذا التششت مصدره القرآن الكريم نفسه وليس فكر المسلمين نتيجةً لنقص فى قدرتهم على التعامل مع القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة ، مثالاً لذلك ما قاله الدكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة فى «ورشة عمل الحريات الفكرية فى مصر» التى نظمتها مكتبة الإسكندرية، حيث قال : إن بعض الآيات القرآنية تتناقض مع بعضها البعض، خصوصاً فيما يتعلق بآيات التسامح والأخرى التى تحض على القتال ، مما أثار جدلاً بين المشاركين فى الورشة ، ونُشر فى جريدة المصرى اليوم القاهرية تحت عنوان «د . حسن حنفي : «النص القرآني» يشبه السوبر ماركت يمكن للمجتهد أن يختار منه ما يشاء»^(٢).

(١) «رسائل العدل والتوحيد»، تأليف الإمام الحسن البصرى، والإمام القاسم الرسى، والقاضى عبد الجبار ابن أحمد، والشريف المرتضى، دراسة وتحقيق دكتور/ محمد عمارة، دار الهلال، القاهرة، ١٩٧١م

(٢) د. حسن حنفي: «النص القرآني» يشبه السوبرماركت يمكن للمجتهد أن يختار منه ما يشاء، المصرى اليوم، الثلاثاء ٢٩ أغسطس ٢٠٠٦، عدد ٨٠٧.

وهذا الظن بوجود التشتت غير صحيح ، حيث العيب والقصور فى مناهج أصول التشريع الإسلامى التقليدية ، لقد أرسى القرآن الكريم فى محكم آياته أوامر التعامل مع الآيات المحكمات وموقع الثابت من السنة النبوية الشريفة من الوحي حيث بين لهما صفتى السمو والهيمنة على غيرهما من النصوص بما فى ذلك الآيات المتشابهات وهذا هو التعريف الحديث الدقيق للنصوص الدستورية ، وأرسى الرسول الكريم بحديثه إلى معاذ بن جبل مبدأ التشريعات والقوانين الإسلامية ، إذن نحن أمام دستورٍ مُحكم النصوص ، لم يعرف المسلمون من قبل كيفية التعامل معه بصفته الدستورية هذه ، مما تسبب فى هذا التشتت فى المذاهب والأحكام ، بل وقيام البعض بإنشاء نسقٍ كاملٍ من الفكر والأحكام على آيةٍ واحدةٍ أو نصف آية ، وعلينا اليوم أن نتخذ منهج الرقابة الدستورية (رقابة الامتناع ورقابة الإلغاء) كما عرفته البشرية حديثاً وطبقته فى القرن العشرين ونضيفه إلى مناهج أصول التشريع الإسلامى التقليدية لملا الفجوة التى ينفذ منها الفكر المبني على الجزئيات متجاهلاً الكليات وتهذيب المذاهب الموروثة وتطبيقاتها من كل ما يأت بالمنكر من الفكر أو العمل .

تداعيات تطبيق مبدأ الرقابة الدستورية للقرآن الكريم على الفكر والفتاوى الإسلامية

تطبيق مبدأ الرقابة الدستورية للقرآن الكريم وتضمينه فى أصول التشريع الإسلامى سوف يؤدى إلى النتائج الآتية :

- الفصل من البداية والمبدأ بين ما هو وارد عن الوحي الإلهى متمثلاً فى القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة وما هو من أعمال البشر فى الفكر والمذاهب الإسلامية (تغطية ملاحظة دكتور / نصر عارف السابق ذكرها فى هذه المقالة) .
- الفصل بين ما هو معنىٌ من السنة النبوية المشرفة باعتباره تشريعٌ وعقيدةٌ ، وما هو منتمىٌ لشخص رسول الله ﷺ ، فما كان يفعلهُ الرسول ﷺ ويقول وله أصلٌ فى الآيات المحكمات فهو المعنى فى الأساس وهو الوجوبى حقاً

فيمَا يُؤخذ عن الرسول الكريم باعتباره شرحاً وتفصيلاً لما أجمله الله سبحانه وتعالى فى قرآنه الكريم ، وغير ذلك يعتبر من الأمور الكمالية ويحتاج إلى إثبات وجوبية اتباعه .

- سوف يتم وبتداعيات الأمر تطهير الفكر السياسى والفتاوى الإسلامية من كل ما يخالف سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة ، بما يعنى إحياء الخلافة الراشدة فى العصر الحديث بطريقة طبيعية تماماً مع اختفاء وذوبان الفتاوى الشاذة التى تسمح للحكام وأعوانهم بارتكاب الكبائر والمنكرات والاعتداء على المال العام والاعتقال للمعارضين .
- انتهاء التحزب إلى ما يُسمى بالسنة والشيعة بتطهير كل منهما مما يخالف سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة وإضافة ما هو وجوبى فى شأن العقيدة والشريعة مما يؤدى إلى تقارب المذهبين إلى أبعد الحدود ، ولو تم ذلك لتبين الفرق الواضح بين سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة وما يتبعه شيعة معاوية بن أبى سفيان بن حرب فى مناهج الحكم الأموية التى تتجاوز الإطار العام للمعاملات الإسلامية ، ذلك الإطار الذى حصنه الله سبحانه وتعالى بالحدود الإسلامية فى آياتٍ محكمات ، ولتم أيضاً تهذيب كل البدع التى تطرف إليها بعض من تشيعوا لسيدنا على بن أبى طالب متجاوزين ما بينه الله سبحانه وتعالى فى آياته المحكمات.
- إنهاء التششت فى الفكر (ملاحظات د/ عمارة الملطفة وملاحظات د/ حسن حنفى العنيفة) .
- القضاء على الرؤى والفتاوى والمذاهب التى تبنى على آية واحدة أو عدد من الآيات ، وأحياناً نصف آية دون اعتبار لباقي الآيات المحكمات
- إيجاد حلٍّ للمعضلة القديمة الحديثة ، وهى معضلة الاحتكام إلى القرآن والسنة ؛ تلك التى بدأت برفع أتباع معاوية للمصاحف فى واقعة صفين

وطلب الاحتكام إلى القرآن من فاتحته إلى خاتمته^(١) والتي لم تُؤد إلا إلى واقعة التحكيم المفجعة بتداعياتها^(٢)، وتشار حالياً في القرن الواحد والعشرين في الحديث السياسي الإسلامي عن مبدأ الحاكمية بمعنى أن تكون المرجعية النهائية في الدولة لله سبحانه وتعالى وليست للشعب، ثم معضلة الحلال والحرام في مناصرة الحاكم الظالم ونظامه المستبد على خصومه من المعارضين السياسيين.

الاحتكام إلى القرآن من فاتحته إلى خاتمته حق ولكن تنفيذ ذلك يحتاج إلى مناقشات دقيقة لا يحسمها إلا العمل بمبدأ الرقابة الدستورية للقرآن الكريم، تلك الرقابة التي تبدأ ببيان الدستور الإسلامي المكون من الآيات المحكمات فقط دون توسع والثابت فقط من السنة النبوية الشريفة دون توسع بحيث نضع الإطار العام للمعاملات الشرعية فقط بحيث يتبين أن من يخرج عنها يكون قد خرج عن الشرعية الإسلامية العامة، والتضييق عن هذا الإطار معناه التعامل من داخل ضوابط داخلية تعطى الشرعية لفئة من الأعمال داخل الإطار العام بما يعني أننا داخل فئة خاصة من فئات المسلمين وهذا يُدخلنا في جدل مذهبي لا نريده، ثم تطبيق رقابة الامتناع ورقابة الإلغاء على ما يُذكر من تأويلات للآيات المتشابهات وما تشابه مما نُقل عن الرسول الكريم من السنة ومن أحكام الفقهاء والمذاهب، عندئذ سوف يُرد النظام السياسي الإسلامي إلى الخلافة الراشدة بما فيها من حقوق وواجبات وحلال وحرام وقيود على الحكام وأعوانهم ترفع من حقوق المواطنين إلى ما لا يحصل عليه أحد من العدل والحرية والكرامة البشرية واقتسام السلطة والثروة، وأيضاً تضع قيوداً على الإرادة العامة للشعب بما يجعل التشريعات لا تتجاوز حقوق الإنسان الطبيعية إلى الغلو بإباحة ما حرّم الله مثل تشريعات إباحة الشذوذ الجنسي والزواج المثلي، إلى آخره،

(١) «الفتنة الكبرى، الجزء الثاني، على وبنوه»، طه حسين، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٣ (الطبعة الرابعة عشر) ص ٧٤

(٢) المرجع السابق، ص ٨٣ - ١٠٧

ودون تضيق على الحريات الشخصية أو الحريات العامة غير مبرر مما هو بالضرورة من الشريعة الإسلامية .

٧- الخلاصة

قد وضع الله سبحانه وتعالى فى الإسلام مبادئ عامة للمعاملات الشرعية ووضع لها إطاراً عاماً حماء بالحدود (العقوبات الشرعية) حتى لا يتعدى هذا الإطار أحد أياً كان موقعه ، ولم يستثن فى ذلك أحداً ، فى موضوع السلطة والثروة ؛ هذه المبادئ للمعاملات الشرعية هى التمسك بالشورى والمساواة بين أصحاب النسب والجاه وغيرهم من خلق الله والتعفف عن المال العام وعدم التبرج من السلطة ورد المظالم ، وسنة الرسول الكريم هى نفس ما اتبع الخلفاء الراشدون فى ممارسات الحكم والإدارة ، وهذه السنة هى التطبيق الخاص لمبادئ وإطار المعاملات فى موضوع الحكم والإدارة ومن يخرج عنها ينزلق إلى خرق الإطار العام للمعاملات الإسلامية ، وبالتالي هى نمط الحكم والإدارة الوحيد الذى ينطبق عليه تمام الانطباق كل معايير الشرعية الدينية، بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية وازدياد أعداد المسلمين من غير من تربوا على يد الرسول الكريم وصحبته المباشرة اهتزت الدولة لأنها تشترع للمحكومين حقوقاً فى الشورى والعدالة لا يستطيع النظام السياسى بآليات القرون الوسطى وعلومه وثقافته أن يتجاوب معها أو يفسرها بدقة ويضع الحكام وأعاونهم فى داخل حدودهم الشرعية لا يتعدونها، من أجل ذلك اهتز النظام السياسى لدولة الخلفاء الراشدين على عهد سيدنا عثمان وغرق فى الفتنة الكبرى على عهد سيدنا على بن أبى طالب وانتهى الأمر باستيلاء معاوية بن أبى سفيان بن حرب على الحكم حيث استحدث معاوية نمطاً سياسياً يتمسك بصحيح الإسلام عقيدةً وعبادةً ومعاملات فى كل نواحي الحياة، عدا ما يمس الحكم

والإدارة ، فقد اقتبس في هذا الشأن الكثير من ملامح ذلك النمط الذى حكم به كسرى وقيصر ، فتميز نمط حكم معاوية ومن تبع نمطه من الحكام بالاستبداد بالسلطة ومنع الشورى وتوريث الحكم ، فضلاً عن التريح من السلطة واقتناء المال العام حسب ما تطوله أيديهم وحسب ما يريدون ، ولا يردون المظالم .

قامت دولة الخلافة الراشدة فى صدر الإسلام على عفة الخلفاء الراشدين وورعهم بصفاتهم الشخصية، ثم سقطت بعد انتهاء وجود مثل ذلك النمط من الرجال ذوى العفة والفضل، ولم يعد هناك أمل فى بعث مثل هذا النمط من الحكم فى الدولة الإسلامية بغير أن يضطر الحكام إلى احترام الحقوق الشرعية للمحكومين على أساس من توازنات القوى والأطر القانونية والمؤسسية بالدولة والمجتمع والثقافة السياسية التى تساند وتحرس مثل هذا النمط من الحكم والعلاقات السياسية المرتبطة به.

الفكر السياسى الإسلامى له شقان ؛ الأول فقهى ولا يمكن أن يكون قائماً إلا على شرعية الخلافة الراشدة وتحريم ما يخرج عن مبادئها وصحيح معاملاتها والآخر يتناول الظاهرة السياسية وهذا لا يتجاوز الزمان والظروف التى ينشأ فيها ، بحثاً عما يساند قيام دولة الخلافة الراشدة بغير تطوع من الحكام ، أى على أسس سياسية .

فى موضوع التراث السياسى الإسلامى ، تبدأ كتابات المسلمين فى موضوعات الظاهرة السياسية مع البدايات الأولى للدولة الإسلامية مع «المؤلف عبد الحميد الكاتب» فى القرن الثانى الهجرى / الثامن الميلادى ، واستمرت الكتابة من بعد ذلك وكان آخر الكتاب ذوى الأصالة ممن كتبوا فى الموضوع السياسى الإسلامى هو ابن خلدون الذى (توفى عام ٨٠٨ هجرية/ ١٤٠٦ ميلادية)، ومن بعدها اندثرت الحضارة فى الدول الإسلامية وسقطت أغلب هذه الدول فى براثن الاحتلال من قِبل الدول الأوروبية، أى أن آخر من كتب فكراً أصيلاً قد كتبه فى القرن الخامس عشر الميلادى قبل أن تدخل الدول الإسلامية فى غيبوبة التخلف ، وحتى ذلك القرن لم

تعرف البشرية بما فى ذلك الدول الأوروبية إلا النظم الاستبدادية ولم تعرف أوروبا ولا البشرية عامة فكرياً نظرياً أكثر تحضراً مما قدمه هؤلاء المفكرون المسلمون .

إذا جئنا إلى الجزء الهام من موضوعنا لنرصد ما يخص الجزء الخاص بحقوق المحكومين كما تبينت فى سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة فنرصد فى واجبات الإمام وواجبات الرعية النصح بالشورى حيث يغلب على مؤلفات التراث السياسى الإسلامى أن يُنصح الإمام (وهو رئيس الدولة) بالالتصاق بأهل العلم والأخذ بنصيحتهم، وعلى الأغلب لا يوجد أحدٌ من المفكرين السياسيين المسلمين إلا وكتب فى نصائح للحكام وتحت عنوانٍ صريح للمؤلف بأنها نصائح وقد فعلوها باعتبار أنهم من أهل الحل والعقد وأهل المشورة والمقربين من الحكام والوزراء، وكتب كثيرٌ من المفكرين الإسلاميين عن القضاء واختصاصاته وكذلك الحسبة، أما القضاء فهو رد المظالم بناءً على طلبٍ من المظلوم، وأما الحسبة فهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بمبادرةٍ من المحتسب، وهذا يحتزل قدرة النظام السياسى الذى نستطيع أخذه عن هذا التراث السياسى الإسلامى إلى وضع اتباع نمط حكم الخلافة الراشدة يندرج تحت باب الوعظ والإرشاد، وللحكام أن يأخذوا بالنصيحة أو لا يأخذوا فالأمر خيارٌ لهم وخاصةً أن الإمام رئيس الدولة هو الذى يعين القاضى والمحتسب، فكيف يحاسبونه حقاً، أما العمل بالنصيحة وبالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، إذا قبل الإمام رئيس الدولة أن يقبله فيندرج تحت باب مكارم الأخلاق والمثاليات .

وبذلك يكون التراث السياسى الإسلامى الموروث عن الأجداد خالياً من القدرة على بعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة إلا على أساس استجداء حقوق المحكومين الشرعية فى الشورى وحرية إبداء رأى جهرأ أمام الحكام ومطالبتهم بالإفصاح عما فى أيديهم من المال العام والسلطة، إن شاء الحكام أن يهبوها وهبوا وإن شاءوا منعوا .

إذن هناك فجوة سياسية بين ما يجب أن تكون عليه المعاملات بين الحكام والمحكومين فى الدولة الإسلامية الشرعية (دولة الخلافة الراشدة)، وما هو كائن

بالفعل فيها نتيجة لعجز الفكر السياسى الإسلامى عن بيان كيفية إقامة توازنات القوى والأطر القانونية والمؤسسية بالدولة والمجتمع والثقافة السياسية بحيث يضطر الحكام إلى احترام الحقوق الشرعية للمحكومين ، هذه الفجوة كانت موجودة فى القرون الوسطى على مستوى العالم كله حتى اكتشف العالم معرفة أعمق عن الظاهرة السياسية على يد المفكرين السياسيين الغربيين فى القرن الثامن عشر، ذلك الفكر الذى أرسى سيادة الدولة داخل حدودها (بودان) والفصل بين السلطات بحيث لا تنبع جميعها من رئيس الدولة (مونتسكيو) والعقد الاجتماعى (جان جاك روسو) ونظرية المنفعة (بنتام)، إلى آخره، وهذا هو الفكر الذى أسس للديموقراطية السياسية الحديثة، بحيث يتم اقتسام السلطة والثروة مع الحكام ومحاسبتهم عليها مقابل تفويضهم إيّاها، دولة الخلافة الراشدة الحديثة تتلخص أساساتها فى المبادئ الرئيسة الآتية:

١ - العقد الاجتماعى بين الحكام والمحكومين فى الدولة الإسلامية هو ذلك العقد الذى علمنا إياه سيدنا عمر بن الخطاب، إنه السمع والطاعة الضرورية لانتظام الحكم والإدارة مقابل قبول الحاكم لمبدأ المحاسبة من الرعية على السلطة والمال العام قبولاً مطلقاً لا اعوجاج فيه وبدون قيد أو شرط كما فعل عمر يوم حاسبه رجل من العامة على برودٍ جاءت المسلمين من اليمن .

٢- إقامة توازنات القوى داخل الدولة ، وذلك بالفصل بين السلطات الداخلية الرئيسة فى الدولة عن بعضها البعض وعن ولاية رئيس الدولة باستقلالها إدارياً ومالياً؛ السلطات الأساس الرئيسة هى السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية، ونضيف فى الدول الإسلامية المؤسسة الدينية الإسلامية واستقلالها مالياً وإدارياً عن ولاية رئيس الدولة وغيره حتى تقوم بدور الولاية الأدبية وبيان الصواب من الخطأ شرعاً دون شبهة تعيين كبرائها عن طريق رئيس الدولة أو التبرج من فتاواهم ، ونؤكد أيضاً على ألا تكون لها أى سلطة إدارية أو مالية أو قضائية أو تشريعية فى الدولة حتى تبقى كياناً أدبياً مبعجلاً «يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر» .

٣- تنظيم الدولة على أساس المراجعات والتوازنات المتبادلة بين سلطات الدولة التى جرى التأسيس لفصلها من الأساس .

٤- كتابة نص دستورى يبين الإطار التنظيمى للدولة واختصاصات أطرافها ، وذلك للرجوع إلى نصوصه لفض المنازعات ، مع وضع نظام محكم للرقابة الدستورية على التشريعات .

هذه هى المبادئ السياسية التى يُمكن أن تملأ الفجوة السياسية فى التراث السياسى الإسلامى ، تلك الفجوة التى تجعل المسلمين يستجدون حقوقهم المشروعة والمبينة فى الخلافة الراشدة من الحكام ، إن شاءوا ومنحوا وإن شاءوا ومنعوا كما يحدث فى غالب الأحيان .

حتى يتم تهذيب كل هذا الكم الهائل من التراث السياسى الإسلامى وحتى يتم عمل مرجعية إسلامية ، يتم وضع القرآن الكريم فى موضعه الصحيح كدستور للتشريع ببيان الدستور الإسلامى المكون من الآيات المحكمات اللاتى هن أم الكتاب والثابت من السنة النبوية الشريفة بحيث نضع الإطار العام للمعاملات الشرعية ، بحيث نبين أن من يخرج عنها يكون قد خرج من الشرعية الإسلامية العامة ، والتضييق عن هذا الإطار معناه التعامل من داخل ضوابط داخلية تعطى الشرعية لفئة من الأعمال داخل الإطار العام بما يعنى أننا داخل فئة خاصة من فئات المسلمين وهذا يُدخلنا فى جدلٍ مذهبى لا نريده ، ثم إدخال مبدأى سمو الدساتير و "رقابة الامتناع ورقابة الإلغاء" كمبادئ مكملة على أصول التشريع الإسلامى التقليدية .

تطبيق مبدأ الرقابة الدستورية للقرآن الكريم وتضمينه فى أصول التشريع الإسلامى سوف يؤدى إلى النتائج الآتية :

- سوف يتم وبتداعيات الأمر تطهير الفكر السياسى والفتاوى الإسلامية من كل ما يخالف سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة ، بما يعنى إحياء الخلافة الراشدة فى العصر الحديث بطريقة طبيعية تماماً مع اختفاء وذوبان الفتاوى

الشاذة التي تسمح للحكام وأعوانهم بارتكاب الكبائر والمنكرات والاعتداء على المال العام والاعتقال للمعارضين .

- انتهاء التحزب إلى ما يُسمى بالسنة والشيعية بتطهير كل منهما مما يخالف سنة الرسول الكريم في الحكم والإدارة وإضافة ما هو وجوبى فى شأن العقيدة والشريعة مما يؤدى إلى تقارب المذهبين إلى أبعد الحدود .
- القضاء على الرؤى والفتاوى والمذاهب التى تبنى على آية واحدة أو عدد من الآيات، وأحياناً نصف آية دون اعتبار لباقي الآيات المحكمات .
- وأخيراً نذكر فى مقامنا هذا حديث رسول الله ﷺ «تركتم فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً ، كتاب الله وسنتى» .



نحو توظيف إنساني لمنتوج المعرفة

دكتور / موسى رحمانى (*)

ملخص

إن المعرفة كموروث إنساني هي جملة التراكمات عبر الزمن للفكر البشري في حدود المنطق والمبادئ الإنسانية العامة ، لكن هناك بعض التوظيفات غير الإنسانية لمنتوج المعرفة مما انجر عنها نتائج وخيمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأخيرا الإنسانية .

إن الطرح الجديد لتوظيف منتوج المعرفة من ابتكارات واختراعات جعل جملة من المفكرين يتمحورون حول جملة من القيم الإنسانية التي تسعى لكبح جماح التفكير المتهور غير المقيد بالضوابط الإنسانية من قيم وأعراف ودين .
إننا من خلال هذه المداخلة نريد إثارة السؤال التالي إلى أي مدى يمكن ترشيد استعمال منتوج المعرفة؟

إن استعمال منتوج المعرفة لخدمة الإنسانية هل يمكن أن يعطي نفس البدائل والإيرادات في حال استعماله لأغراض غير إنسانية كما هو الحال في الحروب .

إن هذا الجدل القائم بين المدافعين عن القيم الإنسانية يجد له مبرراته في ذات الإنسان كونها جبلت على الخير وعدم التمييز بين البشر لا من الناحية الدينية أو العرقية أو اللغوية انطلاقاً من مراسيم المنظمات الدولية المختلفة ، و الطرف الثاني يجد مبرراته أيضا من الذات الإنسانية التي جبلت أيضا على حب الذات والرغبة في التفوق والسيطرة .

أولاً: المعرفة كمفهوم

المعرفة^(١) تمثل البرامج الأكاديمية التعليمية الفرد على تمكنه في بناء علاقات بيئة في التعامل مع التقنيات، الأنظمة، الأدوات والوسائل، وقواعد البيانات التي أصبحت الآن متاحة في إطار إنساني.

المعرفة هي أحدث عوامل الإنتاج والأكثر أهمية بين عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى وهي العمال والمواد الأولية ورأس المال وهذا ما يطرح دلالات عميقة تؤكد إن رأس المال الفكري أو المعرفي هو أكثر أهمية من رأس المال المادي وان «عمال المعرفة هم الرأسماليون الجدد الذين يملكون أغنى وأثمن عوامل الثروة».

المعرفة ما هي إلا خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري. فإن وجود معلومات مشتتة في عروض المصادر لا يشكل إضافة حقيقية للاقتصاد باعتبار أن البيانات والمعلومات المحددة لا تكون ذات مغزى ما لم يتم تحليلها ووضعها في إطار مفهوم، لذلك يمكن القول بأن :
المعلومات $\neq$ المعرفة.

فعندما يحصل الفرد على بيانات ويكيفها حسب إطار معلومات حصل عليها، تصبح هذه البيانات معلومات، لذلك فإن المعلومات حسب وصف (دركر M.H.Zack) هي بيانات مزودة بالمغزى والهدف ويقدم تصنيفاً آخر للمعرفة، إذ يصنفها إلى ثلاثة مستويات هي^(٢) :

(١) جبرين عوامل التفوق التوجه نحو الاقتصاد المعرفي مع الاشارة إلى الأردن ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الخامس جامعة الزيتونة الأردنية حول اقتصاد المعرفة ٢٥/٢٣ أبريل ٢٠٠٥

(٢) د. أحمد داود شحرور اقتصاد المعرفة وأخلاقيات الأعمال من منظور إسلامي الأردن ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الخامس جامعة الزيتونة الأردنية حول اقتصاد المعرفة ٢٥/٢٣ أبريل ٢٠٠٥

* المعرفة الجوهرية: وهي النوع أو النطاق البسيط من المعرفة والذي يكون مطلوباً من أجل تشغيل الصناعة حسب معايير اقتصادية ، وهذا النوع من المعرفة لا يؤمن للمؤسسة قابلية بقاء تنافسية طويلة الأمد ، رغم إن هذه المعرفة تمثل المعرفة الأساسية الخاصة بالصناعة لتقوم بدورها كقيمة دخول إليها .

* المعرفة المتقدمة: هي النوع أو النطاق الذي يجعل الشركة تتمتع بقابلية بقاء تنافسية . فمع إن الشركة تمتلك بشكل عام نفس المستوى ، النطاق ، و الجودة من المعرفة التي يمتلكها المنافسون ، إلا أنها تختلف عن المنافسين في تعويلها على قدرتها على التميز في معرفتها لكسب ميزة تنافسية من هذا التميز . وهذا يعني أن الشركة ذات المعرفة المتقدمة تسعى لتحقيق مركز تنافسي في السوق عموماً أو التميز في شريحة سوقية .

* المعرفة الابتكارية: وهي المعرفة التي تمكن الشركة من إن تقود صناعتها ، و منافسيها و تميز نفسها بشكل كبير عن منافسيها . فهذا النوع من المعرفة يتوقف على الابتكار لما هو جديد في المعرفة ، حتى يكون مصدر قوة ، بطريقة تسمح للشركة بتغيير قواعد العمل و المنافسة نفسها في مجال صناعتها . كمثال شركة Lease Co. التي عملت على مساعدتها معرفتها الكثيفة بحاسبة التكلفة واقتصاديات الإيجار ، في إدخال ، وتبني طرق جديدة لتسعير الإيجارات في صناعتها متحدي الطرق التقليدية السائدة فيها ، بهدف كسب فرصة مربحة وتحقيق ميزة تنافسية تجاوزت فيها منافسيها .

- ويشير كل من (دافينورت وبروساك) بأن البيانات تصبح معلومات عندما يضيف واضعها إليها معنى «لذلك فإن : المعلومات = البيانات + المعنى» .

١- أنواع وتصنيفات المعرفة:

١-١ المعرفة الصريحة Explicit

هي رسمية قياسية سهلة التحديد والقياس والتقييم والتوزيع والتعليم مثل قواعد البيانات والبرمجيات . تتضمن المعرفة الصريحة أي شيء يمكن توثيقه وأرشفته

وترميزه وغالباً بمساعدة تكنولوجيا المعلومات تكنولوجيا لدعم المعرفة الصريحة^١ تستطيع المشروعات الصغيرة التحرك ببطء نحو منهجيات الإدارة المتكاملة باستخدام التطبيقات البسيطة لتكنولوجيا المعلومات، فيما تحتاج الشركات الكبيرة في البلدان الصناعية إلى أنظمة أكثر تعقيداً. وفي ظل تطور مفهوم المؤسسة على اتساعها في خدمة الزبون، تطرح الحوسبة تحدياً جديداً: كيف السبيل إلى التحكم في عمليات الأعمال الأساسية ببنيان برمجي واحد في الزمن الحقيقي، ويقدم بائعو البرمجيات، من أمثال SAP و Baan و People Soft و Oracle، عدداً كبيراً من المنتجات المتكاملة لتخطيط موارد المشروع.

١-٢ المعرفة الضمنية: Implicit

هي غير رسمية صعبة التحديد والقياس والنقل والتحويل إلى خدمات معرفية محددة، أنها المعرفة الموجودة في رؤوس الناس. تكنولوجيا المعلومات في دعم المعرفة الضمنية^(٢).

في البلدان الصناعية، شكلت تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة جداً في تحسين إنتاجية عمليات الإدارة والإنتاج على مختلف المستويات. وقد يكون كثير من الأمثلة التالية متقدم نسبياً بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، لكنه يقدم لنا أمثلة فعلية على «أدوات الإنتاجية»، ولا سيما على مستوى الإدارة العليا، لكن يجب تكييفها لكي تلبي الاحتياجات الفعلية للشركات المحلية.

فالذكاء الاصطناعي، مثلاً، يحاول جعل الحاسوب قادراً على التصرف بذكاء، باستخدام مجموعة تقنيات تلاءم وضع أنظمة تركز على المعرفة. وقد تزايد باطراد استخدام الأنظمة الخبيرة وأنظمة الاستدلال المرتكز على الحالة لرصد

(١) الأمم المتحدة قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في

بلدان مختارة من منطقة الإسكوا ص ٢٧ ٢٠٠٢

(٢) الأمم المتحدة قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار مرجع

سبق ذكره ص ٢٧

نحو توظيف إنساني لمنتج المعرفة

د. موسى رحمانى

المعرفة الضمنية وإدارتها في الأعمال. إضافة إلى ذلك، تطبّق «تكنولوجيا الوكيل الذكي» في سبيل تحقيق المزيد من التفاعل الوظيفي بين الحاسوب والعنصر البشري، وتحقيق المزيد من الفعالية في نشر المعلومات داخل المنظمة. وتناقش في ما يلي ثلاثة أنواع من التقنيات التي تطبّق في دعم إدارة المعرفة.

وعلى ضوء ذلك فإن نظام المعرفة يتكون من بعدين أساسيين هما :

البعد المتعلق بالدعم يتمثل في الآليات، ويتكون من البرمجيات وقواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات.

البعد الأساسي المتمثل بالقدرة أو الإمكانية على النشاط^(١).

الشكل (١) التالي يوضح هذين البعدين^(٢) :

(١) الأستاذ الدكتور محمود جاسم الصميدعي والدكتور أحمد شاكر العسكري انعكاسات

اقتصاد المعرفة على الأنشطة التسويقية

(٢) المصدر: د. نجم عيود نجم، إدارة المعرفة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان/

الأردن (٢٠٠٥)



٢- إنتاج المعرفة:

ويقصد بها عملية الابتكار والاكتشاف والاختراع أو الاكتساب لمعرفة معينة ثم القيام باستخدامها ونشرها ثم تخزينها.

٣- صناعة المعرفة:

هي امتداد لعملية إنتاج لمعرفة، وتتضمن الأساليب التربوية وطرق التدريب وعملية الاستشارات والمؤتمرات والبحث والتطوير وتضطلع بمهمة حمل ونقل المعرفة.

٤ - إدارة المعرفة:

تمثل الكيفية التي تتم بموجبها توجيه كل ما من شأنه الوصول إلى المعرفة وطرق استخدامها والاستفادة منها بشكل هادف . ويمكن القول إن إدارة المعرفة هي شرط جوهري لإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية والتعليمية وفي المصانع والمزارع وورش العمل .

٥ - قياس الأصول المعرفية:

ثمة عدة نماذج قد طورت لقياس الأصول المعرفية وتطوير مؤشر نذكر أهمها والأكثر استخداماً وأقدمها :

مؤشر Skandia Navigator

تعتبر منشأة Skandia (شركة تأمين سويدية) أول شركة كبرى التي بذلت جهوداً حسنة لقياس الأصول المعرفية .

وطورت شركة Skandia سنة ١٩٨٥ مؤشر الرأسمال الذهني للاستخدام داخلياً ثم ألحقته بالتقرير المالي التقليدي لصالح المساهمين سنة ١٩٩٤ .

ويعتمد مؤشر Skandia لقياس الرأسمال الذهني على خمس أصول :
المالية ، الزبون ، البحث والتطوير والرأسمال البشري والتنظيم .

فتبعاً لنموذج Skandia فإن العوامل المخفية والمؤثرة على الرأسمال البشري والرأسمال الهيكلي هي مكونات الرأسمال الذهني حيث يعرف^(١) :

٥-١ الرأسمال البشري (Human Capital) : هو عبارة عن مزيج عناصر المعرفة ، المهارات ، التجديد ، ومقدرة أفراد المنشأة على أداء مهامهم . كما يشمل قيم - وثقافة وفلسفة المنشأة . يعتبر الرأسمال البشري غير قابل للملكية من قبل المنشأة .

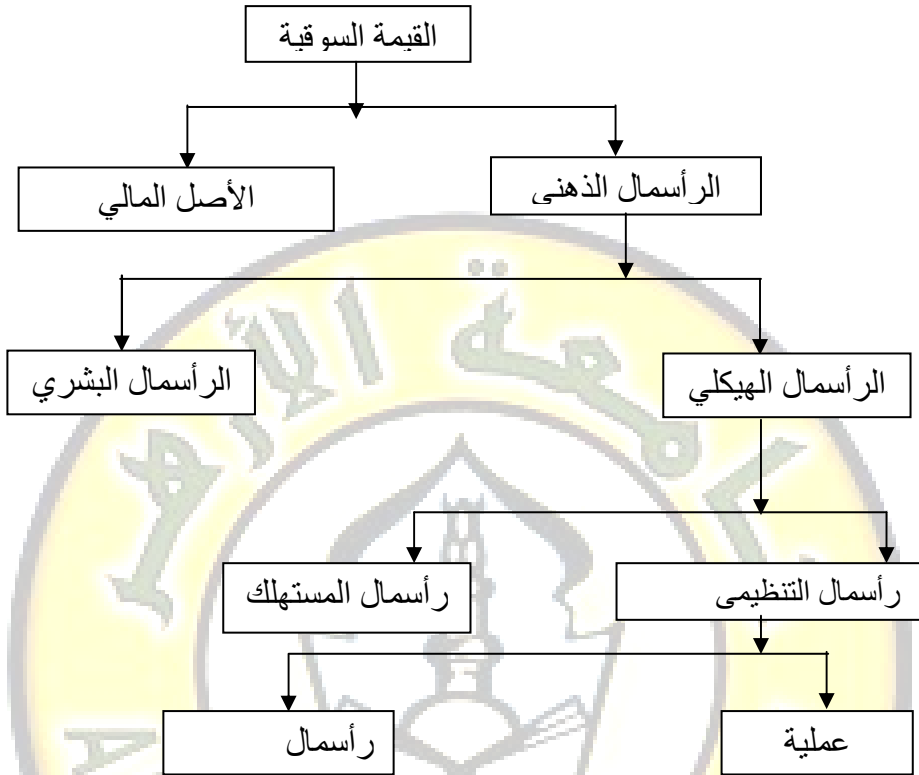
(١) د. عبد الحفيظ بلعربي وأ.د. جمال أبو راشد - شروط الأمثلية لمعدل الإنفاق على أصول المعرفة لمنشأة أعمال .

٥-٢ الرأسمال الهيكلي (Structural capital) : يشمل Hardware ، Software ، قاعدة البيانات ، التنظيم الهيكلي ، حقوق الاختراع ، والعلامات المسجلة ، وكل ما يساند إنتاجية الأفراد بتعبير أيسر كل ما يظل بالمكتب عند ترك العامل مكتبه إلى بيته . ويشمل أيضا رأس مال المستهلك Customer capital ويضمن مختلف العلاقات المطورة مع جمهور المستهلكين خاصة المستهلكين المميزين . بخلاف رأس المال البشري فإن الرأسمال الهيكلي يمتلك من قبل المنشأة عندئذ فهو قابل للتبادل التجاري .

٥-٣ الرأسمال الذهني (Intellectual Capital) : هو مجموع الرأسمال البشري والرأسمال الهيكلي .
الرأسمال الذهني يحوي التجارب الميدانية وتنظيم التكنولوجيا ، وعلاقات الزبائن والمهارات المهنية التي توفر مصادر الميزة التنافسية للمنشأة بالسوق .
مقياس Skandia يشمل الأصول المالية وغير المالية لتقييم القيمة السوقية للمنشأة وفق المخطط التالي :

نحو توظيف إنساني لمنتج المعرفة

د. موسى رحمانى



المصدر : Nick Bontis , 2000

القيمة السوقية للمنشأة

Market Value

الرأسمال الذهنى

Intellectual capital

الرأسمال البشرى

Human capital

الرأسمال الهيكلى

Structural Capital

رأسمال المستهلك

Customer Capital

رأسمال التنظيمى

Organizational capital

رأسمال الابتكارى

Innovation Capital

عملية الرسملة

Process Capital

ثانياً: الاقتصاد المبني على المعرفة^(١) Knowledge based Economy:

هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقاتتها والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، أي أنه يعتمد على تطبيق أساليب الاقتصاد المعرفي وقواعده في مختلف الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يمكن أن نطلق عليه المجتمع المعلوماتي Information Society

فالاقتصاد المبني على المعرفة الذي تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثروة، وهذا دور قديم ظلت المعرفة تلعبه في الاقتصاد لكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد حيث أصبحت أكبر وأكثر عمقاً مما كانت عليه من قبل.

حيث في هذا النوع من الاقتصاد لم تعد للمعرفة حدود في تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات بل تعدت ذلك إلى خلق موارد جديدة وأصبحت تمثل أحد عناصر الإنتاج وأصبحت تلعب دوراً في التسويق، ويجب التأكيد على أن المعرفة تعني المعلومات والخبرات والبحوث والدراسات والتكنولوجية ونظم الإدارة الحديثة، والمهارات التي يتمتع بها الأفراد وهذا يعني أن المعرفة في معناها أوسع من مجرد معلومات، رغم هذا الاختلاف بين هذين النوعين فإن الاستخدام الشائع لمصطلح الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة فهو يشمل النوعين معاً، ويشتركان في ضرورة توافر رأس المال البشري ويقصد به المهارات والخبرات التي تحوزها العناصر البشرية^(٢).

والاقتصاد المبني على المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي تلعب فيه عملية توليد واستخدام المعرفة دوراً رئيسياً في تحقيق الثروة.

(١) محمد نجيب محمد صادق حسن المفهوم الاقتصادي الجديد للمعرفة ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الخامس جامعة الزيتونة الأردنية حول اقتصاد المعرفة ٢٥/٢٣ أبريل ٢٠٠٥

(٢) محمد نجيب محمد صادق حسن - مرجع سبق ذكره

١ - اقتصاد المعرفة Knowledge Economy.

هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومعنى ذلك أن المعرفة تشكل فيه مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون، وكذلك فهو يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها نقطة الانطلاق لهذا النوع من الاقتصاد، أي أن المعلومات هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، والمعلومات هي المنتج الوحيد في هذا الاقتصاد وأن المعلومات وتكنولوجياتها تشكل وتحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته، أي تستطيع القول بأنه اقتصاد المعلومات أو الاقتصاد الرمزي أي أنه اقتصاد ما بعد الصناعي^(١).

فالاقتصاد المعرفة^(٢) هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في إعداد دراسة نظم تصميم وإنتاج المعرفة ثم تطبيق الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها .

إذن فالإقتصاد المعرفي يبدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي منطوياً تحت أهداف إستراتيجية يسعى لتحقيقها من أجل تنمية شاملة ومستدامة .

- إن اقتصاد المعرفة كما يعرف هو نظام يمثل فيه العلم القوة الدافعة الرئيسية لتكوين الثروة، ويقوم اقتصاد المعرفة على فهم جديد لدور رأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع، وهو مصدر أساسي للميزة التنافسية في الإدارة.

(١) محمد نجيب محمد صادق حسن مرجع سبق ذكره

(٢) د. سعد خضير عباس د. وليد إسماعيل سيفو اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية

- إن اقتصاد المعرفة يعنى التحول في مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث العلمي.

٢- خصائص اقتصاد المعرفة^(١)

وقد أشار المفكر الاقتصادي دراكر (P. E. Drucker) أنه في القرن الماضي كانت مساهمة الإدارة تتمثل في زيادة إنتاجية العامل اليدوي ، لكن الأكثر أهمية زيادة إنتاجية العمل المعرفي .

أوجز روبرت غرانت Rober M. Grant أبرز خصائص اقتصاد المعرفة كما يلي :

١-٢ المعرفة هي العامل الرئيس في الإنتاج .
٢-٢ التركيز على اللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الآلات والمخزونات والأصول المالية .

٣-٢ أنه شبكي من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة .
٤-٢ أنه رقمياً ، وهذا له تأثيراً هائلاً على حجم وخزن ومعالجة المعلومات .
٥-٢ أنه افتراضي حيث أصبح العمل الافتراضي حقيقة ممكنة مع الرقمنة والشبكيات - الانترنت .

٦-٢ تضاؤل قيود الزمان المكان وانخفاض التكلفة مع تطور التكنولوجيا الجديدة - الانترنت .

٧-٢ الأسواق الالكترونية الجديدة تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار .

وما يترتب على التدفق الحر للمعلومات عبر الشبكة الالكترونية يؤسس لوعي أكبر بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد والمؤسسات .

(١) أ.د/ محمود جاسم الصميدعي ود/ أحمد شاكر العسكري مرجع سبق ذكره .

٣- خصائص المنتج المعلوماتي

- من الواضح بأن هناك اختلاف بين السلع المادية والمعرفة حيث أن :
- السلعة لها قيمة استعمال وقيمة تبادل ومن الممكن الفصل بين القيمتين وأن المعرفة لا قيمة اقتصادية لها (قيمة تبادل) إلا عند استعمالها .
- لذلك فإن المعرفة ذات التكلفة العالية قد لا تساوي شيئاً ما لم توضع في الاستعمال وعليه فإنه يمكن أن تلمس الفرق بين السلع المادية والمعرفة من خصائص المنتج المعلوماتي التالية :
- أنه غير ملموس : المعلومات ليس لها وزن ، لا تلمس ولكن يشعر بها .
 - أنه قابل للاستنساخ (Copyable) : يمكن استنساخها لمرات عديدة وفي الأغلب بدون تكلفة .
 - أنه غير قابل للاستهلاك (Nonconsumable) : عندما تستنسخ أو تستخدم المعلومات ، فهي تفقد بالرغم من أن قيمتها قد تتغير .
 - أنه قابل للنقل (Transportable) : المعلومات يمكن أن تتحرك وتنقل بدون تكلفة في الغالب .
 - أنه قابل للمعالجة (Manipulable) : معالجة المعلومات بسهولة أكبر بكثير من معالجة الأشياء المادية .
- إن ما ينجم عن هذه الخصائص ما يلي :
- ❖ هذه الخصائص تتطلب الاهتمام بالرقابة والملكية على الوثائق الإلكترونية والحاجة إلى إدارة الحقوق الرقمية .
 - ❖ إن الشركات عندما تبيع برمجية أخذت قيل إلى أن تبيع النسخة الأولى لتكون النسخ الأخرى مجانية .
 - ❖ الربح من النسخ المجانية .

٤ - آثار استعمال منتوج المعرفة^(١):

- ❖ المعرفة تنشئ الأسواق الجديدة من خلال الابتكار .
- ❖ المعرفة تزيد في حجم العوائد من خلال التمييز المعرفي على المنافسين .
- ❖ المعرفة تعمل على تحسين أساليب وطرق العمل ومن ثم تخفيض التكاليف .
- ❖ المعرفة تجذب الزبائن الجدد ، وتحافظ على الزبائن من ذوي الولاء ، حيث خبرة الزبون تحظى بعناية فائقة من قبل إدارة المعرفة .
- ❖ إضافة خصائص وسمات إضافية للمنتج تنسجم وتطلعات الزبائن .
- ❖ التركيز على الأفراد والمنتجات المتنوعة وتجزئة السوق واستراتيجيات التميز .
- ❖ البحث المتواصل عن الحاجات المتجددة للزبائن وتطويرها وابتكار الخدمات والمنتجات الجديدة .

ثالثاً: الاعتبارات المحددة لإنسانية المعرفة:

- ١- المعرفة الإيجابية المعرفة الحقيقية التي تضع الأمور في نصابها هي التي توجه الإنسانية التوجيه الإيجابي الذي يحقق للإنسانية الرفاهية والسعادة والتقارب دون تمييز عرقي أو ديني أو لغوي .
- ٢- المعرفة المرنة بحيث تتأقلم مع الظروف والطوارئ التي تعرفها الإنسانية وتتخلى بذلك عن أنانياتها وإقليميتها بل تذهب إلى آفاق أوسع وأرحب لتشمل الجميع .
- ٣- المعرفة التعاونية تولد الرغبة في التعاون وإدراك الاعتمادية التي تتصف بها الحياة والحاجة إلى مساعدة الآخرين على تحقيق النجاح وتقدير كيف ينظر الآخرون إلى هذا العالم .

(١) اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية د. وليد إسماعيل سيفو د. سعد خضير عباس

في إطار ما سبق حققت شركات البرامج الحاسوبية الهندية إنجازات متميزة في اتفاقيات بينها وبين شركات أمريكية مماثلة^(١). فقد وجدت الشركات الأمريكية فرصة لدى الشركات الهندية لإنتاج برامجها الحاسوبية بتكاليف أقل، مع الاحتفاظ بالجودة المطلوبة. ووجدت الشركات الهندية بالمقابل فرصة لتلقي التقنية والعمل على إنتاجها والاستفادة من ذلك في زيادة دخلها. وقد تحققت مصلحة الطرفين بسبب وجود إمكانات بشرية مؤهلة معرفياً في الهند تكافئ الإمكانيات البشرية الأمريكية، وتتميز في ذات الوقت بأن أجورها لا تتجاوز حوالي ربع أجور الإمكانيات الأمريكية! وهكذا نجد أن انتقال المعرفة العلمية والتقنية، وانتشارها على مستوى العالم، يحمل معطيات جديدة للدول الطامحة إلى التقدم تستطيع الاستفادة منها ودعم التنمية ومنافسة الدول المتقدمة. وعلى ذلك فإن تعميق الاهتمام بالمعرفة العلمية والتقنية بات مطلباً رئيساً للمتطلعين إلى مستقبل أفضل^(٢).

٤- المعرفة القيمية إنشاء نظام قيمة يوازن بين القيم الإنسانية والأخلاقية والاقتصادية والروحية. وجعل المعرفة كوسيلة لتأكيد الربط بين العلم والقيم ، وبالتالي تنتهي تلك الشعارات من أجل البقاء والبقاء للأقوى لتصبح مبادئ وقيم تؤكد الروحية التعاونية والتكاملية التي تخدم الإنسانية جمعاء .

٥- المعرفة البيئية إن هذه التطورات تفرض إما إبطاء نمو النشاط الاقتصادي العالمي إلى درجة تتوافق مع متطلبات الحفاظ على البيئة ، أو على نحو يتيح للطبيعة إصلاح ما أفسدته يد الإنسان ، وهو أمر مستحيل في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يشكل مثل هذا التباطؤ موتاً حقيقياً له ، كما أنه غير قابل للتحقيق خصوصاً في ضوء (الثورة الديمغرافية) وتنامي عدد سكان العالم على نحو غير مسبوق في التاريخ ، وتزايد حاجاتهم اللامحدودة في ظل نمط حياة استهلاكي بامتياز ، وإما تعديل التكنولوجيا الصناعية وأنماط التطور وعقله النشاط الاقتصادي

(١) سعد علي الحاج بكري - هل نمتلك خطة لإيجاد مجتمع المعرفة؟

<http://www.almarefah.com/article.php?id=389>

(٢) علي جبرين - مرجع سبق ذكره.

ونظمت معيشة الإنسان الحديث عموماً، بشكل يجعله (يتصالح) مع البيئة، ويوظف طاقاته وقدراته المعرفية التي وصل إليها في معالجة التحديات الهائلة التي تواجه المجتمع الإنساني على مختلف المستويات، وفي خدمة المصالح الحقيقية للأجيال الحالية والقادمة.

٦- المعرفة الواعية التي لها القدرة على الربط بين الأفكار والمجتمعات والمنظمات المتباينة وإدراك أهمية الاتجاهات السائدة، إن هذه التكنولوجيا على مدى مسار تطورها، قد تحولت من تكنولوجيا كثيفة الطاقة إلى تكنولوجيا كثيفة العمالة، حتى ارتقت أخيراً إلى تكنولوجيا كثيفة المعرفة. وهنا تكمن الخطورة نظراً لأن المعرفة الإنسانية (المعلومات) ما زالت في قبضة الأقوى الذي يجيد استغلال أيضاً تكنولوجيا المعلومات لإحكام قبضته وفرض عولته وإعادة إنتاج عالمه - كذلك أشارت الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للعمالة، حيث قدر في الولايات المتحدة أن قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي.. وتظهر اقتصاديات الدول الأوروبية المتقدمة أن حوالي ٤٠٪ من دخلها القومي انبثق من أنشطة المعلومات.

رابعاً: آثار البعد الإنساني للمعرفة:

١ - الآثار الإيجابية للإنسانية المعرفة

١-١ تعزز الالتزام الجماعي: إن الشعور بالهدف المشترك يشجع الالتزام القوي من جانب من يتقبل هذه الثقافة.

٢-١ تعزز استقرار النظام: فالثقافة تشجع على التعاون والتنسيق الدائمين بين أعضاء المنظمة وذلك من خلال تشجيع الشعور بالهوية المشتركة والالتزام.

٣-١ تشكل السلوك الواعي: من خلال مساعدة الأفراد على فهم ما يدور حولهم^(١).

(١) د/حسين حريم و د/ رشاد الساعد «الثقافة التنظيمية وتأثيرها على بناء المعرفة التنظيمية» (دراسة ميدانية للقطاع المصرفي الأردني)

٢- الآثار السلبية لاحتكار المعرفة :

٢-١ الاحتكار المعلوماتي للدول المتقدمة للمعرفة:

يرجع السبب في ذلك هو أن هذا النوع من الاقتصاد يمثل علي الصعيد العالمي مباراة صفرية بمعنى أن أي مكسب تحزره دولة فيه هو في نفس الوقت يمثل خسارة لدولة أخرى، شأنه في ذلك شأن الميزان التجاري وفكرة التعويل علي زيادة الصادرات لتحقيق النمو، فمن البديهي أن زيادة معدل صادرات أي دولة لابد أن يعني في نفس الوقت زيادة واردات دولة أخرى، ومعني ذلك فإن تصحيح أي خلل في الميزان التجاري لأي دولة يقابله مزيد من الخلل في ميزان دولة أخرى. ربما يكون الاقتصاد المبني علي المعرفة أيسر منالاً للدول النامية غير إن الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث.

٢-٢ اتساع الهوة المعلوماتية بين المجتمعات:

يعتبر تعبير «الفجوة الرقمية» تعبيراً جديداً من التعبيرات التي ظهرت مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (NICT). ويمكن تعريف هذا المصطلح بصورة عامة على أنه «عدم التساوي بين البلدان المتقدمة الغنية والبلدان النامية الفقيرة في إمكانيات الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة»^(١).

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها : «الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وتوافر طرق المعلومات

(١) الاتحاد الدولي للاتصالات، وثيقة للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام ٢٠٠٢،

رقم الوثيقة 14-A. استنبول- تركيا ص ١

السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال»^(١).

إن الفجوات المعرفية بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة والتي تتمثل في المسافة الشاسعة بين الدول النامية والدول المتقدمة فيما يمتلك كل طرف من المعارف.

كما تمثل الفجوة الرقمية الفارق بين الجانبين في معدلات استهلاك التقنية الرقمية^(٢) وهناك فجوة بين مجموعة الدول العربية والمجاميع الإنسانية في العالم على صعيد الخبرة الإدارية للمعلومات والخبرة الفنية وكذلك في مجال القوانين والأنظمة المتعلقة بالتطور التكنولوجي الحديث (جمود التشريعات والأنظمة والقوانين وعدم مسيرتها للتطور المعرفي).

بلغ مجموع الحاسبات المتصلة بالإنترنت سنة ٢٠٠٠ في الدول العربية جميعها نسبة ٠.٠٥٪.

بلغ إنفاق الدول العربية على البحث والتطوير نسبة ٠.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك من جملة الإنفاق العالمي.

نسبة الأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية في الدول العربية ١٩٩٥م ٠.٧٪ من الأبحاث المنشورة في العالم.

بلغت نسبة براءات الاختراع في الدول العربية صفراً سنة ١٩٩٥ في أوروبا وأمريكا، ويشير الصفر إلى نسبة أقل من ٠.٥٪ من براءات الاختراع. والجدول الآتي يبين توزيع مبيعات العالم من تطبيقات الوسائط المتعددة آلاف الملايين من الدولارات ١٩٩٥-٢٠٠٠:

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. الفجوة الرقمية، سلسلة الخلاصات المركزة،

www.iaigc.org

السنة الثالثة إصدار ٦/٠٠، الكويت. ص ١

(٢) د. عبد الله بن محمد الرزين الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة

نحو توظيف إنساني لمنتج المعرفة

د. موسى رحمانى

إجمالي	باسفيك	أوروبا	أمريكا الشمالية	
٩٨	١٧	٣٣	٤١	١٩٩٥
٢٢٢	٥٥	٧٤	٦١	٢٠٠٠
%١٧٨	%٢٦٥	%١٧٥	%٨٣	الزيادة السنوية

وهناك نمو شامل في السوق في كل من الطلب على منتجات الوسائط البصرية واستخدام خدمات الإنترنت .

إن إجمالي مبيعات الأقراص المدمجة (CD Rom) على مستوى العالم من : قواعد البيانات والصور والصوت والوسائط المتعددة ، بلغ ثمانية ملايين وحدة (١٩٩٣) - ٥١٦ مليون وحدة (١٩٩٤) و ٩٥٣ مليون وحدة (١٩٩٥) . كما أن عدد الأقراص زاد بشكل مذهل بمقدار ٨٠٪ بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . كما أن التوسع الهائل بشبكة الإنترنت أدى إلى إيجاد سوق ضخمة لمستخدمي منتجات الوسائط المتعددة في مجالات : الترفيه - الصحافة - المكتبات والمعلومات - الشراء - الإعلانات - البنوك - الشركات ..

وجاء في تقرير التنمية العربية مايلي^(١) :

❖ شكلت النفقات العلمية عام ١٩٩٦ نسبة ٠,١٤٪ فقط من الناتج الإجمالي العربي بالمقارنة مع ١,٢٦٪ لكوبا و ٢,٩٪ لليابان في عام ١٩٩٥ . كما نجد أن الاستثمار في البحث والتطوير أقل من سبع المعدل العالمي .

❖ إن استخدام المعلوماتية في الدول العربية أقل من أي منطقة أخرى في العالم ، حيث لا تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت ٠,٦٪ ، ويملك ١,٢٪ فقط من المواطنين العرب حاسوباً شخصياً .

(١) مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية تقرير للتنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢
المنطقة العربية أغنى مما هي نامية ينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ص ٨

❖ لقد اتسعت الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والعالم المتقدم. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أن تقنية المعلومات والاتصالات بحكم طبيعتها ذات قابلية عالية للاحتكار والدمج، وإلى ارتفاع كلفة إنشاء البنية التحتية لقنوات المعلومات فائقة السرعة، وإلى تزايد هجرة العقول العربية إلى الخارج، وأخيراً إلى الاختلال الشديد في توزيع نطاق موجات الاتصال الأثيري في ما بين الدول المتقدمة والنامية. فقد أصبح الفضاء المعلوماتي مكاناً تسود فيه القوى العالمية المتقدمة معظم مناطقه وزواياه.

❖ وهناك تفاوت معلوماتي شديد بين البلدان العربية، حتى تلك التي تتساوى في مستوى التنمية البشرية. وهناك عوائق تعمل على توسيع هذه الفجوة الرقمية داخل كل دولة عربية أهمها عامل اللغة. وما زالت السياسات العربية التي تحاول التصدي لفجوة المعلومات تركز على البنية التحتية لقطاع الاتصالات. إلا أنه رغم أهميتها فإن مثل هذه السياسات لن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم تقم الدول العربية بإبلاء اهتمام مماثل لعنصر المحتوى. فمعظم المواد المتاحة على الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية وهي لغة لا يتقنها إلا القليل في المنطقة. وسيؤدي قلة المواد المتوفرة على الإنترنت باللغة العربية إلى حرمان المواطن العربي من المنافع المرجوة في عصر المعلومات.

٢-٣ الصراع العالمي لاكتساب المعرفة :

نقلًا عن برنامج الأمم المتحدة الذي يعتبر أن اكتشاف مناجم الذهب والسيطرة على الآليات الصناعية لم تعد تؤدي إلى العظمة الاقتصادية، فالسبل الجديدة هي القدرة على إنتاج برامج معلوماتية وإمكانية فك الرموز الجينات. ومن الدول بدأت تتركب قطار الاقتصاد المعرفة وبنجاح :

- أوروبا حزمت أمرها في النصف الثاني من القرن المنصرم (الهاتف المحمول - الإنترنت - الإعلام - الإعلان - الدمج المعلوماتية ..)

نحو توظيف إنساني لمنتج المعرفة

د. موسى رحمانى

- أمريكا اللاتينية وشرق آسيا .. تضررتا لبعض الوقت إنما استعادتتا فيما بعد المكانة في هذا المجال ثم هونغ كونغ - ماليزيا - فنزويلا .
- الهند أيضاً نجحت في بناء صناعة برمجية عالية واستطاعت أن تحصل على ١٨ر٥٪ من السوق البرمجية العالمية وشغلت هذه الخدمة ٢٠٠٠٠٠ من أبنائها . كما شكلت صادرات الهند من البرمجيات ما نسبته ٥ر٤٪ من مجمل صادراتها لعام ١٩٩٩ ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٢٣٪ في عام ٢٠٠٢ م .
- في الولايات المتحدة ارتفع الإنفاق أقل من ٥٪ من عام ١٩٦٠م إلى أكثر من ٤٣٪ مع ١٩٩٦م وطبقاً لتقديرات وزارة التجارة الأمريكية (١٩٩٥/١٩٩٠) أثمرت صناعة تقنيات المعلومات والاتصال في الولايات المتحدة عام ١٩٩٠م عائدات قدرها ٦٨٣ ألف مليار دولار .
- وقد ارتفعت الاستثمارات على مستوى العالم في مجال الاتصال عن بعد من ١١٥ ألف مليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٥٢ ألف مليون دولار في ١٩٩٥م . مثال : ألمانيا (خصصت لشركة دويتش تيليكون أكثر من ثلاثة عشر بليون دولار) اليابان (شركة نيون NTT - سبعين ألف مليون دولار) بريطانيا (تيليكون ثلاثة وعشرين ألف مليون دولار) . كما أظهر تقرير برنامج التنمية للأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٤م «Development Report Human» - أن قطاع الخدمات في اقتصاديات دول مثل سنغافورة أو هونغ كونغ أو المجر ، كان يشكل أكثر من ٦٠٪ من النشاط الاقتصادي للدولة . وحتى في الدول الأقل تقدماً شكل قطاع :
 - الخدمات ٤٣٪ بينما شكل قطاع الزراعة ٣٧٪ وقطاع الصناعة ٢٠٪ .وهنا جاء قول أحد الاقتصاديين : (كريس فريمان Freeman) إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تحدث موجة طويلة جديدة من النمو الاقتصادي دافعة لنشأة وتطور مجتمعات المعلومات .

إن نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، كندا ...) يملكون ٤٢٦ شركة من أكبر ٥٠٠

شركة كوكبية هذا ما جاء في المجلة الأميركية Magazine Fortune في ١٩٩٧/٨/٧ : «إن القوة الاقتصادية الفاعلة في تشكيل الكوكبة ترتبط لو شكليا بالدول السبع التي يجتمع رؤساؤها مرة كل عام . أنهم مجلس إدارة اقتصاد العالم . لقد أنفقت تلك الأقطار عام ١٩٩٦م على أعمال البحث والتطوير أي أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج ٣٤٥ مليار دولار مقاسمة بين الدول والقطاع الخاص» .

فمع التطور الهائل لأنظمة المعلوماتية، تحولت تكنولوجيا المعلوماتية إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام ٢٠٠٠ حوالي تريليون دولار. لقد أدخلت ثورة المعلومات المجتمعات العصرية (أو، لنكن أكثر دقة، بعضها الأكثر تطوراً) في الحقبة ما بعد الصناعية. وقد أحدثت هذه الثورة جملة من التحولات التي طاولت مختلف جوانب حياة المجتمع، سواء بنيته الاقتصادية أو علاقات العمل أو ما يكتنفه من علاقات إنسانية - مجتمعية .. الخ .

مع ثورة المعلوماتية هذه ظهرت مفاهيم من نوع (الأمن المعلوماتي) و(الحرب المعلوماتية). والمثال على ذلك أن يلجأ البلد المنتج لأجهزة الكمبيوتر عند تصديرها إلى بلد ما لأغراض حكومية أو دفاعية، إلى تغذيتها ببرامج مع فيروسات خاصة مهمتها تخريب شبكة المعلومات الوطنية في البلد المعني وتشويش أفضلية الاتصالات فيه أو حتى قطعها وشل المنظومات الكمبيوترية للحسابات المالية .. الخ . إن الانتصار في مثل هذه (الحرب المعلوماتية) يكون بالطبع حليف الدول المتقدمة المصنعة لتكنولوجيا المعلومات .

تدفعنا هذه الحقيقة للإشارة إلى (الهوة التكنولوجية) المتنامية بين هذه الدول، والبلدان سواء النامية أو حتى الصناعية ولكن التي فاتها لهذا السبب أو ذاك

نحو توظيف إنساني لمنتوج المعرفة

د. موسى رحمانى

قطار التطور التكنولوجى . إن هذه الهوة تزداد اتساعاً ويصبح من الصعب أكثر فأكثر جسرها ، فنتفاهم (التبعية التكنولوجية) والتفاوت فى التطور الاقتصادى^(١) .



- (١) حسانة محيى الدين، اقتصاد المعرفة.. أين نحن منه؟
<http://www.arabcin.net/arabic/5nadweh/authors/mohialdein.htm>
- الإدارة الالكترونية الإستراتيجية والوظائف والمشكلات. د. نجم عبود نجم. دار المريح - ٢٠٠٤م - السعودية.
*Jackob.R, Gérer les connaissances : un défi de la nouvelle compétition du 21ème siècle, Université du quebec. Octobre 2000.
- برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائى- الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى- تقرير التنمية الإنسانية العربية الثانى ٢٠٠٣. نحو إقامة مجتمع المعرفة.
- برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائى- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤م. الحرية الثقافية فى عالمنا المتنوع.

الخاتمة

إن المعرفة كمفهوم إنساني يأخذ أبعاده من كونه جملة التراكمات التي عرقتها البشرية في رصيدها المعرفي ولذلك بات من الضروري التركيز على الجوانب الإنسانية لمنتج هذا الأخير لا لشيء إلا لكون تناقص الهوة الاتصالات بين المجتمعات بحيث لا يتطلب نقل خبراً في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية أنحاء العالم أقل من ثانية. هذه الثورة تجعل الإنسان يفكر مالياً في حسن توظيف منتج المعرفة.

ذلك إن المعرفة تعتبر فيصلاً حاسماً في تمكين البشرية في إيجاد البدائل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما تطور لديهم تقنيات المعلومات والاتصال التي تعتبر الركيزة الأساسية في حسن ترشيد وتطوير الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

إن التوجه العالمي في بعده الإنساني من خلال موثائق حقوق الإنسان ومنظمة هيئة الأمم المتحدة يذهب إلى ديمقراطية المعرفة كونها حاجة أساسية وملحة لحياة الأفراد والمجتمعات.

إن سوء استعمال المنتج المعرفي احتكاراً أو تسييراً لا يؤثر سلباً على الدولة المحتكرة فقط بل تنجر أثاره على بقية أنحاء المعمورة - انفجار مفاعل تشيرنوبيل ..

إن ترشيد تكلفة إنتاج المعرفة الإنسانية يكون أقل وبكثير من تلك المحتكرة كون هذه الأخيرة تتطلب إجراءات أمنية إضافية ترفع من كلفتها.

إن المعرفة الإنسانية تهدف إلى تطوير شبكة العلاقات الإنسانية في جانبها الإيجابي والواعي والرشيد .

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

دكتور/ محمد بن علي الشريف (✽)

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

تُعد المدينة المنورة بما فيها مسجد رسول الله ﷺ من المدن المقدسة ذات الخصوصية الدينية والحضارية لدى المسلمين، حيث نجد الحرص الشديد في زيارة المدينة المنورة لكل من تطأ قدمه المملكة العربية السعودية حاجاً أو معتمراً أو سائحاً.

فيقدم إلى المدينة المنورة ملايين الزائرين من المسلمين كل عام على اختلاف لغاتهم وأجناسهم وبيئاتهم ليؤادوا نسك زيارة المسجد النبوي الشريف ولاشك أنهم يحتاجون إلى خدمات معيشية وإرشادية وشعائرية مختلفة.

لذا نجد حكومة خادم الحرمين الشريفين تنفق عشرات المليارات من الريالات بهدف تسهيل وتيسير أداء الحج والعمرة والزيارة لضيوف الرحمن وتذليل الصعوبات التي تقابلهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد يكون هناك بعض العقبات والصعوبات التي تؤثر على جودة الخدمات المقدمة لهم، وتتلور مشكلة الدراسة في تحديد مدى رضا الزوار عن الخدمات المقدمة لهم عند وصولهم إلى مواقع أداء النسك، ومدى حصولهم على هذه الخدمات بشكل ميسر وسهل، حتى يستطيعوا أداء مناسكهم في جو روحاني يؤكد القيمة الإيمانية لهذا النسك .

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة الحالية في محاولة تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة التي تقدم لهم من قبل المؤسسات المختلفة المعنية بخدمة الزائرين إلى هذه الربا الطاهرة من حين وصولهم إلى المدينة المنورة وحتى المغادرة من خلال قياس مدى رضا الزائرين عن هذا المستوى باعتبارهم العملاء المستفيدين من هذه الخدمات وبالتالي فإن وجهة نظرهم في تحديد مستوى الجودة هي الأولى بالاعتبار.

وقد تم ذلك الإجراء حيال الخدمات الأساسية المقدمة لهم في المدينة المنورة ومن ثم فإن الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- (١) ما هو مستوى جودة خدمات إنهاء إجراءات الوصول إلى المدينة المنورة؟
- (٢) ما هو مستوى جودة الخدمات في المسجد النبوي الشريف؟
- (٣) ما هو مستوى جودة الخدمات الصحية؟
- (٤) ما هو مستوى جودة خدمات السكن؟
- (٥) ما هو مستوى جودة خدمات التغذية؟
- (٦) ما هو مستوى جودة الخدمات التجارية؟
- (٧) ما هو مستوى جودة خدمات النقل؟
- (٨) ما هو مستوى جودة خدمات التوعية والإرشاد؟
- (٩) ما هو مستوى جودة خدمات مكتب الأدلاء؟
- (١٠) ما هو مستوى جودة خدمات المرافق والأماكن الأثرية والسياحية؟
- (١١) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بالنسبة لمستوى جودة الخدمات المقدمة في المدينة المنورة تُعزى إلى العمر، المستوى التعليمي، عدد مرات الزيارة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى جودة الخدمات المختلفة بالمدينة المنورة من خلال قياس رضا الزوار عن الخدمات المقدمة لهم ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف التالية :

- ١ . التعرف على مستوى جودة خدمات إجراءات الوصول إلى المدينة المنورة وخدمات السكن والتغذية .
- ٢ . التعرف على مستوى جودة الخدمات في المسجد النبوي الشريف .
- ٣ . التعرف على مستوى جودة خدمات التوعية والإعلام ، والخدمات الصحية .
- ٤ . التعرف على مستوى جودة الخدمات التجارية ، وخدمات النقل والخدمات السياحية وخدمات المرافق والأماكن الأثرية .
- ٥ . التعرف على مستوى جودة خدمات مكتب الأدلاء .
- ٦ . وضع تصور مقترح كخطوط عمل استراتيجية تفيد العاملين والمسؤولين عن تخطيط وتنظيم الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة .

أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في أنها تحاول أن تحدد الوسائل المختلفة لإنجاح موسم الزيارة بالدرجة اللائقة والتي يرضى عنها الزائر لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وتحاول كذلك في الوقت نفسه أن تجد الوسائل الممكنة لتطوير الخدمات، وفعاليتها بالصورة التي تهئ الجو النفسي والروحي لأداء هذه الزيارة، وبالدرجة التي يرغبها الزائر ويجعل من هذه الزيارة منطلقاً للبحث عن أماكن أخرى في المملكة يحاول أن يتعرف عليها الزائر فمن ثم تدعم التوجه نحو الانطلاق السياحي أو التعزيز من البرامج السياحية في المملكة كلها ومن هنا تتبلور أهمية الدراسة في كونها :

١. تحدد نوعية الخدمات من حيث سلبياتها وإيجابياتها ومن ثم تدفع إلى رفع مستواها وجودتها إلى الدرجة التي تحقق مطابقتها للمواصفات العالمية .
 ٢. يتهيأ للزائر الجو الإيمان والروحي الذي يرجوه من زيارته .
- حدود الدراسة:

- أ- الحدود الموضوعية : تحاول الدراسة عبر الاستبانة المطروحة التعرف على درجة رضا الزائرين عن الخدمات التي تقدم لهم في المدينة المنورة بداية من إجراءات الدخول حتى إنهاء إجراءات الخروج بعد انتهاء الزيارة . وتقييم هذه الخدمات من قبل المتلقين لها في الواقع الميداني .
 - ب- الحدود الزمانية : طبقت هذه الدراسة على الزائرين لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجاج في موسم حج ١٤٢٦ هـ وذلك خلال العشرين يوماً الأخيرة من شهر ذي الحجة من العام نفسه .
 - ج- الحدود المكانية : طبقت هذه الدراسة على الزوار في داخل المنطقة المركزية بالمدينة المنورة عند مساكنهم أو في ساحات الحرم وفي الأسواق والشوارع القريبة من الحرم .
- مصطلحات الدراسة :
- مفهوم الرضا :

في اللغة : جاء في القاموس المحيط : «رضي عنه وعليه يرضا رضوانا ... ومرضاة ضد سخط، وأرضاه أعطاه ما يرضيه، واسترضاه طلب رضاه»^(١) .

وفي الاصطلاح : يعرف رضا العميل بأنه موقف فعال ينتج عن تقييم جميع نواحي العلاقة بين مقدم الخدمة حيال ناتج الخدمة وما بها من خصائص ومدى وجودتها وما بها من سلبيات وغير ذلك^(٢) .

(١) الفيروزآبادي، ج ع، ص ٣٣٥

(٢) الهواري، ٢٠٠١م، ص ٣٤٤

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

حيث يمثل رضا العملاء المحور الأساسي لإدارة الجودة لذا فإن المفتاح الرئيسي لبرنامج إدارة الجودة هو تركيزه على المستهلك فعلى مقدمي الخدمات السعي وبشكل مستمر لتحقيق رضا العملاء .

ويقصد برضا العميل والزائر : رد الفعل الايجابي أو الاقتناع النفسي والعقلي بفاعلية الخدمة المقدمة له من المنتج لهذه السلعة سواء من ناحية الجودة أو الوفرة أو الخصائص .

ونعني بجودة الخدمة : أنها في أبسط مفاهيمها مطابقتها للمواصفات التي يرضى عنها الزائر أو متلقي الخدمة . وكذلك للمواصفات العالمية التي يصنعها منتج هذه السلع في العالم المتقدم .

ويقصد بالزائرين : من قدموا للمدينة المنورة لزيارة مسجد رسول الله ﷺ والصلاة فيه في موسم الحج لعام ١٤٢٦هـ خاصة .

الإطار النظري

سوف يتم التطرق في الإطار النظري إلى عدد من المفاهيم والتي لها علاقة بالدراسة من أهمها مفهومان هما :

أولاً: مفهوم الجودة الشاملة وأهدافها ووسائل تحسينها

ماهية الجودة : تُعد إدارة الجودة الشاملة من أكثر المفاهيم الفكرية والفلسفية الرائدة التي استحوذت على الاهتمام الواسع من قبل المتخصصين والباحثين والإداريين والأكاديميين الذين يعنون بتطوير وتحسين الأداء الإنتاجي والخدمي في مختلف المنظمات. ويُعزى النجاح الكبير في الصناعات اليابانية إلى تطبيقات إدارة الجودة الشاملة التي تُعرف أحياناً بضبط الجودة على مستوى الشركة ككل^(١).

و تتمثل مفاتيح الجودة في تقديم الخدمة للعملاء بموجب مواصفات ومعايير محددة ويتطلب ذلك تفاعلاً مع العملاء وجهاً لوجه مع التطلع إلى الطرق والوسائل التي تجعل العميل يشعر بالخصوصية في حصوله على الخدمة وذلك من خلال التصرفات الطيبة أثناء تقديم الخدمة، والاهتمام بالتفاصيل المرافقة للخدمة وتعديل مستواها بالاستفادة من المؤشرات المستقاة من ردود أفعال العملاء^(٢).

وهكذا تكون الجودة بإدخال البهجة في نفس العميل وتحقيق راحته عند الاستفادة منها بما يفوق توقعاته من المؤسسة وهذا يعني ضرورة الإصغاء له والإبداع في خدمته وتحقيق التفاعل معه، فهي تهتم بارتياح العميل من الخدمة وما يحيط بها وجعلها أسهل منالاً وأكثر تناسقاً وخصوصية، فالجودة تقوم على الآثار والعلاقات الطيبة والثقة المتبادلة، فالتركيز هنا على العملية التي يتم فيها إرضاء العميل^(٣).

٣٩ (٢٠١٥م، العزاوي، ص ٣٩)

(٣) كوشي، ١٤٢٢هـ ص ٤٦

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

ويتطلب تطبيق الجودة الشاملة التزاماً كاملاً من جميع الأفراد في المؤسسة والسعي لإيجاد بيئة مناسبة يسعى فيها جميع العاملين إلى تحسين الجودة باستمرار من خلال التعرف على احتياجات المجتمع والعمل على إشباعها، ورفع كفاءة الأداء، للوصول بالمؤسسة إلى ثقافة تنظيمية تشجع على رفع الكفاءة والتحسين المستمر في جودة الخدمات والمنتجات المقدمة^(١).

تعريف الجودة: عرّف ديمينج الجودة بأنها (ترجمة الاحتياجات المستقبلية للعملاء إلى خصائص قابلة للقياس، حيث يتم تصميم المنتج وتقديمه، لكسب رضا العميل وبقيمة تناسبه)^(٢).

وتعرف إدارة الجودة الشاملة: بأنها فلسفة إدارة الشركة للوصول إلى إرضاء العميل من خلال برنامج شامل من الأدوات والتقنيات والتدريب^(٣).

كما تعرف الجودة الشاملة على أنها (فلسفة ومجموعة من المبادئ والإرشادات معاً والتي تمثل الركائز الأساسية للتطور المستمر للمنظمة أو المنشأة، كذلك هي تسخير موارد الشركة بهدف تطوير جميع العمليات في المنظمة حتى تفوق احتياجات المستهلك الحالية والمستقبلية) وتجمع إدارة الجودة الشاملة بين الطرق التقليدية في الإدارة، والجهود التطويرية المتوفرة، والأدوات التقنية بطريقة منظمة^(٤).

مفهوم الجودة في الفكر الإسلامي: حث الإسلام علي إتقان العمل وعدم الغش فيه وأبان أن المسلم محاسب علي كل عمل يعمل به وأن الدين المعاملة فإذا حسن دين الإنسان حسنت معاملاته قال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا

(١) كوشي، ١٤٢٢هـ ص ٤٦

(٢) البقمي، ١٤٢٥هـ، ص ٧٤

(٣) الجويبر، ١٤٢٥هـ، ص ٣٦

(٤) الحركان، د. ت، ص ٢

كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ^(١)، ويقول الرسول ﷺ: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»^(٢). والإتقان هذا هو الوصول به إلى أرقى مراتب الجودة والمطابقة للمواصفات المطلوبة.

أهداف الجودة: هناك نوعان من أهداف الجودة كما ذكر^(٣):

النوع الأول: أهداف تخدم ضبط الجودة وهي التي تتعلق بالمعايير التي ترغب المنظمة في المحافظة عليها وهي تصاغ على مستوى المنظمة ككل وذلك باستخدام متطلبات تتعلق بصفات مميزة مثل الأمان ورضا الزبائن .

النوع الثاني: أهداف تحسين الجودة وهي غالباً ما تنحصر في الحد من الأخطاء والفاقد وتطوير منتجات جديدة ترضي الزبائن بفاعلية أكبر .
وسائل تحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة للعميل:

لكي يتم تحسين جودة المنتجات والخدمات لابد من استخدام عدد من الوسائل التي تحسن الجودة من أهمها ما يلي :

أ (تقليل الوقت المستغرق بين طلب الخدمة وتقديمها بالفعل للعملاء .
ب) إعادة تصميم نظم العمل في المؤسسة لتفادي المتغيرات التي تؤدي إلى الأخطاء .
ج) تبسيط عملية خدمة العميل وتبسيط الإجراءات لتقليل الخطوات غير الضرورية.

د) خلق المناخ المناسب الذي يمكن من خلاله التحسين المتواصل للخدمة المقدمة .
هـ) ضمان وجود موظفين في المؤسسة يتفاعلون مع العملاء بعلاقات طيبة^(٤) .

(١) سورة التوبة آية (١٠٥)

(٢) البيهقي، ١٩٩٣م، ص ١٢١

(٣) المحياوي، ٢٠٠٦م، ص ٢٨

(٤) درويش، د.ت، ص ٢.

مصادر تحسين الجودة :

- يتطلب تحسين الجودة عدداً من المصادر من أهمها ما يلي :
- (١) عمليات البحث والتطوير : اكتشاف طرق جديدة أو مختلفة للمنتجات والمعدات وطرق التصنيع .
 - (٢) المنافسون : حيث يمكن الاستفادة من المنافسين والوصول إلى نفس النتائج مع المحافظة على حقوقهم .
 - (٣) المستهلك : يعتبر المستهلك مصدر عالي القيمة لأفكار تحسين الجودة وذلك عن طريق الاقتراحات أو الانتقادات والملاحظات .
 - (٤) العاملون : المشاركة لإعطاء الاقتراحات في التصميم وطريقة التصنيع للمنتجات .
 - (٥) الإدارة : إن الإدارة هي المفتاح الرئيس في عمليات تحسين الجودة فالإدارة هي التي تحدد مدى الاحتياج لتحسين الجودة والمصادر المستخدمة والتي تحتاجها والطرق والأساليب لإنجاز وتحقيق هذا الهدف^(١) .

ثانياً: ماهية الخدمات ودورة حياتها وقياس جودتها:

ماهية الخدمات:

تُعد إدارة الخدمات من المجالات الأساسية لعلم الإدارة، فهي مسئولة عن تحويل مدخلات المنظمة إلى مخرجات، ففي مطلع السبعينات من القرن الماضي، اتضح أن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها إدارة العمليات هي تحقيق الكفاءة والفاعلية ورضا الزبون، فإدارة العمليات ملائمة لتطبيقها في عمليات الخدمة مع الأخذ في الاعتبار خصائص الخدمة .

وأصبح مفهوم إدارة العمليات بعد دراسة (ثودر) والمعروفة (بأسلوب خط الإنتاج في الخدمة) والتي أجريت على مطعم ماكدونالد للأكلات السريعة،

والتي أثبت فيها أن تطبيق مبادئ إدارة الإنتاج في عمليات الخدمة يساهم في زيادة عملية التنافس بين منظمات صناعة الخدمة^(١).

مفهوم الخدمة :

إن مفهوم الخدمة غير واضح قياساً لمفاهيم التصنيع المتخصصة، على الرغم من تداول مصطلح الخدمة منذ فترة ليست قصيرة، فالخدمة غير ملموسة قياساً إلى السلع الملموسة، والخدمة تعني أنها بعض الأشياء التي تنتج وتستهلك بشكل متزامن، وعلى الرغم من إنتاج واستهلاك الخدمة في نفس الوقت لكن يمكن بعد الحصول عليها، الشعور بنتائجها أو تأثيرها فيما بعد ويعرفها (فوس وزملائه ونورمان) (أنها عبارة عن تفاعل اجتماعي بين مجهز الخدمة والزبون، يهدف هذا التفاعل إلى تحقيق الكفاءة لكليهما)^(٢).

أما الخدمات السياحية فتُعرّف بأنها (مجموعة من الأعمال التي تؤمن للسياح الراحة والتسهيلات عند شراء واستهلاك الخدمات والبضائع السياحية خلال وقت سفرهم أو خلال إقامتهم في المرافق السياحية بعيداً عن سكنهم الأصلي)^(٣).

مفهوم جودة الخدمة :

أي تقديم الخدمة للمستهلك بشكل جيد وخال من العيب والنقص، وجاء في القاموس المحيط : «الجيد ضد الرديء» .. «وجاء يجود جودة صار جيداً» وعليه فجودة الخدمة تعني تقديمها بشكل ممتاز^(٤).

وعرّف^(٥) بقول (كروزبي) الخدمة بأنها التطابق مع المواصفات، وقول (قرونروز) بان هناك فرق بين مفهوم الجودة الفنية والتي تعني ماذا تقدم، والجودة

(١) المحياوي، ٢٠٠٦م، ص ٥١

(٢) المحياوي، ٢٠٠٦، ص ٥٢

(٣) السكر، ١٩٩٥م، ص ٩

(٤) الفيروزابادي، د. ن.، ص ٢٨٥

(٥) مدكور، د. ت، ص ١٨٥

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

الوظيفية والتي تعني كيف تقدم أو تسلم الخدمة، ويضيف (لاينين) مفهومين آخرين للجودة هما: جودة العمليات، وهذه يحكم عليها المستهلك أثناء الخدمة، وجودة الخدمات والتي يحكم عليها المستهلك بعد حدوث الخدمة .
دورة حياة الخدمة:

لكل خدمة من الخدمات دورة تمر بها وتتكون دورة حياة الخدمة من نفس المراحل الأربعة لدورة حياة السلعة وهي التقديم، النمو، النضوج، الانحدار^(١).
قياس جودة الخدمات من منظور الزبائن:

تقاس الجودة بثلاثة مقاييس أو بأحدها وهي كما يلي :

❖ مقياس عدد الشكاوي .

❖ مقياس الرضا .

❖ مقياس الفجوة وهو الفرق بين توقع الزبائن لمستوى الخدمة وإدراكهم للمستوى الفعلي لها^(٢).

بعض المعايير المعتمدة لقياس الجودة في منظمات الخدمة :

هنا نقدم بعض المعايير المعتمدة لقياس الجودة في بعض المجالات الخدمية والتي ذكرها^(٣) كما في جدول رقم (١) :

(١) المحياوي، ص ٧٨

(٢) المحياوي، ص ٩٨

(٣) المحياوي، ٢٠٠٦م، ص ٦١

جدول رقم (١) المعايير المعتمدة في بعض الخدمات

المنظمة	معياري القياس
البريد	دقة فرز الرسائل سرعة إيصال الرسائل .
الفندق	درجة نظافة الفندق، أنواع الخدمات المقدمة للزبون، سرعة الاستجابة في تهيئة طلبات الزبون، الاهتمام بدخول وخروج الزبون .
المستشفى	عدد العمليات الناجحة إلى المجموع الكلي للعمليات، دقة التشخيص، ودقة التحليل المختبري .
النقل	الوقت المستغرق للرحلة، أنواع الخدمات المقدمة أثناء الرحلة، التأخر عن الموعد المحدد، درجة أمان وسيلة النقل، عدد المسافرين في الرحلة .
التأمين	دقة تسجيل الحوادث ومعرفة أسبابها، دقة تقدير الضرر، عدد التعويضات التي تم دفعها بالمقارنة مع التي لم تدفع .
المصرف	دقة تحرير الشيكات، عدد الأخطاء الحاصلة في عمليات التسجيل والترحيل والتبويب، دقة احتساب الفوائد، أنواع الخدمات المقدمة .
الجامعة	عدد الطلبة إلى الأساتذة، عدد البحوث المنجزة إلى المخططة، عدد الطلبة الراغبين إلى الناجحين .

الخلاصة :

تعني الجودة الشاملة للخدمة تقديمها للعميل بشكل جيد وخالٍ من العيب، وكسب رضاه وإدخال البهجة في نفسه بكونها تفوق توقعاته، وإصغاء المؤسسات الخدمية للعميل والإبداع في خدمته وتحقيق التفاعل معه، والعمل بشكل مستمر ودءوب على تحسين وتطوير جودة الخدمات، وجعلها أسهل منالاً وأكثر تناسقاً وخصوصية .

خدمات الزوار في المدينة المنورة

أهم الخدمات المقدمة لزوار المدينة المنورة:

قد تم تقسيم الخدمات المقدمة لزوار مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مجموعات تحتوي كل منها على عدد من الخدمات التي يحتاج إليها الزائر ويمكن تصنيفها تحت مسمى واحد وهذه المجموعات يمكن تعريفها على النحو التالي :

* الخدمات في المسجد النبوي الشريف:

هي جميع الخدمات التي تقدم في المسجد النبوي من أداء الصلوات والدروس العلمية والإرشاد والتوعية وأداء نسك الزيارة والنظافة وتنظيم الحشود وغير ذلك.

* خدمات النقل والتنقل :

هي تلك الخدمات التي تعني بوسائل المواصلات والانتقال من مكان إلى آخر.

* خدمات المرافق والخدمات السياحية :

هي تلك الخدمات التي تعني بالمرافق العامة والساحات والطرق والحدائق والنهضة العمرانية إعدادها وصيانتها ونظافتها .

* الخدمات التوعوية والإعلامية:

هي تلك الخدمات المرتبطة بالحصول على المعلومات عن أداء العبادات والمناسك والخدمات التي يحتاج إليها الزائر ومعلومات عن الأنظمة الإدارية والجغرافية والسياحية .

* الخدمات الصحية:

هي تلك الخدمات التي تهتم بصحة وسلامة المواطنين والزوار والمحافظة عليها ومعالجة الأمراض .

*** خدمات مؤسسة الأدلاء:**

هي تلك الخدمات المتعلقة بالعناية بتيسير شئون زوار مسجد رسول الله ﷺ القادمون من خارج المملكة والإشراف على أعمالهم وشئونهم من إجراءات وترتيبات وقوانين وتنظيمات .

*** الخدمات التجارية :**

هي تلك الخدمات التي تعنى بالنشاط التجاري وحركة البيع والشراء وتوفير المواد الاستهلاكية والغذائية والهدايا وغيرها .

*** خدمات الوصول إلى المدينة المنورة :**

هي خدمات الاستقبال عند الوصول إلى المدينة المنورة وإجراءات الجوازات ثم التوجيه إلى مقر السكن .

*** خدمات الإسكان:**

هي تلك الخدمات التي تعنى بتوفير وتنظيم وتهيئة المساكن للزوار .

*** الخدمات الغذائية:**

هي تلك الخدمات التي تعنى بتوفير الأطعمة والأغذية والمشروبات والفواكه بالمطاعم والمطابخ ومحلات بيع الأغذية وغيرها .

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

(١) دراسة تقويم خدمات المؤسسات الأهلية التجريبية للطوافة من وجهة نظر الحجاج^(١) شملت عينة الدراسة ٨٢٦٠ حاجاً يمثلون ٣٤ جنسية تابعة لمؤسسات الطوافة .

وقد أظهرت الدراسة بأن هناك حاجة لمتابعة عملية إسكان الحجاج بالمشاعر وإلزام كافة المكاتب الفرعية بضرورة تهيئة مكان ومساحة مناسبة لكل حاج في المشاعر .

يوصي البحث أن توضع شروط ومواصفات دقيقة للسكن وأن تحدد متابعة ذلك من قبل الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الصحة والدفاع المدني ووزارة الحج .

(٢) دراسة تقويم الخدمات التشغيلية للنقل الجماعي في مكة المكرمة أثناء المواسم^(٢) وقد تم اختيار العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك عام ١٤١١هـ لإجراء البحث، وقد تناول هذا البحث الجانبين اللذين يقوم النقل الجماعي بخدتهما في تلك الفترة وهما ركاب مواقف حجز السيارات الصغيرة وركاب شوارع مكة المكرمة.

وقد تبين أن بعض الشوارع تعاني إما من طول فترة الانتظار أو ارتفاع نسبة الازدحام المزدحمة، ومن دراسة أشكال التحميل للخطوط لوحظ انخفاض التحميل على هذه الخطوط في غير أوقات الذروة مما يشجع شركة النقل على استخدام حافلات صغيرة في هذه الأوقات .

لذلك أوصت الدراسة بأن تقوم شركة النقل الجماعي بتدعيم مواقف الحجز والشوارع بعدد أكبر من الحافلات كي تصل إلى خدمة مقبولة وأن تقوم باستخدام حافلات صغيرة على الخطوط في غير أوقات الذروة في الأيام العادية لتستطيع أن تقوم بخدمة الراكب بصورة أفضل حيث أن ذلك سيققل من وقت الانتظار .

(١) مبارك وآخرون، ١٤٠٧هـ

(٢) برهمين والبدوي، ١٤١١هـ

٣) دراسة تقويم بعض جوانب التفاعل الاجتماعي بين الحجاج ومقدمي الخدمة لهم من وجهة نظر الحجاج^(١) وتهدف الدراسة إلى تحديد سمات التفاعل الاجتماعي بين مقدمي بعض الخدمات وتأثيره على نوعية الخدمات المقدمة للحجاج. وكانت عينة الدراسة الفعلية ١٠٠٦ حاجاً وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي ل تعاملات المسئولين والعاملين بالمطار هو ٢٨٩ر٢، أما تعاملات سائقي المركبات مع الحجاج فإن المتوسط الحسابي له ٢٧٩ر٢، في حين أن المتوسط الحسابي ل تعاملات مسئول مكاتب الخدمة الميدانية للطواف بمكة المكرمة هو ٢٧٥ر٢، أما تعاملات الباعة مع الحجاج فإن متوسطه الحسابي كان ٢٧٨ر٢، وأما تفاعلات أعضاء مكاتب الأدلاء بالمدينة المنورة فإن المتوسط الحسابي له ٢٩٨ر٢، وأخيراً أظهرت النتائج أن سمات التفاعل الاجتماعي بين رجال الأمن والحجاج كان متوسطه الحسابي ٢٨٥ر٢، وهذا يدل أن سمات التفاعل الاجتماعي السابق ذكرها كلها إيجابية لأن متوسطاتها زادت عن ٢٥ر٢ وهو المعيار المتوسط الحسابي المثالي. وقد أوصت الدراسة بإعداد نظام لتقويم أداء مقدمي الخدمات العامة وأن تكون لهم سمات أخلاقية كالابتسامة وإتقان العمل والقدرة على التحدث بلغات طالبي الخدمة وغير ذلك.

٤) دراسة بناء مقياس لتقويم خدمات الحج بصالة الحجاج في مطار الملك عبد العزيز بجدة^(٢).

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المقياس المناسب لأداء الخدمة بناء على الإمكانيات المتاحة في المرافق وكفاءة مقدميها من منسوبي الجهات العاملة.

وقد وصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

رضا عدد كبير من الحجاج عن التحسن الملموس والمطرود في الخدمات المقدمة لهم في صالة الحجاج في حج هذا العام عن الأعوام السابقة، وظهر ازدياد

(١) مبارك وبرهمن، ١٤١٩هـ

(٢) سحاب وآخرون، ١٤٢١هـ

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

متوسط الزمن بين اكتمال حمولة الحافلة بالحجاج وتحركها إلى مكة المكرمة أو المدينة المنورة، وقد يكون مرجع هذا إلى الإرشاد الديني أو عدم كفاءة أجهزة وموظفي مؤسسات الطوافة والنقابة العامة للسيارات، وسجلت الدراسة بقاء الحجاج فترة طويلة بمنطقة البلازا (الخيام) في مبنى الحجاج بعد وصولهم إليها من مقر سكنهم حتى موعد إقلاع طائراتهم بلغت أكثر من ١٢ ساعة وقد يعود ذلك لعدم التزام العديد من شركات الطيران بمواعيد رحلاتهم وغير ذلك .

٥) دراسة تنظيم خدمات المعتمرين والزوار من وجهة نظر المعتمرين ومقدمي الخدمات^(١) وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم نظام العمرة الجديد واستقراء إيجابياته وسلبياته من وجهة نظر المعتمر ومقدم الخدمة .

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها حيال رأيهم وتقييمهم لمستوى المرافق والخدمات التي استفادوا منها ولمسوها أثناء إقامتهم في مكة المكرمة أو المدينة المنورة حيث حظيت الخدمات المقدمة من قبل شركات العمرة ما بين ممتاز وجيد جداً بنسبة ٧٤٪، وأن الوعود في بلد المعتمر عن خدمات العمرة تحققت بشكل ممتاز أو جيد جداً بنسبة ٧١٪، بينما رأى ٦٥٪ أن الإرشاد السياحي للمناطق التاريخية ممتاز أو جيد جداً، في حين كانت نسب الخدمات الأخرى ٥٠٪ - أكثر من ٦٠٪ ما عدا خدمتي تنوع الأطعمة وجدواها وأسعار السلع في الأسواق قد اندرجت تحت ٥٠٪ .

وقد أوصت الدراسة بإجراء دراسة دقيقة وتفصيلية لجميع المرافق والخدمات .

٦) دراسة قياس مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات لحجاج الداخل وأثرها على رضا الحجاج (- ، ١٤٢٤هـ) .

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى جودة الخدمات وأثرها على رضا الحجاج وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن متوسط الخدمة المقدمة يوم

عرفة حصلت على أعلى متوسط ٣٧٢ ومستوى الخدمة يوم التروية جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط ٣٦٨ وكانت المرتبة الثالثة من نصيب مستوى الخدمات في مزدلفة بمتوسط ٣٥٤ وأخيراً الخدمات التي تقدم للحجاج أثناء المغادرة بمتوسط ٣ وكان مستوى رضا الحجاج عن جودة الخدمة يتراوح من مقبول إلى الرضا .

مما سبق يتضح أن الدراسات العربية اعتمدت في قياسها للجودة على رضا العميل سواء كان حاجاً أو معتمراً، فأظهرت الدراسة الأولى عدم مناسبة الإسكان بالمشاعر المقدسة، وبينت الدراسة الثانية أن بعض الشوارع تعاني في التنقل من طول فترة الانتظار، أما الدراسات الثالثة والرابعة والخامسة فأظهرت رضا الحجاج عن الجودة، في حين أن الدراسة السادسة كان مستوى الجودة يتراوح ما بين مقبول وراضي .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

(١) دراسة Parasuraman et. al., 1988 والتي استخدمت وطورت نموذجاً لقياس جودة الخدمة، وأكدت على أن الخطوة الأولى لتطوير مستوى جودة الخدمة تتمثل في وجود معايير لقياس هذه الجودة بالتركيز على توقعات العملاء، وأكدت أيضاً على أن الحفاظ على مستوى عالٍ من الجودة يتطلب وجود عنصر بشري تتوافر لديه القدرة والرغبة معاً في الأداء بالمستوى المطلوب .

(٢) الدراسة التي قام بها (Warden and Wile, 2002) : لدراسة مدى قابلية أبعاد مقياس الفجوة للتطبيق في مجال خدمة الـ website وذلك من خلال مسح ميداني بين طلاب جامعتين هما :

(Erasmus University Rotterdam, The Netherlands and Northeastern University, Boston, USA) .

وقد تم تحليل نتائج المسح الميداني فيما يتعلق بأبعاد الجودة الخمسة التي يتضمنها مقياس الفجوة SERVQUAL، وأظهرت الدراسة أن هذه الأبعاد بذاتها قابلة للتطبيق في مجال الأعمال الإلكترونية E-Business بالرغم من ضرورة تحديد هذه الأبعاد في إطار بيئة هذه الأعمال .

ومما سبق يتضح أنه يمكن قياس الجودة بالتركيز على توقعات العملاء لمستوى الجودة وإدراكهم الفعلي ومقياس الفجوة بين التوقعات والإدراك وأنها قابلة إلى التطبيق .

إجراءات الدراسة

سوف يتم هنا تناول منهج الدراسة، ومجتمعها، وعينة الدراسة والأداة المستخدمة في التطبيق الميداني، وكذلك الأساليب الإحصائية لحساب صدق وثبات أداة الدراسة، وكذلك حساب القيم الإحصائية كنتائج إحصائية .

منهج الدراسة

لقد أستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي وهو المنهج الملائم لهذه الدراسة والذي عرّفه^(١) بأنه الذي يقوم بوصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها .

ويقول عنه^(٢) هو ما يقوم بوصف ما هو كائن وتقييمه، ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ويهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة، كما أنه يتسم بالقدرة على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً والتعبير عنها تعبيراً كيفياً وكمياً .

وقد قام الباحث في هذه الدراسة بجمع البيانات عن الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة وتحديد أنواعها ووسائل تقديمها من خلال السجلات الرسمية للمحلات والجهات التي تعطي رخص وتصاريح المحلات وذلك لمعرفة أنواع الخدمات التي تقدم للزائرين، وكذلك جمع بيانات عن هذه الخدمات عن طريق استبانات وزعت على زوار المدينة المنورة لمعرفة مدى رضاهم عن الخدمة من حيث مستواها ومستوى أداء مقدميها وسرعة تأديتها .

(١) العساف، ١٤٢١هـ، ص ١٩١

(٢) عبد الحميد، ١٣٩٨هـ، ص ١٣٦

مجتمع وعينة الدراسة

تحدّد مجتمع الدراسة في كافة الزوار الذين قدموا إلى المدينة المنورة في موسم حج ١٤٢٦ هـ.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية من معظم الجنسيات التي قدمت للزيارة ومن مختلف الجهات التي يسكنون فيها في المدينة المنورة وتم محاولة أخذ آراء مختلف الجنسيات وبلغ عدد مفردات هذه العينة في حدود الوقت والإمكانات المتاحة للبحث (١٣٠٣) مفردة، وقد بلغت الاستثمارات المستلمة الصالحة للتحليل (١١٠٨) بنسبة ٨٥٪.

أدوات الدراسة

أُستخدِمت الاستبانة التي قام بإعدادها الباحث لجمع المعلومات عن مستوى الرضا عن الخدمات المختلفة التي تقدم للزائرين حيث شملت هذه الاستبانة عند تصميمها مجموعة من الخدمات الأساسية التي ينبغي تقديمها للزائر عند وصوله المدينة المنورة، بداية من مراكز التفتيش عند دخولها إلى فراغهم من الزيارة ومغادرتها بسلامة الله، وتحدد - من ثم - فاعلية هذه الخدمات أو جدوى وفاعلية أدائها على الوجه الذي يرضى هذا الزائر .
والاستبانة تتكون من جزئين :

الجزء الأول : يتعلق بالمعلومات الأساسية الأولية عن الزائر للمدينة المنورة .

أما الجزء الثاني : فهو يتعلق بالخدمات التي يحصل عليها الزائر خلال إقامته في المدينة المنورة ويتم تحديد رضاه عن توافر هذه الخدمات ونوعيتها وسرعة الحصول عليها وحسن تعامل مقدميها ومعرفتهم واقتدارهم على أدائها وذلك عن الخدمات التالية : الخدمات في المسجد النبوي الشريف، والخدمات التجارية، وخدمات المرافق والأماكن السياحية، وخدمات التوعية، وخدمات النقل، وخدمات التغذية، وخدمات إنهاء الدخول بالمدينة المنورة، وخدمات السكن، وخدمات

مؤسسة الأدلاء ، وقد استخدمت طريقة المقابلة الشخصية لجمع البيانات وذلك لتأمين قيمة عالية من الاستجابة .

أساليب التحليل الإحصائي :

في إطار طبيعة البحث وأهدافه فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة التالية :

(١) الإحصاءات الوصفية مثل التكرارات والنسب والمتوسطات .

(٢) الإحصاءات التحليلية الممثلة في تحليل التباين لتوضيح ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى للعمر ، المستوى التعليمي ، وعدد مرات الزيارة .
وقد تم أيضاً تطبيق اختبار ألفا كرونباخ لتحديد قيمة معامل الثبات لعينة الدراسة .

صدق الاستبانة:

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبانة ، قام الباحث بأخذ هذه الاستبانة أو جزء منها من استبانات مشابهة في الموضوع وقد طبقت سابقاً وظهرت واقعيتهما ، كما قام بعرض هذه الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الخبرات العلمية والإدارية ، وقد استفاد الباحث من آراء المحكمين وملاحظاتهم بحذف بعض العبارات أو تعديلها أو إضافة عبارات أخرى وبعد ذلك ظهرت الاستبانة في صورتها النهائية المناسبة بإذن الله .

ثبات الاستبانة:

استخدم الباحث في حساب ثبات أداة الدراسة طريقة التناسق الداخلي بتطبيق اختبار (الفاكرونباخ) Alpha Cronbach ، وهذه الطريقة تعتمد على مدى ارتباط كل وحدة أو بند مع الأداة ككل ، وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بالحاسب الآلي حيث بلغت قيمة معامل (ألفا كرونباخ) للبيانات ما بين ٠.٨٧ - ٠.٦١ وقد بلغ المتوسط العام

لمعامل الثبات ٧١٪ في المحاور العشرة وهي ذات قيمة عالية للدلالة على ثبات فهم المستقصى منهم بنود الاستبانة بصفة عامة ويوضح الجدول التالي رقم (٢) قيم معامل الثبات في جميع محاور الدراسة وكذلك المتوسط العام لمعامل الثبات.

جدول رقم (٢) قيم معامل الثبات لعينة الدراسة الاستطلاعية

المحور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول	٥	٠.٨٧
المحور الثاني	١٣	٠.٥٦
المحور الثالث	٧	٠.٦٠
المحور الرابع	٣	٠.٦٤
المحور الخامس	٧	٠.٨١
المحور السادس	١١	٠.٦١
المحور السابع	٤	٠.٧١
المحور الثامن	١٠	٠.٦٨
المحور التاسع	٥	٠.٨٣
المحور العاشر	٣	٠.٨٣
المجموع العام	٦٨	٠.٧١

يوضح الجدول السابق أن محاور الاستبانة تتمتع بقيمة ثبات عالية حيث بلغت قيمة معامل الثبات (ألفا) (٠.٨٧، ٠.٥٦، ٠.٦٠، ٠.٦٤، ٠.٨١، ٠.٦١، ٠.٧١، ٠.٦٨، ٠.٨٣، ٠.٨٣) للمحاور الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس، السادس، السابع، الثامن، التاسع والعاشر على التوالي، وبلغ معامل الثبات العام للأداة (٠.٧١) وذلك يدل على أن أداة الدراسة (٦٨) فقرة تتمتع بقيمة ثبات عالية.

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة
د. محمد بن علي الشريف

الدراسة التحليلية

تضمنت الاستبانة التي تحدثنا عنها سابقا (١١٠٨) استبانة بها معلومات عن زوار المدينة المنورة في عام ١٤٢٦ هـ ، وكانت إجابتهم في جزئين هما :
الجزء الأول من الاستبانة : ويتناول هذا الجزء المعلومات الأولية للزوار وهي كما يلي :
(١) أعمار الزوار :

جدول رقم (٢)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب فئات العمر

الفئة	العدد	النسبة %
٣٠ سنة فأقل	١٠٤	٩,٣٩%
(٣١ - ٤٠) سنة	٢٨٩	٢٦,٠٨%
(٤١ - ٥٠) سنة	٣٢٧	٢٩,٥١%
(٥١ - ٦٠) سنة	٢٣٥	٢١,٢١%
(٦١ - ٧٠) سنة	١٠٨	٩,٧٥%
(٧١ - ٨٠) سنة	٤٢	٣,٧٩%
أكبر من ٨٠ سنة	٣	٠,٢٧%
المجموع	١١٠٨	١٠٠%

(٢) جنسية الزوار:

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب جنسية الزائر

جنسية الزائر	العدد	النسبة %	جنسية الزائر	العدد	النسبة %
السعودية	٦٧	٦ر٠٥	الفلبين	١	٠ر٠٩
الإمارات	١٣	١ر١٧	ماليزيا	٢٤	٢ر١٧
الكويت	١	٠ر٠٩	بريطانيا	٢٦	٢ر٣٥
الأردن	٢	٠ر١٨	أمريكا	١٣	١ر١٧
سوريا	٦٥	٥ر٨٧	روسيا	٢	٠ر١٨
العراق	٢٩	٢ر٦٢	نيبال	١٤	١ر٢٦
فلسطين	٧	٠ر٦٣	أرتيريا	٥	٠ر٤٥
لبنان	٢٤	٢ر١٧	طاجيكستان	١٦	١ر٤٤
اليمن	٧	٠ر٦٣	أذربيجان	٤	٠ر٣٦
تونس	٦	٠ر٥٤	قرغيزستان	٩	٠ر٨١
الجزائر	١٢١	١٠ر٩٢	إيران	٥٠	٤ر٥١
السودان	٢٣	٢ر٠٨	باكستان	٦٩	٦ر٢٣
الصومال	٢٥	٢ر٢٦	الهند	٧٠	٦ر٣٢
ليبيا	٣٣	٢ر٩٨	بنجلاديش	٢٦	٢ر٣٥
مصر	١٢٤	١١ر١٩	تايلاند	٩	٠ر٨١
المغرب	٧٦	٦ر٨٦	تركيا	٣٨	٠ر٤٣
أفغانستان	٤٦	٤ر١٥	سريلانكا	١	٠ر٠٩
أندونيسيا	٦٢	٥ر٦٠			
المجموع			١١٠٨	١٠٠	

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار فى المدينة المنورة
د. محمد بن علي الشريف

(٣) المستوى التعليمي للزائرين :

جدول رقم (٥)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب المستوى التعليمي للزائرين

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
١٥ر١٦	١٦٨	أمي (لا يقرأ ولا يكتب)
١٨ر٠٥	٢٠٠	يقرأ ويكتب ولكن بدون مؤهلات علمية معينة
٧ر٤٠	٨٢	الشهادة الابتدائية
١٢ر٥٥	١٣٩	الشهادة المتوسطة
٢١ر٨٤	٢٤٢	الشهادة الثانوية
١٤ر١٧	١٥٧	شهادة البكالوريوس
١٠ر٨٣	١٢٠	دراسات عليا
١٠٠	١١٠٨	المجموع

(٤) عدد مرات الزيارة:

جدول رقم (٦)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب عدد مرات الزيارة

النسبة	العدد	عدد مرات الزيارة
٣٣ر٥٧	٣٧٢	أول مرة
١٨ر٠٥	٢٠٠	من (١) إلى (٥) مرات
١ر٥٣	١٧	أكثر من (٦) مرات
٤٦ر٨٤	٥١٩	لم يحدد
١٠٠	١١٠٨	المجموع

(٥) وسيلة النقل:

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب وسيلة النقل

النسبة	العدد	وسيلة النقل
٨٩ر٨٠	٩٩٥	جوي
١٠ر٢٠	١١٣	بحري
١٠٠	١١٠٨	المجموع

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة
د. محمد بن علي الشريف

(٦) المصاحبون للزائر:

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد عينة الدراسة بعد التطبيق حسب المصاحبين للزائر

النسبة	العدد	المصاحبون للزائر
١٣	١٤٤	بمفردهم
٣٩,٨٠	٤٤١	مع أسرهم
٤٦,٥٧	٥١٦	مع مجموعات
٠,٦	٧	أخرى
١٠٠	١١٠٨	المجموع

الجزء الثاني من الاستبانة:

ويتناول هذا الجزء عرض ومناقشة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وقد تم عرض ومناقشة النتائج حسب ما تنص عليه أسئلة الدراسة حيال معرفة رضا الزوار عن الخدمات المقدمة لهم بالمدينة المنورة، حيث يقاس الرضا بمقياس ليكرت ويتكون من خمسة رتب وذلك كما في جدول رقم (٩):

جدول رقم (٩)

الرتب	درجة الرضا	قيمة المتوسط الحسابي
١	أبداً	من ١ إلى أقل من ١٨٠
٢	غير راض	من ١٨٠ إلى أقل من ٢٦٠
٣	إلى حد ما	من ٢٦٠ إلى أقل من ٣٤٠
٤	راضي	من ٣٤٠ إلى أقل من ٤٢٠
٥	راضي جداً	من ٤٢٠ إلى ٥

وقد أظهرت النتائج ما يلي :

(٧) بالنسبة لخدمات إنهاء إجراءات الوصول إلى المدينة المنورة:

جدول رقم (١٠)

المتوسط	العبارة					ترتيبها
	أبداً	غير راض	إلى حد ما	راضي	راضي جداً	
	%	%	%	%	%	
٤.٢٩	٠.٥	٦.٧	١٠.٤	٢٨.٥	٥٤	١
٤.٢٦	٤.٠	٦.٠	١٤.٢	٢٦.٤	٥٣.١	٢
٤.٠٥	٠.٨	١٣.٠	١٥.١	٢٢.٦	٤٨.٦	٣
٠.٤٠٠٠	١.٤		١٦.٣	٢٤.٣	٤٥.٥	٤
٣.٩٦	١.٧		١٤.٧	٢١.٣	٤٦.٨	٥
٤.١١	المتوسط العام					

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

يوضح الجدول رقم (١٠) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات إنهاء الوصول إلى المدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤٢٩) إلى (٣٩٦)، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات إنهاء إجراءات الوصول للمدينة المنورة حسب الترتيب التالي :

١- إنهاء إجراءات الجوازات لدخول المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٢٩).

٢- إنهاء إجراءات التفتيش عند دخول المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٢٦).

وأن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن خدمات إنهاء إجراءات الوصول للمدينة المنورة حسب الترتيب التالي :

١- سرعة التوجه للسكن في المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠٥).

٢- معرفة وقدرة مقدمي الخدمة بتأديتها حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠٠).

٣- سرعة تقديم الخدمة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٩٦).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن مستوى خدمات إنهاء الوصول إلى المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤١١) .

(٨) بالنسبة للخدمات المقدمة في المسجد النبوي:

جدول رقم (١١)

المتوسط	العبارة					ترتيبها
	أبدأ	غير راضى	إلى حد ما	راضى	راضى جداً	
	%	%	%	%	%	
٤.٨٨	—	٠.٥	١.٨	٦.٧	٩١.٠	١
٤.٨٥	٠.١	٠.٣	٢.٧	٨.٧	٨٨.٣	٢
٤.٨٣	٠.٢	٠.٦	٢.٣	٩.٦	٨٧.٢	٣
٤.٨١	٠.١	٠.٩	١.٨	١٢.٧	٨٤.٥	٤
٤.٨١	٠.١	٠.٧	٢.٨	١١.٠	٨٥.٣	٥
٤.٧١	—	١.٩	٥.١	١٣.١	٧٩.٩	٦
٠.٤٧١	٠.٣	١.٨	٤.٠	١٤.٧	٧٩.٢	٧
٤.٧٠	٠.٥	١.٠	٥.١	١٤.٩	٧٨.٦	٨
٤.٦٩	٠.٣	٠.٩	٤.٧	١٥.٢	٧٩.٠	٩
٤.٦٣	٠.٥	٣.٧	٥.٧	١٢.٣	٧٧.٨	١٠
٤.٥٧	١.٦	٤.٨	٦.٠	٩.٧	٧٧.٨	١١
٤.٤٩	٠.٦	٧.٢	٦.٩	١٢.٦	٧٢.٦	١٢
٤.٢٩	٣.٧	٧.٩	١٠.٥	١١.٩	٦٦.١	١٣
٤.٦٩	المتوسط العام					

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

يوضح الجدول رقم (١١) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الخدمات المقدمة في المسجد النبوي ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤٨٨ر) إلى (٤٢٩ر) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جدا) عن كل من الخدمات المقدمة في المسجد النبوي وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات :

- ١- النظافة في المسجد النبوي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٨٨ر) .
- ٢- توافر مياه زمزم بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٨٥ر) .
- ٣- توافر الحمامات وأماكن الوضوء بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٨٣ر) .
- ٤- سعة وتنظيم الصلاة في المسجد النبوي الشريف حيث بلغ المتوسط (٤٨١ر) .
- ٥- سعة أبواب ومداخل وممرات المسجد النبوي حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٨١ر) .
- ٦- توافر السلالم الكهربائية والدرج بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٧١ر) .
- ٧- تعامل مقدمي الخدمة بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٧١ر) .
- ٨- توافر الخدمات الصحية بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٧٠ر) .
- ٩- توافر الأمن والسلامة من المخاطر بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٦٩ر) .
- ١٠- توافر الدروس والوعظ والإرشاد بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٦٣ر) .
- ١١- توافر الإرشاد واللوحات الإرشادية بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٥٧ر) .
- ١٢- تنظيم أداء زيارة الحجرة الشريفة (قبر المصطفى) حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤٩ر) .
- ١٣- الاستعلامات وخدمات المفقودات بالحرم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٢٩ر) .

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جداً) عن مستوى الخدمات المقدمة في المسجد النبوي حيث بلغ المتوسط العام (٦٩ر٤).
(٩) بالنسبة للخدمات في السكن :

جدول رقم (١٢)

المتوسط	العبارة					ترتيبها
	أبداً	غير راضى	إلى حد ما	راضى	راضى جداً	
	%	%	%	%	%	
٤.٢٠	١.٢	٨.٦	١٤.٤	٢٠.٨	٥٥.١	١ قرب السكن من المسجد النبوي الشريف
٤.١٩	١.٢	٧.٦	١٣.١	٢٧.٧	٥٠.٥	٢ التكيف في السكن
٤.١٦	١.٢	٧.١	١٤.٩	٢٨.٢	٤٨.٦	٣ نظافة السكن
٤.٠٩	١.٣	٧.٦	١٧.٢	٢٨.٢	٤٥.٧	٤ نوع وأسلوب مقدمي الخدمة في السكن
٤.٠٢	١.٤	١٠.١	١٧.٠	٢٧.٨	٤٣.٧	٥ الخدمات والمرافق بالسكن
٤.٠٢	١.٤	١١.٩	١٥.٤	٢٥.٨	٤٥.٤	٦ مياه الشرب والوضوء في السكن
٤.٠٠	١.٧	١١.٥	١٥.١	٢٨.٥	٤٣.٢	٧ تنظيم وترتيب أمور التسكين
٤.١٠	المتوسط العام					

يوضح الجدول رقم (١٢) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الخدمات المقدمة في السكن بالمدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٢٠ر٤) إلى (٢٠ر٤) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن الخدمات المقدمة في السكن والمتمثلة في : قرب السكن من المسجد النبوي الشريف حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٠ر٤).

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

وأن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن الخدمات المقدمة لهم في السكن حسب الترتيب التالي :

- ١- التكيف في السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤١٩).
 - ٢- نظافة السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤١٦).
 - ٣- نوع وأسلوب مقدمي الخدمة في السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠٩).
 - ٤- الخدمات والمرافق في السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠٢).
 - ٥- مياه الشرب والوضوء في السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠٢).
 - ٦- تنظيم وترتيب أمور السكن حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠٠).
- ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن مستوى الخدمات المقدمة في السكن بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤١٠) .
- (١٠) بالنسبة لخدمات التغذية :

جدول رقم (١٣)

توزيع أفراد العينة حسب درجة رضاهم حول خدمات التغذية المقدمة لهم

المتوسط	الترتيبها					العبارة	ترتيبها
	أبدأ	غير راضى	إلى حد ما	راضى	راضى جدا		
	%	%	%	%	%		
٤.١٩	٠.٢	٥.١	١٨.٠	٢٨.٥	٤٨.٢	أسلوب مقدمي التغذية	١
٤.١٨	٠.٤	٥.١	٢٠.٦	٢٤.٥	٤٩.٤	التغذية ومناسبتها	٢
٣.٩٨	٠.٥	٧.٩	١٦.٢	٢٥.٥	٤٩.٨	أوقات تقديم التغذية	٣
٤.١٢	المتوسط العام						

يوضح الجدول رقم (١٣) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات التغذية المقدمة لهم بالمدينة المنورة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤١٩) إلى (٣٩٨)، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات التغذية حسب الترتيب التالي:

- ١- أسلوب مقدمي التغذية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤١٩).
 - ٢- التغذية ومناسبتها حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤١٨).
 - ٣- أوقات تقديم التغذية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠٩).
- ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن مستوى خدمات التغذية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤١٢).

(١١) بالنسبة للخدمات التجارية:

جدول رقم (١٤)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا	راضي	إلى حد ما	غير راضي	أبداً	المتوسط
		%	%	%	%	%	
١	توفر المحلات التجارية	٧٢.١	٢٠.٣	٦.٥	١.٠	٠.١	٤.٦٣
٢	توفر الهدايا في الأسواق	٧١.٧	٢٠.٦	٦.٧	١.٠	٠.١	٤.٦٣
٣	سهولة الوصول إلى الأسواق والمحلات التجارية	٦٩.٣	٢٢.٥	٦.٩	١.١	٠.٣	٤.٥٩
٤	توفر المواد الغذائية	٦٨.٩	٢٢.٧	٦.٥	١.٤	٠.٥	٤.٥٨
٥	توفر البنوك ومحلات الصرافة وآلات الصرف	٦٣.٨	٢٥.٥	٩.١	١.٢	٠.٤	٤.٥١
٦	توفر الهاتف والاتصالات الدولية	٥٨.٠	٢٧.٥	١١.٦	٢.٣	٠.٥	٤.٤٠
٧	توفر الخدمات البريدية	٥٦.٨	٢٣.٤	١٤.٨	٣.٩	١.١	٤.٣١
	المتوسط العام						٤.٥٢

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

يوضح الجدول رقم (١٤) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الخدمات التجارية المقدمة لهم بالمدينة المنورة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤٦٣) إلى (٤٣١)، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جدا) عن الخدمات التجارية حسب الترتيب التالي :

- ١- توفر المحلات التجارية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٦٣).
 - ٢- توفر الهدايا في الأسواق حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٦٣).
 - ٣- سهولة الوصول إلى الأسواق والمحلات التجارية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٥٩).
 - ٤- توفر المواد الغذائية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٥٨).
 - ٥- توفر البنوك ومحلات الصرافة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٥١).
 - ٦- توفر الهاتف والاتصالات الدولية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤٠).
 - ٧- توفر الخدمات البريدية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٣١).
- ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى الخدمات التجارية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٥٢).

(١٢) بالنسبة لخدمات التوعية :

جدول رقم (١٥)

المتوسط	العبارة					ترتيبها
	أبداً %	غير راضى %	إلى حد ما %	راضى %	راضى جداً %	
٤.٤٤	٠.٥	٢.٤	١٠.٦	٢١.٤	٦٥.١	١
٤.٤١	٠.٢	٢.٤	١٠.٥	٣٠.١	٥٦.٨	٢
٤.٣٩	٠.٣	٣.٦	١٤.٦	١٩.٩	٦١.٧	٣
٤.٣٨	٠.٨	٣.٤	١٢.٥	٢٣.٣	٦٠.١	٤
٤.٣٧	٠.٥	٤.٢	١٣.٩	٢٠.٥	٦٠.٩	٥
٤.٢٨	٠.٤	٤.٢	١٧.٩	٢١.٨	٥٥.٧	٦
٤.٢٧	—	٣.٦	١٧.٦	٢٦.٦	٥٢.٢	٧
٤.٢٦	٠.٢	٣.٠	١٦.٣	٣١.٩	٤٨.٧	٨
٤.٢١	٠.٨	٥.٥	١٧.٢	٢٥.٠	٥١.٥	٩
٤.٠٩	٤.٦	٨.٢	١٦.٣	١٥.٠	٥٥.٩	١٠
٣.٦٩	٤.٠	١٧.٦	٢٢.٧	١٦.٥	٣٩.٢	١١
٤.٤٢	المتوسط العام					

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار فى المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

يوضح الجدول رقم (١٥) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات التوعية المقدمة لهم بالمدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤٤٤) إلى (٣٦٩) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جدا) عن خدمات التوعية حسب الترتيب التالي :

- ١- الإرشاد والفتوى حيال نسك الزيارة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤٤).
- ٢- الإفتاء والإجابة على التساؤلات الدينية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤١).
- ٣- التوعية والإرشاد بأمور الدين والسلامة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٩٤).
- ٤- التوعية والإرشاد بالأنظمة الأمنية والإدارية بلغ متوسطها الحسابي (٣٨٤).
- ٥- التوعية والإرشاد بالأمور الصحية والإسعافية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٧٤).
- ٦- التوعية والإرشاد بأماكن الأسواق والبنوك والمطاعم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٨٤).
- ٧- التوعية والإرشاد بأمور المرافق والخدمات العامة الصرف حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٧٤).
- ٨- التوعية بشكل عام حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٦٤).
- ٩- التوعية والإرشاد بالأماكن التاريخية والآثار حيث بلغ المتوسط (٢١٤).

كما دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات التوعية المقدمة لهم بالمدينة حسب الترتيب التالي :

- ١- التوعية والإرشاد بأمور المفقودات والنشل حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢٠٩).

٢- التوعية والإرشاد بأمور الطقس وجغرافية المنطقة بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٦٩).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى خدمات التوعية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٢٤).
(١٣) بالنسبة لخدمات مؤسسة الأدلاء:

جدول رقم (١٦)

ترتيبها	العبارة	راضي جدا	راضي	إلى حد ما	غير راضي	أبداً	المتوسط
		%	%	%	%	%	
١	استقبالكم من قبل مندوبي مؤسسة الأدلاء بالمدينة المنورة	٥٠.٩	٢٣.٣	١٧.٧	٧.٩	٠.٢	٤.١٧
٢	نوعية وأسلوب مقدمي الخدمة بمؤسسة الأدلاء	٥٠.٢	٢٠.٨	١٨.٨	٨.٣	١.٠	٤.١٣
٣	قيام مؤسسة الأدلاء بالإشراف على خدماتكم	٤٩.٩	٢٠.٧	١٩.٩	٨.٢	١.٤	٤.١٠
٤	توفيرهم مرشدين لأداء النسك	٥٠.٣	١٧.٩	١٦.٥	١٠.١	٥.١	٣.٩٨
المتوسط العام							٤.١٠

يوضح الجدول رقم (١٦) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات مؤسسة الأدلاء بالمدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤١٣) إلى (٣٩٨) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات مؤسسة الأدلاء بالمدينة المنورة حسب الترتيب التالي :

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار فى المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

- ١- استقبالكم من قبل مندوبي مؤسسة الإدلاء بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤١٧).
 - ٢- نوعية وأسلوب مقدمي الخدمة بمؤسسة الأدلاء حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤١٣).
 - ٣- قيام مؤسسة الأدلاء بالإشراف على خدماتكم حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤١٠).
 - ٤- توفير مرشدين لأداء النسك حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٩٨).
- ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون) عن مستوى خدمات مؤسسة الأدلاء بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤١٠) .

(١٤) بالنسبة لخدمات المرافق والأماكن الأثرية :

جدول رقم (١٧)

المتوسط	أبداً %	غير راضى %	إلى حد ما %	راضى %	راضى جداً %	العبارة	ترتيبها
٤.٦٤	٠.١	٠.٨	٦.٣	٢٠.٩	٧١.٨	النظافة العامة في الطرق والأسواق	١
٤.٥٩	٠.٥	١.٣	٧.٧	١٩.٩	٧٠.٧	توفر المرافق " الحمامات، وأماكن الوضوء، والساحات	٢
٤.٥٨	٠.٥	١.٥	٦.٩	٢٢.٠	٦٩.١	توفر الفنادق والخدمات الفندقية	٣
٤.٤٧	—	١.٦	١٢.٠	٢٣.٨	٦٢.٥	توفر الخدمات عند الأماكن الأثرية	٤
٤.٤٤	٠.٢	١.٥	١١.٠	٢٨.٦	٥٨.٧	الوصول للأماكن الأثرية	٥
٤.٤٠	١.٠	٢.٦	١٠.٦	٢٧.٠	٥٨.٨	توفر الخدمات السياحية مثل "الحجز، والاستقبال وغيرها	٦
٤.٢٣	١.٣	٤.٩	١٧.١	٢٢.٦	٥٤.١	نوعية وأسلوب مقدمي الخدمات السياحية في الأماكن العامة	٧
٤.١٧	٢.٦	٧.٣	١٠.٦	٢٩.٢	٥٠.٣	اللوحات الإرشادية والإرشاد إلى مواقع الأماكن الأثرية	٨
٤.٠٠	٠.٢	٣.٥	١١.٦	١٩.٩	٦٤.٨	توفر الخدمات عند الأماكن الأثرية	٩
٣.٩٨	٥.٠	٩.٨	١٧.١	١٨.١	٤٩.٩	توفر المنشآت الترفيهية	١٠
٤.٤٤	المتوسط العام						

يوضح الجدول رقم (١٧) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات المرافق والأماكن الأثرية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤٦٤) إلى (٣٩٨)، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جداً) عن خدمات المرافق والأماكن الأثرية وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات :

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

- ١- النظافة العامة في الطرق والأسواق حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٦٤) .
 - ٢- توافر المرافق (الحمامات وأماكن الوضوء والساحات) حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٥٩) .
 - ٣- توافر الفنادق والخدمات الفندقية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٥٨) .
 - ٤- توفر الخدمات عند الأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط (٤٤٧) .
 - ٥- الوصول للأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤٤) .
 - ٦- توفر الخدمات السياحية مثل الحجز والاستقبال وغيرها حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٤٠) .
 - ٧- نوعية وأسلوب مقدمي الخدمات السياحية في الأماكن العامة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٢٣) .
- كما دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون) عن خدمات المرافق والأماكن الأثرية وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات :
- ١- توفر الخدمات عند الأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٠٠) .
 - ٢- توفر المنشآت الترفيهية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣٩٨) .
- ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى خدمات المرافق والأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط العام (٤٤٤) .

(١٥) بالنسبة لخدمات النقل :

جدول رقم (١٨)

المتوسط	العبارة					ترتيبها
	أبداً	غير راضى	إلى حد ما	راضى	راضى جداً	
	%	%	%	%	%	
٤.٤٤	٠.٦	١.٢	١٣.٢	٢٣.٩	٦١.١	١ الطرق للمركبات والمشاة
٤.٣٨	٠.٧	٢.٤	١٣.٠	٢٦.٣	٥٧.٦	٢ سرعة وسهولة التنقل
٤.٣٦	٠.٥	٢.٦	١٣.٧	٢٧.١	٥٥.٦	٣ نوع أسلوب مقدمي خدمة النقل
٤.٣٥	٠.٧	٢.٠	١٥.٥	٢٥.٥	٥٦.٢	٤ توفر وسائل النقل داخل المدينة المنورة
٤.٣٥	٠.٥	٣.٠	١٣.٨	٢٦.٦	٥٦.١	٥ وسائل النقل من حيث الراحة والتكيف
٤.٣٨	المتوسط العام					

يوضح الجدول رقم (١٨) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول خدمات النقل بالمدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤ر٤٤) إلى (٣ر٣٥) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جداً) عن خدمات النقل وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات :

- ١- الطرق للمركبات والمشاة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٤٤) .
- ٢- سرعة وسهولة التنقل حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٣٨) .
- ٣- نوع أسلوب مقدمي خدمة النقل حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤ر٣٦) .
- ٤- توفر وسائل النقل داخل المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط (٤ر٣٥) .

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

٥- وسائل النقل من حيث الراحة والتكييف حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٣٥).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جداً) عن مستوى خدمات النقل بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٣٨) .

(١٦) بالنسبة للخدمات الصحية :

جدول رقم (١٩)

المتوسط	العبارة					ترتيبها
	أبداً	غير راضى	إلى حد ما	راضى	راضى جداً	
	%	%	%	%	%	
٤.٦٠	٠.٣	٠.٨	٦.٦	٢٣.٦	٦٨.٨	١ الخدمات العلاجية والصحية
٤.٦٠	٠.٢	١.٢	٦.٩	٢٢.٣	٦٩.٥	٢ أسلوب وأداء مقدمي الخدمات الصحية
٤.٥٩	٠.٣	٠.٩	٧.٣	٢٢.٩	٦٨.٦	٣ الخدمات الإسعافية والتوصيل إلى المستشفيات
٤.٦٠	المتوسط العام					

يوضح الجدول رقم (١٩) النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الخاصة بوجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول الخدمات الصحية بالمدينة المنورة ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٤٦٠) إلى (٤٥٩) ، وقد دلت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة أنهم (راضون جداً) عن الخدمات الصحية المقدمة بالمدينة المنورة وذلك حسب الترتيب التالي للخدمات :

١- الخدمات العلاجية والصحية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٦٠) .

٢- أسلوب وأداء مقدمي الخدمات الصحية حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٦٠) .

٣- الخدمات الإسعافية والتوصيل إلى المستشفيات حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤٥٩).

ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جدا) عن مستوى الخدمات الصحية بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٦٠) .
وللإجابة عن السؤال الحادي عشر الذي نصه : «هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة بالنسبة لمستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار في المدينة المنورة تعزى إلى: العمر، المستوى التعليمي، عدد مرات الزيارة؟»
(١٧) أثر العمر:

جدول رقم (٢٠)

نتيجة تحليل التباين لأثر العمر على وجهات نظر أفراد عينة الدراسة
حول مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار	بين المجموعات	٦٥٠٠	٦	٣٢.٥	١.٦٠	غير دالة
	داخل المجموعات	٥٥٧٠.٨	١١٠١	٢٠.٢٦		
	المجموع	٥٦٣٥.٨	١١٠٧			

فيما يتعلق بأثر العمر على وجهات نظر أفراد عينة الدراسة فإن الجدول رقم (٢٠) يوضح مجموع ومتوسط المربعات ودرجات الحرية وقيمة (ف) ومستوى الدلالة ، حيث يوضح الجدول أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (١٦٠) وهي أقل من القيمة الجدولية، وهي دالة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تعزى للعمر

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة
د. محمد بن علي الشريف

(١٨) أثر المستوى التعليمي :

جدول رقم (٢١)

نتيجة تحليل التباين لأثر المستوى التعليمي

حول مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار	بين المجموعات	٥٥.٣١	٦	٢٧.٦٦	١.٦٣	غير دالة
	داخل المجموعات	٥٥٨٠.٤٩	١١٠١	٢٠.٢٩		
	المجموع	٥٦٣٥.٨	١١٠٧			

فيما يتعلق بأثر المستوى التعليمي على وجهات نظر أفراد عينة الدراسة فإن الجدول رقم (٢١) يوضح مجموع ومتوسط المربعات ودرجات الحرية وقيمة (ف) ومستوى الدلالة ، حيث يوضح الجدول أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (١.٦٣) وهي أقل من القيمة الجدولية ، وهي دالة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تعزى للمستوى التعليمي .

(١٩) أثر عدد مرات الزيارة :

جدول رقم (٢٢)

نتيجة تحليل التباين لأثر عدد مرات الزيارة

حول مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

البيان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
مستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار	بين المجموعات	١٣٠٠.٩	٢	٤٣.٦٣	٢٠٠.٨	غير دالة
	داخل المجموعات	٥٥٠٤.٩	١١٠٥	٢٠٠.٩		
	المجموع	٥٦٣٥.٨	١١٠٧			

فيما يتعلق بأثر عدد مرات الزيارة على وجهات نظر أفراد عينة الدراسة فإن الجدول رقم (٢٢) يوضح مجموع ومتوسط المربعات ودرجات الحرية وقيمة (ف) ومستوى الدلالة، حيث يوضح الجدول أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (٢٠٠.٨) وهي أقل من القيمة الجدولية، وهي دالة على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تعزى لعدد مرات الزيارة للمدينة المنورة .

عرض النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة التطبيقية في الواقع الميداني إلى عدد من النتائج أهمها:

١) إن غالبية الزوار أعمارهم ما بين (٤١-٥٠) سنة حيث كانت نسبتهم ٢٩٤٪، ثم مَنْ أعمارهم ما بين (٣١-٤٠) سنة حيث كانوا بنسبة ٢٦٪ أي أن مَنْ أعمارهم ما بين (٣١-٥٠) سنة تجاوز عددهم نصف أعداد الزوار .
وأن غالبية الزوار للمدينة المنورة في هذا الموسم كان لأول مرة حيث بلغت نسبتهم ٣٣٦٪ .

وإن جنسيات عينة الدراسة قد شملت معظم جنسيات الدول الإسلامية بنسب لا بأس بها وأكثر الحجاج مستواهم العلمي ثانوي حيث بلغت نسبتهم ٢٢٪، ثم يقرأ ويكتب نسبتهم ١٨٪، ثم المستوى الجامعي بنسبة ١٤٪ ثم المستوى المتوسط بنسبة ١٢٪ وهكذا، أما وسيلة النقل فقد احتل النقل الجوي المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتها ٨٩٪ وقد كان قدوم الحجاج مع مجموعات بالمرتبة الأولى حيث كانت نسبتهم ٤٦٪ ثم من هم مع أسرهم ثم من أتوا أفراداً .

٢) ويدل تحليل بيانات الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (راضون جداً) عن عدد (٦) من الخدمات التي شملتها أداة الدراسة وهي الخدمات التالية :

- ١- عن مستوى الخدمات المقدمة في المسجد النبوي حيث بلغ المتوسط العام (٤٦٩) .
- ٢- عن مستوى الخدمات الصحية بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٦٠) .
- ٣- عن مستوى الخدمات التجارية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٥٢) .

- ٤- عن مستوى خدمات المرافق والأماكن الأثرية حيث بلغ المتوسط العام (٤٤٤) .
- ٥- عن مستوى خدمات التوعية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٤٢) .
- ٦- عن مستوى خدمات النقل بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤٣٨) .
أما الخدمات الأخرى فأظهرت التحليلات أن أفراد عينة الدراسة (راضون فقط) عن عدد (٤) من الخدمات التي شملتها الدراسة وهي الخدمات التالية :
- ١- عن مستوى خدمات التغذية المقدمة لهم بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤١٢) .
- ٢- عن مستوى خدمات إنهاء الوصول إلى المدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤١١) .
- ٣- عن مستوى الخدمات المقدمة في السكن بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤١٠) .
- ٤- عن مستوى خدمات مؤسسة الأدلاء بالمدينة المنورة حيث بلغ المتوسط العام (٤١٠) .

مما سبق يستنتج الباحث أن أفراد عينة الدراسة (راضون جداً) عن مستوى ست خدمات وهي الخدمات في المسجد النبوي والخدمات التجارية وخدمات المرافق والأماكن الأثرية والسياحية وخدمات التوعية وخدمات النقل (وراضون فقط) عن مستوى أربع خدمات هي خدمات التغذية وخدمات السكن وخدمات إنهاء الوصول إلى المدينة وخدمات مؤسسة الأدلاء وذلك حيال تقديم الخدمات لهم بالمدينة المنورة من لحظة الوصول وأثناء الإقامة، وحتى لحظة المغادرة، حيث بلغ المتوسط العام لأي نوع من الخدمات (٤٣٥) وهو مستوى راضٍ جداً للخدمات سالفة الذكر. وأخيراً أظهرت النتائج أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة بالنسبة لمستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار في المدينة المنورة تعزى إلى

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

العمر - المستوى التعليمي - عدد مرات الزيارة حيث بلغت قيمة ف أقل من القيمة الجدولية.

توصيات الدراسة:

(١) على الرغم من أن النتائج المتعلقة بمدى رضا الزائرين توجي بتمتعهم بدرجة رضا مرتفعة بما يعكس مستوى عالٍ من جودة الخدمات المقدمة لهم إلا أن ذلك لا يعني عدم الحاجة إلى مجهود إضافي ومستمر لتأمين جودة عالية من هذه الخدمات. فالواقع أن المسؤولية عن الجودة مسئولية مستمرة ومتجددة نظراً لعدم ثبات المتغيرات التي تؤثر في مستواها. فأعداد الزوار تتزايد من موسم إلى آخر مع التغير والتنوع في خصائصهم الديموغرافية والثقافية والاقتصادية ... الخ، وبالتالي فإن مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدم لهم (وتبعاً مستوى جودة هذه الخدمات) قد يختلف من وقت لآخر. ومن ثم فإن تخطيط ورقابة هذه الخدمات أمر مطلوب لتأمين جودتها والمحافظة على هذه الجودة من جانب المنظمات المسؤولة عن تقديمها بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة.

(٢) من المسلم به أن العنصر البشري له أهمية خاصة في مجال الأعمال الخدمية وعلى ذلك فيجب إعطاؤه اهتمام خاص لتأهيل وإعداد الكوادر البشرية المسؤولة عن تقديم خدمات الزوار فنياً وسلوكياً من خلال إستراتيجية شاملة يراعى فيها تغطية الجانب المهني للعمل بالإضافة إلى المقومات السلوكية والأخلاقيات المهنية، ولهذه الأخيرة أهمية خاصة إذا علمنا أن مستوى جودة الخدمة يعتمد أساساً على الضمير المهني الأخلاقي لمقدم الخدمة.

و بصدد هذه الإستراتيجية المشار إليها، فإن مسئولية تنفيذها تقع على كاهل أطراف عديدة لكل منها دور فيها من جانب أو آخر. وأهم هذه الأطراف ما يلي:

أولاً: جامعة أم القرى:

إن ما تقوم به جامعة أم القرى (ممثلة في معهد خادم الحرمين الشريفين

لأبحاث الحج) من دور بحثي ونشاط علمي ملموس لتطوير وتحسين أداء خدمات الحج والعمرة والزيارة بعبء عن اهتمام كبير من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين برعاية الحجاج والمعتمرين والزوار وتقديم أعلى مستوى ممكن من الخدمات لهم . ودعماً لهذا الاتجاه يوصى الباحث بأن تنظر الجامعة في أمر إنشاء تخصص أكاديمي لـ (إدارة أعمال الحج والعمرة) لتأهيل بعض خريجيها على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا للعمل في هذا المجال . ولا شك أن هناك من العوامل والأسباب وأيضاً المقومات التي ترشح جامعة أم القرى لأن تكون متميزة في هذا المجال ويدعوها لأن تأخذ بيد المبادرة فيه .

ثانياً: المؤسسات التدريبية:

تستطيع المؤسسات التدريبية أيضاً أن تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً ومكماً لدور جامعة أم القرى في مجال إعداد وتأهيل الكوادر البشرية المرشحة للعمل أو العاملة فعلاً في مجال تقديم خدمات الحج والعمرة والزيارة من خلال تطوير المهارات والخبرات والسلوكيات اللازمة للعمل في هذا المجال .

وعلى هذه المؤسسات (خصوصاً في منطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة) أن تكون واعية ومدركة لأهمية وكيفية تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية الداعمة والمكملة للبرامج التعليمية والبحثية التي سوف تقدمها جامعة أم القرى فيما يتعلق بمجال إدارة أعمال الحج والعمرة بما يساهم في تفعيل التكوين الأكاديمي والمهني والسلوكي للمرشحين أو العاملين فعلاً في هذا المجال ، وهذا يقتضي ضرورة الربط والتنسيق المستمر بين هذه المؤسسات وجامعة أم القرى في هذا الصدد .

ثالثاً: المؤسسات العاملة في مجال أعمال الحج والعمرة والزيارة:

يقع على هذه المؤسسات دور كبير وهام في الموضوع ، ومن أهم ما ينبغي أن تقوم به في هذا الخصوص هو العمل على بناء (ثقافة الجودة) المبنية على التوجه التسويقي (أي التي تركز على رضا العملاء) والمدعومة بالقيم الإسلامية ذات الصلة بالجودة ، لدى جميع العاملين فيها ، ويجب أن يتم ذلك عن طريق الإدارة العليا لهذه

المؤسسات، فالخطوة الأولى لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة المتلزّمة بالتوجه التسويقي تأتي عن طريق التأييد القوي والالتزام الصادق من جانب الإدارة العليا وقيادات المؤسسة، وبدون هذا التأييد والالتزام الرسمي وتدفق إدارة الجودة الشاملة المتلزّمة بهذا التوجه من أعلى إلى أسفل، فلن تنجح كل الجهود المبذولة في هذا الصدد على الإطلاق، وسوف يصبح مفهوم الجودة الشاملة مجرد برنامج يتوقع له الفشل.

٣) فيما يتعلق بتخصص (إدارة أعمال الحج والعمرة) يوصي الباحث أيضاً بضرورة العمل على بناء قنوات اتصال فعالة ومستمرة بين جامعة أم القرى والمؤسسات التدريبية المعنية من جانب، وبين المؤسسات العاملة في مجال أعمال الحج والعمرة والزيارة (المستفيدة من المخرجات التعليمية والبحثية والتدريبية) من جانب آخر، وذلك بشأن التعامل مع المشاكل الإدارية والفنية لدى هذه المؤسسات العاملة، ووضع وتنفيذ إستراتيجياتها وخططها .

وحيث أن جامعة أم القرى وكذلك المؤسسات التدريبية المعنية تعد في موقع من يقدم (المنتج) المطلوب للمؤسسات العاملة في مجال أعمال الحج والعمرة والزيارة فينبغي أن تأتي المبادرة من جانبها فيما يتعلق ببناء جسور الاتصال، وذلك كما تقترح المفاهيم الحديثة للتسويق بأن على مقدم (المنتج) أن يقوم بتعريف المستهلكين أو المستفيدين بوجوده وطرق وشروط الحصول عليه، وبدون ذلك فلن تتم عملية (تبادل المنفعة) بين الطرفين .

و بخصوص أسلوب الربط وتحقيق التعاون بين الجانبين، فإنه يقترح أن تقوم العلاقة بينهما على أساس أن يتحمل كل طرف المسؤولية الملائمة له حيث تتحمل جامعة أم القرى والمؤسسات التدريبية مسؤولياتها في التعليم والبحث وتقديم الاستشارات والبرامج التدريبية اللازمة على أن تتحمل المؤسسات العاملة في مجال أعمال الحج والعمرة والزيارة مسؤولية تمويل البحوث والاستشارات والبرامج التدريبية، وهذا هو الأسلوب الملائم لظروف وطبيعة أطراف العلاقة .

٤) وضع نظام يحدد علاقات السلطة والمسئولية بين الجهات المتعددة (الحكومية وغيرها) المتداخلة في تقديم الخدمة سواء بالتخطيط أم بالتنفيذ أم بالرقابة، وتحقيق التنسيق والتكامل والتعاون بين هذه الأجهزة .

وينصح بالاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في التنظيم والإدارة لتقديم المعاونة في وضع هذا النظام . فبدون تحقيق التنسيق والتكامل بين هذه الأجهزة فسوف تكون كل جهود الجودة في مهب الريح . ولدعم عملية التنسيق ينبغي تطوير (نظام معلومات جودة) فعال يوفي بمطالب هذا التنسيق والتكامل .

٥) ينبغي توسيع مفهوم العملاء ليشمل كلاً من العملاء الداخليين (العاملين في المؤسسة) بالإضافة إلى العملاء الخارجيين أي المستفيدين من الخدمات . وبناء على ذلك ينبغي تطوير المعايير الملائمة لقياس جودة الخدمة المقدمة بما يوفي بمصالح العملاء الداخليين والخارجيين بالإضافة إلى مصالح أصحاب حقوق الملكية (ملاك المؤسسات العاملة)، وبحيث تكون هذه المعايير وأهدافها واضحة لكل من العاملين كما هي واضحة بالنسبة لمن يستخدمها في قياس مستوى جودة الخدمة المقدمة . وأن تكون هذه المعايير أيضاً عنصراً أساسياً في قياس إنتاجية العاملين وتقييم أدائهم .

٦) حيث أن مستوى الأداء يتحقق من خلال القدرة على العمل والرغبة في هذا العمل، فإن الأمر يستلزم وضع خطة عادلة لتحفيز العاملين مادياً ومعنوياً بما يرفع من مستوى رغبتهم في العمل وبالتالي يرتفع بمستوى أدائهم كمياً وكيفياً . وتبدو أهمية هذا الموضوع بصفة خاصة إذا علمنا أن العاملين يمثلون العملاء (الجمهور) الداخليين للمؤسسة من ناحية، ونظراً للصعوبة قياس جودة أداء الخدمة من ناحية أخرى .

٧) تناول البحث الحالي تقييم مستوى جودة الخدمات للزائرين بشكل عام من خلال قياس مستوى رضا الزائرين عنها، وقد وصل إلى مؤشرات ونتائج عامة في هذا الصدد على سبيل الإجمال .

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

ولاستكمال الفائدة، فإن الباحث يوصي بمواصلة تطبيق نفس المنهج بشكل أكثر عمقاً وتفصيلاً من خلال دراسة الخدمات بشكل تفصيلي على مستوى كل خدمة بدءاً بالخدمات التي أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى رضا الزائرين عنها كان أقل بما يعكس مستوى أقل من الجودة .

هذا وبالله التوفيق،،،



المراجع والمصادر

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) الجويبر، عبد الرحمن، إبراهيم - إدارة الجودة الشاملة - مطابع الرشيد - ١٤٢٥هـ، المدينة المنورة .
- (٣) البقمي، عبد الله، راجح - مبادئ الإدارة والتوجيه نحو إدارة الأعمال الحكومية - ١٤٢٥هـ، الرياض .
- (٤) الحركان، إبراهيم، محمد - المعوقات الأساسية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، جامعة الملك سعود، الرياض .
- (٥) المحياوي، قاسم نايف - إدارة الجودة في الخدمات - عمان، إدارة الشروق، ٢٠٠٦م.
- (٦) درويش، مروان - دور الجودة الشاملة في قطاع الخدمات، جامعة القدس المفتوحة - فلسطين، ص ٢ بدون تاريخ.
- (٧) مرغم، عبد الحفيظ الهاشمي - مفاهيم في الجودة الشاملة، مؤتمر الجودة، ٢٠٠٥م، الجمعية الليبية للجودة - مركز البحوث والدراسات التقنية - ليبيا .
- (٨) السكر، مروان - الخدمات السياحية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع - عمان، ١٩٩٥م.
- (٩) الفيروز آبادي، مجد الدين - القاموس المحيط، الجزء الرابع، فصل الرء باب الياء، دار المعركة، بيروت، د.ت.
- (١٠) مدكور، فوزي، شعبان - قياس جودة خدمات النقل المدركة من وجهة نظر المستخدمين، مجلة الإدارة والمحاسبة والتأمين، العدد ٦٠، عام ٢٠٠٣م، القاهرة.
- (١١) العساف، صالح، حمد - المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ.
- (١٢) عبد الحميد، حامد، كاظم - منهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، ط ٢، دار النهضة العربية، ١٣٩٨هـ.
- (١٣) السيد، فؤاد، البهي - علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، ط ٥، القاهرة، دار المعارف ١٩٨٦م.

تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة

د. محمد بن علي الشريف

- ١٤) مبارك، عبد الحكيم، موسى، وآخر - تقويم بعض جوانب التفاعل الاجتماعي بين الحجاج ومقدمي الخدمة لهم من وجهة.
- ١٥) العزاوي، محمد، عبد الوهاب - إدارة الجودة الشاملة، اليازوري، عمان، ٢٠٠٥م.
- ١٦) كوشي، هيو، ترجمة الأحمد، طلال - إدارة الجودة الشاملة، الرياض، مركز البحوث بمعهد الإدارة، ١٤٢٢هـ.
- ١٧) الكجلوت، جمال، رشيد - تنظيم خدمات المعتمرين والزوار من وجهة نظر المعتمرين ومقدمي الخدمات، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
- ١٨) سحاب، سالم، أحمد - دراسة بناء مقياس لتقويم خدمات الحج بصالحة الحاج في مطار الملك عبد العزيز الدولي بمكة، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
- ١٩) مبارك، عبد الحكيم، موسى، وآخر - تقويم خدمات المؤسسات الأهلية التجريبية للطواف من وجهة نظر الحاج، جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
- ٢٠) برهمين، سامي، والبدوي، أحمد - تقويم الخدمات التشغيلية للنقل الجماعي في مكة المكرمة أثناء المواسم، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
- ٢١) برهمين، سامي، وآخر - قياس مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المؤسسات لحجاج الداخل وأثرها على رضا الحاج، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
- ٢٢) مبارك، عبد الحكيم، وبرهمين، سامي - تقويم بعض جوانب التفاعل الاجتماعي بين الحجاج ومقدمي الخدمة لهم من وجهة نظر الحاج، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ، مكة المكرمة، بحث غير منشور.
- ٢٣) الهواري، مبروك، رضا العميل محدداته وأهميته والممارسات اللازمة لتحقيقه بالتطبيق على الخدمات المصرفية بمدينة الأحساء، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بني سويف، العدد الأول، مارس ٢٠٠١م، القاهرة.

- ٢٤) البيهقي، أحمد، حسين، الجامع لشعب الإيمان، العزيزية، حيدر أباد، ١٩٩٣م.
- 25) Parasuraman, A. et. al. 1988, op cit.
- 26) Warden J. & Wiele T. A Study on the Applicability of SERVQUAL Dimensions for web Sites, E-mail: vaniwaarden@few.eur.nl, 2000, pp. 1 – 27.



تقييم مستوى جودة الخدمات المقدمة للزوار في المدينة المنورة
د. محمد بن علي الشريف





الورقة الأولى

استبانة تقييم مستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار في المدينة المنورة

اتة :		رقم الطالب :			
(.....) سنة					
:					
: ١. ذكر		٢. أنثى			
التعليمي :		١. أمي		٢. يقرأ ويكتب	
		٣. ابتدائي			
		٤. متوسط		٥. ثانوي	
		٦. بكالوريوس		٧. دبلوم عالي	
		٨. ماجستير		٩. دكتوراة	
ت الزيارة السابقة : (.....) مرة					
لنقل التي قدمت عليها إلى المملكة		١. جوا		٢. بحرا	
٣. برا					
دخل إلى المملكة					
بون للزائر : ١. لوحدي		٢. مع أسرتي		٣. مع مجموعة	
علامة (✓) أمام ما يناسبه من تقدير في الدرجات المقابلة :					
عن :	١. راضي جداً	٢. راضي	٣. إلى حد ما	٤. غير راض	٥. أيد
إعطاء الجوازات لدخول المدينة المنورة					
إجراءات التفتيش عند دخول المدينة المنورة					
م من قبل مندوبي مؤسسة الإداء بالمدينة المنورة					
التوجيه للسكن في المدينة المنورة					
وقدرة مقدمي الخدمة بتأديتها					
تقديم الخدمة					
تنظيم أماكن الصلاة في المسجد النبوي الشريف					
إعطاء زيارة الحجرة الشريفة (قبر المصطفى)					
واب ومداخل وممرات المسجد النبوي					
سلام الكهربائية والدرج بالحرم					
الإرشاد واللوحات الإرشادية بالحرم					
ندروس والوعظ والإرشاد بالحرم					
امات وخدمات المفقودات بالحرم					
ياه زمزم بالحرم					
حمامات وأماكن الوضوء بالحرم					
الآمن والسلامة من المخاطر بالحرم					
خدمات الصحية بالحرم					
بالمسجد النبوي					
مقدمي الخدمة بالحرم					
سكن من المسجد النبوي الشريف					
لسكن					
في السكن					
سرب والوضوء في السكن					
الافتتاح					

					لأماكن الأثرية
					خدمات عند الأماكن الأثرية
					والفتوى حيال نسيك الزيارة



الورقة الثانية

استبانة تقييم مستوى جودة الخدمة المقدمة للزوار في المدينة المنورة

علامة (✓) أمام ما يناسبه من تقدير في الدرجات المقابلة :

٥. أبدأ	٤. غير موافق	٣. إلى حد ما	٢. موافق	١. موافق جداً	عن :
					الإرشادية و الإرشاد إلى مواقع الأماكن
					والإجابة على التساؤلات الدينية
					والإرشاد بأمور المرافق والخدمات العامة
					والإرشاد بأماكن الأسواق والبنوك والمطاعم
					والإرشاد بالأماكن التاريخية والآثار
					والإرشاد بأمور الطقس وجغرافية المنطقة بالمدينة المنورة
					والإرشاد بالأمور الصحية والإسعافية
					والإرشاد بأمور الأمن والسلامة
					والإرشاد بأمور المفقودات والنشل
					والإرشاد بالأنظمة الأمنية والإدارية
					بشكل عام
					ومناسبتها
					مقدمي التغذية
					تقديم التغذية
					والإسعافية والتوصيل إلى المستشفيات
					والعلاجية والصحية
					وأداء مقدمي الخدمات الصحية
					محلات التجارية
					الوصول إلى الأسواق والمحلات التجارية
					بنوك ومحلات الصرافة وآلات الصرف
					خدمات البريدية
					هاتف والاتصالات الدولية
					مواد الغذائية
					هدايا في الأسواق
					فنادق والخدمات الفندقية
					خدمات السياحية مثل "الحجز ، والاستقبال ، ...
					العامة في الطرق و الأسواق
					مرافق " الحمامات ، وأماكن الوضوء ، والساحات "
					منشآت الترفيهية
					سلوب مقدمي الخدمات التجارية والسياحية في الأماكن العامة
					سوسة الإذلاء بالإشراف على خدماتكم
					م مرشدين لأداء النسك
					وأسلوب مقدمي الخدمة بمؤسسة الإذلاء
					خدمات عند الأماكن الأثرية

.....		
.....		
.....		



العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين

(دراسة تطبيقية على قطاع البترول)

دكتور / محمد عبد المحسن الشعراوي (*)

ملخص البحث

تناول هذا البحث العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين في قطاع بترول بجمهورية مصر العربية ، واستهدف قياس مدى توافر هذه العوامل لدى العاملين وتحديد مدى تأثير عدد من الخصائص الديموغرافية لهم على مستوى إبداعهم، ولقياس ذلك تم بناء ثلاثة فرض للبحث يتناول الفرض الأول مدى توافر القدرات الفردية اللازمة للإبداع، ويتناول الفرض الثاني مدى توافر العوامل التنظيمية، أما الفرض الثالث فيتناول أثر الخصائص الديموغرافية للعاملين وهي السن والنوع والمستوي التعليمي والمستوي التنظيمي (على مستوي إبداعهم ، ولاختبار صحة أو عدم صحة هذه الفروض تم تصميم قائمة استقصاء وتم تجربتها واختبارها بمقياس ونباخ ألفا وتأكد صلاحيتها واعتماديتها، وبعد ذلك تم جمع البيانات الميدانية بالمقابلة الشخصية معالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية التي تتوافق مع طبيعة بيانات البحث وأغراضه وهي اختبار ٢ واختبارات للعينة الواحدة لاختبار معنوية الفروق، وبعد تحليل البيانات الميدانية ثم استخلاص نتائج البحث ومن أهمها أن القدرات والمهارات الفردية الإبداعية تتوافر لدى العاملين بدرجة تميل إلى الارتفاع، وأن العوامل التنظيمية تتوافر بدرجة متوسطة، وأن هناك علاقة بين فئات سن العاملين مستوى إبداعهم حيث إن العاملين الأكبر سناً أكثر إبداعاً من غيرهم، كما أن هناك علاقة بين مستوى المؤهل العلمي للعاملين ومستوى إبداعهم حيث إن العاملين الأعلى تعليماً أكثر إبداعاً من غيرهم، وهناك علاقة بين المستوى الإداري الذي ينتمي إليه العاملون ومستوى إبداعهم حيث إن العاملين الأعلى مستوى إدارياً أكثر إبداعاً من غيرهم. وبناء على هذه النتائج قدم الباحث في نهاية بحث عددًا من التوصيات التي تتعلق بتنمية واستغلال المهارات والطاقات الإبداعية لدى العاملين

القسم الأول : مقدمة البحث

يقول جون هارتلي^(١) إن الإبداع هو الذي سيقود التغيير الاجتماعي والاقتصادي خلال القرن القادم. ولقد أصبح اليوم مصطلحي (الإبداع) و (الابتكار) من المصطلحات الرنانة في مجال إدارة الأعمال ، لذلك تبرز الآن أهمية ودور الإبداع والابتكار في القطاع الصناعي وفي أهمية تنافسية الصناعات الحديثة ، ولكن يجب الإشارة إلي أن الإبداع والابتكار لا يقتصر على قطاع الصناعي فقط ولا ينحصر في مجال معين أو علم معين وإنما ينتشر في كل المجالات لكل العلوم وكل مناحي الحياة ، حيث تعتبر أي لمسة جمال نراها أو نشعر بها في حياتنا اليومية عملا إبداعيا. وإذا كان الإبداع والابتكار ضرورة ملحة للأفراد والمنظمات فإنه يعتبر غير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة كالمتغيرات الفردية والمتغيرات الإدارية والتنظيمية والمتغيرات البيئية الخارجية.

(١) مشكلة البحث :

بصفة عامة يتأثر إبداع وابتكار الأفراد أو المنظمات بكثير من العوامل والمتغيرات التي يمكن وضعها في ثلاثة محاور أساسية هي :

(أ) المحور الأول : العوامل والمتغيرات المتعلقة بالفرد ذاته وتتمثل في القدرات والمهارات الفردية وما يرتبط بها من خصائص ومواصفات في الفرد المبدع من أهمها قدرته على التوصل إلي أكبر عدد ممكن من الأفكار ، وقدرته على التوصل إلي أفكار تتصف بالجدة والأصالة والانفراد ، وقدرته على الإحساس والشعور بالمشكلات التي تحدث من حوله ، وقدرته على الاتصال الفعال والتواصل مع كل من الرؤساء والمرؤسين

ومدى تشجيعها للإبداع والابتكار ، مدى دعم الإدارة العليا بالجهة للإبداع والابتكار ، درجات الحرية المتاحة للعاملين في كيفية أدائهم لعملهم ، مدى إتاحة الجهة للموارد والتسهيلات وجميع الإمكانيات المادية اللازمة للإبداع ، مدى فعالية نظم التحفيز والمكافأة والتقدير للعاملين ، مدى عدالة نظم تقييم الأداء المطبقة بالجهة ، مدى تشجيع الجهة لبناء وتدعيم فرق العمل الجماعية بها .

(ج) المحور الثالث : القوى البيئية الخارجية التي لها تأثيراتها الفعالة على عملية الإبداع والابتكار مثل قوى البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية والبيئة السياسية والبيئة التكنولوجية والبيئة القانونية وغيرها من القوى البيئية التي تعتبر كثيرة ومتنوعة ومتشابكة ومن الصعوبة حصرها وتحديد تأثيراتها لأنها قوى خارجية لا تقع تحت سيطرة المنظمات .

من أجل ذلك يركز هذا البحث على المحور الأول والثاني ، وبناء عليه تنحصر مشكلة البحث في قياس مدى توافر القدرات والمهارات الفردية والعوامل التنظيمية اللازمة لإبداع ابتكار العاملين بقطاع البترول وبالتالي فإن تساؤلات البحث هي على النحو التالي :

نسبة للعوامل الفردية :

- ١- ما هي القدرات والمهارات الفردية اللازمة لإبداع وابتكار العاملين ؟
- ٢- إلى أي مدى تتوافر الطلاقة في التفكير لدى عينة البحث ؟
- ٣- إلى أي مدى تتوافر أصالة التفكير لدى عينة البحث ؟
- ٤- إلى أي مدى يتوافر الإحساس بمشكلات العمل ؟
- ٥- إلى أي مدى تتسم عينة البحث بالمرونة في العمل والتعامل ؟
- ٦- إلى أي مدى يجري العاملون اتصالات فعالة وحقيقية في العمل ؟

نسبة للعوامل التنظيمية :

- ٩- ما هي العوامل التنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين ؟
- ١٠- إلي أي مدى تدعم الإدارة العليا الإبداع والابتكار ؟
- ١١- ما مدى تشجيع رؤساء العمل والمشرفين مرؤسيهم على الإبداع والابتكار ؟
- ١٢- ما مدي تشجيع نظم تقييم الأداء المطبقة العاملين على الإبداع والابتكار ؟
- ١٣- ما مدى توافر الحرية لدى العاملين في كيفية أدائهم لأعمالهم ؟
- ١٤- ما مدى توافر الموارد والمستلزمات اللازمة لقيام العاملين بأعمالهم على أكمل وجه ؟

(٢) أهمية البحث :

مثل أهمية البحث في العديد من النقاط منها ما يلي :

- (أ) تنبع أهمية البحث من الأهمية التي استحوذت عليها عملية الإبداع والابتكار في عالم اليوم ، فقد أصبحت ضرورة ملحة لكل المنظمات لدرجة أنه من الأقوال المأثورة اليوم " إما الابتكار أو الاندثار " Innovate or Evaporate ^(٢)، أي أن من المتوقع أن المنظمات التي لا تهتم بالإبداع والابتكار تكون مهددة بالاندثار .
- (ب) من الناحية التطبيقية تعتبر استراتيجيات الإبداع والابتكار من أهم الاستراتيجيات التي يجب إتباعها لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين أمام المنظمات. ومن أهم هذه التحديات ازدياد حدة المنافسة بين هذه المنظمات لذلك يقول جون هارتلي إن الإبداع هو مصدر الميزة التنافسية اليوم " ^(٣).

- (ج) من الناحية الأكاديمية يعتبر هذا البحث ذا أهمية لأن هناك حاجة لمزيد من الدراسات

٢) أهداف البحث :

هدف البحث إلي ما يلي :

- أ) الكشف عن العوامل الفردية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين بقطاع البترول .
- ب) قياس مدى توافر القدرات والمهارات الإبداعية لدى العاملين بقطاع البترول .
- ج) قياس مدى توافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع وابتكار العاملين بقطاع البترول .
- د) قياس أثر عدد من الخصائص الديموغرافية للعاملين على إبداعهم .

٣) فروض البحث :

تم تطوير عدد من الفروض التي تسعى الدراسة إلي اختبار مدى صحتها أو عدم صحتها وهي:

فرض الأول :

تتوافر لدى العاملين بقطاع البترول القدرات الفردية الإبداعية بدرجة تميل إلي الارتفاع.

فرض الثاني :

تتوافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع العاملين بقطاع البترول بدرجة تميل إلي الارتفاع .

فرض الثالث :

يتأثر إبداع العاملين بقطاع البترول بعدد من الخصائص الديموغرافية والتنظيمية لهم حيث إن:
أ) يؤثر سن العاملين على مستوي إبداعهم حيث تميل فئات العمر الأكبر إلي أن يكونوا أكثر إبداعاً من غيرهم .

ب) يؤثر نوع العاملين على مستوي إبداعهم حيث يميل الذكور إلي أن تكونوا أكثر إبداعاً

(د) يؤثر المستوي التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل من ينتمون إلى مستوى تنظيمي أعلى إلى أن يكونوا أكثر إبداعاً من غيرهم .

٤) أسلوب البحث :

أنواع البيانات ومصادرها :

• تعتمد البحث على نوعين من البيانات هما :

(١) بيانات ثانوية : وهي البيانات التي حصل عليها الباحث من خلال مراجعة المراجع العربية والأجنبية التي تناولت عملية الإبداع والابتكار من ناحية المفاهيم والأنواع والمراحل والمعوقات والعوامل المؤثرة عليها. كذلك تمت مراجعة عدد من المراجع المتخصصة في التحليل الإحصائي لاختيار الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل بيانات البحث.

(٢) بيانات أولية : وهي البيانات المتعلقة بالجوانب التالية :

- مدى توافر القدرات والمهارات اللازمة لإبداع وابتكار العاملين موضع البحث .
- مدى توافر العوامل الإدارية والتنظيمية المشجعة والمهيئة لإبداع وابتكار العاملين موضع البحث .
- عدد من الخصائص الديموغرافية والتنظيمية للعاملين موضع البحث .

(مجتمع البحث والعينة :

يتكون مجتمع البحث من العاملين بقطاع البترول في مصر ويشمل عدد ضخم من شركات يصل إلى ١٢٠ (مائة وعشرين) شركة تعمل في مجالات البحث والتتقيب والإنتاج والتكرير والنقل والتسويق للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي. بعض هذه الشركات يطلق عليها شركات مصرية وطنية لأنها تأسست برأس مال مصري ، والبعض الآخر منها تأسس

بترول وشركة القاهرة لتكرير البترول وشركة بترول بلاعيم ، استناداً إلى أن الشركات الثلاث تجمع بين أنشطة بترولية مختلفة هي أنشطة الإنتاج والتسويق والتكرير ، كما أنها تجمع بين الشركات الوطنية وشركات الاستثمار المشترك ... وقد تم توزيع عدد مفردات عينة على الشركات الثلاث وفقاً لعدد العاملين في كل شركة كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (١)
توزيع عينة البحث على الشركات المختارة

اسم الشركة	نشاط الشركة	رأس مال الشركة	عدد العاملين	النسبة المئوية	عدد مفردات العينة
شركة بترول بلاعيم	إنتاج الزيت والغاز الطبيعي	مصر إيطالي	٣٩٠٠	%٣٢.٦	١٠٧
شركة التعاون للبترول	تسويق الموارد البترولية	مصري	٤٧٦٤	%٣٩.٧	١٣١
شركة القاهرة لتكرير البترول	تكرير خام البترول	مصري	٣٣١٥	%٢٧.٧	٩٢
الإجمالي			١١٩٧٩	%١٠٠	٣٣٠

قد تم جمع البيانات الأولية للبحث من خلال عينة من العاملين بالشركات موضع البحث .
ذلك باستخدام قائمة استقصاء أعدها الباحث لهذا الغرض ، وذلك على النحو المبين بالأقسام التالية.

(قائمة الاستقصاء وأسلوب جمع البيانات الأولية :

قام الباحث بتصميم قائمة استقصاء تتكون من ٨٣ (ثلاث وثمانين) عبارة تقيس قدرات والمهارات الفردية والعوامل التنظيمية المؤثرة على إبداع عينة البحث من خلال

- ٣- العبارات من رقم ١٤ حتى رقم ٢١ تقيس الإحساس بمشكلات العمل .
 - ٤- العبارات من رقم ٢٢ حتى رقم ٢٩ تقيس المرونة في التفكير والتعامل .
 - ٥- العبارات من رقم ٣٠ حتى رقم ٤٢ تقيس الإصرار والمثابرة على الإنجاز .
 - ٦- العبارات من رقم ٤٣ حتى رقم ٥٠ تقيس تشجيع الرئيس المباشر على إبداع المرؤوسين .
 - ٧- العبارات من رقم ٥١ حتى رقم ٦١ تقيس الجوانب المتعلقة بالأعمال وطريقة أدائها ومساحة الإبداع فيها لدى عينة البحث .
 - ٨- العبارات من رقم ٦٢ حتى رقم ٧١ تقيس دعم الإدارة العليا لعينة البحث على الإبداع والابتكار .
 - ٩- العبارات من رقم ٧٢ حتى رقم ٧٦ تقيس مدى توفر الموارد والمستلزمات اللازمة للعمل لدى عينة البحث .
 - ١٠- العبارات من رقم ٧٧ حتى رقم ٨٣ تقيس مدى بناء ودعم فرق العمل الجماعية.
- واستخدم الباحث مقياس من نوع ليكرت المكون من خمس نقاط ، وطلب من المستقصي أن يحدد درجة حدوث ما جاء بكل عبارة والتي تراوحت بين حدوثها بصفة دائمة وعدم حدوثها على الإطلاق. وقام الباحث باختبار **pretesting** للقائمة قبل تعميم استخدامها رضاها على عينة صغيرة من العاملين بقطاع البترول (٢٠ مفردة) للتأكد من صلاحيتها واستخدام. ونتيجة لذلك أجرى الباحث العديد من التعديلات المتعلقة بصياغة بعض العبارات القائمة. كما قام الباحث بإجراء اختبار الثبات (الاعتمادية) **Reliability** للقائمة باستخدام

جدول رقم (٢)

تقييم اعتمادية ودرجة الثبات الداخلي لقائمة الاستقصاء باستخدام كرونباخ ألفا

المقاييس	عدد العبارات	أرقام العبارات	قيمة ألفا Alpha
طلاقة التفكير	٧	٧-١	٠.٦٧
أصالة التفكير	٦	١٣-٨	٠.٧٣
الإحساس بالمشكلات	٨	٢١-١٤	٠.٧٢
المرونة	٨	٢٩-٢٢	٠.٧٩
الاتصال الفعال	٦	٣٥-٣٠	٠.٨٤
الإصرار والمثابر	٧	٤٢-٣٦	٠.٧٦
القدرات الفردية	٤٢		٠.٩٣
تشجيع الرئيس المباشر	٨	٥٠-٤٣	٠.٩١
الأعمال وطريقة الأداء	١١	٦١-٥١	٠.٨٦
دعم الإدارة العليا	١٠	٧١-٦٢	٠.٩١
الموارد والمستلزمات اللازمة	٥	٧٦-٧٢	٠.٨٨
بناء ودعم فرق العمل	٧	٨٣-٧٧	٠.٩١
العوامل التنظيمية	٤١		٠.٩٧
القدرات الفردية والعوامل التنظيمية معا	٨٣		٠.٩٧

من بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن قيمة ألفا Alpha بالنسبة لجميع العبارات قائمة تراوحت بين ٠.٦٧ ، ٠.٩١ وهي نتيجة تشير إلى أن جميع المقاييس التي استخدمها الباحث تتسم بدرجة عالية من الثبات ، حيث أن المستوي المقبول بالنسبة لدراسات في العلوم الاجتماعية هو ٠.٦٥ ^(٥).

جمع ومراجعة البيانات الميدانية :

بعد تجربة القائمة ، والتأكد من صلاحيتها للاستخدام قام الباحث يساعده عدد من

بسبب اختيار المستقضي منه أكثر من إجابة للعبارة الواحدة في عدد من العبارات بالقائمة . بسبب ترك المستقضي منه عبارات دون إجابة ، وبذلك أصبح عدد القوائم الصالحة للاستخدام ٣٢٠ قائمة، وهي تمثل نسبة ٩٧% من القوائم التي تم جمعها .

(٢) أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات البحث :

بعد مراجعة القوائم ، قام الباحث بإدخال بياناتها للحاسب الآلي الشخصي وباستخدام حزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS تم تبويب وتحليل البيانات بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية :

- (١) مقياس كرونباخ ألفا Cronbach Alpha لاختبار الاعتمادية Reliability لقائمة الاستقصاء ولتحديد الاتساق الداخلي لها.
- (٢) المتوسطات المرجحة : حيث تم حساب متوسط مرجح لمدى توافر العوامل الفردية والتنظيمية اللازمة للإبداع وابتكار العاملين .
- (٣) التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري .
- (٤) اختبارات T. test للعينة الواحدة لاختبار معنوية الفروق المتعلقة بدرجات توافر القدرات الفردية والفروق المتعلقة بدرجات توافر العوامل التنظيمية اللازمة للإبداع العاملين حتى يمكن اختبار مدى صحة أو عدم صحة الفرض الأول والفرض الثاني للبحث .

- (٥) اختبار كاي^٢ Chi Square test وذلك لاختبار معنوية الفروق بين مستويات القدرات الفردية ومستويات العوامل التنظيمية اللازمة للإبداع العاملين وبين الخصائص

القسم الثاني : الإطار النظري للبحث

قدمة :

في ظل المتغيرات العالمية الحديثة أصبحت منظمات الأعمال تكافح من أجل تحقيق زدهار على الرغم من أن البيئات التي تعيش فيها تتسم بالاضطراب والتنافسية ، وأصبح خيار أمامها صعب في ضرورة اللجوء إلى الإبداع والابتكار لأنه يدعم قوتها في تميزها عن منظمات الأخرى .

ومما زاد من أهمية الإبداع والابتكار لمنظمات الأعمال التحديات التي تواجهها في عصر الحديث من أهمها ازدياد حدة المنافسة بين المنظمات ، وكبر حجم منظمات الأعمال ارتفاع توقعات المستهلكين ، وكبر حجم العمالة وتنوعها وازدياد طموح العاملين .

إن أسلوب الإدارة التقليدية الذي لا يشجع على الإبداع والابتكار أصبح غير ممكن في وقت الحالي لما لهذا الأسلوب من آثار سلبية على الأفراد وعلى المنظمة حيث يحول الأفراد إلى بيروقراطيين غير قادرين على التطوير والتغيير المطلوب .

١-٢ : تعريف الإبداع والابتكار :

إن تعريف الإبداع ليس بالأمر السهل فقد أشار Taylor في عام ١٩٨٨م في تقريره منشور قدم إلى شركة Dow Chemical Company إلى وجود عدد يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ تعريف مختلف للإبداع ^(١) ، ومن المتوقع الآن بعد مرور حوالي ٢٠ سنة أن يكون هذا

عدد قد تضاعف وبصفة عامة يعتبر الشخص مبدعاً إذا أظهر قدرات معينة أو حقق إنجازات

ويعرف Kao^(٨) الإبداع في المنظمات على أنه عملية إنسانية تقود الوصول إلى نتائج جديدة ومفيدة في مشاكل تواجهها المنظمة ، أو إشباع حاجات لديها ، أو التوصل لفهم أوضح للأمور بها .

وفي تعريف آخر للإبداع : إنه يعني الوصول إلى أفكار جديدة ومفيدة متصلة بحل مشكلات معينة ، أو تجميع وإعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة^(٩). وقد تعرض جون هارتلي^(١٠) لمعني الإبداع فقال إنه يعني امتلاك فكرة جديدة لفكرة الجديدة أربعة معايير هي : أن تكون شخصية وأصلية وذات معني ونافعة .

وعن التفرقة بين كلمة إبداع Creativity وكلمة ابتكار Innovation لاحظ الباحث ، بعض الباحثين^(١١) يرى عدم وجود فروق جوهرية بينهما لأن الكلمتين تفيدان نفس المعني ، بينما البعض الآخر^(١٢) وضع فروقاً في استخدام الكلمتين بأن الإبداع يكون في أنشطة والعمليات العقلية الداخلية التي تقود الإنسان إلى الوصول لأفكار جديدة بينما الابتكار يكون في استخدام الإنسان فكرة معينة وتطبيقها في الواقع العملي .

وفي هذا الإطار يعرف أحد علماء التسويق^(١٣) الابتكار في إطار حديثه عن الابتكار تسويقي بأنه " الاستغلال الناجح لأفكار جديدة " ويضيف بأن الابتكار التسويقي لا يختلف في جوهره عن الابتكار عموماً أو الابتكار في مجالات أخرى بخلاف التسويق ، وأنه يمكن إدخال ابتكار كنظام Discipline ويمكن تعلمه ويمكن ممارسته .

معني دون أي تفرقة بينهما ، فهما يشيران إلى تنمية وتطوير الأفكار الجديدة في العمل لتطبيق الفعلي لها في الواقع العملي .

نيا: أنواع الإبداع:

يمكن تقسيم الإبداع عدة تقسيمات حسب الأساس المستخدم، فطبقا لمستوى الإبداع قسم إلى ثلاثة أنواع هي^(١٤):

١ - **الإبداع على المستوى الفردي:** يكون لدى العامل الفرد ذاته القدرات والمهارات الإبداعية التي سوف نتناولها فيما بعد ومن خلالها يقوم الفرد بتطوير العمل المنوط به.

٢ - **الإبداع على مستوى الجماعات:** تكون هناك جماعات محددة في العمل تتعاون فيما بينها لتطبيق الأفكار الجديدة التي يتوصلون إليها، ولإجراء التحسين المستمر في العمل ومن هذه الجماعات الجماعة الفنية في قسم الإنتاج وجماعات البحوث والتطوير.

٣ - **الإبداع على مستوى المنظمات:** فهناك منظمات متميزة في مستوى أدائها وعملها وغالبا ما يكون عمل هذه المنظمات نموذجي ومثالي للمنظمات الأخرى لأنها رائدة الإبداع والابتكار في مجال عملها.

ويرى الباحث أن هذه الأنواع الثلاثة مرتبطة ببعضها البعض فالإبداع على مستوى منظمة يكون من خلال الإبداع الفردي والجماعي فيها.

وثمة تقسيم آخر للإبداع يتم بناءً على المجال الذي فيه الإبداع فيكون هناك نوعين

ما :

١ - **الإبداع الفني:** الذي يتعلق بالمنتج سواء أكان سلعة أو خدمة بتكنولوجيا الإنتاج

أما " تيلور " فقد قسم الإبداع إلى الأنواع التالية^(١٥):

١ - **الإبداع التعبيري Expressive Creativity** وتكون فيه الأصالة والكفاءة على قدر قليل من الأهمية.

٢ - **الإبداع الإنتاجي Productive Creativity** وهو الذي يرتبط بتطوير آلة أو منتج.

٣ - **الإبداع الاختراعي Inventive Creativity** ويتعلق بتقديم أساليب جديدة.

٤ - **الإبداع الابتكاري Innovative Creativity** ويشير إلى التطوير المستمر للأفكار وينجم عنه اكتساب مهارات جديدة.

٥ - **إبداع الانبثاق Emergence Creativity** وهو نادر الحدوث لما يتطلبه من وضع أفكار وافتراضات جديدة كل الجدة.

من العرض السابق لأنواع الإبداع يتضح أن التقسيمات المختلفة قامت على أساس نظر إلى الإبداع من زوايا مختلفة، وأن كل الأنواع مكملة لبعضها، كما أن هذا البحث يركز على دراسة العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على إبداع الأفراد العاملين سواء أكان هذا إبداع فنياً أم إدارياً ، وسواء أكان إبداعاً تعبيرياً أو إنتاجياً أو اختراعاً ، أي العوامل المؤثرة على إبداع الفرد بصفة عامة.

لنا: تفسير الإبداع والابتكار:

قام عدد من الباحثين بتفسير عملية الإبداع والابتكار وطرح أفكار أصبحت فيما بعد وجهات نظر أو نظريات تعرف بأسمائهم، من أهم هذه التفسيرات ما يلي^(١٦):

١ - **تفسير March & Simon (١٩٥٨)** : قاما بتفسير الإبداع من خلال معالجة المشكلات

لوجود الفجوة الأدائية فقد تكون أسباب خارجية كالتغيرات في الطلب أو في البيئة الخارجية، وقد تكون أسباب من داخل المنظمة.

٢ - تفسير Burns & Stalker (١٩٦١): كانا أول من أكدا على أن التراكيب والهياكل

التنظيمية المختلفة لها تأثيراتها الفعالة على الإبداع والابتكار، فمن خلال ما توصّلا إليه من أن الهياكل الأكثر ملاءمة هي التي تسهم في تشجيع الإبداع في المنظمات وذلك من خلال النمط الآلي الذي يلائم بيئة العمل المستقرة والنمط العضوي الذي يلائم البيئات سريعة التغيير، كما أن النمط العضوي الذي يقوم على مشاركة أعضاء التنظيم في اتخاذ القرارات يسهل عملية جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها.

٣ - تفسير Wilson (١٩٦٦): فسر عملية الإبداع من خلال ثلاثة مراحل لإدخال تغييرات

في المنظمة هي: إدراك التغيير، اقتراح التغيير، وتبني التغيير وتطبيقه، أي أن الإبداع يبدأ بالشعور والوعي أو الحاجة للتغيير المطلوب ثم توليد مقترحات إحداث التغيير وتطبيقها، وافترض Wilson أن نسبة الإبداع في هذه المراحل الثلاث متباينة بسبب عدة عوامل منها التعقيد في المهام (البيروقراطية) وتنوع نظام الحفظ ، وأوضح Wilson أن الحوافز لها تأثير إيجابي لتوليد الاقتراحات وتزيد من مساهمة أغلب أعضاء المنظمة، وبالتالي فإن نظام التحفيز العادل يشجع على إبداع العاملين.

٤ - تفسير Harvey and Mill (١٩٧٠): لقد استفادا مما قدمه الباحثون السابقون فانصب

تركيزهما على فهم الإبداع من خلال مدى استخدام الأنظمة للحلول الروتينية والإبداعية لما يعرف (بالحالة والحلول) ، فقد وصفا أنواع المشكلات التي تواجهها

(انتقاء البديل الأمثل) أو إعادة التعريف بمعنى استلام معلومات ذات تغذية عكسية حول الحل الأنسب، إذ تسعى المنظمة إلى وضع حلول روتينية لمعالجة حالات أو مشكلات تم التصدي لها سابقا (الخبرات السابقة) وتسعى لاستحضار حلول إبداعية لم يتم استخدامها من قبل لمعالجة المشكلات غير الروتينية. كما تناولا العوامل التي تؤثر في الحلول الإبداعية مثل: حجم المنظمة، عمرها، درجة المنافسة، درجة التغيير التكنولوجي، درجة الرسمية في الاتصالات، فكلما زادت مثل هذه الضغوطات يتطلب الأمر أسلوباً أكثر إبداعاً لمواجهتها.

٥- تفسير Hage and Aiken (١٩٧٠): يعتبر هذا التفسير أكثر التفسيرات شمولاً، لأنه تناول المراحل المختلفة لعملية الإبداع فضلا عن العوامل المؤثرة فيه، وفسر الإبداع بأنه تغيير حاصل في برامج المنظمة يتمثل في إضافة خدمات جديدة أو تطوير وتحسين خدمات قائمة ، أما عن مراحل الإبداع فقد حددها في ثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة التقييم أي تقييم النظام وتحديد مدى تحقيقه لأهدافه، والمرحلة الثانية مرحلة الإعداد أي الحصول على المهارات الوظيفية المطلوبة والدعم المالي والمرحلة الثالثة هي مرحلة التطبيق أي البدء بإتمام الإبداع والاستعداد لمواجهة أي مقاومة من المحتمل ظهورها. وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الإبداع فقد ركز على العوامل التنظيمية كالمركزية والرسمية والكفاءة والرضا عن العمل.

٦- تفسير Zaltman and Others (١٩٧٣): تنظر هذه النظرية للإبداع كعملية تتكون من مرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة البدء ومرحلة التطبيق وكل مرحلة منهما تتكون

بعد عرض وجهات النظر السابقة التي تفسر الإبداع والابتكار يرى الباحث أن عملية إبداع والابتكار عملية فردية جماعية، فالجانب الفردي في الإبداع ضروري ومحوري لإبداع الفردي دالة لمتغيرين هما: الأول: حماس الفرد الذي يزوده بالطاقة الدافعة لمواصلة جهده. والثاني: الخبرة التي تمنح الفرد المبدع القدرة على تمييز الغث من الثمين من الأفكار ما تساعده على صياغة الأفكار الأصلية بكفاءة عالية ولكن هذه الخبرة بدون حماس تؤدي إلى العمل الروتيني المتكرر.

بعاً: مراحل الإبداع والابتكار:

لم يتفق الباحثون على خطوات أو مراحل عملية الإبداع والابتكار، ففي البند السابق عرض تفسير Hage and Aiken وتفسير Zaltman and Others لمراحل عملية إبداع فحدد الأول ثلاثة مراحل هي التقييم - الإعداد - التطبيق وحدد الثاني مرحلتين هما مرحلة البدء ومرحلة التطبيق.

وهناك من اعتمد على الخطوات العلمية لاتخاذ القرارات كنموذج لمراحل الإبداع والابتكار الذي يبدأ بتحديد المشاكل تحديداً دقيقاً، ثم جمع البيانات والمعلومات اللازمة، وبناء عملية يتم وضع الحلول البديلة للمشكلة، ثم تقييم الحلول البديلة، فاختيار أفضل الحلول، ثم فيذ الحل وتقييم النتائج.

ويميل الباحث إلى رأي علماء التسويق الذين تعرضوا لخطوات الإبداع في إطار عرض مراحل ابتكار وتطوير المنتجات الجديدة^(١٧)، أو في عرض النموذج المقترح لعملية التسويق ابتكاري في المراحل التالية: (١٨)

٥- تطبيق الابتكار.

٦- تقييم النتائج.

أماماً : القدرات والمهارات الفردية الإبداعية :

لقد أصبح توافر القدرات والمهارات الفردية الإبداعية أمراً ضرورياً لكل الأفراد في قطاع الأعمال وفي القطاع الحكومي سواء أكانوا مديريين أو موظفين لدرجة أن الباحث يري أنه يجب أن تكون هذه القدرات البند الأول في التوصيف الوظيفي للعاملين. فالمرؤس أمامه مجال للإبداع في طريقة أدائه للعمل وتطوير أفكاره في مجال تخصصه وتوظيف الإمكانيات المادية المتاحة له أفضل ما يكون التوظيف وأمام المدير مجال فسيح للإبداع مثل تخفيض التكاليف الإنتاج والتوصل إلى سياسة تحقق ولاء العاملين للمنظمة أو تؤدي إلى انخفاض نسبة الغياب أو زيادة تعاون العاملين مع بعضهم البعض ، ومن أهم القدرات الفردية الإبداعية التي يجب توافرها لدى العاملين ما يلي (١٩) :

١- أصالة في التفكير : وتعني قدرة الفرد سواء كان مديراً أو مرؤساً على التوصل إلى أفكار تتصف بالأصالة ، أي أفكار جديدة غير مألوفة وغير شائعة ، وتزيد أصالة التفكير عندما تزيد قدرة الفرد على ابتكار أشياء أو أفكار لم يسبقه إليها أحد من قبل وتعتمد الأصالة على قيمة الأفكار واختلافها عما يفعله الآخرون.

٢- طلاقة التفكير : وتعني قدرة الفرد على التوصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفكار وبصرف النظر عن إمكانية الأخذ بها من عدمه ، فالفرد الذي يتميز بطلاقة التفكير لديه قدره على تقبل أي فكرة تطرأ على ذهنه دون تقييمها وبعد التوصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفكار يتم إخضاعها للتقييم والغلبة. أي أن الطلاقة في التفكير تتعلق

بكفاءة الفرد في استيعاب المعلومات وتذكرها وتقييمها عند الحاجة.

(أ) **الطلاقة الفكرية** : وتنسب إلى سرعة توليد وحدات من المعلومات اللفظية والمعاني مثل كلمات تتفق مع مجموعة معاني موضوعة .

(ب) **الطلاقة الارتباطية** : وتنسب إلى سرعة توليد وحدات معاني تعبر عن علاقة معينة .

(ج) **الطلاقة التعبيرية** ، و تنسب إلى إنشاء حديث متصل في صورة عبارات وجمل (نظام معاني) .

٣- **الإحساس بالمشكلات** : ويقصد بها قدرة الفرد على الوعي بالأخطاء التي تحدث في العمل بمجرد حدوثها واستطاعته رؤية المشكلات في الوقت الواحد وإدراكه عدم التوازن في أي موقف ، ولا تقتصر القدرة على الإدراك فقط وإنما تحديد أبعاد المشكلات والتعمق في التفكير فيها وما يرتبط بها من عناصر ومتغيرات. وتتضمن قدرة الإحساس بالمشكلات القدرة على التفرقة بين الظاهرة Phenomenon والمشكلة Problem فالظاهرة هي شيء ظاهر يطفو على السطح مثال ذلك انخفاض حجم مبيعات المنظمة من منتج معين ، أما المشكلة فهي تكمن وراء الظاهرة أي الأسباب الحقيقية وراء الظاهرة ففي المثال السابق قد يكون السبب في انخفاض حجم المبيعات انخفاض مستوى جودة المنتج أو ارتفاع سعر بيع المنتج أو عدم كفاءة الجهود التسويقية المبذولة لتسويق هذا المنتج. أي أن قدرة الفرد على الإحساس بالمشكلات تتعلق بقدرته على تحليل الظاهرة للتوصل إلى تحديد المشكلة والسبب في حدوثها ، وتشمل أيضاً قدرته على الشعور بالمشكلات التي يحتمل أن تقع وذلك قبل وقوعها بالفعل لأنه سيكون أقدر على مواجهتها فالوقاية خير من العلاج .

الذي يتبنى الفرد بمقتضاه مواقف محددة لا يحيد عنها مهما كان ، أي أن الفرد المبدع يتميز بمرونة عالية من التلون العقلي حتى يكون قادراً على تغيير حالته العقلية " أفكاره " لكي تتناسب مع الموقف الإبداعي .

٥ - **حب الاستطلاع :** من ضمن القدرات والمهارات الفردية للإبداع والابتكار أن يكون الفرد محبا للاستطلاع ويرغب في المعرفة والتعلم باستمرار ولا يتوقف عند حد معين ويسعى دائما للحصول على المعلومات والبيانات الحديثة في مجال عمله والمجالات ذات الصلة.

٦ - **الثابرة وقبول التحدي:** وتعني إصرار الفرد على تحقيق الأهداف المطلوب منه تحقيقها وتخطي أية عقبات أو معوقات تقف في طريق الوصول إلى ذلك، فلديه ثقة في نفسه وفي قدراته على تحقيق الأهداف بشكل كامل، ويستمتع بالأعمال والمهام التي فيها تحد لقدراته، وإذا تعرض لمشكلة في العمل فإنه يستمر لأطول فترة ممكنة أملا في الوصول إلى حل لها فلا يستسلم بسهولة أو يتنازل عما يريد أن يصل إليه ، كما أنه يعتقد أن المشاكل التي تواجهه في العمل ليست أكبر من قدراته وبالتالي إذا فشل في موقف معين يزداد إصراراً على التوصل إلى حل لهذا الموقف ولذلك لا يتطرق اليأس إليه.

٧ - **اكتشاف علاقات وتكوين ترابطات:** ويقصد بها قدرة الفرد على اكتشاف علاقات بين أشياء غير مترابطة أو غير متجانسة، وإدراك العلاقات بين السبب والنتيجة وتفسيرها ثم استنتاج أو توليف علاقات جديدة مفيدة، والقدرة على تكوين ترابطات بين الأشياء

لذلك، وتفهم مصادر التشويش أو الشوشرة (الضوضاء) التي يمكن أن تؤثر على فعالية اتصالاته بالآخرين ومحاولة تقليلها، إضافة إلى القدرة على الإنصات الإيجابي عند استقبال أي رسالة من الآخرين وفهم ردود أفعالهم وتفسيرها .

بناء على القدرات والمهارات الفردية الإبداعية التي سبق تناولها يمكننا وضع ملامح سمات وخصائص للشخصية المبدعة، هذه السمات والخصائص لا تتساوى ولا توجد بدرجة واحدة عند المبدعين وإنما تتدرج على ميزان درجات حيث توجد فيهم بدرجات متفاوتة، ومن هذه السمات والخصائص ما يلي:

- ١ - الذكاء واللماحة.
- ٢ - الصورة الإيجابية عن النفس.
- ٣ - الثقة بالقدرة على تحقيق الأهداف.
- ٤ - التأهيل العلمي والثقافي.
- ٥ - الوعي بما يدور حولهم.
- ٦ - العلاقات الاجتماعية الواسعة.
- ٧ - الخيال الواسع والثري.
- ٨ - الحماس والإصرار.
- ٩ - الاستقلال والاهتمام بالإنجاز وليس بعطف الآخرين.
- ١٠ - الثبات على الرأي والجرأة والاحترام والمجازفة والمخاطرة.

سادساً: العوامل الإدارية والتنظيمية المؤثرة على إبداع الأفراد:

تلعب الجوانب الإدارية والتنظيمية في أي منظمة دوراً هاماً في إبداع وابتكار العاملين

بما ومن أهم هذه الجوانب ما يلي:

على الإبداع ، وفي تهيئة المناخ في المنظمة لذلك. أما إذا لم يتوفر اقتناع ودعم الإدارة العليا بالمنظمة لإبداع العاملين كان لذلك تأثير سلبي على إبداعهم نتيجة عدم التشجيع والدفع والتحفيز لهم على الإبداع وعدم تهيئة الظروف والجو الملائم لنموه بل قد يصل الأمر إلى حد محاربة كل الأفكار والإبداعات الجديدة.

٢ - **اقتناع المشرفين والمديرين المباشرين بالإبداع والابتكار:** لا يقتصر الاقتناع والدعم للإبداع على الإدارة العليا وإنما يمتد إلى كل المستويات الإدارية والإشرافية لأنهم الخط الأول لتلقي الأفكار الجديدة من العاملين، ففي المستوى الإشرافي إما يتم تشجيع وتنمية هذه الأفكار وإما أن يتم قتلها وهي ما زالت في مهدها إذا لم يكن لدى المشرفين اقتناع بأهمية وضرورة إبداع العاملين، ويرى الباحث أن هذا الدور للمشرفين لا يتم على أكمل وجه لأنهم دائما مشغولون وتحت ضغط النتائج المطلوب منهم تحقيقها، لذلك يفوتهم تشجيع المجهودات المبدعة وإثارة الدافع الذاتي لدى المرؤس حتى يتبنى أي مهمة فيحرص عليها ويبدع فيها.

٣ - **توفير بيئة العمل الداخلي الملائمة للإبداع:** تؤثر البيئة الداخلية للعمل بالمنظمة على إبداع العاملين بها، فكلما كانت هذه البيئة ملائمة كلما كان هناك تنمية وتشجيع للأفكار الإبداعية، ومن أهم عناصر البيئة الداخلية اللازمة لذلك:

- أ- سيادة روح التعاون بين العاملين.
- ب- بناء وتدعيم فرق العمل بالمنظمة.
- ج- استخدام أسلوب المشاركة في اتخاذ القرارات.

٤ - **تعاون الإدارات والأقسام داخل المنظمة :** يؤثر مستوى التعاون القائم بين الإدارات والأقسام في المنظمة على إبداع العاملين بها، ويقصد هنا بالتعاون أن يكون بين جميع الإدارات والأقسام وليس الإدارات والأقسام ذات الصلة الوثيقة بالإبداع كإدارات البحوث والتطوير وبحوث التسويق وتطوير المنتجات. وفي هذا الشأن يمكن تطبيق مدخل النظم حتى يكون هناك تعاون وتكامل وتنسيق بين كل الإدارات والأقسام بالمنظمة، فالتفكير الإبداعي يجب أن يكون موجود عند جميع العاملين مهما اختلفت تخصصاتهم أو مستوياتهم.

٥ - **توافر الموارد المادية والبشرية اللازمة للإبداع :** يتأثر إلى حد كبير إبداع العاملين بتوافر الموارد المادية والبشرية اللازمة، وذلك لأن إبداع وابتكار الفرد العامل تتطلب توافر إمكانيات وميزانيات وتسهيلات مادية ومعلومات ومساحة من الوقت وبالتالي فإن نقص هذه الموارد أو سوء توزيعها يؤثر سلباً على إبداعه. كما تتطلب أيضاً توافر العنصر البشري المؤهل والقادر على التفكير الابتكاري، ويتبلور الاهتمام بالموارد البشرية في الاختيار الكفاء لهم لوضع الفرد المناسب في المكان المناسب، وإتاحة فرص التدريب وتنمية المهارات لهم وفرص الترقية ورفع مستواهم، إضافة إلى تطبيق نظم تحفيز ومكافأة وتقييم أداء عادلة لهم.

ثالثاً: معوقات إبداع العاملين:

في الواقع لا تمر عملية الإبداع بطريق مفروش بالورود، وإنما قد يكون به أشواك، فمادة ما تقف معوقات أو عقبات في طريق أي إبداع أو تغيير أو تطوير منها على سبيل مثال: التكاليف الإضافية التي يفرضها التغيير أو التطوير، وعدم الرغبة في خلق صراع بين

إبداعاً وولاء المرؤسين له. وعلى الرغم من أن معوقات الإبداع كثيرة ومتنوعة ومتشعبة إلا أنه يمكن وضع أهمها في المجموعات التالية:

١- **معوقات اقتصادية واجتماعية وثقافية** : وتتمثل في التكاليف التي يمكن أن تتحملها المنظمة نتيجة تطبيق الأفكار الإبداعية، وفي التقاليد والأعراف وما يفرضه المجتمع من قيود وقاعات وأفكار أو رؤية للأشياء.

٢- **معوقات تنظيمية** : وهي تتعلق بما يفرضه التنظيم الإداري للمنظمة من عقبات سواء كانت تنظيمية رسمية أو تنظيمية غير رسمية، فكلما زادت هذه العقبات كلما ضاقت دائرة الإبداع أمام العاملين.

٣- **معوقات نفسية وعاطفية** : وهي تتعلق بالجوانب النفسية والعاطفية لدى الفرد التي تقف عائقاً أمام إبداعه، فكثيراً ما تطرأ على الفرد أفكار جديدة لكنه يطردها ولا يتابعها خوفاً من فشل أو انتقاد الآخرين أو نقص الثقة في النفس أو الاعتقاد بعدم القدرة على تحمل مسؤولية فيذها أو الخوف من نتائجها. لذلك ذكر أحد الباحثين ^(٢٠) معوقات الإبداع في الآتي:

- ١- الخوف من الفشل
- ٢- تجنب المخاطر.
- ٣- الاعتماد على الأمور.
- ٤- عدم توافر الحرية.
- ٥- مقاومة التغيير.
- ٦- جمود القوانين.
- ٧- انخفاض الدعم الجماعي
- ٨- فقدان التحفيز.
- ٩- الخوف من العقاب.

من العرض السابق لمعوقات الإبداع يتضح أن البعض منها تعتبر معوقات بيئية خارجية تقع خارج سيطرة الفرد أو المنظمة كالمعوقات الاجتماعية والثقافية والقانونية، بينما بعض الآخر يخضع لسيطرة جهة العمل كالمعوقات التنظيمية والمعوقات الاقتصادية، أما مجموعة الثالثة من المعوقات فهي فردية تخضع لسيطرة الفرد ذاته مثل المعوقات النفسية والعاطفية، كما يتضح الارتباط بين العوامل المؤثرة على الإبداع والمعوقات السابقة، ذلك لأن

القسم الثالث : نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض

٤: التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة البحث:

يوضح الجدول رقم (٣) بعض الخصائص الديموغرافية والتنظيمية لعينة البحث وهي

السن والنوع والمؤهل والمستوى الوظيفي:

جدول رقم (٣)

الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

النسبة %		التكرارات		الخصائص الديموغرافية	
١١.٣	٣٦	أقل من ٣٠ سنة		السن	
٣٨.١	١٢٢	من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة			
٥٠.٦	١٦٢	من ٤٠ سنة فأكثر			
١٠٠	٣٢٠	إجمالي			
٧١.٣	٢٢٨	ذكر		النوع	
٢٨.٧	٩٢	أنثى			
١٠٠	٣٢٠	إجمالي			
٢٢.٥	٧٢	مؤهل متوسط		المؤهل	
٥٠	١٦٠	مؤهل عالٍ (بكالوريوس - ليسانس)			
٢٧.٥	٨٨	دراسات عليا			
١٠٠	٣٢٠	إجمالي			
٧.٥	٢٤	مشرف		المستوى الوظيفي	
٢١.٨	٧٠	رئيس القسم			
٣١.٩	١٠٢	مدير إدارة			
٢١.٢	٦٨	رئيس قطاع			
٨.٨	٢٨	مدير عام			

من بيانات الجدول رقم (٣) يتبين أنه فيما يتعلق بخاصية السن لعينة البحث هناك أكثر من نصف حجم العينة (٥٠.٦%) تزيد أعمارهم عن ٤٠ عام، وما يزيد عن ثلث حجم العينة (٣٨.١%) تراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ عام، بينما نسبة صغيرة من العينة تقل عن ثمن العينة (١١.٣%) أعمارهم أقل من ٣٠ عام، أي أن غالبية عينة البحث من كبار السن بينما الأقلية من صغار السن. يعتبر هذا التمثيل لفئات سن عينة البحث متناسب مع ما تنتهجه شركات البترول في مصر. في الآونة الأخيرة حيث يلاحظ أن فرص تعيين عاملين جدد بهذه الشركات أصبحت محدودة مقارنة بما كانت تتبعه في الماضي.

وفيما يتعلق بمتغير النوع لعينة البحث بلغت النسبة المئوية للذكور ما يقرب من ثلاثة أرباع حجم العينة (٧١.٣%)، ونسبة الإناث ما يزيد عن ربع حجم العينة (٢٨.٧%)، ويرى الباحث أن زيادة الذكور عن الإناث في العينة قد يكون بسبب طبيعة العمل في شركات البترول التي تمثل صعوبة أحياناً لعنصر الإناث حيث تستلزم التواجد في مناطق الحقول وقد تكون في مناطق صحراوية نائية لذلك يقبل عليها الذكور أكثر من الإناث.

ومن ناحية المؤهل العلمي لعينة البحث يتضح من بيان الجدول رقم (٣) أن نصف العينة (٥٠.٦%) من المؤهلات العليا حملة درجة الليسانس أو البكالوريوس، وما يقل قليلاً عن الربع (٢٢.٤%) من حملة المؤهلات المتوسطة، وما يزيد قليلاً عن الربع (٢٧.٥%) من الحاصلين على دراسات عليا (دبلوم عال - ماجستير - دكتوراه)، وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى التأهيل العلمي لفردات عينة البحث حيث إن ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة (٧٧.٥%) أي الغالبية العظمى منهم حصلوا على مؤهلات عليا ودراسات عليا.

أما فيما يتعلق بالمستوى الوظيفي لعينة البحث فتظهر بيانات الجدول رقم (٣) أن عينة

العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين .. دراسة تطبيقية على قطاع البترول
د. محمد عبد المحسن الشعراوي

بـ مستوى الإدارة الوسطى: ويشمل وظيفة مدير إدارة ووظيفة رئيس قطاع ويبلغ نسبة مئوية قدرها: ٥٣.١% (٣١.٩% + ٢١.٢%) أي ما يزيد عن نصف حجم العينة

جـ مستوى الإدارة العليا: ويشمل وظيفة مدير عام ووظيفة عضو مجلس إدارة ويبلغ نسبة مئوية قدرها ١٧.٦% (٨.٨% + ٨.٨%) أي ما يزيد عن سدس حجم العينة.

من العرض السابق لبعض الخصائص الديموغرافية لعينة البحث يتضح أنها تتميز بوجود تنوع في مستويات كل من السن والنوع والمؤهل العلمي والمستوى الوظيفي يمكن أن يكون أساساً للتعرف على التأثيرات الفعالة لهذه الخصائص على القدرات والمهارات الإبداعية لهم.

نيا: نتائج اختبار الفرض الأول للبحث:

ينص الفرض الأول للبحث على ما يلي : " تتوافر لدى العاملين بقطاع البترول القدرات الفردية للإبداع بدرجة تميل إلى الارتفاع " ولاختبار مدى صحة أو عدم صحة هذا الفرض قام الباحث بإسقاط القدرات والمهارات الفردية المتعلقة بإبداع عينة البحث وهي : طلاقة التفكير وأصالة التفكير والإحساس بالمشكلات والمرونة والقدرة على الاتصال الفعال والإصرار والمثابرة، وتوصل الباحث إلى النتائج المبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (٤)

مدى توافر القدرات الفردية للإبداع لدى عينة البحث

القدرات الفردية للإبداع	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى المعنوية *
طلاقة التفكير	٣.٥٢	السادس	٠.٥٠	١٣.٠٢	معنوي
أصالة التفكير	٣.٧٨	الثالث	٠.٥٥	١٨.٠٦	معنوي
الإحساس بالمشكلات	٣.٧٣	الرابع	٠.٥٠	١٨.٦٣	معنوي
المرونة	٣.٦٣	الخامس	٠.٥٣	٢٤.٨٠	معنوي
قدرة على الاتصال الفعال	٤.٠٧	الأول	٠.٥٤	١٤.٩٦	معنوي

من بيانات الجدول رقم (٤) يتبين أنه يمكن اختبار مدى صحة أو عدم صحة الفرض الأول بحث من خلال تحليل البيانات على مستويين هما: (١) المستوى الخاص بكل قدرة : ويقاس مدى توافر كل قدرة من القدرات الفردية للإبداع على حدها في عينة البحث. (٢) المستوى العام للقدرات جميعها : ويقاس مدى توافر القدرات الفردية كلها في عينة البحث. وفيما يلي نوضح نتائج التحليل على المستويين:

— على المستوى الخاص بكل قدرة على حده يلاحظ وجود اختلاف في قيم المتوسط التي تعكس مدى توافر كل قدرة لدى مفردات عينة البحث باختلاف كل نوع القدرات، حيث تراوحت قيم المتوسط بين ٤.٠٧ (أعلى قيمة) و ٣.٥٢ (أقل قيمة) وهي تقع جميعها في المستوى فوق المتوسط العالي لأن نقطة المنتصف في المقياس هي (٣). وقد قام الباحث بترتيب القدرات طبقا لقيم المتوسط فكانت القدرة على الاتصال في المركز الأول (٤.٠٧) لأنها أعلى قيمة ، يليها القدرة على صبر والمثابرة (٣.٨٥) ثم أصالة التفكير (٣.٧٨) ثم الإحساس بالمشكلات (٣.٧٣) ثم المرونة (٣.٦٣) وفي المركز الأخير تأتي القدرة على طلاقة التفكير (٣.٥٢). وهذا يشير إلى أن المهارات الفردية للإبداع تتوافر لدى عينة البحث بدرجات فوق متوسط وعالية أي أنها تميل إلى أن تكون مرتفعة ، كما أنها تتفاوت في مستويات توافرها حيث تزيد في مهارات الاتصال الفعال والمثابرة أصالة التفكير عن مهارات الإحساس بالمشكلات والمرونة وطلاقة التفكير.

وتؤكد قيم ت الموضحة بالجدول أمام كل قدرة على حده والتي تراوحت بين ١٣.٠٢ و ٢٤.٩ أن للفروق جوهرية ولا ترجع لعوامل الصدفة.

— على المستوى العام للقدرات جميعها بلغت قيمة المتوسط العام (٣.٧٥) وهي درجة تميل إلى أن تكون مرتفعة لأنها أعلى من قيمة المنتصف وهو (٣)، مما يعني أن توافر قدرات الإبداع بصفة عامة لدى عينة البحث بدرجة أعلى من المتوسط وأقرب إلى الدرجة العالية، وتؤكد قيمة ت المبي

ثالثاً: نتائج اختبار الفرض الثاني للبحث:

ينص الفرض الثاني للبحث على ما يلي : " تتوافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع العاملين بقطاع البترول على مستوى متوسط إلى مرتفع " .

وللوقوف على مدى توافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع العاملين بقطاع البترول قام الباحث بإعداد الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

مدى توافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع عينة البحث

العوامل التنظيمية	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	قيمة ت	المعنوية
تشجيع الرئيس المباشر للإبداع	٣.٣٩	الثاني	٠.٧٥	٦.٧٨	معنوي
الجوانب المتعلقة بالأعمال التي تؤدي	٣.٢٣	الثالث	٠.٥٦	٥.٢٢	معنوي
دعم الإدارة العليا للإبداع	٢.٩٦	الخامس	٠.٦٧	٠.٦٨	معنوي
توافر الموارد والمستلزمات	٣.٠٧	الرابع	٠.٧٦	١.١٧	معنوي
بناء ودعم فرق العمل	٣.٦	الأول	٠.٧٠	١٠.٨٢	معنوي
مستوى العام للعوامل التنظيمية	٣.٢٤	-	٠.٥٨	٥.٢٦	معنوي

مستوى المعنوية عند ٠.٠١

يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أنه يمكن للباحث أن يستخدم نفس المنهجية العلمية التي استخدمها في اختبار الفرض الأول للبحث حيث يتم تحليل البيانات على مستويين المستوى الأول مستوى الخاص بكل عامل من العوامل التنظيمية، والمستوى الثاني المستوى العام لكل العوامل التنظيمية مجتمعة كما هو مبين في التحليل التالي:

٢.٩٦ تتعلق بدعم الإدارة العليا للإبداع. بينما قيم المتوسطات لباقي العوامل التنظيمية تقع بين هذين المتوسطين ويلاحظ أن كل قيم المتوسط تقع حول نقطة المنتصف في المقياس فيما عدا عنصر بناء ودعم فرق العمل الذي يزيد عن المنتصف ويميل إلى الارتفاع .

ويؤيد هذه النتيجة قيم ت المبنية أمام كل عامل من العوامل التنظيمية والتي تفيد أن الفروق جوهرية وذات دلالة معنوية ولا ترجع لعوامل الصدفة.

٢- التحليل على المستوى العام لكل العوامل التنظيمية: حيث تظهر بيانات الجدول رقم (٥) أن قيمة المتوسط العام هي ٣.٢٤ وهي تزيد قليلا عن نقطة منتصف المقياس، أي أنها تدور حول نقطة المنتصف في القياس (٣) وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها من تحليل البيانات المتعلقة بكل عامل من العوامل التنظيمية فيما عدا عامل بناء ودعم فرق العمل . ويؤكد هذه النتيجة قيمة ت على المستوى العام الموضحة بالجدول والتي تبلغ ٥.٢٦ وتشير إلى أن الفروق جوهرية ولا ترجع للصدفة.

من العرض السابق على المستوى الجزئي وعلى المستوى الكلي للعوامل التنظيمية اللازمة لإبداع العاملين بقطاع البترول يتضح أنها تتوافر بدرجة متوسطة، وتختلف هذه النتيجة إلى حد ما عما توقعه الباحث في الفرض الثاني للبحث من أن درجة توافر العوامل التنظيمية تميل إلى الارتفاع . ذلك لم تثبت صحة هذا الفرض إلا فيما يتعلق بعامل واحد فقط من العوامل التنظيمية هو بناء ودعم فرق العمل فقد ثبت صحته .

بعاً: نتائج اختبار الفرض الثالث للبحث:

ينص الفرض الثالث للبحث على ما يلي : يتأثر إبداع العاملين بقطاع البترول بعدد من الخصائص الديموغرافية لهم، حيث إن:

ج- يؤثر مستوى تعليم العاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل من ينتمون إلى مستوى تعليمي أعلى إلى أن يكونوا أكثر إبداعا من غيرهم.

د- يؤثر المستوى الوظيفي للعاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل من ينتمون إلى مستوى وظيفي أعلى إلى أن يكونوا أكثر إبداعا من غيرهم.

تتضمن الجدول الرئيسي رقم (٦) والجداول الفرعية أرقام ٧ ، ٨ ، ٩ النتائج المتعلقة بهذا

مرض :

جدول رقم (٦)

أثر الخصائص الديموغرافية لعينة البحث على قدراتهم الفردية للإبداع

مستوي المعنوي	كا ^٢ *	كا ^٢ الحسوبة	إجمالي		مستوي مرتفع		مستوي منخفض		مستوي القدرات الفئات الفردية	الخصائص الديموغرافية
			عدد	%	عدد	%	عدد	%		
٣.٠٠٠٠ معنوي	٥.٩٩	١١.٩٢	٣٦	١١.٣	٢٣	٧.٢	١٨	٥.٦	أقل من ٣.٠ - لأقل من ٤.٠ من ٤.٠ فأكثر	السن
			١٢٢	٣٨.١	١٤١	٤٤.١	٢١	٦.٦		
			٣٢٠	١٠٠	٢٦٨	٨٣.٨	٥٢	١٦.٣	إجمالي	
٢.٠٢٣ غير معنوي	٣.٨٤	١.٧٤	٢٢٨	٧١.٢	١٩٢	٦٠	٣٦	١١.٣	ذكر أنثى	النوع
			٩٢	٢٨.٨	٧٠	٢١.٨	٢٢	٦.٩		
			٣٢٠	١٠٠	٢٦٢	٨١.٨	٥٨	١٨.٢	إجمالي	
٢.٠٠٠٠ معنوي	٥.٩٩	١٢.٤١	٧٢	٢٢.٥	٤٨	١٥	٢٤	٧.٥	متوسط عالي دراسات عليا	المؤهل
			١٦٠	٥٠	١٣٥	٤٢.١	٢٥	٧.٨		
			٨٨	٢٧.٥	٧٦	٢٣.٨	١٢	٣.٨		
			٣٢٠	١٠٠	٢٥٩	٨٠.٩	٦١	١٩.١	إجمالي	
٣.٠٠٠٠ معنوي	٥.٩٩	١١.٤٠	٩٤	٢٩.٤	٦٩	٢١.٦	٢٥	٧.٨	إدارة شرفية إدارة وسطي	مستوي التنظيمي
			١٧٠	٥٣.١	١٥٢	٤٧.٥	١٨	٥.٦		

من بيانات الجدول رقم (٦) يلاحظ أنه تم تقسيم مستوى توافر القدرات الفردية للإبداع لدى فئة البحث إلى مستويين: الأول: مستوى منخفض الإبداع، والثاني مستوى مرتفع الإبداع، وتظهر بيانات الجدول العلاقة بين كل خاصية من الخصائص الديموغرافية وبين مستوى توافر القدرات الفردية للإبداع التي تتناول كل منها بالتفصيل التالي:

أثر عامل (السن) علي مستوى إبداع عينة البحث:

تظهر بيانات الجدول رقم (٦) مدى تأثير سن العاملين على مستوى إبداعهم حيث يتضح من التأثير مما يلي:

(أ) في فئة السن الأقل من ٣٠ عام : تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٤.١% بينما تبلغ ٧.٢% لمستوى الإبداع المرتفع، أي أن معدل الإبداع المرتفع يزيد بمقدار ٧٦% عن الإبداع المنخفض.

(ب) في فئة السن من ٣٠ لأقل من ٤٠ عام : تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٥.٦% بينما تبلغ ٣٢.٥% لمستوى الإبداع المرتفع، أي بزيادة قدرها ٤٨٠%.

(ج) في فئة السن ٤٠ عام فأكثر : تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٦.٦% بينما تبلغ ٤٤.١% لمستوى الإبداع المرتفع، بزيادة قدرها ٥٧٠% وبذلك تتضح العلاقة بين سن العاملين ومستوى إبداعهم حيث يزيد مستوى إبداعهم بزيادة مستوى أعمارهم، ولزيادة إيضاح هذه العلاقة يمكن وضع البيانات الخاصة بها المبينة بالجدول رقم (٦) في شكل آخر بالجدول رقم (٧) الموضح فيما يلي:

جدول رقم (٧)

العلاقة بين فئات السن لعينة البحث ومستوى إبداعهم

مستوى الإبداع		أقل من ٣٠ سنة		٣٠ لأقل من ٤٠ سنة		٤٠ سنة فأكثر	
تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (٧) يلاحظ تزايد النسبة المئوية لمستوى الإبداع المرتفع مع إيد فئات السن ففي الفئة الأولى كانت النسبة ٦٣.٩% ثم زادت ٨٥.٢% في الفئة الثانية ثم زادت ٨٧.٠% في الفئة الثالثة. أما في مستوى الإبداع المنخفض فالعكس صحيح حيث تتناقص نسبة المئوية مع زيادة فئات السن ففي الفئة الأولى كانت النسبة ٣٦.١% ثم تناقصت في الفئة الثانية إلى ١٤.٨% ثم تناقصت في الفئة الثالثة إلى ١٣% وهذا يؤيد النتيجة التي سبق التوصل إليها من تأثير السن على مستوى الإبداع وأن العاملين الأكبر سناً أكثر إبداعاً من العاملين الأصغر سناً.

وتؤكد هذه النتيجة قيمة كاس^٢ الموضحة بالجدول رقم (٦) التي تفيد أن الفروق جوهريّة ولا جمع للصدفة، وبذلك تثبت صحة الجزء الأول من الفرض الثالث للبحث.

أثر عامل (النوع) على مستوى إبداع عينة البحث:

من بيانات الجدول رقم (٦) المتعلقة بتأثير النوع على مستوى الإبداع يلاحظ ما يلي:
(أ) في فئة الذكور تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ١١.٣% ولمستوى الإبداع المرتفع ٦٠.٠% أي تضاعفت حوالي ست مرات.

(ب) في فئة الإناث تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٦.٩% ولمستوى الإبداع المرتفع ٢١.٨% أي تضاعفت ثلاث مرات.

وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى الإبداع لدى الذكور عن الإناث، ويمكن وضع البيانات المتعلقة بالعلاقة بين النوع ومستوى الإبداع المبينة بالجدول رقم (٦) في شكل آخر بالجدول التالي:

جدول رقم (٨)

أثر (النوع) على مستوى الإبداع

مستوي الإبداع	النوع		ذكور		إناث	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %

تظهر النسبة المئوية المبينة بالجدول رقم (٨) أن في مستوى الإبداع المنخفض تكون أعلى في الإناث (٢٣.٩ %) عن الذكور (١٥.٨ %) ، بينما في مستوى الإبداع المرتفع أعلى في الذكور (٨٤.٢ %) عن الإناث (٧٦.١ %) وفي ذلك إشارة لتأثير النوع على مستوى الإبداع .
بث يزيد في الذكور عن الإناث .

وعلى الرغم من أن التكرارات والنسب المئوية في الجدولين رقم (٦) ورقم (٨) تشير ارتفاع مستوى الإبداع لدي الذكور عن الإناث ، إلا أن قيم كا^٢ المبينة بالجدول رقم (٦) لا تؤكد هذه العلاقة وتشير بأن تأثير النوع على مستوى الإبداع غير معنوي لأن الفروق غير جوهرية ، ولذلك تثبت الجزء الثاني من الفرض الثالث للبحث .

أثر المؤهل العلمي على مستوى الإبداع لدي عينة البحث :

توضح بيانات الجدول رقم (٦) المتعلقة بتأثير المؤهل العلمي على مستوى الإبداع ما يلي:
(أ) في فئة الحاصلين على مؤهل متوسط تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٧.٥% ولمستوى الإبداع المرتفع ١٥ % أي زيادة الثانية بمقدار ١٠٠% عن الأولى .

(ب) في فئة الحاصلين على مؤهل عال تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٧.٨% ولمستوى الإبداع المرتفع ٤٢.٢% بزيادة قدرها ٤٤٠% في الثانية عن الأولى.

(ج) في فئة الحاصلين على دراسات عليا تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٣.٨% ولمستوى الإبداع المرتفع ٢٣.٨% بزيادة قدرها ٥٣٣% في الثانية عن الأولى.

وهذا يشير إلى أن ارتفاع مستوى المؤهل العلمي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإبداع ، ويمكن

توضيح البيانات المتعلقة بهذه العلاقة في شكل آخر في الجدول التالي :

جدول رقم (٩)

أثر (المؤهل العلمي) على مستوى الإبداع

دراسات عليا		مؤهل عال		مؤهل متوسط		مستوى الإبداع
تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	
١٢	١٣.٦	٢٥	١٥.٦	٢٤	٣٣.٣	مستوى إبداع منخفض
٧٦	٨٦.٤	١٣٥	٨٤.٤	٤٨	٦٦.٧	مستوى إبداع مرتفع
٨٨	١٠٠%	١٦٠	١٠٠%	٧٢	١٠٠%	إجمالي

من بيانات الجدول رقم (٩) يلاحظ أن النسبة المئوية لمستوى الإبداع المرتفع تزيد مع زيادة في مستوى المؤهل ففي المؤهل المتوسط بلغت ٦٦.٧ ثم ارتفعت في المؤهل العالي لتصل إلى ٨٦.٤% ثم واصلت الزيادة في مؤهل الدراسات العليا لتصل إلى ٨٦.٤%، وعكس الحال في النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض حيث تنخفض كلما ارتفع مستوى المؤهل. مما يشير إلى وجود تأثير لمستوى المؤهل العلمي على مستوى إبداع العاملين حيث إن من ينتمون إلى مستوى تعليمي أعلى أكثر إبداعاً من غيرهم.

وتؤيد هذه النتيجة قيمة كافي^٢ المبينة بالجدول رقم (٦) الخاصة بعلاقة المستوى التعليمي للعاملين بمستوى إبداعهم والتي تفيد أن الفروق جوهريّة وذات دلالة معنوية مما يؤكد صحة الجزء الثالث من الفرض الثالث للبحث.

أثر المستوى التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم :

تظهر بيانات الجدول رقم (٦) مدى تأثير المستوى التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم كما هو موضح فيما يلي:

(أ) على مستوى الإدارة الإشرافية تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٧.٨% و

(ب) على مستوى الإدارة الوسطى تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ٥.٦% ولمستوى الإبداع المرتفع ٤٧.٥%، أي يزيد المستوى الثاني عن المستوى الأول بمقدار ٧٤.٠%.

(ج) على مستوى الإدارة العليا تبلغ النسبة المئوية لمستوى الإبداع المنخفض ١.٦% ولمستوى الإبداع المرتفع ١٥.٩% حيث يزيد المستوى الثاني عن المستوى الأول بمقدار ٩٢٠%.

وبمقارنة الزيادة في النسب المئوية لمستوى الإبداع المرتفع عن النسب المئوية لمستوى إبداع المنخفض يلاحظ وجود زيادة مضطردة كلما زاد المستوى التنظيمي للعاملين، ويمكن وضع بيانات المتعلقة بأثر المستوى التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم في شكل آخر بالجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

أثر المستوى التنظيمي على مستوى إبداع العاملين

مستوى الإبداع	إدارة إشرافية		إدارة وسطى		إدارة عليا	
	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
مستوى إبداع منخفض	٢٥	٢٦.٦%	١٨	١٠.٦%	٥	٨.٩%
مستوى إبداع مرتفع	٦٩	٧٣.٤%	١٥٢	٨٩.٤%	٥١	٩١.١%
إجمالي	٩٤	١٠٠%	١٧٠	١٠٠%	٥٦	١٠٠%

توضح بيانات الجدول رقم (١٠) أن النسبة المئوية لمستوى الإبداع المرتفع تزيد مع زيادة في المستوى الإداري ففي مستوى الإدارة الإشرافية بلغت ٧٣.٤% ثم زادت في الإدارة الوسطى إلى ٨٩.٤% ثم زادت في الإدارة العليا إلى ٩١.١%، وبالعكس في مستوى الإبداع

وتؤكد هذه النتيجة قيمة كا ٢١ المبينة بالجدول رقم (٦) الخاصة بالمستويات الإدارية الثلاثة وعلاقتها بمستويات إبداع العاملين، والتي تعني أن الفروق معنوية ولا ترجع لعوامل الصدفة مما يثبت صحة الجزء الرابع من الفصل الثالث للبحث.

وفي ختام عرض الباحث لنتائج الدراسة الميدانية واختبارات فروض البحث يعرض الجدول رقم (١١) ملخص للفروض ونتائج اختبار مدى صحتها أو عدم صحتها فيما يلي:

جدول رقم (١١)
ملخص نتائج اختبارات الفروض

النتيجة	الفروض
ثبت صحته	فرض الأول: تتوافر لدى العاملين بقطاع البترول القدرات الفردية للإبداع بدرجة تميل إلى الارتفاع.
لم تثبت صحته إلا في بناء ودعم فرق العلم	فرض الثاني: تتوافر العوامل التنظيمية اللازمة لإبداع العاملين بقطاع البترول بدرجة تميل إلى الارتفاع.
ثبت صحته	فرض الثالث: يتأثر إبداع العاملين بقطاع البترول بعدد من الخصائص الجغرافية لهم، وينقسم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية: يؤثر سن العاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل فئات السن الأكبر إلى أن يكونوا أكثر إبداعاً من غيرهم.
لم تثبت صحته	() يؤثر نوع العاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل الذكور إلى أن يكونوا أكثر إبداعاً من الإناث.
ثبت صحته	() يؤثر مستوى تعليم العاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل من ينتمون إلى مستوى تعليمي أعلى إلى أن يكونوا أكثر إبداعاً من غيرهم.
ثبت صحته	يؤثر المستوى التنظيمي للعاملين على مستوى إبداعهم حيث يميل من ينتمون إلى مستوى إداري أعلى إلى أن يكونوا أكثر إبداعاً من غيرهم.

القسم الرابع

نتائج وتوصيات البحث

ما يلي أهم نتائج البحث وتوصيات الباحث

— أظهرت بيانات الدراسة الميدانية أن المهارات الفردية اللازمة للإبداع متوفرة لدى العاملين بقطاع البترول بدرجة تميل إلى الارتفاع وأن هناك اختلاف في درجة توفر كل مهارة، لذلك تدرجنا نتائجها طبقاً لهذه الدرجات حيث حصلت مهارة الاتصال الفعال على المركز الأول لأنها حصلت على أعلى قيمة متوسطة وهي (٤.٠٧) بينما حصلت مهارة طلاقة التفكير على المركز الأخير لأنها حصلت على أقل قيمة متوسطة هي (٣.٥٢). مما يشير لوجود حاجة إلى حد ما لتنمية مهارة طلاقة التفكير لدى العاملين بقطاع البترول.

لذا يوصى الباحث بقيام المديرين والمشرفين بشركات البترول بالعمل على تنمية مهارة طلاقة التفكير لدى المرؤسين بزيادة قدرتهم على التوصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفكار المتعلقة بالعمل ومشكلاته وذلك قد يكون عن طريق عقد دورات تدريبية تهدف إلى تنمية هذه المهارة لديهم وكذلك عن طريق تشجيعهم ومكافأتهم على تقديم أفكار جديدة.

— تبين من الدراسة الميدانية أن العوامل التنظيمية اللازمة للإبداع متوفرة لدى العاملين بقطاع البترول بدرجة متوسطة فيما عدا عامل بناء ودعم فرق العمل الذي حصل على درجة تميل إلى أن تكون عالية ، فكل عامل من العوامل التنظيمية حصل على درجة تم على أساسها ترتيب هذه العوامل بأن في المركز الأول بناء ودعم فرق العمل (٣.٦)، وفي المركز الأخير دعم الإدارة العليا (٢.٩٦) مما يشير إلى ضرورة زيادة دعم واهتمام الإدارة العليا بالعاملين من أجل تنمية وتفعيل عمليات الإبداع والابتكار لديهم .

لذا يوصي الباحث بقيام الإدارة العليا في الشركات العاملة بقطاع البترول بدعم وتشجيع

— أوضحت بيانات الدراسة الميدانية العلاقة بين خاصية السن للعاملين ومستوى إبداعهم وخلصت إلى نتيجة أن العاملين الأكبر سناً أكثر إبداعاً عن غيرهم. لذا يوصي الباحث بضرورة أن يقوم مسئولون في شركات البترول بتوظيف الطاقات الإبداعية لدى العاملين في كافة الأعمار وبخاصة العاملين الأكبر سناً واستثمار الخبرات المتراكمة لديهم.

— لم تثبت صحة العلاقة بين خاصية النوع للعاملين بقطاع البترول ومستوى إبداعهم، لذا يوصي الباحث أن يقوم المسئولون في الشركات البترولية بإتاحة الفرص الإبداعية أمام العاملين وتنمية مهاراتهم الإبداعية سواء كانوا من الذكور أم من الإناث وكذلك استغلال وتوظيف الطاقات الإبداعية في كل منهما على حد سواء .

— أظهرت نتائج الدراسة العلاقة بين خاصية المؤهل العلمي للعاملين ومستوى إبداعهم وخلصت إلى أن العاملين الذين ينتمون إلى مستوى تعليمي أعلى أكثر إبداعاً من غيرهم، ومن أجل رفع مستوى الإبداع لدى العاملين بقطاع البترول يوصي الباحث بما يلي:

قيام المسئولين بالشركات العاملة في قطاع البترول بمساعدة العاملين فيها علي رفع مستوى مؤهلاتهم العلمي، فحملة المؤهلات المتوسطة يتم تشجيعهم للحصول على مؤهلات أعلى وحملة مؤهلات العليا يتم دفعهم للحصول على مؤهلات أعلى بالتقدم للدراسات العليا (دبلوم عال - ماجستير - دكتوراه) .

(قيام المديرين والمشرفين في شركات البترول باكتشاف المهارات الإبداعية لدى العاملين الأعلى مستوى تعليمي واستثمارها لصالح العمل والعاملين.

— كشفت الدراسة عن العلاقة بين المستوى الإداري للعاملين بقطاع البترول ومستوى إبداعهم وخلصت إلى أن العاملين الذين ينتمون إلى مستوى إداري أعلى أكثر إبداعاً من غيرهم، لذا يوصي

الهوامش

- ١- جون هارتلي ، الصناعات الابداعية ، الجزء الأول ، عالم المعرفة ، الكويت ، ابريل ٢٠٠٧ م ، ص ٧ .
- ٢- د. نعيم حافظ أبو جمعة ، التسويق الابتكاري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ٢٠٠٣ م ، ص ٣ .
- ٣- جون هارتلي، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ ، نقلا عن:
Florida, R., The Rise of the creative class, Basic books, New Yourk, 2002, p.5.
- ٤- Lewis R. Ikon, “Rating scale and check lists : Evaluating Behavior, personality and attitudes” (New Yourk, Jonwily & Sons Inc. 1996) P.82.
- ٥- Ibid, P.20 .
- ٦- نيغل كينج و نيل أندرسون، إدارة أنشطة الابتكار والتغيير دليل انتقادي للمنظمات، (دار المريخ،م الرياض، ٢٠٠٤م) ص ٤٠ .
- ٧- المرجع السابق، ص ٤١ .
- ٨- Kao, Managing Creativity, (Prentice Hall, Englewood cliffs, NJ. 1991) P.14.
- ٩- رعد الصرن، إدارة الإبداع والابتكار، (دار الرضا، دمشق، ٢٠٠١م) ص ٢٨ .
- ١٠- جون هارتلي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨ .
- ١١- Mohamed Mostafa, Factors affecting organistaional creativity and innovativeness in Egyptian business organizations: an empirical investigation, Journal of Management Development Vol. 24 No 1, 2005.
- ١٢- Koontz, Donnell, and Weihrich, Management, (7th ed., McGra-

- ١٤ - محمود الفياض، أثر النمط القيادي على الإبداع الإداري للشركات الصناعي المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥، ص ٥٤ - ٥٥
- ١٥ - رندة الزهري، الإبداع الإداري في ظل البيروقراطية، عالم الفكر المجلد ٣٠، العدد ٣، ٢٠٠٢م، ص ٥٨.
- ١٦ - أكثم الصرايرة، العلاقة بين الثقافة التنظيمية والإبداع الإداري في شركتي البوتاس والفوسفات، مؤتة، المجلد ١٨، العدد ٤، ٢٠٠٣م، ص ٢٠٣ - ٢٠٥.
- ١٧ - راجع في ذلك:
أ) د. بكري طه عطيه، مقدمة في التسويق الوصفي والتحليلي، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٩٨٣ ص ٤٢٩ - ٤٣٢ .
ب) د. أحمد إبراهيم غنيم، أساسيات إدارة التسويق الحديث، دار القلم للنشر والتوزيع دبي، ١٩٩٥م، ص ٤٢٣ - ٤٢٤.
- ١٨ - د. نعيم حافظ أبو جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ - ٥٦.
- ١٩ - راجع في ذلك:
أ) د. نعيم حافظ أبو جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤ - ٨٨.
ب) نيجل كنج ونيل أندرسون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.
- ٢٠ - رندة الزهري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩.

ملحق البحث

(قائمة الاستقصاء)

بإدارة المدير المحترم /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد بحث عن العوامل المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين ، ولإنجاز
هذا البحث تم تصميم قائمة الاستقصاء المرفقة ، الرجاء من سيادتكم التكرم بقراءة كل عبارة
من العبارات التي تحتوي عليها القائمة بتأني ودقة وإمعان واختيار الإجابة التي تناسبكم
وضع علامة (✓) على الرقم المقابل للإجابة المناسبة .

والباحث إذ يشكر لكم مقدماً حسن تعاونكم يؤكد لكم أن إجاباتكم والبيانات الشخصية
م ستكون سرية ومحلة ثقة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

مع خالص شكري وعظيم تقديري لمساهمتم القيمة ؛؛

الباحث

د/ محمد عبد المحسن الشعراوي

قائمة الاستقصاء

العبارات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
مكاني إيجاد علاقة بين الأشياء الغريبة غير المتجانسة .	٥	٤	٣	٢
تتقد أن الأفكار الجديدة تستدعي بعضها بعضاً .	٥	٤	٣	٢
مكاني التوصل في العمل إلى أفكار كثيرة مختلفة ومتنوعة .	٥	٤	٣	٢
تم كثيراً بتوليد أكبر عدد من الأفكار الجيدة في العمل .	٥	٤	٣	٢
أخش من عرض أفكاري على الآخرين عندما تكون غريبة.	٥	٤	٣	٢
نادي أن يقيم الآخرون أفكاري وهي في نشأتها .	٥	٤	٣	٢
سفة عامة عند مواجهة أي مشكلة في العمل أقدم عدد كبير من الحلول البديلة لها.	٥	٤	٣	٢
تتقد أن الأفكار الجيدة تأتي بتأي وعلى مهل .	٥	٤	٣	٢
ميز أفكاري التي أقدمها في العمل بالحدثة .	٥	٤	٣	٢
يتطلب الموقف في العمل أن أقدم أفكار غير مألوفة .	٥	٤	٣	٢
تم كثيراً بعدم تقليد الآخرين من حولي .	٥	٤	٣	٢
رس الأفكار الجديدة في العمل من كل الجوانب .	٥	٤	٣	٢
سفة عامة تتميز أفكاري في العمل بالجدة والأصالة .	٥	٤	٣	٢
أشعر بالخجل من توجيه أسئلة للآخرين لأعرف أشياء لا أعرفها .	٥	٤	٣	٢
تطيع التفرقة بين أعراض أي مشكلة وجوهرها .	٥	٤	٣	٢
ني في تحديد جوهر المشكلة التي تواجهني	٥	٤	٣	٢
تطيع اكتشاف أوجه القصور والضعف بدقة في الأشياء التي حولي .	٥	٤	٣	٢
أحاول إيجاد حلول لأكثر من مشكلة في ذات الوقت .	٥	٤	٣	٢
مع أكبر قدر من المعلومات والبيانات للوصول إلى التحديد الدقيق لأي مشكلة.	٥	٤	٣	٢

العبارات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
أفكاري في أكثر من مجال داخل تختصي في العمل .	٥	٤	٣	٢
أصور الأمور بالعمل في أشكال جديدة .	٥	٤	٣	٢
أركز على الإطار العام للموضوعات في العمل أكثر من التفاصيل الدقيقة .	٥	٤	٣	٢
أعني للتغيير والتطوير في كل مجالات العمل .	٥	٤	٣	٢
أنتج على ما هو جديد وأسعى لتجربته .	٥	٤	٣	٢
أفكاري في العمل لا تكون في إطار ثابت .	٥	٤	٣	٢
أسفه عامة يتسم أسلوبى في العمل بالمرونة .	٥	٤	٣	٢
أستطيع التعبير عن أفكاري في العمل بوضوح كامل .	٥	٤	٣	٢
أبذل في الاعتبار صفات وخصائص الآخرين عندما أتعامل معهم .	٥	٤	٣	٢
أستخدم الوسيلة الملائمة لنقل أفكاري للرؤساء أو للمرؤوسين .	٥	٤	٣	٢
أبذل أفكاري للرؤساء أو للمرؤوسين في الوقت الملائم .	٥	٤	٣	٢
أستخدم الإتصالات الإيجابية في العمل .	٥	٤	٣	٢
أسفه عامة أجري اتصالات حقيقة وفعالة في العمل .	٥	٤	٣	٢
أشعر في نفسي وقدرتي على تحقيق الأهداف بشكل كامل .	٥	٤	٣	٢
أعطي نفسي فرصة للراحة والاسترخاء عندما أشعر بالتعب والإجهاد .	٥	٤	٣	٢
أستمتع بالأعمال والمهام التي فيها تحدٍ لقدراتي .	٥	٤	٣	٢
أستمر في العمل لأطول فترة ممكنة أملاً في الوصول إلى حل لأي مشكلة .	٥	٤	٣	٢
أعطي الفكرة الجديدة وقت كافي حتى تختمر .	٥	٤	٣	٢
أشاكل التي تواجهني في العمل ليست أكبر من قدراتي .	٥	٤	٣	٢
أسفه عامة عندي إصرار ومثابرة على تحقيق أهدافي .	٥	٤	٣	٢
أستدرك في العمل وألأ الأهداف التي أسعى لتحقيقها .	٥	٤	٣	٢

العوامل الفردية والتنظيمية المؤثرة على إبداع وابتكار العاملين .. دراسة تطبيقية على قطاع البترول

د. محمد عبد المحسن الشعراوي

نادرًا	أحياناً	غالباً	دائماً	العبارات
٢	٣	٤	٥	بسي في العمل يدعم الأفكار الجديدة .
٢	٣	٤	٥	صل من رئيسي على تغذية مرتدة وبناءه عن عملي .
٢	٣	٤	٥	أشعر بقيود على أفكاري في العمل .
٢	٣	٤	٥	م رئيسي في العمل كل مساعدة لي .
٢	٣	٤	٥	فة عامة يشجعني رئيسي المباشر على الإبداع والابتكار في العمل..
٢	٣	٤	٥	ام عملي بالشركة فيها تحدي لقدراتي .
٢	٣	٤	٥	يوجد تشديد بالشركة على أداء الأعمال بالطريقة التي دائماً يتم العمل بها .
٢	٣	٤	٥	مر أنني أؤدي أعمال هامة بالشركة .
٢	٣	٤	٥	ام تقييم الأداء بالشركة نظام عادل .
٢	٣	٤	٥	ي حرية تقرير كيفية أدائي لعملي .
٢	٣	٤	٥	ام عملي بالشركة توظف أفضل طاقاتي وقدراتي .
٢	٣	٤	٥	ال عملي بالشركة فيه إبداع وابتكار .
٢	٣	٤	٥	املون بالشركة لديهم رؤية أين هم ذاهبون ؟
٢	٣	٤	٥	توجد خلافات أو نزاعات على مشروعات وبرامج العمل بالشركة .
٢	٣	٤	٥	برنامج عملي اليومي مساحة من الإبداع .
٢	٣	٤	٥	فة عامة الجوانب التنظيمية بالشركة تشجع على الإبداع والابتكار .
٢	٣	٤	٥	جع إدارة الشركة العاملين على حل المشاكل بطريقة ابتكاريه .
٢	٣	٤	٥	قع إدارة الشركة أن العاملين سيؤدون عمل مبدع .
٢	٣	٤	٥	جع إدارة الشركة العاملين على تحمل المخاطرة .
٢	٣	٤	٥	اعدني قطاعات العمل الأخرى بالشركة على الإبداع .
٢	٣	٤	٥	فأ العاملين بالشركة على العمل الابتكاري .

العبارات	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً
صل على وقت كاف للإبداع في عملي .	٥	٤	٣	٢
ماعد بيئة العمل الحالية في الشركة على الإبداع والابتكار .	٥	٤	٣	٢
مففة عامة تشجع وتدعم إدارة الشركة إبداع وابتكار العاملين بها.	٥	٤	٣	٢
ما احتاجه لأداء عملي بالشركة متاح ومتوفر .	٥	٤	٣	٢
مخصصات المالية لأعمالي بالشركة كافية .	٥	٤	٣	٢
معلومات والبيانات اللازمة لأداء عملي متوفرة ومتاحة .	٥	٤	٣	٢
صل بسهولة على المعلومات اللازمة لعملي .	٥	٤	٣	٢
مففة عامة جميع الموارد والمستلزمات اللازمة للعمل متوفرة .	٥	٤	٣	٢
والمرووسين لي نمثل فريق عمل جيد .	٥	٤	٣	٢
جد شعور بالثقة بين العاملين في إدارتي .	٥	٤	٣	٢
جد شعور بالثقة بين المرووسين وبيني .	٥	٤	٣	٢
مقش كل فكرة جديدة في داخل جماعة العمل بطريقة بناءه .	٥	٤	٣	٢
مغب أفراد جماعة العمل معي في مساعدة بعضهم البعض طوعية .	٥	٤	٣	٢
مفر في جماعة العمل معي مزيج المهارات اللازمة للإبداع .	٥	٤	٣	٢
مففة عامة تدعم الشركة فرق العمل الجماعية .	٥	٤	٣	٢

بيانات الشخصية :

١	أقل من ٢٥ سنة	٢	٢٥ لأقل من ٣٠	٣	٣٠ لأقل ٣٥
٤	٣٥ لأقل من ٤٠	٥	٤٠ لأقل من ٤٥	٦	٤٥ لأقل ٥٠
٧	٥٠ لأقل من ٥٥	٨	٥٥ لأقل من ٦٠		
١	ذكر	٢	أنثي		
١	متوسط	٢	عال	٣	دبلوم عالي
٤	ماجستير	٥	دكتوراه		

— السن :

— النوع :

— المؤهل العلمي :

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتوظيف «الضرائب» في الفكر الاقتصادي الإسلامي

دكتور/ محمد عيد حسونه(*)

مقدمة

بداية ينبغي الأخذ في الاعتبار أن الضريبة التي يتم تناولها من خلال هذا البحث ليست هي الضريبة المتبعة في الفكر الاقتصادي الوضعي ، فهذه الضريبة التي يحاول البحث دراستها وتحليلها هي تلك الضريبة التي يطلق عليها في الفكر الاقتصادي الإسلامي «التوظيف». والتوظيف هو إجراء استثنائي لا يتم فرضه بشكل دوري كما هو الحال بالنسبة للضريبة في الفكر الوضعي.

لهذا فإن البحث يحاول دراسة وتحليل هذا النوع من الموارد في الفكر الإسلامي للوقوف علي بعض الجوانب والأبعاد الاقتصادية له ، لبيان مدى ما يمكن أن يسهم به في هذا المجال من حلول لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية علي جميع أفراد المجتمع .

هذا بالإضافة إلي أن التوظيف أو الضريبة في الفكر الإسلامي لم ينفرد ولي الأمر مباشرة بفرضها دون مشاورة أهل الخبرة ؛ بل إن الأمر تم عن قناعة تامة لما له من دور بارز في التصدي للمشكلات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والمشكلات الطارئة التي تواجه المجتمع.

وما يحاول البحث إبرازه في هذا المجال هو بيان مدى إمكانية تحقيق نتائج ايجابية من خلال الدور الاقتصادي والاجتماعي للتوظيف في الفكر الاقتصادي الإسلامي .

كما أنه مما يدل علي أن التوظيف لم يفرض بشكل منفرد من قبل ولي الأمر إنه قد حدث خلاف كبير بين مدى إمكانية فرض ضرائب في الإسلام «التوظيف» بعد دفع الزكاة ، فمن المعلوم أن أول ما يمكن اللجوء إليه لإشباع حاجات المجتمع هي فريضة الزكاة ، فإذا تم من خلالها سد كل احتياجات أفراد المجتمع فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اللجوء إلي التوظيف لذا فالخلاف بين الفقهاء يدور حول مدي مشروعية قيام ولي الأمر أو من ينوب عنه بالتوظيف علي جزء من أموال المسلمين بعد دفع الزكاة المفروضة عليهم شرعا في وقت واحد ، فهل يجوز له القيام بذلك أم لا ؟ وهل علي المسلم أن يدفع بعد الزكاة لولي الأمر جزء من ماله في صورة ضريبة تحت أي مسمى من المسميات وليكن «التوظيف»؟

كما أنه من المعلوم كذلك أن الجزية - وما يقاس عليها - ضريبة تدفع من غير المسلمين في بلاد المسلمين لولي الأمر أو من ينوب عنه في مقابل الدفاع عنهم وحمايتهم وبناء المصارف والسقاية. ولكن الخلاف يدور فيما يخص المسلم من دفع زكاة وضريبة في وقت واحد ، فهل يجوز ذلك أم لا ؟ وهل على المسلم أن يدفع بعد الزكاة ضريبة تحت أي مسمى من المسميات؟

من ثم فإن مهمة هذا البحث تتمثل في بيان الدور الاقتصادي والاجتماعي للتوظيف وأثر ذلك على جميع أفراد المجتمع.

كما يسعى الباحث إلي بيان مدي ضرورة تطبيق مبادئ وأسس الفكر الاقتصادي الإسلامي ، من خلال تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق المستوى الأفضل من الإشباع للحاجات العامة في ظل الضوابط الشرعية وفي حدود ما هو متاح لدي المجتمع من موارد ومحاولة الاستفادة من التجارب العملية التي طبقت في بداية العهد النبوي ، وكذلك منذ عهد الخلفاء الراشدين ومن

تلاهم من خلفاء الدولة الإسلامية الذين حكموا البلاد طبقا للمنهج الإسلامي القويم حسبما شرعه الله سبحانه وتعالى.

فرضية البحث: يحاول الباحث من خلال هذا البحث اختبار الفرضية التالية.

«يمكن من خلال التوظيف «الضريبة» في الفكر الاقتصادي الإسلامي ، الإسهام في تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية تسهم بشكل فعال في حل مشكلات المجتمع ومن ثم العمل علي استقرار الاقتصاد القومي»
أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية.

١- بيان فضل السبق للفكر الاقتصادي الإسلامي فيما يتعلق بالتوظيف من حيث قدرته علي حل المشكلات الطارئة التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع دون أن يكون هناك ترتيب خاص لمواجهتها.

٢- بيان أن الهدف الرئيسي من فرض هذا المورد هو معالجة المشكلات التي يمكن أن تواجه المجتمع المسلم ، وليس الهدف من فرضه التحكم والسيطرة من قبل الحاكم ضد المومنين.

٣- أن هذا المورد لا يتم فرضه تبعا لهوي أو رغبة الحاكم دون الرجوع إلي أهل الفتوى في ذلك.

٤- أن التوظيف نموذج فعال في إحداث نوع من التكافل الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد المجتمع حتى في ظل الظروف الحرجة التي تمر بها الدولة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في أنه يتناول موضوعا على قدر كبير من الأهمية ، ذلك

لأنه يتناول ما يتعلق بالتوظيف كمورد مالي تلجأ إليه الدولة في الظروف الطارئة، وأنه يمكن من خلاله أن يظهر - بشكل عملي - تطبيق جانب على قدر كبير من الأهمية أيضا، وهو ترابط أفراد المجتمع "بجميع فئاته" بالفعل دون مجرد شعارات ولكن واقع عملي ملموس، وهذا ما حدث بالفعل في صدر الدولة الإسلامية، ومن ثم فإن قيام الحاكم بتطبيقه يظهر ما لهذا المورد من أثر اقتصادي يتمثل في مواجهة المشكلة الطارئة بحلول من داخل الدولة، مما يكون له أثره الاقتصادي في تدعيم قدرة الاعتماد على الذات، وما له كذلك من أثر اجتماعي يتمثل في مدى حرص الحاكم على أن يجعل من أفراد المجتمع كيانا مترابطا ومتعاوننا يشد بعضه بعضا عند حدوث الأزمات.

كما أن هذا البحث يمثل إسهامة يمكن من خلالها إبراز بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، خاصة وأن تطبيق هذا المورد لا يتم تبعا لهوى أو رغبة دنيوية لدى الحاكم، بل يتم تطبيقه امتثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى.

إسهامات البحث

تناول كثير من الاقتصاديين من خلال الأبحاث والدراسات ما يتعلق بالتوظيف، ولكن الإسهامات الفعلية - من وجهة نظر الباحث - لهذا البحث تتمثل في تتبع التوظيف في الفكر الإسلامي، وذلك من خلال إبراز بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحقيقها من خلال هذا المورد خاصة في تلك الظروف الصعبة التي يمر به المجتمع المسلم، والذي يحتاج بدرجة كبيرة إلى تكاتف وتعاون جميع أفراد على مواجهة تلك الأزمات عن رضا واقتناع بضرورة تحقيق ذلك.

منهج البحث

نظراً لأن البحث يستند إلى تحليلات ونتائج ثبت تحقيقها في الماضي ، وكذلك استناده إلى وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية ، فإن مناهج البحث التي سوف يتم إعداد البحث في ظلها تتمثل في الآتي :

١ - المنهج التاريخي «الوثائقي» لمعرفة ما تم تحقيقه في صدر الدولة الإسلامية من نتائج ايجابية عندما كان المنهج الإسلامي مطبقاً.

٢- المنهج الوصفي ، وذلك لتحديد معالم الظاهرة الاقتصادية محل البحث وتوصيفها بشكل يساعد علي الوصول إلي التحليل والاستنتاج بطريقة علمية سليمة وبشكل موضوعي دون شعارات.

٣ - المنهج الاستنباطي ، وذلك للوصول إلي تفسير منطقي للظاهرة محل البحث واستخلاص بعض النتائج التي يمكن أن تساعد على تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها.

خطة البحث

تم التخطيط لهذا البحث بحيث يمكن تناوله من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية التوظيف في الفكر الاقتصادي الإسلامي ومبررات تطبيقه.

المبحث الثاني : بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتوظيف

المبحث الثالث : الفروق الأساسية بين التوظيف «الضريبة» والضرائب في الفكر الوضعي

المبحث الأول

ماهية التوظيف في الفكر الاقتصادي الإسلامي ومبررات تطبيقه

تعتمد الدولة في الفكر الإسلامي على إيرادات متعددة ، وفي بعض الأحيان قد لا تكفى حصيلة هذه الإيرادات لتحقيق الأهداف التي تنشدها الدولة والتي يتحتم القيام بها ، حيث تقوم الدولة بفرض ضرائب إلى جوار قيامها بتحصيل الزكاة ، وفيما يلي بيان مفهوم هذه الضريبة وأدلتها الشرعية.

مفهوم التوظيف

إن مصطلح توظيف من المصطلحات التي يثور حولها خلاف وذلك لأنه قد يشابه من حيث اللفظ مع مصطلح التوظيف Employment والذي يعنى قيام بعض أفراد المجتمع بشغل وظيفة ما للقيام بعمل مقابل أجر أو راتب.

وفيما يلي تتبع مفهوم التوظيف للوقوف على أحد المفاهيم التي يمكن أن تطلق عليه بحيث تؤدي المعنى المطابق للفظ توظيف :

١ - المعنى اللغوي للتوظيف

ورد بلسان العرب^(١) أن توظيف يأتي من كلمة وظف : الشيء على نفسه أو وظفه توظيفا ، بمعنى ألزمه إياه ، والوظيفة من كل شيء ما يتم تقديره للفرد كل يوم من طعام أو رزق ، ومنه وظف على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل : أي عين وقدر له آيات لحفظها وورد في القاموس المحيط ومختار الصحاح^(٢) أن كلمة توظيف تعنى الوظيفة وهناك من يرى أن مصطلح التوظيف يمكن أن يستخدم معه لفظ الضريبة إلا أنه يرى أن هذا المقابل تتعلق به أشياء لا يمكن قبولها إسلاميا ، ومن ذلك ما يتعلق حتى بالاستخدام اللغوي ، لأن كلمة ضريبة تأتي من كلمة ضرب : أي إصابة بضربة سيف أو عصا أو نحوها^(٣).

كما أن الضريبة بالمعنى المالي هي موقع الضرب من الجسد لأنها - علي سبيل المثال - يمكن أن تستقطع من أجر العامل ، ولأن العامل في الغالب يعمل بجسده ، فهي بهذا الشكل تكون بمثابة ضرب لجسده يقع عليه ^(٤).

٢ - المعنى الاقتصادي للتوظيف في الفكر الاقتصادي الإسلامي ومبررات تطبيقه

يفرض التوظيف في أغلب الأحوال في الظروف الطارئة ، وذلك عندما يمر المجتمع بظروف لم تكن في الحسبان كالمجاعة ، أو الحروب المفاجئة ، كما أنه يمكن أن يفرض بشكل دوري وذلك عندما يتوقع الحاكم حدوث ظروف غير عادية ، حيث يسعى للاستعداد مسبقاً لمواجهة هذه الظروف ، وذلك كأن يفرضه بهدف تدريب الجند وشراء الأسلحة والمعدات - علي سبيل المثال - حتى يكون مستعداً لمواجهة العدو ، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [سورة الأنفال : ٦٠].

كما أن الخراج برغم أنه أداة من أدوات النظام المالي في الإسلام وهو ما يؤخذ على الأرض التي فتحت عنوة أو صلحا وأقر أهلها عليها إلا ارض العرب ، إلا أنه لا يمكن يطلق على التوظيف ^(٥). فالخراج يعد أجرة تدفع للمالك الأرض سواء كان فردا أو دولة.

يستنتج مما سبق : أن التوظيف «الضريبة» في الفكر الاقتصادي الإسلامي له طبيعته الخاصة التي تميزه عن غيره من الموارد. فهو - في رأى الباحث - هو عبارة عن مورد مالي ذو طبيعة خاصة تميزه عن باقي الموارد المالية الأخرى في النظام

المالي الإسلامي، وهو إجراء يلجأ إليه الحاكم أو من ينوب عنه إذا مرّ بالمجتمع محنة أو ظروف مفاجئة لم تكن في الحسبان بحيث لا يمكن مواجهتها من خلال الموارد المالية الأخرى، فيقوم الحاكم بفرض ضريبة مالية بعد أخذ موافقة أهل الفتوى والمشورة على مال الأغنياء بالقدر الذي يفى بمواجهة تلك الأزمة دون مبالغة.

لهذا فالتوظيف لا يتم فرضه اعتباطاً أو بشكل عشوائي أو لمجرد رغبة الحاكم في ذلك دون أن تكون هناك حاجة ملحة لفرضه ولكنه يفرض إذا اقتضت الحاجة إليه ولم يكن في بيت المال ما يكفي لمواجهة تلك الأزمة، مع الأخذ في الاعتبار عند فرضه أن يتم تطبيقه أيضاً على المال الخاص بالحاكم ليكون في ذلك قدوة للأغنياء وليس متميزاً عنهم.

مما يؤكد ذلك أنه عندما داهم التتار بلاد الإسلام وأراد سلطان مصر أن يقترض من التجار لقلة المال في بيت المال، فاستشار الشيخ عز الدين بن عبد السلام فآقره على ذلك شريطة أن يخرج السلطان من ماله وكذلك من مال الأمراء ليكونوا قدوة للأغنياء^(٦).

بهذه الطريقة يمكن أن يقتنع الأغنياء وينفذوا أوامر الحاكم فيما يتعلق بفريضة التوظيف.

ففي هذا الشأن يقول الإمام الغزالي «فإن قيل فتوظيف الخراج من المصالح فهل إليه سبيل أم لا؟ قلت لا سبيل إليه مع كثرة الأموال في أيدي الجنود، أما إذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن من مال المصالح ما يفى بخراجات العسكر، ولو تفرق العسكر واشتعلوا بالكسب إلي أن دخل الكفار بلاد الإسلام، أو خيف ثوران الفتنة من أهل العرامنة (وهم من يشبهون زعماء

الطوائف) في بلاد الإسلام فيجوز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند»^(٧).

كذلك عندما استشار سلطان مصر الشيخ العز بن عبد السلام فيما يتعلق بالاقتراض من التجار كما سبق بيانه - فقال له «أخرجوا وأنا أضمن لكم على الله النصر إذا أحضرت ما عندك وعند حريمك وأحضر الأمراء ما عندهم من الحلي الحرام، وضربته سكة ونقدا وفرقته في الجيش ولم تعم بكفائتهم ذلك الوقت أطلب القرض أما قبل ذلك فلا»^(٨).

ومن الجدير بالذكر أن التوظيف لا يؤتى ثماره ويلقى قبولا لدى الأغنياء إلا إذا تأكد لديهم عدالة الإمام وأنه يتصرف في هذا المال بالطرق المشروعة، حيث يقول الإمام الشاطبي في هذا المجال «وشروط جواز ذلك كلهم عندهم عدالة الإمام وإيقاع التصرف في أخذ المال وإعطائه في الوجه المشروع»^(٩).

لهذا فإن فرض التوظيف يأتي من باب الحرص على أن يتكاتف المجتمع من خلال الرعاية الاجتماعية التي تعمل على تحقيق البعد الاجتماعي لهذا المورد، وكذلك الإنفاق العسكري الذي يعمل على تحقيق البعد السياسي، والتنمية الاقتصادية والتي تعمل على تحقيق البعد الاقتصادي، ففيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية فإن هناك مشاريع يجب أن تقام لضرورتها للمجتمع وإذا لم تكف موارد بيت المال جميعها فإنه يحق للحاكم فرض التوظيف حتى يتحقق للمجتمع الاستقرار الاقتصادي.

الدليل على جواز فرض التوظيف

تؤكد النصوص والآثار علي حق الدولة في ذلك، ومن هذه النصوص قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا بُيُوتَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ
بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ
هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿البقرة: ١٧٧﴾. وقد روى أن النبي ﷺ تلا هذه الآية مستدلاً بها على
الحكم المذكور عندما سئل في ذلك^(١١).

سبب نزول الآية

ورد عن قتادة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن البر فزلت هذه الآية ، وهناك
روايات كثيرة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إليها^(١١).

من ثم فإنه إذا وجدت دواعي لهذا الحق فإن للإمام أن يأخذه من الأفراد
جبراً ، وهذا هو التوظيف ، بهذا تكون الآية دليلاً على جواز فرض وظائف مالية
إذا تحققت شروطها^(١٢).

أما من السنة فما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينما نحن في سفر
مع النبي ﷺ إذ جاء رجل على راحلة له ، فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا فقال
رسول الله ﷺ «من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان
عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى
رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل»^(١٣) وفي هذا دليل على وجوب الموساة بالمال
للمحتاجين ، والتأكيد على ضرورة التكافل الاجتماعي والاقتصادي لجميع أفراد
المجتمع^(١٤). وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (ما آمن بي من بات
شبعان ، وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به)^(١٥).

وعن فاطمة بنت قيس قالت : سألت أو سئل النبي ﷺ عن الزكاة فقال :
«إن في المال لحق سوى الزكاة» ثم تلا هذه الآية التي في البقرة^(١٦).

كما يقول الإمام القرطبي في تعقيبه على الحديث المذكور، وهو «إن في المال حقاً سوى الزكاة»: والحديث وإن كان فيه مقال فقد دل على صحته معنى ما في الآية نفسها من قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ فذكر الزكاة مع الصلاة، وذلك دليل على أن المراد بقوله ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾ ليس المقصود به الزكاة المفروضة فإن ذلك يكون تكراراً وحاشى لله سبحانه وتعالى الوقوع في مثل ذلك^(١٧).

ويؤيد ذلك القول الإمام الطبري أيضاً في تفسيره، وكذلك الإمام الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين، بالإضافة إلى ذلك، وهناك آثار كثيرة تدل على أن في المال حقاً سوى الزكاة. من هذه الآثار ما رواه أبو عبيد من أن عمر قال لقزعة: «في مالك حق سوى الزكاة»^(١٨). وروى عن ابن عمر أيضاً أنه قال: من أدى الزكاة وقرى الضيف وأعطى في النائة فقد برئ من الشح.

وروى عن ابن حمزة قال: قلت للشعبي إذا أديت زكاة مالي أيطيب لي مالي؟ قال: فقرأ على هذه الآية: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ.....﴾ (الآية) يقول أبو عبيد تعليقاً على ذلك: ويقصد الشعبي بذلك أن هذا الحق ملزم للمرء في ماله بالإضافة إلى الزكاة.

ومما يقرره أبو عبيد كذلك أن ذلك القول هو مذهب ابن عمر وأبو هريرة وأصحاب رسول الله ﷺ، وهم أعلم بتأويل القرآن وأولى بالإتباع، وهو مذهب طاووس والشعبي.

أما الإمام الجويني فيقول: إذا رأي - أي الإمام - إنه وقعت واقعة عامة واهية: أي ذات أثر خطير على المجتمع ... ومست الضرورات في دفاعها إلى عدة ومادة من المال تامة، ويد الإمام صافرة «خالية من المال» وبيوت الأموال شاغرة،

أن يتسبب على (استيلاء) مال من موسى المؤمنين ، فإنه يفعل من ذلك على موجب الاستصواب ما أراد وعمم أهل الاقتدار واليسار في أقاصي البلاد ورتب على كل ناحية فى تحصيل المراد ذا كفاية ودرية وسداد^(١٩). أى للإمام الحق فى إلزام الأغنياء بدفع جزء من أموالهم لدفع هذا الضرر.

ومن الآثار الدالة على وجوب هذا الحق أيضا ما روى عن على عليه السلام قال : «إن الله عز وجل فرض للفقراء فى مال الأغنياء قدر ما يسعهم ، فإن منعوهم حتى يجوعوا أو يجهدوا ، حاسبهم الله حساباً شديداً وعذبهم عذاباً نكراً»^(٢٠).

كما أن ابن تيمية نص صراحة على وجوب إعطاء المال للمجاهد ، حيث يقول : «كان الله قد أمر المسلمين من الصحابة وغيرهم أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم وأوجب عليهم عشر أموالهم من الخارج من الأرض» ، فكيف لا يوجب هذا الحق لكى يتم إخراج جزء لتجهيز الجند للجهاد به^(٢١) ، وقد قال عليه السلام «من جهز غازيا فقد غزا ومن خلفه فى أهله فقد غزا»^(٢٢) ومعنى خلف : أى قام بمحوائج أهل الغازي أو بعضها^(٢٣).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية : فأما إذا قدر أن قوماً اضطروا إلى سكنى فى بيت الإنسان إذا لم يجدوا مكاناً يأوون إليه إلا ذلك البيت فعليه أن يسكنهم ، وكذلك لو احتاجوا أن يعيرهم ثياباً يستدفئون بها من البر أو إلى الآلات يطبخون بها أو يبنون أو يسقون يبذل هذا مجاناً. وإذا احتاجوا إلى أن يعيرهم دلواً يستقون به أو قدراً يطبخون فيها أو فأسا يحفرون به فهل عليه بذله بأجر ولا بزيادة؟ فيه قولان للعلماء فى مذهب أحمد وغيره ، والصحيح وجوب بذل ذلك مجاناً إذا كان صاحبها مستغنياً عن تلك المنفعة وعوضها ، كما دل عليه الكتاب والسنة. قال الله تعالى : ﴿قَوْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ (٤) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۖ (٥)﴾ {الَّذِينَ هُمْ

يُرَاءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ١٧]. وهو ما يؤكد علي مبدأ الترابط والتعاون بين أفراد المسلمين.

وفي السنن عن ابن مسعود قال: «كنا نعد الماعون عارية الدلو والقدر والفأس» وقد أفتى ابن قيم الجوزية أيضا بأن في المال حقاً سوى الزكاة.

يستنتج مما سبق أن الحاكم في الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يقف مكتوف اليدين أمام أية مشكلة تظهر في الحياة، بل يسعى على الفور إلي عرض الحلول المناسبة لها، وبالتالي إذا احتاج المجتمع الإسلامي إلى السلاح والمال لصدهجوم أو اعتداء عليه، أو طرأت ظروف استثنائية على المجتمع مثل حدوث زلزال أو حريق أو سيول أدت إلى تخريب البيوت وهدمها وكثر بالتالي عدد المعوزين داخل الدولة، في هذه الحالة إذا لم تكف أموال الزكاة، ولم تكف أموال بيت المال الأخرى لمواجهة حاجات المسلمين الضرورية. كان لولي الأمر أن يفرض من الضرائب ما يمكن له مواجهة مثل هذه الحالات وإشباع تلك الحاجات.

من ثم فإنه لا يعد من المخالفة الشرعية أن تسن قوانين تفرض على أهل اليسار والقدرة في صورة ضرائب فوق ما هو مقرر في الكتاب والسنة من الزكاة والعشور، فإنه ليس في نصوص الشريعة ما يمنع من ذلك.

يستنتج مما سبق عرضه: أنه من حق الحاكم أو من ينوب عنه أن يوظف على مال الأغنياء ما يسد حاجة الفقراء أو الدولة إذا ألت بالمسلمين أو نزلت بهم نازلة حيث يقول الإمام الجويني: وإذا قدرت آفة وأزم وقحط وجذب، عارضه تقدير رخاء في الأسعار تزيد معه أقدار الزكوات على مبالغ الحاجات (والمعنى: حدث جذب وقحط وآفة ولم يكن معها رخاء ورخص يجعل الزكاة تفي بالحاجات) فالوجه استحاث الخلق بالموعظة الحسنة على أداء ما افترض الله عليهم في السنة فإن اتفق مع بذل المجهود في ذلك فقراء محتاجون ولم تف

الزكوات بحاجاتهم فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في باله ، فالدنيا بخذافيرها لا تعدل تضرر فقير من فقراء المسلمين في ضرر ، فإن انتهى نظر الإمام إليه رم ما استرم من أحوالهم ، فمن لم يبلغهم نظر الإمام وجب على ذوى اليسار والاقتدار البدار إلى دفع الضرر عنهم وإن ضاع فقير بين ظهراني موسرين خرجوا من عند آخرهم وباءوا بأعظم المآثم وكان الله ظليهم وحسيهم ، وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات فحفظ وهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم^(٢٤) .

من ثم فإن هذا الحكم أصبح معروفاً لدى الفقهاء وفيما يلي ذكر بعض أقوالهم التي تؤيد ذلك ، يقول الإمام الغزالي : «أنه إذا خلت الأيدي (أيدي الجنود) من الأموال ولم يكن مال المصالح (أي خزانة الدولة) يفي بمخرجات العسكر (أي نفقات الجيش) وخيف من دخول العدو إلي البلاد ، أو خيف وقوع ثوران أو فتن (كحدوث فتن داخلية) جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند ، فمن المعلوم أنه إذا تعارض شران أو ضران قصد الشرع دفع اشد الضررين وأعظم الشرين ، وما يؤديه كل واحد منهما (الأغنياء) قليل بالإضافة إلى ما يخطر به من نفسه وماله لو خلت بلاد المسلمين من ذوى الشوكة (الجيش) حتى يمكن الحد من تلك المشكلات ، ومما يشهد لهذا ، أن من حق ولي الطفل عمارة القنوات (قنوات الأرض الخاصة بالطفل) وإخراج أجره الطيب وثن الأدوية ، وكل ذلك تنجيز خسران لتوقع ما هو أكثر منه»^(٢٥) .

كما أن الإمام القرطبي يؤكد نفس المعنى فيقول : اتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة فإنه يجب صرف المال إليها ، قال مالك رحمه الله يجب على الناس - إذا اقتضت الضرورة ذلك - فداء أسراهم وإن

استغرق ذلك أموالهم وهذا إجماع أيضاً^(٢٦). وفي دليل علي المشاركة وحث علي الإيثار بين أفراد المجتمع دون تمييز بين أجناسهم وألوانهم .

كذلك يقرر الإمام الشاطبي نفس المبدأ ، حيث يقول ما يشبه كلام الإمام الغزالي إلى حد كبير فيقول : إنا إذا قررنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد حاجة الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم فللإمام إذا كان عادلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لذلك في الحال إلى أن يظهر مال بيت المال ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك. وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين في العصور الإسلامية الأولى لاتساع بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا فإن القضية مختلفة ودرجة المصلحة هنا ظاهرة فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك بطلت شوكة الإمام وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار^(٢٧).

يستنتج مما سبق أن الفقهاء الثلاثة يقررون حق ولي الأمر في فرض ما يمكنه من مواجهة ما يطرأ على الدولة من كوارث أو أزمات وذلك حتى لا ينهار صرح الدولة وتكون مطمئناً للعدو.

وهناك تطبيقات حقيقية على ذلك وقعت في التاريخ الإسلامي منها ما يلي :

المثال الأول

عندما غزا التتار بلاد الشام ، وتأهب الظاهر بيبرس لقتالهم ، لكنه كان محتاجاً إلى الأموال لتجهيز الجيش والإنفاق على المقاتلين ، ولم يكن في بيت المال ما يقوم فاستفتى علماء الشام في جواز اخذ شيء من أموال الشعب لتسديد نفقات الجيش فأفتوه جميعاً بذلك ، ولكن الإمام النووي امتنع عن الفتوى ، وعندما سئل لماذا لا تجيز أن تجمع الأموال من المسلمين لتنفقها في الجهاد كما

أفتى زملاؤك من الفقهاء فرد الشيخ على الظاهر بيبرس فى حزم أخاذ: كلنا يعلم أن لديك ألف مملوك وكل مملوك له حياصة من ذهب، وعندك مائتا جارية، لكل جارية نصيب من الحلي فإذا أنفقت ذلك كله وبقيت ممالك بالبند الصوف بدلاً من الحوائص وبقيت الجواري بشياهن دون الحلي أفتيتك بأخذ مال الرعية. وفي هذا ما يدل دلالة قاطعة علي مدي حرص الإسلام علي عدم استغلال الأغنياء^(٢٨).

يستنتج مما سبق . أن الشرط الأساسي من شروط فرض التوظيف ، هو أن يكون التوظيف عادلا وليس مقصورا على أفراد الشعب فقط ، بل يتحملها أعضاء السلطة الحاكمة أيضا ، ولعل ذلك يزكى فى نفوس الأفراد دفع هذه الضرائب الإسلامية بطيب نفس ورضا خاطر.

المثال الثاني

حدث فى أيام أمير المسلمين يوسف بن تاشفين فى الأندلس أن احتاج إلى مال لتجهيز الجيوش والوقوف فى وجه الأعداء ولم يكن عنده فى بيت المال ما يسد تلك النفقات فجمع العلماء والقضاة ، ومنهم القاضي أبو الوليد الباجى وسألهم فى ذلك فأفتوه بالإجماع بأن له أن يأخذ من المسلمين ما يفي بتلك الحاجات. ودليل فتواهم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اقتضاها ، وكان صاحب رسول الله ﷺ وضجيعه فى قبره ، ولا يشك أحد فى عدله ، فإن كان الفقهاء والقضاة أنزلوك بمنزلته فى العدل ، فإن الله سائلهم ، عن تشبيهك بعمر إن كنت غير ذلك ، وما اقتضاها عمر «الضريبة» حتى دخل مسجد رسول الله ﷺ ، وحلف أن ليس عنده درهم واحد فى بيت مال المسلمين ينفقه عليهم ، فلتدخل المسجد الجامع هناك بحضرة أهل العلم ، وتحلف أن ليس عندك درهم واحد ، ولا فى بيت مال المسلمين ، وحينئذ تستوجب ذلك والسلام^(٢٩).

يستنتج مما سبق أنه إذا طرأت كوارث عامة ولم تكف حصيلة الزكاة لمواجهةها وكذلك أموال بيت المال كان لولى الأمر الحق في فرض هذه الضرائب وعلى المسلم أن يستجيب لذلك لأن هذا أمر يمليه عليه دينه وعقيدته ، حيث يقول تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢٢] ومدح القرآن المجتمع الإسلامي بأنه مجتمع التراحم والتكافل لقوله سبحانه وتعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ...﴾ [الفتح: ٢٩] وبالتالي يجب على كل المسلمين القادرين أن يتحملوا المسئولية بطريق التضامن لإيجاد الموارد المالية التي تتطلبها المحافظة على المصالح العامة للدولة.

الشروط الواجب مراعاتها عند فرض التوظيف

يختلف التوظيف كما سبق ذكر ذلك - تماما عن الضرائب التي من أهم أو صافها أنها إجبارية وتدفع بدون مقابل وبشكل دورى دون تحقيق نفع مباشر لمن يدفعها بهدف تحقيق نفع عام على جميع الأفراد ، بينما التوظيف يعد إجراء استثنائيا يفرض فى الظروف الطارئة. لهذا اشترط الفقهاء على الحاكم أو من ينوب عنه عندما يريد أن يفرض أو يوظف على مال الأغنياء شروطا يجب مراعاتها ، ومن أهم تلك الشروط ما يلى :

١ - وجود حاجة عامة ليس فى بيت المال ما يمولها : أى لا يجوز التوظيف لحاجة خاصة حتى ولو كانت هذه الحاجة للإمام ، وأن يتم ذلك عندما يخلو بيت المال من أى موارد أخرى.

٢ - أن تكون هذه الضرائب للضرورة فقط ويقدر الحاجة وبحيث لا يتم المبالغة فيها ، بل تكون بقدر ما يفي لسد الحاجة.

- ٣- مراعاة العدل في وضعها وعدم الإضرار بالموسرين.
 - ٤- أن تنفق حصيلتها في المصالح العامة للدولة.
 - ٥- أن تفرض بواسطة ولي الأمر.
 - ٦- أن يكون تحديد مقدار التوظيف عن طريق أهل الشورى وخبراء الحل والعقد: ذلك بأن تقدر الحاجة العامة ثم يتم فرض ضريبة إسلامية بالقدر الذي يسد الحاجة
 - ٧- أن تسبق التوظيف دعوة للتبرع من أجله.
 - ٨- أن يتم أخذ الضريبة بالعدل بحيث تفرض على الأقدار فالأقدر وهكذا.
 - ٩- أن يتم أخذ الضريبة من الفائض عن الحاجات وليس من الأساسي منها أو من قوت السنة.
- وفيما يلي بيان تفصيلي لهذه الشروط.
- الشرط الأول:** أن يتم فرض هذه الضرائب لمواجهة حالة ضرورية
- ومن ذلك - علي سبيل المثال - الكوارث العامة التي تحيق بالدولة ولا يوجد من المال لدى الدولة ما يكفي لمواجهةها، ومثال ذلك أن يكون هناك عدوان خارجي علي الدولة وهي في حاجة للسلاح والأجهزة الحربية وغير ذلك لكن لا تجد من المال ما يكفي لذلك، أو يحل بالدولة زلزال أو كارثة يترتب عليه تدمير وإحراق البيوت وبالتالي تتسع الحاجة إلى المال، كل هذه حالات وغيرها كثير يترك تقدير مثلها لأولى الأمر بعد مشورة أهل الرأي، هذه الحالات تبيح فرض الضرائب الاستثنائية.

ولكن إذا جاز لولى الأمر فى الحالات السابقة فرض الضرائب فينبغي أن تكون بالقدر اللازم لمواجهة حالة الضرورة فقط ، أي بما يلزم لتغطية الحاجات التي فرضتها الظروف الاستثنائية.

وعبر عن هذا الشرط الجوينى بقوله : «وإن قدرت آفة وأزم وقحط وجذب ، عارضه تقدير رخاء فى الأسعار تزيد معه أقدار الزكوات على مبالغ الحاجات فالوجه استحاث الخلق بالموعظة الحسنة على أداء ما افترض الله عليهم فى السنة ، فإن اتفق مع بذل المجهود فى ذلك فقراء محتاجون لم تف الزكوات بحاجاتهم فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر فى باله ، فإن لم يبلغهم نظر الإمام وجب على ذوى اليسار والاقتدار البدار إلى دفع الضرار عنهم».

ويدلل على جواز ذلك فى موضع آخر بقوله : وكان رسول الله ﷺ يستمد من أموال الموسرين فى تجهيز المجاهدين إذا أهم أمر ، وأذلهم خطب كما جرى فى تجهيز جيش العسرة.

وجمهور الفقهاء يري أنه إذا اتفق فى الزمان مضيعون فقراء مملقين تعين على الأغنياء أن يسعوا فى كفايتهم.

ويوجز أحد الفقهاء هذا الشرط بقوله : إن فى مثل هذه الحالات للإمام الذي ينفذ شريعة الإسلام سلطات واسعة للتوظيف فى رؤوس الأموال - أي الأخذ منها بقدر معلوم - فى الحدود اللازمة للإصلاح ، أو كما يقول الإمام الشاطبى عن هذه الضرائب : أنها فى محل ضرورة فتقدر بقدرها فلا يصح هذا الحكم إلا مع وجودها ، وبالتالي ينبغي أن يكون المقدار الذي تفرض به الضريبة بما يتناسب مع حاجة الدولة للمال.

لذلك تشدد العلماء في رعاية هذا الشرط حتى لا يتم فرض ضرائب دون مبرر، خشية أن يسرف الولاة والحكام ، إلا أنهم أجازوا للحاكم أن يأخذ جزء من أموال الشعب ليستعين به في التجهيز والإنفاق على المقاتلين ، ولكن شريطة أن يسهم الحاكم بجزء من أمواله في هذا الغرض حتى يكون قدوة لشعبه .

من ثم فإنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على المسلمين قتاله ، وجاز للحاكم أن يأخذ من مال الرعية ما يستعين به على الجهاد بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء..

كذلك عندما احتاج أمير المسلمين يوسف بن تاشفين (في الأندلس) إلى مال لتجهيز الجيوش فأجاز له العلماء ذلك ، ولما وصل هذا الكتاب إلى أهل (المرية) وكان قاضيا يومئذ أبو عبد الله بن الفراء ، وهو من أهل الدين والورع على ما ينبغي ، فكان ما كتبه إلى أمير المسلمين ابن تاشفين : فلتدخل المسجد الجامع هناك بحضرة أهل العلم وتحلف أن ليس عندك درهم واحد ولا في بيت مال المسلمين ، وحينئذ تستوجب لذلك.

يستنتج مما سبق أن العلماء كانوا يتشددون في شروط الإجازة للحاكم حتى يكون السبب الحقيقي في طلب المال هو الحاجة الحقيقية إليه فقط ، والحاجة العامة والملحة التي لا يمكن تأخير إشباعها.

الشرط الثاني: مراعاة العدل في فرض هذه الضرائب وعدم الإضرار بالموسرين

يعنى أن تفرض هذه الضرائب بما يتناسب مع المقدرة التكليفية لكل فرد ، بحيث لا يرهق فريق من الناس على حساب فريق آخر ، وبالتالي ينبغي ألا تحابي طائفة وتفرض الضرائب على أخرى حتى لا يكون عبؤها ثقيلا.

ومن الأمثلة السابقة ما يدل على ذلك ، فقبل أن يجيز العلماء حق الإمام في فرض هذه الضرائب عليه - ليكون قدوة في ذلك - أن يأتي بما عنده وعند أعوانه من الأموال حتى يكون الجميع متعاوناً في التصدي لمثل تلك المشكلات.

وليس معنى العدالة هنا أن تفرض هذه الضرائب بسعر نسبي ثابت مهما تفاوتت الدخول ، إن ذلك يأباه منطق العدل الذي يعتقه ويقوم عليه الفكر المالي الإسلامي ، لأنه يقر التفاوت في مقدار ما يفرض من ضرائب بحسب التفاوت في دخولهم فالفكر المالي الإسلامي يميز أن يحدث التفاوت من شخص لآخر ، وهذا هو منطق العدالة الحقيقي.

وطبق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك ، فكان يأخذ من النبط : من الزيت نصف العشر ، لكى يكثر الحمل إلى المدينة ، ويأخذ من القطنية العشر ، ويلاحظ هنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خفض النسبة المفروضة على الخنطة والزيت من ١٠٪ إلى ٥٪ وذلك تحقيقاً لاعتبار اقتصادي مهم وهو حاجة المدينة لمثل هذه المواد الغذائية.

كذلك طبق عمر بن الخطاب ذلك المنطق في تطبيقه للعشور التي تفرض على التجار فجعل سعرها متفاوتاً ، فقد كتب أبو موسى إلى عمر رضي الله عنه أن تجار المسلمين إذا دخلوا دار الحرب أخذوا منهم العشر ، فكتب عليه عمر رضي الله عنه خذ منهم إذا دخلوا إلينا مثل ذلك العشر ، وخذ من تجار أهل الذمة نصف العشر ، وخذ من المسلمين من كل مائتين خمسة (أي ربع العشر) إذا يميز الإسلام التفاوت فيما يفرض على أفراد من التزامات مالية لأسباب معقولة سواء اقتصادية أو سياسية أو مالية أو غيرها مما يقدره أولو الأمر.

وإذا كان جائزاً الفرض على الأغنياء والموسرين فينبغي مع ذلك عدم الإضرار بهم.

عبر عن ذلك الإمام الجويني بقوله وهو بصدد الكلام عن التوظيف على الأغنياء «فلا نكلفهم أن ينهوا أنفسهم على الضرر الناجز والافتقار العاجل فإنهم لو فعلوا ذلك هلكوا مع الهالكين».

الشرط الثالث: أن تنفق حصيلة هذه الضرائب في المصالح العامة

يقصد بذلك أن تتوجه حصيلة هذه الضرائب لتعالج كافة الآثار الناتجة عن الظروف الطارئة (زلازل، سيول، حريق...) وبشرط أن تكون هناك مصلحة عامة قطعية تبرر فرض هذه الضرائب، وينبغي أن تعود منفعة كل ذلك على كافة أفراد الدولة، وبعبارة أخرى ينبغي ألا يكون المقصود من فرض هذه الضرائب هو الإنفاق المظهري القاصر على فئة معينة فقط، بل ينبغي أن يبرره مصلحة عامة قطعية داخل الدولة، بحيث إذا أنفقت هذه الضرائب عاد نفعها على الجميع.

ولعل هذا الشرط هو الذي يدفع بالأفراد إلى دفع هذه الضرائب عن رضا واقتناع ما دامت تنفق في صالح الجماعة الضروري، وبعبارة موجزة أن توجيه هذه الضرائب لتحقيق هذا الهدف وهو إشباع الحاجات العامة الملحة هو الذي يدفع جميع الأفراد إلى احترام التشريع الذي فرض هذه الضرائب، بل أكثر من ذلك سيدفعه ذلك إلى تحمل العبء الذي يفرضه هذا التشريع طواعية واختياراً وهذا من أقوى مقومات نجاح أي تشريع، لذلك ينبغي أن تؤخذ الضريبة بالحق وتوزع أعباؤها عليهم بالعدل حتى يقبل الناس على دفعها راضية بها نفوسهم. وهذا الشرط والشرط السابق عليه أوضحهما عمر بن الخطاب بعبارة رائعة حيث يقول: «إني لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث: أن يؤخذ بالحق ويعطى في الحق ويمنع من الباطل».

واشترط أن يتم إنفاق حصيلة هذه الضرائب في المصلحة العامة يحتم الابتعاد عن الإنفاق لأغراض مظهرية، وهذا قيد عام على التوظيف، وهو ألا

يتم إلا لتحقيق مصلحة عامة ضرورية وقطعية ، ومن باب أولى ألا توجه حصيلة هذه الضرائب لأموار حرمها الإسلام كسواء سلع غير مباحة ، ونحوها ، يؤكد ذلك ما قاله الجوينى : « فلست أرى للإمام أن يمد يده إلى أموال أهل الإسلام لىبتنى بكل ناحية حرزاً ، ويقتنى ذخيرة وكنزاً ويعد مفخرة وعزا ، ولكن يوجه لدرور المؤمن على مر الزمن فإذا استغنى عنه بأموال أفاءها الله على بيت مال المسلمين كف طلبه عن الموسرين ».

ويرى الإمام الجوينى أن مقدار هذه الضرائب يكون بما يسد حاجة الدولة للمال اللازم لمواجهة الحالة التي ألت بها فيقول : « والذي اختاره قاطعاً به أن الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما تحصل به الكفاية والغناء ».

يستتج مما سبق أن يكون الغرض من فرض هذه الضرائب هي مواجهة المصالح العامة للدولة ، وفي هذا ما يبين على وجه اليقين مقدار ما يمكن أن يقوم به التوظيف من دور فعال ليظهر من خلال تطبيقه مدى تحقيق البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى والبعد السياسى ، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد القومى .

الشرط الرابع: أن تفرض هذه الضرائب بواسطة ولى الأمر

ليس المقصود بولى الأمر هنا رئيس الدولة فحسب ، ولكنه يشمل كذلك أهل المشورة والفتوى لما فيه مصلحة المجتمع ، وكذلك أخذ رأي خبراء الاقتصاد والمال والسياسة والاجتماع وغيرهم ممن لهم صلة بكل المستجدات ، حيث أن الملك قطز والظاهر بيبرس وأمير المسلمين ابن تاشفين قبل أن يلجئوا إلى فرض هذه الضرائب جمعوا العلماء واستشاروهم فى مدى جواز ذلك .

من ثم فإن على ولى الأمر أن يراعى هذا الشرط مصداقاً لقوله تعالى :

﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩]

وقوله سبحانه : ﴿ ... وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الشورى : ٣٨] .

ومن المعلوم أن الشورى مبدأ إسلامي عام يطبق فى كافة المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وغيرها من المجالات.

ولقد حرص رسول الله ﷺ على ذلك ، فلم يكن أحد أكثر مشورة لأصحابه منه ﷺ ، وعلى نهجه سار الصحابة والتابعون من بعده. قال عمر بن عبد العزيز: «إن المشورة والمناظرة بابا رحمة ومفتاحا بركة لا يحيد من استخدمهما عن الصواب».

ومن الجدير بالذكر أن هناك من يرى أن الشروط التى وضعها الفقهاء للتوظيف مجملة ، وهى شروط تناسب ظروفهم وأساليب معيشتهم لكن ظروف المجتمع المسلم فى الوقت الحالى ربما لا تحتل هذه الشروط ، مثل شروط عدالة الإمام ، حيث يجوز الجهاد مع الأمير البر والأمير الفاجر ، كما يجوز دفع الزكاة إلى السلطان الجائر إذا طلبها ، فكذا يصح التوظيف مع عدم توافر عدالة الإمام ، إلى آخر ذلك من الظروف والمستجدات العصرية^(٣٠).

يستنتج مما سبق : مدى حرص الإسلام على تطبيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال التوظيف ، وأنه لا يتم تطبيقه عشوائيا ، ولكنه يطبق وفق منهج قويم ، ولهذا يتأتى من خلال تطبيقه كل سبل الإصلاح والحد من المشكلات بشكل جذرى وفعال.

وهناك شروط أخرى يمكن الرجوع إليها لمن يريد معرفة المزيد عن هذا المورد وشروطه^(٣١).

المبحث الثانى

بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتوظيف «الضريبة» فى الإسلام

تبين من خلال استعراض المبحث الأول أن التوظيف فى الفكر الاقتصادى الإسلامى لم يتم فرضه تبعاً لهوى حاكم أو رغبة ملحة لدى أى والى من أولى الأمر، بل هو إجراء يلجأ إليه الحاكم من أجل مواجهة ظروف ملحة لم تكن فى الحسبان، ولا يوجد فى بيت المال ما يكفى لسدها.

ويسعى الباحث من خلال هذا المبحث بيان الدور الاقتصادى والاجتماعى للتوظيف، وذلك بهدف إبراز بعض الجوانب الإيجابية التى يمكن أن تعود على الاقتصاد القومى من خلال فرضه.

ومن الجدير بالذكر أن التوظيف يتميز بأنه إنما فرض وفقاً لحكم شرعى وإجماع أهل العلم والخبرة والمشورة عليه، أى أنه لم يتم فرضه بقرار فردى مجرد، وهذا ما أعطى لهذا المورد مكانة بارزة من بين موارد بيت المال فى الفكر الاقتصادى الإسلامى.

كما أن التوظيف ضريبة إسلامية يتميز كذلك بأنه يفرض بشكل عادل يتناسب مع ظروف كل ممول يمكن أن يخضع له، فقد روعي فيه كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والسياسية، وفيما يلي بيان أهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتوظيف:

أولاً: بعض الجوانب الاقتصادية للتوظيف

من المعلوم أن أى مورد مالى من الموارد المالية إنما يتم فرضه - خاصة فى الفكر المالى الحديث - بغية تحقيق أهداف معينة، كأن يتم فرض هذا المورد بهدف العمل على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بشكل عادل، والعمل كذلك على تقريب الفوارق بين طبقات المجتمع. كما قد يكون الهدف من فرض

هذا المورد تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال رفع معدلات النمو ، وتحقيق أسرع لمعدلات التنمية الاقتصادية.

ومما لا شك فيه أن الظروف التي يفرض فيها التوظيف تكون من أصعب الظروف التي تمر بها الدولة ، خاصة إذا أملت بالمجتمع نازلة من النوازل كحدوث كارثة ما يترتب عليها حدوث مشكلات لجميع أفراد المجتمع ، وحدث نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي.

من ثم فإنه في مثل تلك الأحوال فإن فرض ضريبة إسلامية "التوظيف" يكون بهدف علاج ذلك الخلل الناجم عن تلك الكارثة ، وبالتالي يترتب على فرض ذلك المورد آثار اقتصادية واجتماعية يكون من شأنها الوصول بالاقتصاد القومي إلى الوضع الذي كان عليه قبل حدوث تلك الأزمة ، بحيث يمكن الاستمرار بعد ذلك في تحقيق الأهداف التي كان مخطط لها قبل حدوث الأزمة ، واستكمال برامج التنمية.

ومن الجدير بالذكر أن التوظيف وهو يندرج تحت ما يسمى بالإيرادات العامة غير العادية ، إنما يعنى أنه يدرج ضمن اقتصاديات القطاع العام أو الاقتصاد السياسي للحكومة.

أي أن النظام المالي ما هو إلا انعكاس للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي^(٣٢).

من ثم فإن من أهم الجوانب الاقتصادية للتوظيف ما يلي :

١ - تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يمكن من خلال التوظيف العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وذلك إذا ما تم استغلاله بشكل جيد ، وفرض بالقدر الذي يمكن للفرد تحمله دون

مبالغة ، ومن المنطقي ألا يتحقق الاستقرار الاقتصادي وهناك أفراد جياع لا يملكون ما يقوتهم من الطعام ، ولهذا حرص عمر رضي الله عنه علي تحقيق الاستقرار بشكل غير مباشر ، فقد ورد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أيام عام الرمادة ، لما نفذ من عنده الطعام استغاث بالشام ومصر ، وقام الولاة بإرسال الطعام الذي يحتاجون إليه ^(٣٣) ، ولو لم يرسلوا علي سبيل التطوع لفرض عليهم ذلك ، فلا يعقل أن يترك المسلمين يموتون جوعا في المدينة وغيرهم يعيشون في سعة ورغد ولولا تدخله لحدث ما لا تحمد عقباه.

من ثم فإن قيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه بطلب المعونة من البلاد التي لديها سعة من العيش - كمصر والشام آنذاك - يؤكد علي ضرورة أن يكون هناك تكامل اقتصادي بين جميع أفراد المجتمع المسلم ، ولا ينكر أحد مدي أهمية التكامل بين الدول في الوقت الحاضر ، وهذا ما جعل معظم الدول الغربية في عداد الدول المتقدمة ، لأنهم فطنوا من البداية إلي أهمية وجود تكامل بينهم . وهذا من شأنه أن يعمل علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

٢ - عدم اللجوء إلى الاقتراض لمواجهة الأزمة

من المعلوم أن الحكومة عندما لا تجد من الموارد ما يفي بحاجة المجتمع ، ومع ظهور أزمة غير متوقعة فإنها قد تلجأ إلى الاقتراض بنوعيه (الدين العام المحلي + الدين العام الخارجي). وأهم ما يدفع الحكومات إلى اللجوء إلى الاقتراض هو سهولته من الناحية السياسية إذا ما قورن بتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق فرض ضرائب جديدة على المجتمع ^(٣٤). كما أنه من المعلوم أن هذه الفروض في الفكر الاقتصادي الوضعي يترتب عليها أعباء ماثلة في خدمة هذا الدين (الفوائد + الأقساط) وهذه الأعباء لا شك تلتهم جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي ، مما يترتب عليه ازدياد حدة المشكلة.

فى حين أنه فى ظل التوظيف الذى يفرض فى ظل ظروف طارئة لا يترتب على فرضه حدوث أية مشكلة من المشكلات المتعلقة بالدين العام ، هذا بالإضافة إلى أنه يعمل على إحداث آثار اقتصادية إيجابية فى الاقتصاد القومى ممثلة فى إحداث نوع من المشاركة الإيجابية بين أفراد المجتمع ، وأنه يقدر بقدر الحاجة الطارئة دون مبالغة فى مقداره ، كما أنه لا يفرض على الأغنياء إلا بالقدر الذى يتناسب مع الظروف المالية لكل فرد منهم. أى أنه يفرض بعد حد الكفاية ، وهو الحد الذى يعنى أنه لا يترتب على فرض التوظيف على الأغنياء تحويلهم إلى فقراء ، وإلا ما تحققت العدالة من خلال فرضه.

فبالرغم من أن كثيرا من الحكومات فى ظل الفكر الاقتصادى الوضعى تفضل اللجوء إلى تمويل جزء من إنفاقها عن طريق مد اليد للمصرف المركزى الذى لا خيار له إلا أن يعطى^(٣٥) ، إلا أن ذلك له مساوئه الاقتصادية والاجتماعية التى لا يستهان بها. من ثم يمكن من خلال التوظيف القضاء على كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٣- المساهمة فى إنتاج سلعة ضرورية

من الأمور الأساسية التى لا يمكن إغفالها أنه يمكن من خلال فرض التوظيف المساهمة فى إنتاج سلع ضرورية ، وهذا من شأنه أن يحدث آثارا إيجابية فى الاقتصاد القومى ، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية.

ففى ظل التوظيف يمكن للدولة أن تعمل على تدعيم مبدأ قدرة الاعتماد على الذات ، فمن المسلم به أن أية دولة إذا قامت بالاعتماد على غيرها من الدول فى توفير سلعة ضرورية كالقمح أو الأرز مثلاً ، فإن ذلك يترتب عليه أن تصبح تلك الدولة خاضعة للدولة المصدرة لها هذه السلع ، وخاصة إذا لم يكن

للدولة المستوردة القدرة علي تصدير سلع بديلة مقابل قيامها باستيراد مثل تلك السلع^(٣٦).

من ثم يصبح التوظيف فى هذه الحالة أمراً واجباً وضرورة اقتصادية وقومية لا يمكن التخلي أو التحول عنها ، وفى هذه الحالة يصبح التوظيف له دور فعال فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والسياسى للدولة ، لأنه فى هذه الحالة يكون قد ساهم فى أن تكون الدولة فى موقف القوة والمساواة - على الأقل - تجاه الدول الأخرى ، خاصة بعد أن أصبحت الدول الغربية تتحكم فى مصير كثير من الدول التى تثن من قلة الموارد التى تساهم فى توفير السلع الضرورية لها. مما يعمل على أن تسعى الدول المصدرة للسلع الضرورية إلى بسط نفوذها وسيطرتها على الدول التى تمد يدها للحصول على ما يلزمها من السلع الضرورية. ويزداد الأمر صعوبة إذا ما كانت هذه الدول لا تضم إلا شراً للدول الإسلامية ، وهذا مصداقاً لقوله تعالى : ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأُولُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ آل عمران : ١١٨.

من ثم فإن استيراد سلعة ضرورية من دولة دون أن تملك هذه الدولة تصدير سلعة ضرورية لها ، يترتب عليه خضوع الدولة المستوردة للدولة المصدرة وبالتالي يتحقق الاستعمار الاقتصادى بشكل أقوى من الاستعمار العسكرى ، وبالتالي فإنه من خلال فرض التوظيف فإن الدولة تحمى نفسها من الوقوع تحت وطأة الدول التى تصدر لها السلع الضرورية ، ويصبح للتوظيف فى هذه الحالة دور فعال وأثر اقتصادى لا يستهان به.

وهناك نقطة على قدر كبير من الأهمية يمكن أن يتم لفت النظر إليها وهى أنه قد يكون القيام من خلال التوظيف بتوفير سلع ضرورية أمر مكلف مادياً وذلك

إذا ما تم المقارنة بين السلعة الضرورية إذا ما تم استيرادها وثمنها إذا ما أنتجت داخليا، ومع ذلك يفضل فرض التوظيف وإنتاج هذه السلعة داخليا حتى يتم درء مفسدة أكبر وهى خضوع الدولة المستوردة للدول المصدرة لها، وتحول هذه الدولة إلى دولة مناظرة - على الأقل - لهذه الدول^(٩).

كذلك يظهر الأثر الاقتصادي الفعال للتوظيف من خلال حرص الحاكم على توفير بعض السلع والخدمات التى تشبع حاجة عامة قد لا يجذب القطاع الخاص الدخول فيها لأنها قد تكون غير مربحة، ومن ذلك على سبيل المثال إذا أقيم مشروع إنارة فى طريق عام فلا يمكن أن يُمنع أحد من الاستفادة من الأنوار فى الطريق، وفى نفس الوقت تتساوى تكلفة فرد واحد مع استفادة أى عدد من المارين فى هذا الطريق، فهذه المشروعات لابد أن تقوم بها الدولة لإنتاج هذه السلع التى لا يقبل عليها القطاع الخاص، ولا تقبل التجزئة^(٣٧).

يستنتج مما سبق أنه يمكن من خلال استخدام التوظيف لإنتاج سلع ضرورية وبيعها غير قابلة للتجزئة تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد القومي، وتجنب الدولة الوقوع تحت سيطرة الدول التى تصدر لها السلع الضرورية. مما يترتب عليه تدعيم قدرة الاعتماد على الذات، وتحقيق الاكتفاء الذاتى.

٤ - إنشاء مشروعات تحقق مصلحة اقتصادية عامة:

يلاحظ أنه فى ظل الواقع المعاصر توجد مصالح اقتصادية لها أثر اقتصادى كبير وفعال فى جميع المصالح الاجتماعية والسياسية، وباقى المصالح الأخرى،

(٩) ذلك لأن الحكمة تقول: سل من شئت تكن أسيره، وأعط من شئت تكن أميره، واستغن عن شئت تكن نظيره.

وتتزايد تلك المصالح مع تطور الحضارات ، مما يترتب عليه ضرورة أن تقوم الدولة الإسلامية بإنشاء بعض المشروعات التي لم يكن لها وجود من قبل.

فإذا ارتأى الحاكم – بعد أخذ رأى أهل المشورة – أن المصلحة تقتضى ضرورة قيام الدولة بإنشاء مشروعات اقتصادية معينة ، ووافق أهل الحل والخبرة على إنشاء تلك المشروعات ، فلا بد أن تنفق الأموال التي يمكن من خلالها إنشاء المشروعات إن كان فى بيت المال سعة ، وإن لم يكن هناك موارد أمكن للحاكم فرض التوظيف لكي يتم إنشاء هذه المشروعات وذلك شريطة أن يفرض التوظيف على القادرين فقط من أفراد المجتمع ، ومن هذه المشروعات الاقتصادية التي اتفق عليها بعض الفقهاء من الأحناف – كأبي يوسف – ما يلى ^(٣٨) :

- أ - النهر العام الذي ينتفع به عامة المسلمين ، مثل نهر النيل ، ودجلة والفرات.
 - ب - النهر المشترك الذي يؤخذ من هذه الأنهار العظام يستفيد منه أهل جهة معينة.
 - ج - النهر الخاص الذي يملكه فرد أو مجموعة أفراد ، ولا يقع ضرر عام بتركه.
- كل هذه الأنهار يتم الكراء عليها من أهل اليسار لتحقيق منفعة عامة من خلال الاهتمام بها. ولكن مع مراعاة أن ما يتعلق بالنهر الخاص الذي يعود نفعه علي مالكيه فقط فإن من يجبر علي الاهتمام به هم مالكوه فقط ، ولهذا فإن للحاكم أن يوظف علي أموالهم فقط دون أموال جميع الأغنياء ، وهذا ما يراه أبو يوسف.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب مراعاة أنه فى حالة فرض التوظيف على مثل تلك المشروعات أن يتم فرض التوظيف على عامة الموسرين إذا كان نفع هذه المشروعات يعود على جميع أفراد المجتمع ، وأن بيت المال يخلو من الموارد التي يمكن استخدامها لتوفير هذه الحاجة.

أما إذا كانت تلك المشروعات يعود نفعها على أهل حى أو أهل جهة بعينها دون أن يعم نفعها على الجميع ، ففى هذه الحالة لابد أن يتم التوظيف على المؤثرين الذين يقعون فى نطاق هذه المشروعات دون غيرهم.

٥- تحقيق أهم المبادئ العامة للمالية العامة المستقرة بشكل أفضل بكثير من النظم الوضعية.

من المعلوم أن من أهم المبادئ التى يسعى المجتمع إلى تحقيقها عند فرض ضريبة ما من الضرائب أن تتحلى تلك الضريبة بتوافر قواعد العدالة فيها.

إن من أهم المبادئ المالية العامة للضريبة المستقرة ، توافر قواعد أساسية يمكن من خلالها تحقيق نوع من الاستقرار لهذه الضريبة ، فلا بد أن يتوافر فى هذه الضريبة قاعدة العدالة والتي تعنى المساواة فى المعاملة ، وعدم التمييز بين ممول وآخر عند فرض الضرائب^(٣٩).

- الملاءمة والتي تعنى أن يتم تحصيل الضريبة فى الأوقات التى تناسب ظروف الممول ، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام: من الآية ١٤١].

- الكفاية ، وهى أن تحقق الضريبة وفراً فى الاقتصاد بعامه ، وبشرط ألا يترتب على فرضها افقار المجتمع وكساد الاقتصاد القومى ، أو افقار الدولة من خلال نقص الحصيلة ذاتها.

ويتجلى ذلك بوضوح فيما يتعلق بالزكاة التى لا تفرض إلا بعد حد الكفاية ، وهو الحد الملائم الذى يمكن من خلاله توافر حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع. ومن ثم لا تفرض إلا على من بلغ ماله النصاب ، ولهذا يقول الرسول ﷺ : « لا زكاة إلا ما كان عن ظهر غنى »^(٤٠).

- مبدأ اليقين ، وهو يعني ضرورة أن يعرف كل ممول على وجه التحديد المبالغ الكلف بدفعها ، حتى يكون على استعداد عند مطالبته بها دون أن يفاجأ بمطالبته بمبلغ لم يكن يتوقعه.

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للزكاة وهى مورد دورى يدفعه المسلم القادر فى نهاية كل عام قمرى ، فمن باب أولى أن يكون نطاق التوظيف أكثر عدالة عند فرضه ، وهذا ما يجعله ذو تأثير فعال فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى. وهذا بطبيعة الحال عكس الضرائب التى تفرض فى الفكر الاقتصادى الوضعى ، خاصة وأنه قد كثرت المسميات فى الآونة الأخيرة لهذه الضريبة ، فهى حيناً «مقابل» وحيناً آخر «رسم» وحيناً ثالثاً «قسط» أو «ثمن» ولكنها دائماً ضرائب جديدة وهو أمر خطير درجت عليه الدولة.

إن من أخطر الأمثلة على ذلك خارج نطاق الضرائب - معظم أقساط التأمين والمعاشات التى لا تتفق مع النفقات الحقيقية لخدمة التأمين والمعاشات ، وإنما تمثل ضرائب مستترة تستخدم لتمويل عجز الخزنة العامة اقتطاعاً من الأجور والمرتبات للعاملين^(٤١).

٦- حماية السلع المحلية وتشجيع الاستثمارات الصغيرة

من الأمور التى يمكن للتوظيف أن يسهم فيها بشكل فعال وبالتالي تكون له آثاره الاقتصادية ، حماية السلع المحلية من السلع المستوردة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة. ولقد فطن الفكر المالى الحديث لهذه القضية فقام بعمل حماية للمنتجات المحلية من خلال فرض رسوم جمركية «ضرائب جمركية» على بعض السلع المستوردة ، وذلك بهدف حماية المنتجات المحلية ، وتشجيع الاستثمارات الصغيرة ، حيث أنه بدون فرض تلك الرسوم لا يمكن أن تصمد الصناعات المحلية الناشئة أمام تلك السلع المستوردة ذات الجودة الأفضل والسعر الأرخص. أما عن

الاستثمارات الصغيرة فإنها تواجه بمنافسة شديدة من قبل المشروعات الكبيرة داخل الدولة، وبالتالي فإنه يمكن للدولة التدخل من خلال التوظيف المالي على المشروعات الكبيرة وإعفاء المشروعات الصغيرة حتى يتحقق التوازن في الأرباح. وفي هذه الحالة ونظرا لضرورة توفير حماية للمنتجات المحلية، فإنه وعلي الرغم من التوظيف الأصل فيه أن يكون إجراء طارئا في معظم الأحوال، إلا أنه لا يشترط عند فرض التوظيف - في هذه الحالة - خلوية المال أو عدم كفايته، بل يكون الغرض هو تحقيق مصلحة اقتصادية عامة^(٢٢)، بينما فيما يتعلق بحماية السلع المحلية من السلع المستوردة يلاحظ أن الهدف من التوظيف في هذه الحالة هو تحقيق منفعة اقتصادية عامة للدولة، بحيث تصبح الدولة قادرة على مواجهة الدول الأخرى، ولا تظل الدولة الإسلامية مستوردة من دول معادية لها مما يترتب عليه جعل اقتصاد الدول الإسلامية تابعا لاقتصاد هذه الدول.

وتجدر الإشارة إلي أن التوظيف في هذه الحالة لا يتم فرضه إلا بهدف تحقيق غرض معين من فرضه وهو توفير السلعة الضرورية من خلال المشروعات الصغيرة بدلا من اللجوء إلي الاستيراد من بعض الدول المعادية. فمن المعلوم أنه في الظروف العادية يوجد ما يسمى بالعشور «الرسوم الجمركية» وهي تلك الرسوم التي تفرض في حالة استيراد سلع من الخارج بهدف حماية المنتجات المحلية.

إن عملية التوظيف على السلع المستوردة بهدف حماية السلع المحلية يعد - في رأى الباحث - من أهم الآثار الاقتصادية لفريضة التوظيف والتي يتحقق من خلالها إحداث ثقل اقتصادي للدولة الإسلامية. من ثم كان الغرض من فرض ضريبة إسلامية في هذه الحالة ليس غرضا مالياً ولكنه غرض اقتصادي وسياسي بالدرجة الأولى.

يستنتج مما سبق: أن التوظيف له آثار اقتصادية منها ما يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد القومي، ومنها ما يفرض بغرض درء خطر قد يقع على أفراد المجتمع، وأن من أهم الآثار الاقتصادية للتوظيف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتدعيم قدرة الاعتماد على الذات وحماية المنتجات المحلية وتشجيع الاستثمارات الصغيرة، وبالتالي الحد من معدلات البطالة المرتفعة.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للتوظيف

على الرغم من أهمية الآثار الاقتصادية للتوظيف، إلا أن آثاره الاجتماعية لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية، بل قد تفوقها في بعض الأحيان لأنه ما فرض التوظيف من قبل الحاكم أو الوالي إلا لدرء مضرّة تقع على المجتمع، وفيما يلي أهم تلك الآثار:

١- تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع

من أهم ما يميز التوظيف هو أنه يمكن من خلاله تحقيق التكافل الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع، والتكافل الاجتماعي مصطلح أشمل وأعم من مصطلحات أخرى في الفكر الوضعي:

أ- فهناك ما يسمى بالتأمين الاجتماعي، وهو ما تقوم به المؤسسات التأمينية الخاصة بحيث يتم دفع تعويض لمن يتعرض لضرر ما ولكن شريطة أن يكون من ضمن الأفراد المؤمن عليهم وشاركوا في الحصة التأمينية. وبالتالي فهذا النوع من التأمين لا يشمل جميع أفراد المجتمع، بل يشمل فئة محددة دون غيرها.

ب- وهناك ما يسمى بالضمان الاجتماعي، وهو ما تقوم به الدولة من خلال تحديد معاشات وغيرها للمحتاجين بالشكل الذي يوفر لهم حد الكفاف وهو توفير القوت الضروري لهم وإلا تعرضوا للهلاك. وهذا النوع لا يتحقق من

خلاله توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع ، ولكنه مجرد وسيلة لتحقيق حد الكفاف والذي يبدأ من حد الفقر.

ج- وهناك ما يسمى بالتكافل الاجتماعي وهو مصطلح أشمل وأعم من المصطلحين السابق ذكرهما ، لأنه يهتم بتوفير حياة كريمة. لجميع أفراد المجتمع ، وهذا النوع من التكافل يعمل على توفير حد الكفاية لكل فرد وهو توفير حياة كريمة تليق بظروف كل فرد ، وهناك المزيد من الإيضاح حول هذا المصطلح يمكن الرجوع إلى الكتابات التي تخصصت فيه ^(٤٣). وبالتالي فإن التكافل الاجتماعي من مزاياه أن الفرد في كفالة الجماعة . وكل قادر أو ذي سلطان لا بد أن يتكفل بمد مجتمعه ومعاونته قدر المستطاع ، وأن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع الإسلامي متلاقية في المحافظة على مصالح الأفراد ودفع الأضرار ^(٤٤).

يستتج مما سبق أن التكافل الاجتماعي يعد أفضل نوع من الأنواع الثلاثة السابق ذكرهم ، حيث إنه يمكن من خلاله توفير حياة كريمة لكل فرد بغض النظر عن مساهمته أو مشاركته في العملية الإنتاجية ، وبالتالي فإنه طبقاً لهذا النوع فإنه متى كان الفرد في حاجة وليس معه ما يكفيه لإشباعها ، وليس بمقدوره العمل على توفير المورد اللازم لذلك فمن حقه على المجتمع أن يوفر له ما يلزمه ، وذلك من باب التكافل والترابط بين أفراد المجتمع ، ويصدق على ذلك قول الرسول ﷺ «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرّج عن مسلم كربة فرّج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة» ^(٤٥).

ومما يؤكد على حرص الإسلام على التعاون والتكافل ما ورد عن رسول الله ﷺ ، حيث يقول : «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم

بالمدينة ، جمعوا ما كان عندهم فى ثوب واحد ، ثم اقتسموه بينهم فى إناء واحد بالسوية فهم منى وأنا منهم»^(٤٦).

كذلك يقول الرملى رحمه الله : «ودفع ضرر المعصوم من المسلمين وأهل الذمة على القادرين ، وهم من عندهم زيادة على كفاية سنة لهم ولن دونهم ، ككسوة عار ما يستر عورته ، أو يقى بدنه مما يضره ، وإطعام جائع. إذا لم يندفع ذلك الضرر بزكاة وسهم المصالح من بيت المال لعدم شىء فيه أو لمنع متوليه ولو ظلماً... ويلحق بالطعام والكسوة ما فى معناهما كأجرة طبيب وثمان دواء وخادم منقطع لخدمة سيده»^(٤٧).

وفى هذا تأكيد على ضرورة أن يلزم ولى الأمر - بعد المشورة والتروى - القادرين على أن يساهموا فى حل مشكلات من وقع عليهم ضرر من المسلمين وأهل الذمة ، وذلك إذا لم يكن فى بيت المال ما يكفى لسد حاجة هؤلاء ، فيؤخذ من الأغنياء وهم من كان عندهم ما يزيد عن كفاية عام لهم ولن يعولون.

٢ - تدعيم مبدأ الإخوة والترابط بين أفراد المجتمع

من المعلوم أن الفرد المسلم تظهر قوة إيمانه بوضوح فى وقت الشدة وفترة التمحيص التى تنقى المسلم من كل النقائص ، ولا يظهر ذلك بوضوح إلا فى أوقات العثرات. ومن لا يلتزم بذلك من القادرين يصبح ضعيف الإيمان أو ناقصه.

لهذا حرص الإسلام على أن يزرع فى نفوس المؤمنين محبة بعضهم بعضاً حتى يكونوا كياناً واحداً ، وبناءً قوياً ، من ثم فإن الرسول ﷺ يقول : «مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى»^(٤٨).

من ثم فإن الإسلام عندما يحث على التعاون والإخاء بين أفراد المجتمع فإنه بذلك يكون قد عمل على تكوين أمة متماسكة ومتحدة يخشاها العدو ، لهذا فإن التوظيف فى هذه الحالة يكفيه أنه قد حقق من خلاله اتحاد الأمة ولا شك أن هذا الوضع إذا تحقق فإنه سوف ينعكس من خلاله تحقيق استقرار اقتصادى واجتماعى وسياسى فى وقت واحد.

يستنتج مما سبق : أن الضريبة الإسلامية بهذا الشكل لم يتم فرضها من قبل ولى الأمر بهدف الجهاد أو التكافل الاجتماعى فحسب ، وإنما يمكن للحاكم أن يوظف على الأغنياء لتحقيق مصالح عامة ، وعلى سبيل المثال فإنه فى حالة حدوث كارثة ما من الكوارث وقعت على المسلمين فإن التوظيف فى هذه الحالة سيكون بهدف الحث على التكافل الاجتماعى والترابط والإخاء. وإذا فرض بهدف توفير رواتب لموظفى الدولة مثل القضاة وغيرهم ، فهو بذلك يكون قد عمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، خاصة إذا لم يكن فى بيت المال ما يكفى لسد حاجة المسلمين.

٣- توزيع الدخل بشكل عادل حتى بعد فرض الزكاة

طبقاً للفكر الاقتصادى الإسلامى ، لا يسمح مطلقاً بوجود سوء توزيع للدخل فى الأمة الإسلامية ، لأن هذه الدول تحكم بدين واحد وتعبد ربا واحداً ، لذا فهم مكلفون جميعاً بأن يقوموا فيما بينهم بسد أى عجز بينهم خاصة وأن هذه الدول تمتلك ثروات كبيرة ومتنوعة إلا أن هذه الثروات ، ثروات مع إيقاف التنفيذ فى رأى بعض الاقتصاديين^(٤٩) وذلك بسبب التخلف العلمى أو سوء استغلال تلك الموارد ، أو عدم التعرف على قيمتها الحقيقية ، أو سيطرة العالم الغربى المتقدم على استخراجها وإنتاجها وتسويقها.

من ثم فإن التوظيف في هذه الحالة إذا ما طبق في ظل تعاون هذه الدول معاً فإنه يمكن من خلال هذا التوظيف تحقيق عدالة في توزيع الدخل والثروات وقضى على التفاوت الكبير بين طبقات المجتمع ، ويتطلب ذلك وقوف أفراد الأمة الإسلامية صفاً واحداً والاتحاد فيما بينهم حتى يمكن تحقيق ذلك.

لهذا فإن عدالة توزيع الدخل - كفرض من فروع العدالة العامة في الإسلام - هي عدالة في الحكم على الأفراد على اختلاف أجناسهم وألوانهم ، وذلك بأن يتم لهؤلاء الأفراد تحقيق مبادئ غاية في الأهمية وهما :

أ- المساواة المطلقة بين الأفراد في حصول كل فرد منهم على ما يلزمه لكي يعيش عيشة كريمة.

ب- جواز وجود تفاوت بين الأفراد وذلك في حدود معينة وهي بعد أن تتوفر الحياة الكريمة من خلال حد الكفاية ، فلا مانع بعد ذلك من وجود تفاوت بين فئات المجتمع ، حيث يقول سبحانه وتعالى : ﴿ أَهْمُرِ الْقِسْمِونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ ۖ ﴾ (الآية) [الزخرف : من الآية ١٣٢].

ومن الجدير بالذكر أن هناك ضوابط لكي يمكن للفقراء المسلمين الحصول على حقهم في ثروات الأمة الإسلامية من خلال التوظيف^(٥٠) وهذه الضوابط هي :

أ- تحريم الحصول على هذه الحقوق عنوة وعدواناً.

ب- الزيادة عن الحاجات الأصلية لأصحاب الثروات : أى بعد كفاية السنة.

ج- أن يجود الأغنياء بهذا الحق للفقراء طواعية وبعد أخذ مشورة أهل الحل والخبرة.

د- أن يقصر تنفيذ هذا الحكم الحق على الحاكم أو من ينوب عنه.

ومن الملاحظ أن فرض التوظيف وإن كان قد تم تطبيقه بداية من عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلا أنه في الوقت الحالى أصبح ضرورة لكى تظهر آثاره الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن معظم الدول فى هذه الفترة تتسم دخول أفرادها بعدم وجود عدالة فى توزيعها، مما يترتب عليه اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء بشكل ملفت للنظر.

إن توزيع الدخل الشخصي فى الدول النامية يتسم بعدم العدالة، حيث يتركز معظم الدخل فى أيدي طبقة محدودة من المجتمع وهم الأغنياء، بينما نسبة كبيرة من أفراد المجتمع تصل إلى حوالي ٩٠٪ فقراء يحصلون على جزء ضئيل من الدخل، وبالتالي فهناك حوالي ٢٠٪ من السكان يصلون إلى قمة الرفاهية لحصولهم على أكثر من ٨٠٪ من الدخل بينما نسبة ٨٠٪ من السكان تقريباً يصلون إلى أدنى مستوى معيشى وهم لا يحصلون إلا على أقل من ٢٠٪ من الدخل^(٥١). لهذا يكون من الضروري أن يقوم الحاكم - بعد أخذ رأى أهل الحل والمشورة - بالتوظيف على مال هذه الفئة القليلة حتى يتم العمل على التقريب بين فئات المجتمع. وبالتالي يبدو أثر التوظيف فى تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي، لأن عدم الاستقرار الاقتصادي فى رأى بعض الاقتصاديين^(٥٢) يرجع إلى وجود فئات قليلة تستحوذ على نسبة عالية من الدخل مما يترتب عليه وجود نزعات احتكارية قوية *monopoly power* وعدم أخذ رغبات المستهلكين عند التخطيط للإنتاج وخاصة الفئات الفقيرة منهم - وهم كثير - لهذا يمكن من خلال التوظيف علاج مثل تلك الحالات.

ومما يؤكد نجاح التوظيف فى الإسلام لتحقيق تلك الآثار أن التكافل الاجتماعى فى الإسلام يقوم أساسا على تفاوض أفراد المجتمع وتعاونهم فى كل

شئون الحياة المادية والمعنوية بحيث يجد كل ذى حاجة ما يكفل حاجته أيا كان نوعها وأيا كانت قيمتها وأيا كان الشخص المحتاج.

لهذا، فالتكافل الاجتماعى فى الإسلام يشمل تكافل المجتمع فى كل نواحى الحياة المادية والمعنوية، ومعناه أعم وأشمل من معنى التكافل المعاشى فى الإسلام^(٥٣).

يستنتج مما سبق : أن التوظيف فى الإسلام يقوم بدور فعال فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادى والاجتماعى لجميع أفراد المجتمع، حيث إنه يمكن من خلاله المساهمة فى تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعى فى الإسلام والذى يعد أعم وأشمل بكثير من كل التأمينات الاجتماعية، والضمان الاجتماعى، كما أن التوظيف عندما طبقه سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه - بعد أخذ رأى مشورة الصحابة وأهل الخبرة - ترتب عليه تلافى أخطر المشكلات التى كان يمر بها المجتمع، وبالتالي الوصول بالاقتصاد القومى للأمة الإسلامية إلى بر الأمان والاستقرار.

كما تبين أيضا من خلال ما سبق أن التوظيف يعد من أهم الإجراءات التى يمكن للحاكم أن يلجأ إليها لحل مشكلات المجتمع بدلا من اللجوء إلى الاقتراض من بعض الدول بفوائد قد لا يستطيع الاقتصاد القومى تحملها، ناهيك عن الشبهات التى تحوم حول الفوائد من كونها فوائد ربوية محرمة شرعاً، فمجال القرض الحسن قد لا يكون متاحاً خصوصاً فى تلك الآونة التى بعد فيها كثير من المسلمين عن المنهاج القويم.

كذلك يمكن من خلال التوظيف تدعيم مبدأ قدرة الاعتماد على الذات بدلا من الخضوع لبعض الدول التى قد تسيطر على مقدرات الدول الإسلامية التى عندما تلجأ إلى الاقتراض من الدول الغنية، قد تملى عليها شروطاً لا يكون فى مقدور الشريحة العظمى من أفراد المجتمع تحملها.

المبحث الثالث

الفروق الأساسية بين التوظيف «الضريبة» والضرائب في الفكر الوضعي

مما لا شك فيه أن التوظيف «الضريبة» يختلف عن الضريبة في الفكر الوضعي ، فلكل منهما طبيعته وخصائصه التي تميزه عن الآخر وإن تشابهوا في بعض الأشياء ، وفيما يلي تناول أهم الفروق بين التوظيف والضرائب :

أولاً: من حيث مصدر التشريع

من المسلم به أن التوظيف «الضريبة الإسلامية» فرض بمقتضى نصوص قرآنية وأحاديث نبوية صحيحة تؤكد علي ضرورة تطبيقه وخاصة في الظروف الملحة ، لما فيه مصلحة جميع أفراد المجتمع علي حد سواء ، ولا شك أن ذلك يضفي علي التوظيف مدي ثقة الفرد المسلم في مصداقيته وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان .

أما الضرائب في الفكر الوضعي فقد تم تشريعها من قبل البشر ، ومن البدهي أن الفرد مهما أوتي من علم وخبرة فإنه لا يستطيع بعلمه وفكره هذا أن يصل إلي نفس المستوي الذي تم به فرض الزكاة أو التوظيف ، فالذي يقوم بفرض الضريبة أفراد من البشر ، وهم عرضة للخطأ والصواب .

كما أنه من المعلوم أن المساهمة من خلال التوظيف في حل مشكلات المجتمع يمكن أن يكون لها دور فعال في التأثير في نفوس الأفراد ، ولا يتصور أن يكون لها ، أي أثر بغيض في نفسه ، لأنه يعلم أن الله سبحانه وتعالى يرضي عنه في الدنيا والآخرة ويستقر ذلك في وجدانه تماماً ، أما الضرائب فدائماً يكون لها أثر بغيض في نفس دافعها نظراً لافتقارها هذا الأساس الإلهي الذي تستند إليه ، وللنظرة القاصرة التي تسيطر على المشرع الضريبي كفرد ، حيث أن كل الضرائب لها الأثر البغيض الذي يتمثل في إنقاص دخل دافعي الضرائب في المقام

الأول، هذا بالإضافة إلي عدم الدقة في تحديد مقاديرها بشكل ملائم إلا في أضيق الحدود فغالباً ما يتم الاعتماد على ما يسمى بالتقدير الجزافي والذي قد يكون له آثاره الضارة على دافعي الضريبة وذلك نظراً لما ينطوي عليه من ظلم.

ثانياً: من حيث الاستقرار والدوام

لم يفرض التوظيف أساساً إلا بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتجنب وقوع المجتمع في مشكلات لا يستطيع الفكاك منها. أما الضرائب فأحكامها كثيرة التغير، حيث يطرأ عليها الكثير من التعديلات لأنها من وضع البشر، وبالتالي حتى وإن كان المشرع الضريبي يهدف من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن ذلك لا يكون بنفس الدور الذي يمكن أن التوظيف، ويرجع ذلك - في رأي الباحث - إلي أن مبدأ الرقابة الذاتية في الفكر الاقتصادي الإسلامي يعمل علي حرص كل فرد - حاكم ومحكوم - علي أن تنفيذ أوامر الله سبحانه وتعالى مرضاة له سبحانه، وبالتالي يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بشكل أفضل.

ثالثاً: من حيث المقادير التي يفرض بها التوظيف والضرائب

من المعلوم أن التوظيف يفرض بالقدر الذي يمكن من خلاله مواجهة الظروف الملحة، أي أنه لا يمكن المبالغة في فرضه، أما الضرائب فإن سعرها يتغير من فترة لأخرى ويطرأ علي هذا السعر كثير من التعديلات، هذا بالإضافة إلي التدخل المستمر من قبل محددتي تلك الأسعار والتي غالباً ما قد تكون سببا في عدم استقرار نظام الضرائب السائد والذي يترتب عليه حدوث مشكلات كثيرة تضر بمصيلتها من جهة (٥٤)، ومن جهة أخرى الإضرار بالاقتصاد القومي في حين أن التوظيف الذي فرض باجتهاد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - بعد أخذ رأى الصحابة في تلك الفترة - ترك تحديد مقداره للحاكم حسبما تقتضيه الحاجة

وبالقدر الذي يفى بمتطلبات الأمة دون مبالغة، وبالتالي يتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً: من حيث الأهداف

قد يكون هناك تشابه بين الأهداف التي يسعى التوظيف، والضرائب في الفكر الوضعي إلى تحقيقها، ومن ذلك يلاحظ أن كلا منهما يهدف إلى إعانة الدولة على القيام بتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، إلا أن التوظيف ينفرد بتحقيق نوع من الأهداف قد لا يتصور أن الضرائب يمكن أن تقوم به، وهو ما يمكن تسميته بحماية القيم العليا للمجتمع، لأن التوظيف فرض بهدف تربية النفوس على الأخلاق الكريمة خاصة خلق البذل والعطاء من أجل المجتمع، وكذلك الصدق والأمانة في كافة الأمور المتعلقة بالسياسة المالية جباية وإنفاقاً.

أى أنه رغم التشابه في بعض الأمور بين التوظيف والضريبة في الفكر الوضعي، وذلك من حيث كون كل منهما فريضة مالية تقوم الدولة بما لها من سيادة وسلطة قانونية بجبايتها وإنفاق حصيلة كل منهما، وإجبار الأفراد على أدائها عند الامتناع، إلا أن هناك تبايناً من حيث طبيعة الأهداف التي يهدف الحاكم أو من بيده السلطة إلى تحقيقها، فعلى سبيل المثال من حيث لفظ ضريبة رغم تشابه اللفظ في كل من الضريبة الإسلامية، والضريبة في الفكر الوضعي، إلا أن ما يميز الضريبة في الفكر الإسلامي أنها إنما فرضت لدفع ضرر أحاط بالأمة الإسلامية وذلك بعد مشاورة أهل العلم من الفقهاء والمتخصصين، بينما الضريبة في الفكر الوضعي يتم فرضها من قبل المشرع الضريبي دون إذن مسبق أو اختيار لمن سيخضعون لها، هذا بالإضافة إلى كثير من الاختلافات التي توجد بين كل من الضريبة الإسلامية والضريبة في الفكر الإسلامي^(٥٥).

خامساً: من حيث الشروط

تختلف الشروط العامة للتوظيف في الإسلام اختلافاً تاماً عن الشروط التي تشترط لأداء الضرائب، وقد سبق التعرض للشروط التي يجب توافرها في التوظيف، أما الضرائب فقد لا يشترط فيها ذلك، حيث يلاحظ خضوع كثير من أفراد المجتمع لمحدودي الدخل لدفع الضرائب ويلاحظ ذلك بوضوح فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، فالضرائب غير المباشرة تؤدي بصفة عامة إلى إعادة توزيع الدخل القومي، في غير صالح الطبقات ذات الدخل المحدود (٥٦) ومن هذه الشروط أيضاً: اشتراط النية في الزكاة - شأنها في ذلك شأن الصوم والصلاة - إذ ينوى الإنسان بدفعها التقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وهذا يجعل النفس طيبة بدفع الزكاة لأنها تدفع مرضاة الله عز وجل، ولأنه يستقر في وجدان المسلم أنه ما نقص مال من صدقة.

أما الضرائب فلا تقوم على النية على الإطلاق، ولذلك قلما تجود بها النفس وهي طائعة مختارة، ويدل على ذلك ما يقوله بروشيه وتباتوني «أن سداد الفرد للضريبة يلور عدواته الطبيعية تجاه السلطة التي فرضت عليه الضريبة» (٥٧). كما يقول كميل: أن الضرائب تعتبر عملاً ضرورياً وحتماً للحكومة، والناس يقومون بدفعها على وهم مكروهون في كثير من الأحيان، أو يدفعونها للهروب من العقوبات التي فرضها القانون على من لا يدفعون، وأن الضرائب هي محنة كل بلد وكل شعب ولكنها ستظل كذلك وليس منها هروب (٥٨).

ولا شك أن مثل هذا التصور لهذه الضريبة لا يمكن أن ينطبق على التوظيف، لأنه تجود نفس المسلم بدفعه في أغلب الأحوال طواعية، وخير شاهد على ذلك قيام كثير من المشروعات الخيرية التي يقوم بها الأفراد طواعية واختياراً وليس مخافة العقوبة القانونية.

كما تجدر الإشارة إلي أنه في ظل التوظيف يمكن للحاكم أن يجبر الأفراد علي دفعها ، وقد يتعرض الممتنع عن دفعه إلي عقوبة يقررها الحاكم حسبما يراه ملائماً لزجره ، وهو ما يتم فعله في الزكاة ، حيث يقول رسول الله ﷺ : «من أداها مؤتجراً فله أجره ، ومن منعها فإنما أخذوها وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا ، لا يحل لآل محمد منها شيء»^(٥٩) .

بينما يلاحظ أن الضرائب التي يفرضها المشرع الضريبي قد تكون غير عادلة ، حيث أنها لا تميز بين الأغنياء والفقراء في بعض أنواعها وخاصة الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع والخدمات ، وهذا في رأي الكثيرين ، ومن هذه الآراء من يري^(٦٠) أن هناك تخبطاً في فرض الضرائب على الأغنياء والفقراء بسعر واحد ، أو بتقسيم المجتمع إلى طبقات تدفع كل طبقة ضريبة واحدة ، ويرجع السبب في ذلك إلى التشريع البشري وتدخل الأهواء وقصور العقل البشري ، بينما حينما يتم التسليم لله فإن الفرد يعفى نفسه من الوقوع في مثل هذه الأخطاء ، حيث يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾

[النساء: ١٢٥]

كما يضاف إلى ذلك ما وقع فيه الفكر المالى قديماً وبالتحديد في القرن الثامن عشر الميلادي عندما رأى الفيزوقراط أن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة ، وأن العمل الزراعى هو الذى يعطى دخلاً صافياً ، وانتهى تحليلهم إلى أن الضريبة لا يجوز أن تفرض إلا على الإنتاج الزراعى ، وتفرض عليه من نشأته بدلاً من تتبعه فى فروعه مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الجباية مع أنها ستعود إلى ملاك الأرض مرة أخرى ، ومن البدهى أن هذا الرأى لا يعقل تطبيقه ، حيث جاء من أثبت خطأ هذا الكلام بعد ذلك ، بينما الفكر الإسلامى منذ تطبيقه للزكاة شمل

الإنتاج الزراعي والتجاري والأموال السائلة وما إلى ذلك، حيث عرف تعدد المادة الخاضعة للفريضة المالية، الأمر الذي لم يكتشفه فقهاء الفكر المالي في الفكر الوضعي إلا حديثاً^(١١).

سادساً: من حيث الأشخاص الخاضعين للتوظيف والضريبة في الفكر الوضعي

يفرض التوظيف علي القادرين وذلك في الظروف العادية، وهم من زاد المال عندهم عن كفاية سنة، ولكنه يمكن أن يفرض علي جميع الأفراد إذا خلا بيت المال وأريد استخدامه لمواجهة ظروف طارئة وملحة، ويتوقف فرضه بانتهاء الأزمة، أما الضرائب فمن المشاهد أنها تؤخذ من الأغنياء والفقراء، وهذا أمر لا يقره منطق العدالة، ومن ذلك علي المثال: تلك الضرائب غير المباشرة التي يخضع لها الأغنياء والفقراء علي حد سواء دون تمييز لحالة كل فئة (خاصة بعدما تقلص دور الدعم في كثير من البلدان التي كانت تطبّقه)، فكل فرد عندما يشتري سلعة ما فإنه يشتريها بنفس السعر الذي يشتري به غيره سواء كان فقيراً أو غنياً يستوي في ذلك الغنى والفقير.

يستنتج مما سبق وجود فروق جوهرية بين التوظيف في الفكر الإسلامي والضريبة في الفكر الاقتصادي الوضعي، فلكل منهما طبيعته ونطاقه وخصائصه التي تميزه عن الآخر، وأن ما يميز التوظيف أنه ضريبة تفرض لمواجهة ظروف طارئة بعد أخذ رأي أهل الحل والعقد.

خاتمة البحث

من خلال بحث ماهية التوظيف ، ومبررات تطبيقه وكذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية له ، وبيان الفروق الأساسية بين التوظيف والضريبة في الفكر الوضعي لوحظ أن التوظيف هو إجراء يمكن أن يلجأ الحاكم في حالة الضرورة لمواجهة مشكلة ما من المشكلات التي تواجه المجتمع ، وقد أقر معظم الفقهاء ولى الأمر علي أن يقوم بجمع الضرائب من أجلها تشمل بعض الوظائف الاقتصادية التي تؤديها الدولة من خلال السياسة المالية التي يحددها أولى الأمر للمصلحة العامة ولكن الفقه الذي عرف في هذا البحث عن الضرائب ، هو ما ينصب حول مدى شرعية التوظيف والدور الذي يمكن أن يقوم به.

من ثم فإن التوظيف لا يعطى إجابة مباشرة لذلك ولكن جاء على سبيل التصرف في الأمور المستحدثة المعاصرة التي لم تكن موجودة بهذا الكم والكيف في صدر الدولة الإسلامية.

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

تم من خلال هذا البحث تناول ما يتعلق بالتوظيف في الفكر الاقتصادي الإسلامي من حيث مفهومه ، ودليل مشروعيته ، وشروطه ، وكذلك ما يتعلق ببعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتوظيف ، وانعكاس ذلك علي تحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي ، ثم تم التعرض بعد ذلك إلي بيان ما يتعلق بمدي مشروعية فرض هذا التوظيف ، وبيان مدي مشروعية فرض ضرائب طبقا للفكر الوضعي ، وقد توصل التحليل إلي مجموعة من النتائج ومن أهمها ما يلي :

١- التوظيف أو الضريبة الإسلامية يختلف معناها ومضمونها عن الضريبة في الفكر الاقتصادي الوضعي ، كما يختلف كذلك عن الخراج أو العشور أو الزكاة ، فلكل طبيعته الخاصة به.

٢- التوظيف لا يتم فرضه اعتباطا أو بشكل عشوائي أو لمجرد رغبة الحاكم في ذلك دون أن تكون هناك حاجة ملحة لفرضه ولكنه يفرض إذا اقتضت الحاجة إليه ولم يكن في بيت المال ما يكفي لمواجهة تلك الأزمة ، مع الأخذ في الاعتبار عند فرضه أن يتم تطبيقه أيضا على المال الخاص بالحاكم ليكون في ذلك قدوة للأغنياء وليس متميزا عنهم.

٣- أن الحاكم في الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يقف مكتوف اليدين أمام أية مشكلة تظهر في الحياة ، بل يسعى على الفور إلي عرض الحلول المناسبة لها ، وبالتالي إذا احتاج المجتمع الإسلامي إلى السلاح والمال لصدد هجوم أو اعتداء عليه ، أو طرأت ظروف استثنائية على المجتمع مثل حدوث زلزال أو حريق أو سيول أدت إلى تخريب البيوت وهدمها وكثر بالتالي عدد المعوزين داخل الدولة ، في هذه الحالة إذا لم تكف أموال الزكاة ، ولم تكف أموال بيت المال الأخرى

لمواجهة حاجات المسلمين الضرورية. كان لولى الأمر أن يفرض من الضرائب ما يمكن له مواجهة مثل هذه الحالات وإشباع تلك الحاجات.

٤- من حق الحاكم أو من ينوب عنه أن يوظف على مال الأغنياء ما يسد حاجة الفقراء أو الدولة إذا ألت بالمسلمين أو نزلت بهم نازلة، كما أنه من حقه فرض ما يمكنه من مواجهة ما يطرأ على الدولة من كوارث أو أزمات وذلك حتى لا ينهار صرح الدولة وتكون مطمئناً للعدو.

٥- أن الشرط الأساسي من شروط فرض التوظيف، هو أن يكون التوظيف عادلاً وليس مقصوراً على أفراد الشعب فقط، بل يتحملها أعضاء السلطة الحاكمة أيضاً، ولعل ذلك يزكى في نفوس الأفراد دفع هذه الضرائب الإسلامية بطيب نفس ورضا خاطر.

٦- حرص العلماء على التشدد في شروط الإجازة للحاكم فرض التوظيف ليكون السبب الحقيقي في طلب المال هو الحاجة الحقيقية إليه فقط، والحاجة العامة والملحة التي لا يمكن تأخير إشباعها.

٧- إن الغرض من فرض التوظيف «الضرائب» هو مواجهة المصالح العامة للدولة، وفي هذا ما يبين على وجه اليقين مقدار ما يمكن أن يقوم به التوظيف من دور فعال ليظهر من خلال تطبيقه مدى تحقيق البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد السياسي، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد القومي.

٨ - يمكن من خلال التوظيف لإنتاج سلع ضرورية وبيع غير قابلة للتجزئة تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد القومي للدولة، ووقاية الدولة من الوقوع تحت سيطرة الدول التي تصدر لها السلع الضرورية. مما يترتب عليه تدعيم قدرة الاعتماد على الذات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٩- التوظيف له آثار اقتصادية منها ما يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد القومي ، ومنها ما يفرض بغرض درء خطر قد يقع على أفراد المجتمع ، وأن من أهم الآثار الاقتصادية للتوظيف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتدعيم قدرة الاعتماد على الذات وحماية المنتجات المحلية وتشجيع الاستثمارات الصغيرة ، وبالتالي الحد من معدلات البطالة المرتفعة.

١٠- يمكن من خلال التوظيف المساهمة في تطبيق مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام والذي يعد أعم وأشمل بكثير من كل من التأمينات الاجتماعية ، والضمان الاجتماعي ، كما أنه عندما طبقه سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه - بعد أخذ رأى أهل المشورة من الصحابة وأهل الخبرة - ترتب عليه تلافى أخطر المشكلات التي كان يمر بها المجتمع ، وبالتالي الوصول بالاقتصاد القومي للأمة الإسلامية إلى بر الأمان والاستقرار.

١١- وجود فروق جوهرية بين التوظيف في الفكر الإسلامي والضريبة في الفكر الاقتصادي الوضعي ، فلكل منهما طبيعته ونطاقه وخصائصه التي تميزه عن الآخر ، وأن ما يميز التوظيف أنه ضريبة تفرض لمواجهة ظروف طارئة بعد أخذ رأي أهل الحل والعقد .

ثانياً: التوصيات

من خلال ما سبق عرضه فيما يتعلق بالتوظيف / الضريبة الإسلامية يوصي الباحث بالآتي :

١ - ضرورة تعاون الدول الإسلامية فيما بينها لمواجهة أية كارثة أو أزمة تتعرض لها إحدى هذه الدول وذلك من باب التعاون علي البر والتقوى.

٢ - تكوين صندوق مكون من أموال عربية وإسلامية تكون مهمته مد الدول المتضررة في الظروف الملحة بدلا من اللجوء إلي الدول غير الإسلامية ،

وقيام هذه الدول باستغلال الدول الضعيفة وإقراضها بشروط مجحفة غالبا ما تكون دائما في غير صالح الدول المتضررة.

٣- ضرورة العمل علي توعية الشعوب الإسلامية بأهمية تطبيق الجوانب التشريعية بشكل عملي طالما أن ذلك فيه مصلحة لهذه الشعوب.

٤ - ضرورة العمل علي معاونة الدول الفقيرة مهما كان موقعها وذلك بهدف تدعيم مبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام.



هوامش البحث

- ١- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، مجلد ٩ ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٥٥هـ - ١٩٥٦م ، ص ٣٥٨.
- ٢- مجد الدين الفيروز آبادي القاموس المحيط ، المطبعة المصرية ، الجزء ٣ ، ١٣٥٢هـ - ١٩٥٣م ، ص ٢٠٥.
- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، عنى بترتيبه محمود خاطر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٧٢٨.
- ٣- رفعت العوضى ، النظام المالي في الإسلام ، كلية التجارة " بنين " جامعة الأزهر ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، ص ١٦٩.
- ٤- لويس معلوف ، المنجد في اللغة العربية ، طبعة جديدة ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ، ١٩٥٦ ، ص ٤٤٨.
- ٥- عصمة أحمد فهمي أبو سنه ، رأى أبو يوسف في الحياة الاقتصادية للدولة الإسلامية في عهد هارون الرشيد من خلال كتاب الخراج ، رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية ، من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ ، ص ٥٤.
- ٦- يوسف كمال محمد ، فقه الاقتصاد العام ، ستابرس للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، ص ٤٣٤.
- ٧- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، المستصفى من علم الأصول ، الجزء الأول ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٤.

- ٨- تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، طبقات الشافعية ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، محمود محمد الطناحي ، الجزء الثامن ، مطبعة الحلبي ، ١٩٧١م ، ص ٢١٥ .
- ٩- الشاطبي ، الاعتصام ، الجزء الثاني ، دار التحرير للطباعة والنشر ، ١٩٧٠م ، ص ١٢٢ .
- ١٠- الترمذي ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة ، رقم ٦٥٥ .
- ١١- يمكن الرجوع إلى :
 - أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري ، أسباب النزول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠ ، ص ٣٠ .
 - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، لباب النقول في أسباب النزول ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي ، ١٩٥٤م ، ص ٢٣ .
 - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الجزء الأول ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ للنشر ، ص ٢٣٧ .
- ١٢- صلاح الدين عبد الحليم سلطان ، سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية «الضرائب» دراسة فقهية مقارنة ، تقديم د.محمد بلتاجي ، سلطان للنشر ، التقييم الدولي ، ٧- ١٣٤ - ٢٩٥- ٩٧٧ ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م ، ص ١٩١ .
- ١٣- مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم ، كتاب اللقطة ، باب استحباب المواصاة بفضول الأموال ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ للنشر .

- ١٤ - يمكن الرجوع في ذلك لاستشهاد البعض بهذا الحديث كدليل على التوظيف إلى :
- أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى، الجزء السادس، تحقيق الشيخ محمد منير الدمشقي، تصحيح حسن زيدان طلبة، إدارة الطباعة المنيرية دمشق، ١٩٦٩، ص ١٥٧، ١٥٨.
- محمد بلتاجي حسن، الملكية الفردية في النظام الاقتصادي الإسلامي، مكتبة الشباب، ١٩٨٢، ص ٢٨٧.
- ١٥ - عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير في شرح الجامع الصغير، حديث رقم ٧٧٧١، الجزء ٥، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٦هـ، ص ٤٠٧.
- ١٦ - المرجع السابق، كتاب الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة، الجزء الثاني، حديث رقم ٢٣٣٣، ص ٤٧٢.
- ١٧ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، الجزء الأول، ص ٦٧.
- ١٨ - أبو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢١٦.
- ١٩ - عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق د/ عبد العظيم الديب، عنى بنشره عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، توزيع دار الأنصار، القاهرة، ١٤٠٠هـ، ص ٣٨٨.
- ٢٠ - علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، الجزء السادس، الأثر رقم ١٥٨٢٣، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ضبط الشيخ بكرى حياتي، صححه ووضع

- فهارسه ومفاتيحه الشيخ صفوت السقا، بدون تاريخ للنشر ص ٣١٠،
ورواه ابن حزم ، المحلى ، الجزء السادس ، ص ١٥٨ .
- ٢١- أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد
ابن قاسم بمساعدة ابنه، المجلد السابع، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب،
بدون تاريخ للنشر، ص ٣٢٦ .
- ٢٢- هذا الحديث متفق عليه وهو عن زيد بن خالد رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ
قال: «من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازيا في أهله بخير
فقد غزا» والحديث رواه البخاري في الجزء السادس، رقم ٣٧، ورواه
مسلم برقم ١٨٩٥، وأخرجه النسائي في الجزء السادس رقم ٤٦،
والترمذي برقم ١٦٢٨ .
- ٢٣- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي، رياض الصالحين، حقق
نصوصه وخرّج أحاديثه، وعلق عليه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة
الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص ٣٧٣ .
- ٢٤- الإمام الجويني، غياث الأمم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٠ .
- ٢٥- محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، مرجع سبق
ذكره، ص ٣٠٣، ٣٠٤ .
- ٢٦- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، القرطبي الجامع لأحكام القرآن،
مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٢ .
- ٢٧- إبراهيم بن موسى الشاطبي، الاعتصام، مرجع سبق ذكره، الجزء
الثاني، ص ١٢١ .

- ٢٨- عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦.
- ٢٩- يمكن الرجوع للتأكد من هذه الواقعة إلى :
- صلاح الدين عبد الحلیم، سلطة ولی الأمر في فرض وظائف مالية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٧.
- أحمد بن محمد بن خلکان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الجزء السادس، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة الحديثة القاهرة، ١٩٤٨، ص ١١٨
- ٣٠- صلاح الدين عبد الحلیم سلطان، سلطة ولی الأمر في فرض وظائف مالية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٠
- ٣١- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :
- يوسف کمال محمد، فقه الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٤-٤٣٩.
- صلاح الدين عبد الحلیم سلطان، سلطة ولی الأمر في فرض وظائف مالية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٨ - ٣٤٠.
- ٣٢- يمكن الرجوع في ذلك لمزيد من التفصيل إلى كل من :
- Principals of Public Finance, Dalton, London, 1949, PP. 18-22.
 - Harvey S. Rosen, Public Finance, Irwin, Inc., 1985, PP. 5 - 10.
 - R. E. Wagner, Public Finance, Revenues And Expenditures in Democratic Society, Little Brown, 1983, PP. 1 - 5.
- ٣٣- يوسف کمال، فقه الاقتصاد العام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٥.

- ٣٤- معبد على الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي - الهيكل والتطبيق، من مطبوعات المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ١٢.
- ٣٥- صلاح عبد الحليم سلطان، سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٢.
- ٣٦- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:
- رياض الشيخ، د/ عمرو محي الدين، المالية العامة - دراسة في الاقتصاد العام والتخطيط المالي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٧٤، ص ١٨ - ٢٠.
- محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٤ - ٦.
- ٣٧- يمكن الرجوع إلى:
- أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، الخراج، موسوعة الخراج، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٦، ص ٩٤ - ٩٨.
- علاء الدين أبي بكر مسعود الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٨٢، الجزء السادس، ص ١٩٢، ١٩٣.
- عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، الاختيار لتعليل المختار، علق عليه الشيخ محمد أبو دقيقة، الجزء الثالث، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٩٧٥، ص ٧١، ٧٢.

- ٣٨- حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص ٨٣.
- ٣٩- هناك رواية أخرى عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول) هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم ١٣٣٧، وأخرجه النسائي في الزكاة ٢٤٨٧، وأخرجه أبو داود في الزكاة ١٤٢٧.
- ٤٠- حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.
- ٤١- صلاح عبد الحليم سلطان، سلطة ولى الأمر في فرض وظائف مالية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٠.
- ٤٢- محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكتبات عكاظ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص ١٦٤ - ١٦٦.
- ٤٣- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - التوزيع العادل للدخل - التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٨٣.
- ٤٤- هذا الحديث متفق عليه، حيث رواه البخاري في صحيحه في الجزء الخامس، رقم ٧٠، ورواه مسلم برقم ٢٥٨٠.
- ٤٥- هذا الحديث متفق عليه، ورواه البخاري في صحيحه في الجزء الخامس، رقم ٩٣، ورواه مسلم برقم ٢٥٠٠، ومعنى أرملوا: أي فرغ زادهم أو قارب الفراغ، ولزيد من الأحاديث يمكن الرجوع إلى: يحيى بن شرف النووي الدمشقي، رياض الصالحين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠، ٢٠١.

- ٤٦- محمد بن أحمد المنوفى الرملي الشافعي ، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، الجزء الثامن ، مطبعة الحلبي ، ١٣٨٦هـ ، ص ٤٩ ، ٥٠ .
- ٤٧- هذا الحديث متفق عليه ، ورواه البخاري في الجزء العاشر ، برقم ٣٦٧ ، ومسلم برقم ٢٥٨٦ ، وأخرجه أحمد في الجزء الرابع برقم ٢٧٠ ، وفي الحديث تعظيم حقوق المسلمين والحض على تعاونهم وملاطفة بعضهم بعضاً .
- ٤٨- السيد عطية عبد الواحد ، حق الفقراء في ثروات الأمة الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ م ، ص ١٩ - ٢١ .
- ٤٩ - المصدر السابق ، ص ١٥٥ - ١٦٢ .
- ٥٠ - يمكن الرجوع في ذلك إلى :
- Michael P. Todaro, Economic Development, Fifth Edition, Longman, New York, 1999, PP 133 – 135.
- ٥١ - انظر في ذلك :
- David N. Hyman, Public Finance, A Contemporary, Application of Theory to Policy, Fifth Edition, Dryden, Press, 1996 , PP.62–63.
- ٥٢- السيد عبد الرحمن السيد ، التأمينات الاجتماعية وأثرها على الدخل القومي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد ، كلية التجارة بنين ، جامعة الأزهر ، ١٩٧٩ م ، ص ٨٧ ، ٩١ .
- ٥٣ - محمد بن أحمد الصالح ، الأساليب الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر مقارنة بالأساليب العصرية ، بحث مقدم إلى ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام بمركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، ٨ من رجب ١٤٢٠هـ - ١٧ من أكتوبر ١٩٩٩ م ص ٣٤ .

- ٥٤ - لمزيد من التفاصيل حول تلك التباينات يمكن الرجوع إلى د/ حسين حسين شحاتة ، محاسبة الزكاة مفهوماً ونظماً وتطبيقاً ، سلسلة دار الفكر المحاسبي الإسلامي ، دراسة رقم (١) ، الناشر دار التوزيع للنشر ، مكتبة الإعلام ، القاهرة ، دار الوفاء بالمنصورة ، بدون تاريخ للنشر ، ص ٧٦ - ٨١ .
- ٥٥ - رفعت المحجوب ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ٢٥٠
- ٥٦ - لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى : د/ السيد عطية عبد الواحد ، الموازنة العامة للدولة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٤٠ - ٥٢ .
- ٥٧ - المرجع السابق ، ص ٤٧ .
- ٥٨ - أخرجه النسائي في الزكاة برقم ٢٤٠١ ، ٢٤٠٦ ، وأخرجه أبو داود في الزكاة برقم ١٣٤٤ ، وأخرجه الدارمي في الزكاة برقم ١٦١٥ .
- ٥٩ - صلاح عبد الحليم سلطان ، سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٢ .
- ٦٠ - لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى : د/ عبد الكريم صادق بركات ، د/حامد دراز ، علم المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية ، ١٩٧١م ، ص ٣٦١ وما بعدها .
- ٦١ - علي بن عبد الواحد السيواني (المعروف بابن الأثير) ، الكامل في التاريخ ، الجزء الثاني ، مطبعة ليدن ، ١٩٦٦م ص ٥٥٦ .

مصادر البحث ومراجعته

أولاً : باللغة العربية :

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢- إبراهيم بن موسى الشاطبي ، الفتاوى ، جمع وتحقيق محمد أبو الاجفاني ، مطبعة الاتحاد العام ، التونسي ، الطبعة الأولى ، تونس ، ١٩٨٤م .
- ٣- أبو الحسن علي بن أحمد الواحدى النيسابورى ، أسباب النزول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠ .
- ٤- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، مجلد ٩ ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٥٥هـ - ١٩٥٦م .
- ٥- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ، المستصفى من علم الأصول ، الجزء الأول ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٣٢٢هـ .
- ٦- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي ، رياض الصالحين ، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه ، وعلق عليه شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٧ - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، الجزء الأول ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ للنشر .
- ٨ - أبو عبيد القاسم بن سلام ، الأموال ، تحقيق محمد خليل هراس ، مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

- ٩- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المحلى، الجزء السادس، تحقيق الشيخ محمد منير الدمشقي، تصحيح حسن زيدان طلبة، إدارة الطباعة المنيرية دمشق، ١٩٦٩.
- ١٠- أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، الخراج، موسوعة الخراج، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٦م.
- ١١- أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه، المجلد السابع، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، بدون تاريخ للنشر.
- ١٢- أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الجزء السادس، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة الحديثة القاهرة، ١٩٤٨م.
- ١٣- السيد عبد الرحمن السيد، التأمينات الاجتماعية وأثرها على الدخل القومي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، ١٩٧٩م.
- ١٤- السيد عطية عبد الواحد، حق الفقراء في ثروات الأمة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ١٥- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية - التوزيع العادل للدخل - التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.
- ١٦- _____ الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦م.

- ١٧- الشاطبي ، الاعتصام ، الجزء الثاني ، دار التحرير للطباعة والنشر ، ١٩٧٠م.
- ١٨- تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، طبقات الشافعية ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، محمود محمد الطناحي ، الجزء الثامن ، مطبعة الحلبي ، ١٩٧١م.
- ١٩- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، لباب النقول في أسباب النزول ، الطبعة الثانية ، مطبعة الحلبي ، ١٩٥٤م.
- ٢٠- حازم البيلوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢١- حسين حسين شحاتة ، محاسبة الزكاة مفهوماً ونظماً وتطبيقاً ، سلسلة دار الفكر المحاسبي الإسلامي ، دراسة رقم (١) ، الناشر دار التوزيع للنشر ، مكتبة الإعلام ، القاهرة ، دار الوفاء بالمنصورة ، بدون تاريخ للنشر.
- ٢٢- رفعت السيد العوضي ، النظام المالي في الإسلام ، كلية التجارة «بنين» جامعة الأزهر ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢٣- رفعت المحجوب ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
- ٢٤- رياض الشيخ ، د/ عمرو محيى الدين ، المالية العامة - دراسة في الاقتصاد العام والتخطيط المالي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٤م.
- ٢٥- صلاح الدين عبد الحليم سلطان ، سلطة ولي الأمر في فرض وظائف مالية «الضرائب» دراسة فقهية مقارنة ، تقديم د.محمد بلتايجي ، سلطان للنشر ، الترقيم الدولي ، ٧- ١٣٤- ٢٩٥- ٩٧٧ ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ٢٦- عبد الرؤوف المناوى ، فيض القدير في شرح الجامع الصغير ، حديث رقم ٧٧٧١ ، الجزء ٥ ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ١٣٥٦هـ.
- ٢٧- عبد الكريم صادق بركات ، د/ حامد دراز ، علم المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية ، ١٩٧١م.
- ٢٨- عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي ، الاختيار لتعليل المختار ، علق عليه الشيخ محمد أبو دقيقة ، الجزء الثالث ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥م.
- ٢٩- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، غياث الأمم في التياث الظلم ، تحقيق د/ عبد العظيم الديب ، عنى بنشره عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، توزيع دار الأنصار ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ.
- ٣٠- عصمة أحمد فهمي أبو سنه ، رأى أبو يوسف في الحياة الاقتصادية للدولة الإسلامية في عهد هارون الرشيد من خلال كتاب الخراج ، رسالة ماجستير في الشريعة الإسلامية ، من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ.
- ٣١- علاء الدين أبو بكر مسعود الكاساني الحنفي ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي ، الجزء السادس ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢.
- ٣٢- علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندي ، كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال ، الجزء السادس ، الأثر رقم ١٥٨٢٣ ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، ضبط الشيخ بكرى حياتي ، صححه ووضع فهارسه ومفاتهحه الشيخ صفوت السقا ، بدون تاريخ للنشر ، ورواه ابن حزم ، المحلى ، الجزء السادس.

- ٣٣- علي بن عبد الواحد السيباني (المعروف بابن الأثير)، الكامل في التاريخ، الجزء الثاني، مطبعة ليدن، ١٩٦٦م، ص ٥٥٦
- ٣٤- لويس معلوف، المنجد في اللغة العربية، طبعة جديدة، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ١٩٥٦.
- ٣٥- مجد الدين الفيروز آبادي القاموس المحيط، المطبعة المصرية، الجزء ٣، ١٣٥٢هـ - ١٩٥٣م.
- ٣٦- محمد بلتاجي حسن، الملكية الفردية في النظام الاقتصادي الإسلامي، مكتبة الشباب، ١٩٨٢م.
- ٣٧- محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، عنى بترتيبه محمود خاطر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ٣٨- محمد بن أحمد الصالح، الأساليب الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر مقارنة بالأساليب العصرية، بحث مقدم إلى ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام بمركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ٨ من رجب ١٤٢٠هـ - ١٧ من أكتوبر ١٩٩٩م.
- ٣٩- محمد بن أحمد المنوفى الرملي الشافعي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، الجزء الثامن، مطبعة الحلبي، ١٣٨٦هـ.
- ٤٠- محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكاتب عكاظ، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ٤١- محمود رياض عطية، موجز في المالية العامة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.

٤٢ - محمود شلتوت ، تفسير القرآن الكريم ، الأجزاء العشرة الأولى ، الطبعة الثامنة ، دار الشروق ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٣ - مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم ، كتاب اللقطة ، باب استحباب المواساة بفضول الأموال ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، بدون تاريخ للنشر.

٤٤ - معبد على الجارحي ، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي - الهيكل والتطبيق ، من مطبوعات المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٥ - يوسف كمال محمد ، فقه الاقتصاد العام ، ستابرس للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

ثانيا : مراجع باللغة الإنجليزية :

46 - David N. Hyman, Public Finance, A Contemporary, Application of Theory to Policy, Fifth Edition, Dryden, Press, 1996.

47 - Harvey S. Rosen, Public Finance, Irwin, Inc., 1985.

48- Michael P. Todaro, Economic Development, Fifth Edition, Longman, New York, 1999.

- Principals of Public Finance, Dalton, London, 1949 49 -

49- R. E. Wagner, Public Finance, Revenues And Expenditures in Democratic Society, Little Brown, 1983

ثالثا: اسطوانات مدمجة من الكمبيوتر :

٥٠ - الموسوعة القرآنية الشاملة ، الإصدار الأول بالتعاون مع كلمة للبرمجيات ، شركة سفير للبرمجيات ، القاهرة.

٥١ - موسوعة الحديث الشريف ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مكتبة الحديث ، الإصدار الثالث ، مكتبة العريس ، القاهرة

دالة الإمكان التقريبية والبواقي المشوشة للنماذج المختلطة ARMA (p,q)

دكتور/ طارق محمد شمس الدين عبد اللطيف (*)

ملخص البحث:

من خلال دراسة النموذج المختلط ARMA(p,q) أمكن الحصول على دالة إمكان تقريبية ، وبالتالي مقدرات تقريبية . وبالرغم من أن دالة الإمكان التقريبية ، واختبارات مدى كفاءة النموذج تعد دراسة ناجحة تماماً للمقدر ، إلا أنه في هذا التقريب لا نحتاج لحساب مصفوفة التحويلات في الشكل المضبوط (exact) . ومن خلال التقريبات الأخرى للنماذج البسيطة والتي سبق دراستها في أبحاث سابقة أمكن بناء دوال إمكان تقريبية مركزة ، بالإضافة إلى دوال الإمكان الأكبر المقيدة restricted maximum likelihood(REML)، والتي تم الاعتماد على بعض نتائجها في هذه الدراسة للحصول على دالتي الإمكان التقريبية المركزة والمقيدة (المشروطة) للنموذج محل الدراسة ، كما أن هذه الدراسة ركزت على دراسة البواقي المشوشة remainder disturbance لبيانات مستقرة للنموذج المختلط ARMA(p,q) ، وفي هذه الدراسة تم افتراض قيم عددية لاستثمارات ٦ شركات لمدة ٣٦٠ يوم للبواقي المشوشة للنموذج ARMA(1,1) .

١- مقدمة:

تعد دراسة دالة الإمكان التقريبية للنموذج المختلط ARMA(p,q) الهدف الرئيسي للبحث ، وذلك لتقديم طرق تقدير تقريبية للمعالم للحصول على مكونات التباين للنموذج محل الدراسة ، نظراً لاستخداماتها في مجالات عديدة من

أهمها مجال الاقتصاد القياسي، كما أن هذه الدراسة تركز على البواقي المشوشة لبيانات مستقرة للنموذج المختلط، علاوة على أنها تقدم دالة إمكان تقريبية، ودالة إمكان مقيدة للنموذج محل الدراسة، ولقد تعددت الدراسات التي بها علاقة بموضوع البحث منها:

دراسة Searle., others 1992 :

تناولت هذه الدراسة مكونات التباين للنماذج البسيطة $AR(1)$, $MA(1)$, $AR(2)$ ، في شكلها المضبوط.

دراسة Gillmour & others 1995 :

هذه الدراسة تناولت دالة الإمكان التقريبية، وكذا دالة الإمكان التقريبية المقيدة للنموذج، وقدمت مصفوفة معلومات بشكل حسابي لتقدير مكونات التباين لنفس النموذج. $ARMA(1,1)$

دراسة Lillard and Weiss 1979 :

قدم الباحثان في هذه الدراسة مكونات التباين للنموذج $AR(1)$ باستخدام دراسة الأخطاء لسلسلة زمنية لأجور العلماء الأمريكيين خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٠.

دراسة Balestera 1980 :

استخدم الباحث في هذه الدراسة أخطاء النموذج $MA(1)$ في إيجاد مكونات التباين باستخدام طريقة التحويل.

دراسات Beltagi and Li :

قدما الباحثان ثلاث دراسات في الفترة من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٧ وذلك على الوجه التالي :

- في عام ١٩٩٢ قدما تطويرا للاختبار المشترك للارتباط التسلسلي للنماذج $AR(1)$, $MA(1)$.

- في عام ١٩٩٥ اشتقا الإحصاءات لنماذج الرتبة الأولى $AR(1)$, $MA(1)$ لأخطاء الارتباط التسلسلي (أخطاء الارتباط بين سلسلتين زمنيتين).

- في عام ١٩٩٧ اقترحا تحويلاً بديلاً يتطلب فقط تقدير المعالم لنماذج $AR(1)$, $MA(1)$ التي تجعل مجموع المربعات أقل ما يمكن ، وذلك باستخدام سلسلة البواقي .

وسوف يستخدم الباحث نتائج دراسة (Gillmour, 1995) للنموذج $ARMA(1,1)$ للحصول على دالة إمكان مقيدة للنموذج $ARMA(p,q)$.

وما تقدم يتضح أن الدراسات السابقة لم تتناول مناقشة البواقي المشوشة لنماذج $ARMA(p,q)$ لصعوبة بناء مصفوفة التحويل ، لذا سوف يتناول الباحث ذلك بالدراسة.

٢- الهدف من البحث:

في المنهج الكلاسيكي أمكن الحصول على معكوس مصفوفة التغير باستخدام المعالم المقدرة للنماذج البسيطة $AR(1)$, $MA(1)$, $AR(2)$.

وعند دراسة النماذج $AR(P)$, $MA(q)$ ، والنموذج المختلط $ARMA(p,q)$ يصعب تحليل هذه النماذج لصعوبة الوصول لشكل دالة الإمكان الأكبر في شكلها المضبوط ، وبالتالي يهدف البحث إلى تقديم أسلوب منهج تقريبي يمكن من خلاله تقدير المعالم ، كما يقدم أسلوباً بديلاً عن حساب معكوس مصفوفة التغير ، كما يهدف البحث أيضاً إلى تقديم دالة الإمكان الأكبر المقيدة للنموذج المختلط ، ودراسة البواقي المشوشة لبيانات مستقرة لنفس النموذج .

٣- البواقي المشوشة لنماذج ARMA(p,q) وحساب معكوس مصفوفة التغيرات التقريبية باستخدام الأسلوب الطيفي (spectrum approach).

قد يحدث تغيرات لسلسلة زمنية ما نتيجة لأحداث خارجية هامة (أحداث معترضة) تؤثر على المتغيرات التي نقوم بالتنبؤ بها . مثل الإجازات ، والإضرابات ، والحوافز التشجيعية ويطلق على تعريف تحليل السلاسل الزمنية الذي يقيس أثر الأحداث المعترضة اسم تحليل التدخل في السلاسل الزمنية (time series intervention analysis). ومن الجدير بالذكر أن استخدام نماذج للتدخل محفوف بخطر هام يجب التنويه عنه. فيجب استخدام متغيرات التدخل فقط عند وضع نموذج للأحداث المعروفة التي أثرت في البيانات ، بينما يجب عدم استخدامها لإزالة البواقي كبيرة القيمة . فيجب النظر إلى تلك البواقي على أنها مؤشرات تدل على عدم ملائمة النموذج ومع ذلك قد تكون بعض هذه البواقي نتيجة لأحداث خارجية عن البيانات وهي ما تسمى بالبواقي المشوشة ، وهي تقديرات لأخطاء مشوشة حدثت نتيجة لأحداث خارجية عن البيانات .

ومن الناحية الأخرى ، يستطيع الباحث تنقية البيانات ، أي يستطيع إزالة أثر التدخل . ويتم هذا بتحديد صيغة نموذج التدخل ، ثم حساب البواقي وتحليلها للتعرف على النموذج المستخدم وتقدير المعالم .

ليكن نموذج التدخل (التأثير) العشوائي التالي :

$$y_{kt} = x'_{kt} \beta + u_{kt} \quad \dots (1) \quad k = 1, 2, \dots, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

$$y_{kt} = x'_{kt} \beta + u_{kt}$$

حيث :

k : تشير إلى رقم الفرد (الشخص) . t : الزمن .

u_{kt} : الأخطاء المشوشة . β : معاملات الانحدار .

y_{kt} : مشاهدات المتغير التابع عند الوقت t للفرد رقم k .
 x_{kt} : مشاهدات المتغير المستقل عند الوقت t للفرد رقم k .
 كما أن :

$$u_{kt} = \mu_k + v_{kt}$$

حيث :

μ_k : تدل على التدخل (التأثير) الشخصي (الفردى) غير المشاهد
 وهي متغيرات عشوائية لها توزيعاً طبيعياً بمتوسط صفر وتباين σ_ε^2 .
 v_{kt} : تمثل البواقي المشوشة .

وبفرض أن البواقي المشوشة v_{kt} للنموذج المختلط ARMA(p,q) تتمثل في العلاقة :

$$(1 - \phi_1 B - \phi_2 B^2 - \dots - \phi_p B^p) v_{kt} = (1 - \theta_1 B - \theta_2 B^2 - \dots - \theta_q B^q) \varepsilon_{kt} \dots (2)$$

حيث B هي معامل الإزاحة للخلف خطوة واحدة ، ε_{kt} متغيرات عشوائية لها توزيعاً طبيعياً بمتوسط صفر وتباين σ_ε^2 .

وباستخدام تعريف معامل الإزاحة B يمكن كتابة المعادلة (2) على الصورة :

$$v_{kt} - \phi_1 v_{kt-1} - \phi_2 v_{kt-2} - \dots - \phi_p v_{kt-p} = \varepsilon_{kt} - \theta_1 \varepsilon_{kt-1} - \theta_2 \varepsilon_{kt-2} - \dots - \theta_q \varepsilon_{kt-q}$$

وعندما تكون البواقي المشوشة v_{kt} غير مشاهدة فإنه لا يمكن حساب مصفوفة التغيرات مباشرة من البيانات ، وبالتالي يمكن النظر إلى البواقي المشوشة على النحو التالي :

$$v_k = (v_{k1}, v_{k2}, \dots, v_{kT})'$$

ومصفوفة تغيروها :

$$\sigma_\varepsilon^2 \Sigma = E[v_k v_k']$$

حيث :

العدد k يشير إلى رقم الفرد الذي يؤثر في النموذج بتدخله (وقد يكون هذا الفرد شركة من الشركات).

Σ^{-1} تمثل معكوس مصفوفة التغير.

ومكونات هذه المصفوفة تكون ضرورية لتقدير معالم النموذج .

ويمكن تبسيط الرموز حتى يسهل استخدامها كما يلي :

بوضع :

$A(\Theta) = \Sigma^{-1}$: تمثل معكوس مصفوفة التغير ، Θ تمثل مجموعة معالم النموذج $ARMA(p,q)$ وهي عبارة عن $p+q$ من المعالم .
والحصول على معكوس مصفوفة التغير أمراً صعباً مما جعلنا نفكر في استخدام الأسلوب الطيفي والذي استخدمه (Beran, 1994) في دراسته ، والتي يمكن الاستفادة من نتائجها في دراستنا هذه .

ليكن $f_v(\lambda)$ تمثل الطيف لـ v_{kt} .

حيث :

$$f_v(\lambda) = \frac{1}{2\pi} \sum_{j=-\infty}^{\infty} r_v(j) e^{-i\lambda j}, \quad \lambda \in (-\pi, \pi)$$

حيث $r_v(j)$ تمثل التغير الذاتي لـ v_{kt} عند وقت التأخر j .

ومن المعادلة (2) والمعادلة السابقة نحصل على :

$$f_v(\lambda) = \frac{\sigma_\varepsilon^2}{2\pi} f_1(\lambda, \Theta) \quad \text{و} \quad f_1(\lambda, \Theta) = \frac{1 - \theta_1 e^{-i\lambda} - \dots - \theta_q e^{-iq\lambda}}{1 - \varphi_1 e^{-i\lambda} - \dots - \varphi_p e^{-ip\lambda}}$$

ومن خلال دراسة [Beran, (1994), P.110, Lem 5.3] يمكن الحصول على عناصر المصفوفة $A(\Theta)$ من معادلة الأسلوب الطيفي التالية :

$$j, l = 1, \dots, T. \quad [\alpha(j-l)] = \frac{1}{2\pi} \int_{-\pi}^{\pi} \frac{1}{f_1(\lambda; \Theta)} e^{i(j-l)\lambda} d\lambda \quad (3)$$

$$A(\Theta) = [\alpha(j-l)]$$

وفي حالة الحصول على مكونات معكوس المصفوفة $A(\Theta)$ حيث $A(\Theta) = \Gamma'\Gamma$ و Γ مصفوفة من الرتبة $T \times T$ فإنه يمكن تطبيق مصفوفة التحويل على البواقي المشوشة v_{kt} . وإذا كانت البواقي المشوشة مستقلة فإنه يمكن تطبيق مصفوفة التحويل لتقدير المعالم ، وهذا ممكن عملياً لكنه غير ملائم .

في هذه الدراسة ليس هناك حاجة لحساب مصفوفة التحويل ، وفي الجزء التالي سوف يتناول البحث طريقة علمية لحساب مصفوفة معلومات تقريبية باستخدام التحليل العددي لبيانات الدراسة بديلة عن مصفوفة التحويل .

٤- دالة الإمكان المركزة مع معكوس المصفوفة $A(\Theta)$.

في نموذج الانحدار الكلاسيكي ذو المتغير الواحد يمكن كتابته على الصورة :

$$\underline{y} = \underline{x}\beta + (l_N \otimes l_T)\mu + \underline{v}$$

حيث :

$\underline{y}$: متجه من الرتبة $NT \times 1$ ، $\underline{v}$: متجه من الرتبة

$NT \times 1$.

$\underline{x}$: مصفوفة من الرتبة $NT \times k$ ، k : عدد من المتغيرات التفسيرية .

$$\mu = [\mu_1, \dots, \mu_N]' , \quad l_T = [1, \dots, 1]'$$

بوضع :

$$\sigma_{\varepsilon}^2 \Sigma = E[v_k v_k'] \quad , \quad u = (l_N \otimes l_T) \mu + v$$

فإن :

$$v = E[uu'] = l_N \otimes v_k \quad \text{و} \quad v_k = E[u_k u_k'] = \sigma_{\varepsilon}^2 (\Sigma + \eta l_T l_T').$$

من دراسة (Searle., 1992) أمكن الحصول على :

$$v_k^{-1} = \sigma_{\varepsilon}^{-2} [A(\Theta) - \frac{\eta}{1 + \eta \tau} A(\Theta) l_T l_T' A(\Theta)]. \quad \text{و} \quad \eta = \frac{\sigma_{\mu}^2}{\sigma_{\varepsilon}^2}.$$

$$|v_k| = (\sigma_{\varepsilon}^2)^T |\Sigma| + \ln(1 + \eta \tau). \quad \text{و} \quad \tau = l_T' \Sigma^{-1} l_T.$$

ولتبسيط الرموز نضع :

$$\gamma = \frac{\sigma_{\varepsilon}^2}{\tau \sigma_{\mu}^2 + \sigma_{\varepsilon}^2} = (1 + \eta \tau)^{-1} \quad \text{و} \quad \frac{-\eta}{1 + \eta \tau} = \frac{\gamma - 1}{\tau}$$

ويمكن الحصول على دالة الإمكان كما يلي :

$$L = (2\pi)^{-\frac{NNT}{2}} |\Sigma|^{-\frac{NT}{2}} (\gamma)^{\frac{N}{2}} \exp \left[-\frac{1}{2\sigma_{\varepsilon}^2} \sum_{k=1}^N (y_k - x_k \beta)' \right] \\ \times \left[\frac{\gamma}{2} (A(\Theta) l_T l_T' A(\Theta)) + \left(A(\Theta) - \frac{1}{\tau} A(\Theta) l_T l_T' A(\Theta) \right) \right] (y_k - x_k \beta).$$

ومنها نحصل على لوغاريتم دالة الإمكان التالية :

$$\ln L = \text{constant} - \frac{NT}{2} \ln |\Sigma| + \frac{N}{2} \ln \gamma - \frac{1}{2\sigma_{\varepsilon}^2} \sum_{k=1}^N (y_k - x_k \beta)'$$

$$\times \left[\frac{\gamma}{2} (A(\Theta) l_T l_T' A(\Theta)) + \left(A(\Theta) - \frac{1}{\tau} A(\Theta) l_T l_T' A(\Theta) \right) \right] (y_k - x_k \beta). \quad (4)$$

ولو غار يتم دالة الإمكان المركزة يمكن الحصول عليها بحذف σ_ε^2 من المعادلة (4) كما يلي :

$$\ln L = \text{constant} - \frac{N}{2} \ln |\Sigma| + \frac{N}{2} \ln \gamma - \frac{NT}{2} \ln \frac{1}{NT} \sum_{k=1}^N (y_k - x_k \beta)' \quad (5)$$

$$\times \left[\frac{\gamma}{2} (A(\Theta) l_T' l_T' A(\Theta)) + \left(A(\Theta) - \frac{1}{\tau} A(\Theta) l_T l_T' A(\Theta) \right) \right] (y_k - x_k \beta).$$

ومن خلال دراسة Beran, (1994) وتطبيق مجموع Riemann ، باستخدام التكرارات المتناسقة للمعادلة (3) نحصل على :

$$[\bar{\alpha}(j-l)] = \frac{1}{2\pi} \sum_{m=-M}^M \frac{1}{f_1(\lambda_m; \Theta)} e^{i(j-l)\lambda_m} \frac{2\pi}{T}, \quad (6)$$

حيث أن التكرارات المتناسقة λ_j عبارة عن :

$$\lambda_j = \frac{2\pi j}{T}, \quad j = -M, -(M-1), \dots, 0, \dots, M.$$

أي أن :

$$M = \frac{T-1}{2}, \quad \text{إذا كانت } T \text{ زوجية}, \quad M = \frac{T}{2}, \quad \text{إذا كانت } T \text{ فردية},$$

وتم استبدال $d\lambda$ بـ $\frac{2\pi}{T}$.

وحيث أن v_{kt} مستقرة ، ومن دراسة Beran, (1994) ،
Priestly, (1981) نقدم التعريف التالي :

$$\frac{1}{T} \ln |\Sigma| = \frac{1}{2\pi} \int_{-\pi}^{\pi} \ln f_1(\lambda) d\lambda = 0.$$

وبالتعويض من المعادلة (6) في المعادلة (5) وتقليد Beran, (1994) نحصل على لو غار يتم دالة الإمكان المركزة التقريبي التالي :

(7)

$$\ln L_c \approx \text{constant} + \frac{N}{2} \ln \gamma - \frac{NT}{2} \ln \left\{ \frac{2\pi}{NT} \sum_{k=1}^N \left[\gamma \frac{I_{uk}(\lambda_0)}{f_1(\lambda_0; \Theta)} + 2 \sum_{j=1}^M \frac{I_{uk}(\lambda_j)}{f_1(\lambda_j; \Theta)} \right] \right\}$$

حيث :

L_c : هي دالة الإمكان المركزة

$$I_{uk}(\lambda) = |w_{uk}(\lambda)|^2, \quad w_{uk}(\lambda) = \frac{1}{\sqrt{2\pi T}} \sum_{i=1}^T u_{ki} e^{-i\lambda t}.$$

مع ملاحظة أن التقريبات لها العلاقات التالية :

$$\tau = 2\pi \sum_{j=-M}^M \frac{I_{u}(\lambda_j)}{f_1(\lambda_j; \Theta)} = \frac{T}{f_1(\lambda_0; \Theta)} \quad \text{و}$$

$$u'_k A(\Theta) l_T = 2\pi \sum_{j=-M}^M \frac{I_{ukl}(\lambda_j)}{f_1(\lambda_j; \Theta)} = \frac{\sqrt{2\pi T} w_{uk}(\lambda_0)}{f_1(\lambda_0; \Theta)} = \frac{T \bar{u} k}{f_1(\lambda_0; \Theta)}.$$

حيث :

$$w_{uk}(\lambda_j) = w_{yk}(\lambda_j) - w'_{xk}(\lambda_j) \beta.$$

وعلى هذا يمكن كتابة مجموع Riemann لدالة الإمكان الأكبر التقريبية في

المعادلة (7) على الشكل التالي :

$$\ln L_c \approx \text{const} + \frac{N}{2} \ln \gamma - \frac{NT}{2} \times \ln \left\{ \frac{2\pi}{NT} \sum_{k=1}^N \left[\gamma \frac{[w_{yk}(\lambda_0) - w'_{xk}(\lambda_0) \beta]^2}{f_1(\lambda_0; \Theta)} + 2 \sum_{j=1}^M \frac{[w_{yk}(\lambda_j) - w'_{xk}(\lambda_j) \beta]^2}{f_1(\lambda_j; \Theta)} \right] \right\}$$

هـ. دالة الإمكان المقيدة (المشروطة).

من دراسة (Gillmour., & others 1995) يمكن تعريف التأثيرات الشخصية والبواقي المشوشة في المتجه التالي :

$$\begin{bmatrix} \mu \\ \nu \end{bmatrix} \approx N(0, \sigma_\varepsilon^2 \zeta), \quad \zeta = \begin{bmatrix} \eta I_n & 0 \\ 0 & I_n \otimes \Sigma \end{bmatrix}$$

حيث :

μ متجه من الرتبة $N \times 1$.

ν متجه من الرتبة $NT \times 1$.

وباتباع خطوات نفس الدراسة السابقة أمكن الحصول على لوغاريتم دالة الإمكان المقيدة كما يلي :

$$\ln L_R = -\frac{1}{2} (\ln |C| + N \ln \eta + (NT - K) \ln \sigma_\varepsilon^2 + y' P y / \sigma_\varepsilon^2), \quad N \ln |\Sigma| = 0,$$

حيث :

L_R : دالة الإمكان المقيدة و

$$\eta = \sigma_\mu^2 / \sigma_\varepsilon^2, \quad C = \begin{bmatrix} 2\pi \sum_{k=1}^N \sum_{j=-M}^M \frac{I_{jk}(\lambda_j)}{f_1(\lambda_j; \Theta)} & \left\{ r T \bar{x}_k / f_1(\lambda_0; \Theta) \right\}_{k=1}^N \\ \left\{ c T \bar{x}_k^1 / f_1(\lambda_0; \Theta) \right\}_{k=1}^N & \left\{ T / f_1(\lambda_0; \Theta) + \eta^{-1} \right\} \end{bmatrix}.$$

$$\{ca_l\}_{l=1}^N = [a_1, \dots, a_N]', \quad \{ra_l\}_{l=1}^N = [a_1, \dots, a_N].$$

بالإضافة إلى أن :

$$P = (I_N \otimes A(\Theta)) - (I_N \otimes A(\Theta)) W C^{-1} W' (I_N \otimes A(\Theta))$$

وبالتالي :

$$y'Py = 2\pi \sum_{k=1}^N \sum_{j=-M}^M \frac{I_{yk}(\lambda_j)}{f_1(\lambda_j; \Theta)} - \left[2\pi \sum_{k=1}^N \sum_{j=-M}^M \frac{I_{yk, xk}(\lambda_j)}{f_1(\lambda_j; \Theta)} \sum_{k=1}^N \frac{T_{YK}(\lambda_j)}{f_1(\lambda_0; \Theta)} \right] \\ \times C^{-1} \left[\begin{array}{c} 2\pi \sum_{k=1}^N \sum_{j=-M}^M \frac{I_{yk, xk}(\lambda_j)}{f_1(\lambda_j; \Theta)} \\ \sum_{k=1}^N \sum_{k=1}^N \frac{T_{YK}(\lambda_j)}{f_1(\lambda_0; \Theta)} \end{array} \right],$$

حيث :

$$W = \begin{bmatrix} x & I_N l_T \end{bmatrix}$$

وبعد الحصول على دالة الإمكان التقريبية نحتاج إلى تقدير المعالم، وبالتالي الحصول على تغاير تقريبي من خلال التوزيع التقريبي .

بفرض أن متجه المعالم هو $\phi = [\gamma, \beta, \Theta]'$. ويمكن الحصول على مصفوفة المعلومات التقريبية باستخدام التحليل العددي لبيانات الدراسة كما يلي :

$$I(\Phi) = -E \begin{bmatrix} \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \gamma^2} & \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \gamma \partial \beta} & \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \gamma \partial \Theta} \\ \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta \partial \gamma} & \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta^2} & \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \beta \partial \Theta} \\ \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \Theta \partial \gamma} & \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \Theta \partial \beta} & \frac{\partial^2 \ln L}{\partial \Theta^2} \end{bmatrix}$$

ويمكن أن نحصل على التوزيع التقريبي التالي :

$$\sqrt{NT}(\hat{\phi} - \phi) \rightarrow N \left[0, \frac{1}{NT} [I(\hat{\phi})]^{-1} \right]$$

ومن خلال هذا التوزيع التقريبي يمكن تقدير المعالم .

٦- المحاكاة واختبارات القوة لدالة الإمكان التقريبية:

لتوضيح مدى كفاءة النموذج وحساسيته لطول السلسلة الزمنية وقيم
المعلومات المختلفة، واختبارات القوة لتقدير المعالم وتقييمها باستخدام لوغاريتم
دالة الإمكان التقريبية يمكن محاكاة نموذج الانحدار الخطي العادي مع البواقي
المشوشة التالي:

نموذج الانحدار الخطي مع البواقي المشوشة يمكن تمثيله بالعلاقة:

$$y_{kt} = \beta x_{kt} + \mu_k + v_{kt}.$$

حيث:

$$k = 1, 2, \dots, N, \quad (1 - \alpha B)v_{kt} = (1 - \theta B)\varepsilon_{kt},$$

$$\varepsilon_{kt} \approx \text{nid}(0, 1), \quad \mu_k \approx \text{nid}(0, 1)$$

وبوضع:

$$\beta = 1, \quad \theta = 0.3,$$

$$\phi = 0.6,$$

$$k = 1, 2, 3, \dots, 20 \quad \text{أي أن} \quad N = 20$$

وعند أطوال سلسلة زمنية مختلفة

$$T = 50, \quad T = 100, \quad T = 200$$

أمكن الوصول إلى معامل التحديد الخاص بكل طول من أطوال السلسلة
الزمنية السابقة وكانت نتائجه على الترتيب هي:

$$R^2 = 0.9975, \quad R^2 = 0.921, \quad R^2 = 0.725$$

وبمحاكاة نموذج الانحدار الخطي البسيط والبواقي المشوشة اتضح أن زيادة
أطوال السلسلة الزمنية يؤدي إلى كفاءة النموذج عند نفس المعالم.

٧- دراسة عددية :

بتطبيق البواقي المشوشة للنموذج $ARMA(1,1)$ لعدد (٦) شركات استثمارية ، وكانت y_{kt} تمثل نسبة العائد من استثمار الشركات التي عددها k خلال الوقت t ، y_{kt-1} نسبة العائد من أسهم تلك الشركات في السوق عند الوقت السابق ، v_{kt} تمثل البواقي المشوشة التي تحدث نتيجة لأحداث خارجية عارضة. وذلك لسلسلة زمنية يومية طولها ٣٦٠ يوم التالي :

$$y_{kt} = \mu_k + \beta y_{kt-1} + v_{kt}.$$

حيث :

$$t = 1, 2, \dots, 360, \quad k = 1, 2, \dots, 6$$

بشرط أن μ_k تمثل متغيرات عشوائية لنموذج تأثير عشوائي بمعنى أن :

$$\sum_{k=1}^6 \mu_k = 0.$$

فإذا كانت قيمة $\beta = 1.171$ فإن النموذج المقدر الذي يمثل ذلك هو :

$$\hat{y}_{kt} = 1.171 y_{kt-1} + v_{kt}.$$

ومن خلال هذه المعادلة يمكن تقدير قيم v_{kt} والتي من خلالها يمكن الحصول على نموذج البواقي المشوشة المقدر للشركات الست بفرض أن قيمة $\alpha = 0.379$ ، $\theta = 0.436$ كما يلي :

$$\hat{v}_{kt} = 0.379 v_{kt-1} + 0.436 \varepsilon_{kt-1}.$$

حيث أنه من خلال المعادلة (2) يمكن القول بأن :

$$v_{kt} = \alpha v_{kt-1} + \theta \varepsilon_{kt-1}.$$

بشرط أن ε_{kt} تمثل متغيرات عشوائية لنموذج البواقي المشوشة بمعنى أن :

$$\sum_{k=1}^6 \varepsilon_k = 0.$$

وقد أوضحت دراسة Fogler, H. R. and Ganapathy, S. (1982) أنه إذا كان المعامل $\beta \geq 1$ دل ذلك على أن البيانات مشوشة ولها تأثير فردي ، وإذا كان غير ذلك كانت البيانات غير مشوشة .
وطبقاً للدراسة العددية السابقة تشير إلى أن الاستثمارات مشوشة ولها تأثير فردي.

٨- نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة أمكن الحصول على دالة إمكان تقريبية للنموذج المختلط ومن خلالها يمكن تقدير المعالم للحصول على مكونات مصفوفة التغير التقريبية للنموذج ، والتي تعد بديلاً عن حساب مصفوفة التغير المضبوطة ، كما أن هذه الدراسة ركزت على البواقي المشوشة لبيانات مستقرة للنموذج المختلط ، علاوة على أنها قدمت دالة إمكان مقيدة للنموذج المختلط. ويمكن اختبار التأثير الفردي من خلال قيمة المعلمة β كما أوضحت دراسة Fogler, H. R. and Ganapathy, S. (1982).

٩- مراجع الدراسة:

- 1- BALTAGI, B. H. (2001) Econometric Analysis of Panel Data. New York: John Wiley & Sons Inc.
- 2- BALTAGI, B. H. and LI, Q. (1991) A joint test for serial correlation and random individual effects. Statistics and Probability Letters 11, 277-80.
- 3- BALTAGI, B. H. and LI, Q. (1995) Testing AR(1) against MA(1) disturbances in an error component model. Journal of Econometrics 68, 133-51.
- 4- BALTAGI, B. H. and LI, Q. (1997) Monte Carlo results on pure and pretest estimators of an error component model with autocorrelated disturbances. Annale D'Economie et de Statistique 48, 69-82.
- 5- BERAN, J. (1994) Statistics for Long Memory Processes. New York: Chapman & Hall, International Thompson, Inc.
- 6- BALESTRA, P. (1980) A note on the exact transformation associated with the first-order moving average process. Journal of Econometrics 14, 381-94.
- 7- FOGLER, H. R. and GANAPATHY, S. (1982) Financial Econometrics. Englewood Cliffs, N.J: Prentice Hall.
- 8- GILMOUR, A. R., THOMPSON, R. and CULLIS, B. R. (1995) Average information REML: an efficient algorithm for variance parameter estimation in linear mixed models. Biometrics 51, 1440-50.
- 9- LILLARD, L. A. and WEISS, Y. (1979) Components of variation in panel earnings data: American scientists 1960-1970. Econometrica 47, 437-54.
- 10- LILLARD, L. A. and WILLIS, R. J. (1978) Dynamic aspects of earning mobility. Econometrica 46, 985-1012.
- 11- PRIESTLY, M. B. (1981) Spectral Analysis and Time Series. London: Academic Press.
- 12- SEARLE, S. R., CASELLA, G. and MCCULLOCH, C. E. (1992) Variance Components. New York: John Wiley & Sons Inc.

المتغيرات المرتبطة باستخدام/عدم استخدام عملاء البنوك من الأفراد للخدمات المصرفية الإلكترونية

دكتور/ عمرو أبو اليمين عبد الغني (*)

أولاً: مقدمة

أدت ثورة المعلومات والتطور السريع لتكنولوجيا الاتصالات والحاسبات إلى حدوث طفرة نوعية كبيرة في القطاع المصرفي، كما أن ظهور مستحدثات عالمية مثل شبكة الإنترنت ساهم بشكل مباشر في إحراز تقدم ملموس في إجراء العمليات المصرفية حتى أصبح استخدام الإنترنت المصرفي أحد أسرع تطبيقات الإنترنت انتشاراً على مستوى العالم (Lack, 2005) وقد إتجهت البنوك إلى تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لمواكبة التطورات التكنولوجية من ناحية ولمواجهة التحديات التنافسية بين البنوك في ظل العولمة من ناحية أخرى، وذلك لما تحققه الخدمات المصرفية الإلكترونية من المزايا العديدة التالية : (Brock, 1996; Giannakoudi, 1999; Karjaluoto et. al., 2002)

- ١- التنوع في الخدمات المصرفية وتقديم عروض أكثر جاذبية للعملاء.
- ٢- تخطي الحدود الزمانية والمكانية للأعمال البنكية.
- ٣- تكوين قواعد بيانات شاملة من خلال الإتصالات التفاعلية المزدوجة مع العملاء .
- ٤- تخفيض تكلفة توزيع الخدمات المصرفية بالإضافة إلى إمكانية توسيع أعمال البنوك دون الحاجة إلى فتح عدد كبير من الفروع .
- ٥- إمكانية حصول البنوك الصغيرة على حصة سوقية أكبر على حساب البنوك كثيرة الفروع .

(*) أستاذ مساعد إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة الأزهر .

وقد انعكس هذا التطور في الصناعة المصرفية على العملاء حيث أصبح بإمكانهم إدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنوك في أي وقت ومن أي مكان بما يتيح لهم الحصول على الخدمات المصرفية بيسر وسهولة . وعلى الرغم من ذلك فإن هناك معوقات أو تحديات تحد من قبول بعض العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية وإستخدامها مثل الإعتبارات المرتبطة بالأمن وثقة العملاء و/أو إدراكهم لمنافعها و/أو صعوبة الإستخدام أحياناً (Aladwani, 2001).

والصناعة المصرفية في مصر تشهد حالياً تطوراً ملحوظاً في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية نتيجة لتزايد الإعتماد علي نظم الحاسبات الآلية في إدارة أنشطة الأعمال وإزدياد القيمة الإقتصادية للمعلومات كأحد عناصر رأس المال الفكرى والتي تمثل المحدد الإستراتيجي للنجاح في القطاع المصرفي، ومن المتوقع أن تنتشر الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال شبكات الإتصال بشكل واسع في الفترة المقبلة خاصة في ظل التطور المستمر في مجال التقنية المصرفية وإنتشار النقود الإلكترونية Electronic Money كوسيلة لتسوية المعاملات بين مختلف الأطراف (البنك المركزي المصري، ٢٠٠٢).

ويعتبر قطاع العملاء من الأفراد من القطاعات الرئيسية في السوق المصرفي وذلك لما تتميز به ودائع الأفراد - ودائع التوفير والودائع لأجل - من سمات هامة في مقدمتها الثبات والإستقرار النسبي بالإضافة إلى إرتفاع الطاقة الإستثمارية لتلك الودائع، لذا فقد وصل الإهتمام بودائع الأفراد إلى إنها أصبحت تمثل الجانب الأكبر من ودائع الكثير من البنوك (هندي، ٢٠٠٦).

لذا فمن الأهمية بمكان دراسة إستخدام عملاء البنوك من الأفراد للخدمات المصرفية الإلكترونية وإتجاهاتهم نحو تلك الخدمات وأسباب تفضيلهم لها، وكذلك الأسباب التي تمنع بعض العملاء من إستخدامها، وخصائص كل منها، وهذا ما تسعى الدراسة الحالية إلى الوصول إليه.

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة

* الإطار النظري

يقصد بالعمليات المصرفية الإلكترونية تقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات إتصال إلكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها علي المشاركين فيها وفقاً لشروط معينة تحددها البنوك من خلال أحد المنافذ علي شبكات معينة كوسيلة لإتصال العملاء بالبنوك، وفيما يلي أهم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها البنوك :

١- الصراف الآلي (Automatic Teller Machine (ATM

هي ماكينات تعمل آلياً لتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية إلكترونياً للعملاء دون تدخل العنصر البشري وذلك بواسطة برامج معدة سلفاً لتلبية العديد من الحاجات المصرفية للعملاء وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقات بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك للمعامل بناءً أ علي طلبه وبموافقة الفرع وتحمل هذه البطاقة إسم العميل ورقم حسابه ورمز الفرع وعليها شريط ممغنط يحمل نفس المعلومات السابقة حتي يمكن للماكينة قراءتها والتعرف عليها ولكل بطاقة رقم سرى يحدده العميل يسمح له بالتعامل مع ماكينات الصراف الآلي والحصول علي الخدمة المطلوبة.

وتتمثل أهم الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي (Davies et.al., 1996) في السحب من الحساب الجاري وحساب التوفير نقداً (بالعملة المحلية) ، الإيداع في الحسابات نقداً ومقاصة ، التحويل من حساب إلى حساب آخر ، الإستفسار عن أرصدة الحسابات ، طلب كشف حساب ، تسديد مديونية بطاقات الإئتمان ، تسديد بعض فواتير الخدمات (الهاتف، الكهرباء ،).

٢- الهاتف المصرفي Telephone Banking

هو نظام آلي يجيب علي إستفسارات العملاء هاتفياً بواسطة رقم سرى لذا يطلق عليه البنك الناطق Voice Bank ، ويمكن أن يقدم لهم العديد من الخدمات مثل

الإستفسار عن أرصدة الحسابات، الإستفسار عن حركات الحسابات، إجراء عمليات التحويل، طلب دفتر شيكات، طلب كشف حساب، معرفة أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، أسعار الفوائد .

٣- الوحدات الطرفية لنقاط البيع Point Of Sale Terminals

تستخدم الوحدات الطرفية لنقاط البيع كوسائط لإتصال العملاء حائزى بطاقات الإئتمان Credit Cards وبطاقات الخصم Debit Cards بشبكة الإتصال الإلكترونية لخصم قيمة مشترياتهم من حساباتهم المدينة أو الدائنة عند الشراء من المتاجر المزودة بتلك الوحدات الطرفية، وهذه الخدمة تستلزم حصول البنك علي ترخيص لإصدار وسائل دفع لنقود إلكترونية - بطاقات القيمة المخزنة Stored Value Cards - يستخدمها العملاء في سداد مدفوعات ذات قيم محدودة بتحويلها من خلال وسائط إلكترونية Electronic Device خاصة بالأطراف المتعاملة، وبالإضافة إلى ما تحققه من سهولة ويسر في إجراء عملية التبادل فإنها تفيد المتاجر في تكوين قواعد لبيانات العملاء، وإدارة المخزون لديها، وتحديد طلبات العملاء .

٤- البنك الإلكتروني الشخصي P.C Banking

هي الخدمات الحاسوبية المباشرة (خدمة كبار العملاء) Direct Computer Services (VIP Services) حيث تجعل بإمكانية العملاء التعامل مع حساباتهم من مكان عملهم بإستخدام حاسب آلي شخصي يرتبط مع مركز الحاسب للبنك في منطقة معينة (Brock, 1996)، ويمكن للعميل بواسطة هذه الخدمة طلب دفتر شيكات، إصدار إعتقاد مستندى، إجراء تحويل من حساب لآخر، معرفة رصيد حساب معين من حسابات العميل، الإستفسار عن تفاصيل ودائع العميل، أسعار الفوائد والعملات، بعض المعلومات الأخرى عن حركات الحساب (عددّها/مجموعها) ومتوسط الرصيد . وتُمنح هذه الخدمة لكبار العملاء الذين لهم حجم تعامل كبير مع البنك ولا تستوفي عليها أية رسوم حيث تقدم مجاناً ويتحمل

العملاء فقط تكلفة الأجهزة المستخدمة لديهم لتقديم هذه الخدمة لهم ولا تُمنح هذه الخدمة إلا بعد دراسة كافة الجوانب الفنية من مسؤولى البنك.

٥ - الإنترنت المصرفي Internet Banking

حيث تقدم البنوك خدماتها المصرفية عبر الإنترنت كإمتداد لأعمالها أى كخدمات إضافية تستهدف من خلالها الوصول والتواصل مع العملاء في أى وقت ومن أى مكان ، ولا شك أن هناك تزايد على الإنترنت المصرفي بمعدلات كبيرة حيث قدرت المعاملات المصرفية التى تتم من خلاله بـ 7.3 تريليون دولار عام ٢٠٠٤ (Lack, 2005).

٦ - البنوك الإلكترونية E- Banking

هي البنوك التي تعمل فقط من خلال شبكة الإنترنت وليس لها أى وجود مادي ملموس وإنما هى بنوك افتراضية Virtual Bank ويمتاز هذا النوع من البنوك بانخفاض تكلفة التشغيل وذلك لعدم وجود موقع أو فروع له وقلة عدد العاملين بها (عزام، ٢٠٠١)

وتقدم هذه البنوك جميع الأنشطة المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية من خلال الإنترنت كوسيلة إتصال بين البنك والعميل إبتداء من مرحلة الإعلان عن الخدمات المصرفية وحتى التعاقد بشأنها والإستفادة منها ، والخدمات المصرفية المقصودة هنا هى فتح الحسابات ، التحويل بين الحسابات محلياً وخارجياً ، الإستعلام عن أرصدة الحسابات ، طلب كشف حساب ، طلب دفتر شيكات ، الإستثمار المباشر بالأسهم والسندات والعملات الأجنبية محلياً وخارجياً ، الإعتمادات المستندية ، طلب تسهيلات إئتمانية ، سداد فواتير (الهاتف ، الكهرباء ،

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية يجب أن تقوم بتعديل سياساتها وتوفير الإجراءات اللازمة لتقييم المخاطر Assessing لتلك الخدمات والرقابة عليها ومتابعتها Monitoring الأمر الذى يفرض ضرورة حصول البنوك على ترخيص من البنك المركزى المصرى لتقديم العمليات المصرفية

الإلكترونية وذلك للتحقق من توافر الوسائل الكافية لدى البنوك للإدارة الحصيفة لمخاطر تلك العمليات، وفيما يلي شروط حصول البنوك علي ترخيص لتقديم العمليات المصرفية الإلكترونية: (البنك المركزي المصري، دليل التعليمات الرقابية، ٢٠٠٢).

أ- يقتصر منح الترخيص على البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري.
ب- أن يكون البنك مستوفياً للضوابط الرقابية التي تتعلق بمدى إلتزامه بكل من معيار كفاية رأس المال وأسس تصنيف القروض وتكوين المخصصات وحدود التوازن في مراكز العملات وتركز التوظيفات لدى المراسلين في الخارج والتركز الائتماني.

ج- أن يتبع البنك مبادئ حصيفة لإدارة مخاطر تقديم خدماته من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية والتي تشتمل على تقييم المخاطر والرقابة عليها ومتابعتها.
د- أن يحدد البنك لدي طلبه للحصول على الترخيص نوعية الخدمات التي سيقوم بتأديتها من خلال الشبكات.

هـ- أن يحدد البنك المسؤوليات الواقعة عليه من جراء تقديم الخدمات عبر الشبكات.
و- أن يحدد البنك المسؤوليات الواقعة على العميل من جراء حصوله على الخدمات عبر الشبكات.

ز- إفصاح البنك المرخص له بالقيام بالعمليات المصرفية الإلكترونية على صفحة ال Web الخاصة به بما يفيد حصوله على ترخيص لتقديم خدماته عبر الشبكات ورقم وتاريخ الحصول عليه، مع ربط هذا الموقع بصفحة البنك المركزي المصري المعلن فيها أسماء البنوك المرخص لها بذلك من خلال Hypertext Links حتي يتحقق العملاء من صحة الترخيص.

وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى أنه ينبغي قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة المخاطر التي تصاحب تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، ويمكن تحديد تلك المخاطر فيما يلي: (أبو العيون، ٢٠٠١)

(١) مخاطر التشغيل Operational Risk

تنشأ مخاطر التشغيل من عدم توافر الأمن الكافى للنظم أو عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء وذلك على النحو التالى :

أ - عدم توافر الأمن الكافى للنظم System Security

تنشأ هذه المخاطر عن إمكانية اختراق غير المرخص والمسموح لهم Unauthorized Access لنظم حسابات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء وإستغلالها سواء تم ذلك من خارج البنك أو من العاملين به ، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف وإعاقة ذلك الإختراق .

ب - عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة

System design, implementation and maintenance

وهى تنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها - بطؤ الأداء Slow Down علي سبيل المثال - لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة فى حل هذه المشاكل وصيانة النظم وخاصة إذا زاد الإعتماد علي مصادر خارج البنوك لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة (Outsourcing) .

ج - إساءة استخدام العملاء للخدمات Customer misuse of services

ويحدث ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات الأمن الوقائية Security Precautions أو السماح لأشخاص غير موثوق فيهم بالدخول إلي حساباتهم أو القيام بعمليات غسيل الأموال بإستخدام معلوماتهم الشخصية أو عدم إتباعهم إجراءات الأمن الواجبة .

(٢) مخاطر السمعة Reputational Risk

تنشأ مخاطر السمعة فى حالة تكون رأى عام سلبى تجاه البنك ، الأمر الذى قد يمتد إلى التأثير على بنوك أخرى ، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة او حدوث إختراق مؤثر لها .

(٣) المخاطر القانونية Legal Risk

تقع هذه المخاطر في حالة إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والإلتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية ومن ذلك عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية Validity لبعض الإتفاقيات المبرمة بإستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية.

(٤) المخاطر الأخرى

يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر العائد ومخاطر السوق مع إحتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال فإن إستخدام قنوات غير تقليدية للإتصال بالعملاء وإمتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود Cross-border قد يزيد من إحتتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد إلتزاماتهم.

* الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تأثير التغيرات التكنولوجية على القطاع المصرفي وما نتج عنها من إبتكارات مصرفية ساهمت بشكل مباشر في تنشيط السوق المصرفي خاصة في ظل الضغوط التنافسية التي تواجهها البنوك، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث المتغيرات المرتبطة بإستخدام العملاء لتلك الخدمات و/أو المعوقات التي تحد من إستخدامها، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت بعض المجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

* دراسات عن خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية

توصلت دراسة (Dibb & Meedous 2001) إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين إتساع مزيج الخدمات المصرفية الإلكترونية وتنوعها وبين الإتجاه نحو

إستخدامها ، وهو أيضاً ما توصلت إليه دراسة (Chakravorti & Ted (2003 حيث ربطت بين تميز خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة من البنك إلى العميل وإقبال العملاء على إستخدام تلك الخدمات ، كما أبرزت الدراسة العلاقة بين إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وإنتشار البطاقات الائتمانية وخاصة فى حالة عدم وجود سيولة نقدية لدى العميل مع وجود رغبة شرائية .

بينما جاءت دراسة (Zinman (2004 لتختلف مع الدراسة السابقة فى أسباب عدم إستخدام العملاء لبطاقات الائتمان فى عملية الشراء نظراً لتعود نسبة كبيرة من العملاء على إستخدام الوسائل التقليدية فى السداد ، وصعوبة وطول الإجراءات البنكية أحياناً فى إستخراج البطاقة الائتمانية والوقت المستغرق فى الحصول عليها ، وعدم تعامل بعض المتاجر بإستخدام بطاقات الائتمان نظراً لإعتبارات العائد والتكلفة . وفى اتجاه آخر اتفقت دراسة (Charles (2003 مع دراسة (Padersen & Nysreen (2004 فى أن هناك علاقة طردية بين توافر المعلومات عن الخدمات المصرفية الإلكترونية لدى العملاء وبين معدلات إستخدامهم لتلك الخدمات وإقبالهم عليها بالإضافة إلى تكلفة الحصول على تلك الخدمات .

* دراسات عن إتجاهات البنوك نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية

تناولت دراسة (Daniel (1999 العوامل المؤثرة فى تقديم البنوك فى المملكة المتحدة وإيرلندا لبعض الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت وقد توصلت إلى تحديد تلك العوامل حسب أهميتها النسبية وهى الرؤية المستقبلية ، التنبؤ بمدى قبول العملاء ، الثقافة التنظيمية نحو الابتكار ، حصة البنك السوقية ، والمحددات والقيود التنظيمية للبنك .

بينما اتجهت دراسات أخرى لاحقة إلى تأثير إدراك وتوقعات مديرى البنوك حيث ركزت دراسة (Mols (2000 على تصنيف المديرين إلى أربعة فئات يختلفون فى إدراكهم لأهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوقعاتهم لإستخدامها ، كما جاءت دراسة (Nath, et. al. (2001 عن إدراك المديرين ذوى الصلة بالإنترنت

المصرفي في مستوى الإدارة العليا، وقد خلصت الدراسة إلى أنه يمثل فرصة إستراتيجية يمكن أن تخفض تكلفة المعاملات المصرفية وتعظم خدمة العملاء وتزيد من قاعدة العملاء وتحسن أيضاً فرص البيع العرضي Cross – Selling .

وفي نظرة أكثر إتساعاً جاءت دراسة Aladwani (2001) لتقارن بين إدراك مديري البنوك ومديري تكنولوجيا المعلومات في ثمان بنوك كويتية من حيث الدوافع وتحديات التطوير والتوقعات بالنسبة لتقديم الخدمات المصرفية بواسطة الإنترنت. وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر تلك الدوافع يتمثل في تقديم خدمة أسرع وأيسر وأكثر موثوقية للعملاء، أما أهم تحديات التطوير في مرحلة الإنشاء من وجهة نظر مديري تكنولوجيا المعلومات فقد تمثلت في دعم الإدارة وتوافر المختصين في الإنترنت، أما التحديات المستقبلية فتمثلت في جوانب الأمن وثقة العملاء في استخدام الإنترنت المصرفي. كما تطرقت الدراسة أيضاً إلى إدراك العملاء المرتقبين للتحديات المستقبلية له وتمثلت أهمها في جوانب الأمن والخصوصية والثقة فيه.

كما قامت دراسة Jayawardhena & Foley (2000) بتقييم المواقع الخاصة بالبنوك التي تقدم الإنترنت المصرفي بالمملكة المتحدة من حيث السرعة والمحتوى والتصميم، والتفاعل، والأمن وكذلك أهم الوظائف التي تقدمها البنوك لعملائها من خلال الإنترنت المصرفي. وقد توصلت الدراسة إلى ملاءمة تلك المواقع مع إحتياجات العملاء، وحددت أهم الوظائف التي يحرص العملاء على الحصول عليها من خلال الإنترنت المصرفي وهي الإستفسار عن الرصيد، ودفع فواتير إتصالات ومياه وكهرباء، وطلب كشف حساب، والتعرف على أسعار صرف العملات.

* دراسات عن خصائص مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية

تناولت دراسة Simon & Victor (1994) المخاطر المرتبطة بإستخدام البطاقات الائتمانية والعوامل المؤثرة على إدراك مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية لتلك المخاطر، وقد توصلت الدراسة إلى تحديد بعض العوامل ذات التأثير الإيجابي على مستخدمي تلك الخدمات والمتمثلة في إرتفاع مستوى الدخل

وإرتفاع مستوى التعليم وصغر السن ، كما أبرزت الدراسة تأثير إدراك مخاطر استخدام البطاقات الائتمانية فى العمليات الشرائية على إتجاهات العملاء نحو استخدامها ومدى إمكانية إحلالها محل الوسائل التقليدية فى السداد .

وقد توصلت دراسة Kaynak, et. al. (1995) إلى نفس نتائج الدراسة السابقة من حيث تأثير الخصائص الديموغرافية ، إلا إنها أضافت أن للأوضاع الإقتصادية العامة فى المجتمع تأثير على نمو سوق البطاقات الائتمانية وزيادة الطلب على الخدمات المصرفية الإلكترونية .

وفي اتجاه آخر توصلت دراسة Sultan & Benrichs (2000) إلى أن هناك تأثير للتكلفة على استخدام العملاء للإنترنت المصرفى حيث أن هناك علاقة عكسية بين عنصر التكلفة وبين الإتجاه نحو استخدام العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية . بينما تناولت دراسة Barrym, et. al. (2002) إتجاهات العملاء نحو قنوات التوزيع الإلكترونية للخدمات المصرفية وقد توصلت الدراسة إلى أن الخصائص الديموغرافية – العمر والتعليم – ليست فقط ذات التأثير الجوهري على سلوك العملاء بل أن الإتجاهات والمعتقدات لها تأثير أيضاً على سلوك مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية لذا أوصت الدراسة بضرورة تجزئة السوق المصرفى للعملاء ليس فقط على أساس الخصائص الديموغرافية ولكن أيضاً وفقاً لإتجاهات ومعتقدات العملاء تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث التكلفة وسهولة الاستخدام والتعامل الشخصى وغيرها .

وقد اتفقت كل من دراسة Kamal. & Hassan (2003) مع دراسة Lassar (2005) & Manolis فى تأثير العوامل الديموغرافية على تبني العملاء لإستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وخاصة إرتفاع مستوى الدخل ، إلا أن الدراسة الأخيرة أضافت أن الأفراد الذين يتمتعون بالأفكار الرائدة يكونوا أكثر قبولاً للخدمات المصرفية الإلكترونية وأن ذلك يجب أن يدعم من قبل البنوك بإدراك وفهم

لأهمية الابتكارات المصرفية الإلكترونية الجديدة بالنسبة للعملاء المتبنين لتلك الخدمات بمختلف خصائصهم وفئاتهم.

* دراسات عن تبني العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية

تناولت دراسة (Sathye (1999) العوامل المؤثرة في عدم تبني عملاء البنوك من الأفراد أو المنظمات للإنترنت المصرفي، وقد توصلت إلى أن الاعتبارات الأمنية وعدم إدراك منافعه والتكلفة وصعوبة الاستخدام وعدم الرغبة في التغيير وأخيراً عدم توافر خدمة الإنترنت لدى البعض تمثل أهم هذه العوامل.

بينما جاءت دراسة (Polatoglu & Ekin (2001 لتحديد العوامل المؤثرة على قبول العملاء وتبنيهم للإنترنت المصرفي، وقد توصلت إلى تمتع الإنترنت المصرفي بمزايا نسبية من حيث التكلفة والاستقرار ومستوى الأداء وفي المقابل تنخفض درجة المخاطرة بنسبة كبيرة كما لا توجد لدى العملاء محل الدراسة أى صعوبة في استخدامه، بينما أوضحت الدراسة انخفاض درجة توافق الإنترنت المصرفي مع خبرات العملاء مما قد يؤثر سلباً على تبنيهم له.

ومن زاوية أخرى ربطت دراسة (Black, et. al. (2001 بين تبني العملاء من الأفراد للإنترنت المصرفي والخصائص المميزة له والتي تمثلت في الميزة النسبية، التوافق مع خبرات العملاء وقيمهم، القابلية للتجربة، القابلية للملاحظة، التعقد، والمخاطرة المدركة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستخدمي الإنترنت بصفة عامة ومن قاموا بشراء سلع وخدمات أخرى غير الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت لهم اتجاهات متشابهة نحو المزايا المدركة للإنترنت المصرفي إلا أنهم أقل إيجابية من مستخدمي الإنترنت المصرفي، كما توصلت إلى أن التوافق مع خبرات وقيم العملاء وأن القابلية للتجربة تُعد من أكثر العوامل تأثيراً على تبني العملاء للإنترنت المصرفي.

وفي اتجاهٍ آخر اهتمت دراسة (Karjaluoto, et. al. (2002 بمعتقدات وإدراك العملاء - غير المستخدمين، المستخدمين الجدد، والمستخدمين القدامى - بالنسبة

للبنوك الإلكترونية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم إعتقاد لدى غير المستخدمين هو أن تلك الخدمات تتسم بالعمومية ولا تتم بصورة شخصية إلا أنها آمنة - ويختلف ذلك عما جاء فى بعض الدراسات الأخرى فى الإعتقاد بأن البنوك الإلكترونية غير آمنة وأن ذلك يمثل أحد المعوقات الرئيسية لتبنى العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية - أما الإعتقاد لدى المستخدمين الجدد فيتمثل فى إنخفاض تكلفة تلك الخدمات وتوفير الوقت ويحد من قيود الزمان والمكان ويتفق معهم فى ذلك المستخدمون القدامى.

- التعليق على الدراسات السابقة

أهتمت معظم الدراسات التى تناولت أنماطاً معينة من الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل خدمات الصراف الآلى و/أو الوحدات الطرفية للنقاط البيعية و/أو الإنترنت المصرفى بتحديد أهمية تلك الخدمات والمنافع التى تحققها بالنسبة للبنوك وأيضاً للعملاء، ولكنها لم تتناول الخصائص المميزة لتلك الخدمات وعلاقتها بإتجاهات العملاء نحو استخدامها بينما تناولت بعض الدراسات إتجاهات مديري البنوك نحو تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية وما تمثله تلك الخدمات من فرصة إستراتيجية للبنوك يجب الإستفادة منها، إلا أنها لم تتناول رؤيتهم المستقبلية نحو الطلب المتوقع على الخدمات المصرفية الإلكترونية والمعوقات التى تحد من استخدامها.

وفى اتجاه آخر أوضحت بعض الدراسات أن هناك تأثيراً لبعض العوامل الديموغرافية للعملاء مثل الدخل والتعليم والسن على إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، ولكنها لم تتناول العوامل الديموغرافية الأخرى للعملاء كما أضافت إحدى الدراسات أن هناك تأثيراً للأوضاع الإقتصادية فى البلاد على زيادة الطلب على تلك الخدمات.

وقد تناولت بعض الدراسات العوامل المؤثرة على تبنى أو عدم تبنى العملاء للخدمات المصرفية الإلكترونية مثل تأثير مدى توافر تلك الخدمات وتكلفة الحصول

عليها وسهولة إستخدامها ودرجة الأمان المصاحبة لها ، ولكنها لم تتناول إرتباط تلك العوامل بمعتقدات العملاء وإدراكهم لمزايا تلك الخدمات .

وعليه فإن هذه الدراسة تتناول طبيعة الخدمات المصرفية الإلكترونية فى السوق المصرفى المصرى ، مع تحديد خصائص الخدمات الأكثر إنتشاراً وتأثيرها على استخدام عملاء البنوك من الأفراد لتلك الخدمات ، وكذلك إتجاهات العملاء – مستخدمين أو غير مستخدمين – نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية والخصائص الديموغرافية المؤثرة على إتجاهات كل منهم .

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تشير الإحصائيات والدراسات إلى تزايد إنتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية عالمياً وإنها أصبحت دعامة أساسية فى المجتمعات المتقدمة وكذا فى المجتمعات الساعية للتقدم ، فقد بلغت عمليات السحب النقدى بإستخدام البطاقات الإلكترونية حوالى ١.٣ تريليون دولار أمريكى ، كما بلغت العمليات الشرائية بواسطة النقود الإلكترونية – بطاقات الائتمان ، بطاقات الخصم ، بطاقات القيمة المخزنة – من خلال الوحدات الطرفية لنقاط البيع حوالى ٢.٤ تريليون دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٦ وفقاً لإحصائيات منظمة فيزا العالمية .

وعلى الرغم من إرتفاع عدد البطاقات الإلكترونية فى مصر لأكثر من مليونى بطاقة مع وجود أكثر من ٢٣٠.٣٣ نقطة بيع إلكترونية بالإضافة إلى ١١٣.٧ ماكينة صراف آلى ، واحتلال مصر للمركز الرابع على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث قيمة المعاملات المصرفية الإلكترونية (البنك الأهلى المصرى ، البحوث والدراسات ، ٢٠٠٥) إلا ان البنوك المصرية مازالت قدرتها محدودة على التجديد والإبتكار فى مجال الخدمات المصرفية كماً ونوعاً حيث أن البنوك العالمية تقدم ما يعادل تسعة أضعاف الخدمات التى تقدمها البنوك فى مصر (إبراهيم ، ٢٠٠٢) .

وقد تعرضت البنوك المصرية أخيراً للعديد من عمليات الدمج والإستحواذ

بغرض خلق كيانات مصرفية قوية قادرة على مواجهة التحديات خاصة بعد تحرير الخدمات المالية وإنضمام مصر لعضوية منظمة التجارة العالمية ، هذا بالإضافة إلى إقرار معايير بازل ٢ والتي تفرض تحديات كبيرة على إدارات البنوك المحلية لمنافسة البنوك والمؤسسات المالية العالمية الأمر الذى يحتم ضرورة الإتجاه نحو إستخدام أحدث الخدمات المصرفية لمواجهة تلك التحديات .

لذا فإن دراسة المستهلك المستهدف للخدمات المصرفية الإلكترونية تمثل نقطة البداية لأى سياسة تسويقية رشيدة، الأمر الذى دفع الباحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على سلوك العملاء سواء الخاصة بإستخدام أو عدم إستخدام تلك الخدمات مع ملاحظة أن دراسة أحد هذه العوامل منفرداً قد لا يفسر دوافع العملاء نحو ذلك . وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى الأسئلة التالية :

- ١- ما هو حجم الطلب على الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة لعملاء البنوك التجارية من الأفراد ؟
- ٢- ما هى الخدمات المصرفية الإلكترونية التى يستخدمها عملاء البنوك التجارية من الأفراد لأداء العمليات المصرفية ؟
- ٣- ما هى إتجاهات مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو مزايا تلك الخدمات ؟
- ٤- ما هى إتجاهات غير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو معوقات تلك الخدمات ؟
- ٥- ما هى خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية الأكثر تأثيراً على سلوك عملاء البنوك التجارية من الأفراد نحو إستخدام أو عدم إستخدام تلك الخدمات ؟
- ٦- هل تختلف الخصائص الديموغرافية لمستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية عن غير مستخدميها من عملاء البنوك التجارية من الأفراد ؟

وبناءً على ذلك تم تصميم الدراسة الحالية في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات والوصول إلى الإجابات المرتبطة بها من خلال نتائج الدراسة مع تقديم مجموعة من التوصيات المقترحة بشأنها .

رابعاً: أهمية وأهداف الدراسة

فيما يلي عرض لأهمية الدراسة يتبعها الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها
(١) الأهمية:

تكمن أهمية الدراسة الحالية فيما يلي :

- تناولها لأحد الموضوعات الهامة - كما أثبتت العديد من الدراسات السابقة - الخاصة بتسويق الخدمات المصرفية وذلك نظراً لما يمثله القطاع المصرفي من أهمية حيوية في المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى أهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية باعتبارها تمثل أحد أهم التطورات التكنولوجية المعاصرة .

- تعتبر الدراسة إضافة للمكتبة العربية لندرة البحوث العربية الميدانية في هذا المجال، فهي امتداد للجهود المبذولة في مناقشة القضايا الخاصة بتسويق الخدمات بصفة عامة والخدمات المصرفية بصفة خاصة بما يساعد في تنمية المفاهيم المرتبطة بهذا المجال .

- إمكانية الاستفادة من نتائج تلك الدراسة في النهوض بالقطاع المصرفي المصري وتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال فهم اتجاهات وخصائص عملاء البنوك من الأفراد بما يمكن البنوك من وضع إستراتيجيات تسويقية ملائمة وخاصة في ظل المنافسة المتزايدة مع فروع البنوك الأجنبية في السوق المصري .

(٢) الأهداف:

أ - تحديد الطلب على الخدمات المصرفية الإلكترونية والتعرف على أكثر تلك الخدمات انتشاراً في السوق المصرفي المصري ومجالات إستخدامها .

- ب - التعرف على اتجاهات مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو مزايا تلك الخدمات.
- ج- التعرف على اتجاهات غير مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو معوقات تلك الخدمات.
- د - تقييم مدى إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية لخصائص تلك الخدمات.
- هـ - تحديد الخصائص الديموغرافية المميزة لكل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- و - تقديم عدد من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- خامساً: فروض الدراسة
- تم صياغة مجموعة من الفروض فى ضوء مراجعة الدراسات السابقة Literature Review بحيث تغطى أهداف الدراسة، وذلك على النحو التالى :
- ١- هناك فروق معنوية بين الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث الطلب عليها ومجالات استخدامها فى السوق المصرفى المصرى.
 - ٢- هناك فروق معنوية بين اتجاهات مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو الأهمية النسبية لمزايا تلك الخدمات.
 - ٣- هناك فروق معنوية بين اتجاهات غير مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو الأهمية النسبية لمعوقات تلك الخدمات.
 - ٤- هناك فروق معنوية بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية لخصائص تلك الخدمات.
 - ٥- هناك فروق معنوية بين تأثير الخصائص الديموغرافية لعملاء البنوك من الأفراد على اتجاهاتهم نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

سادساً: أسلوب الدراسة

فيما يلي عرض مختصر للأسلوب البحثي المستخدم في الدراسة:

(١) أنواع ومصادر البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من البيانات هما:

أ- البيانات الثانوية: وهي البيانات التي حصل عليها الباحث بالرجوع إلى الدراسات والبحوث والمراجع العلمية المتخصصة والمتعلقة بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وكذلك الخاصة بسلوك عملاء البنوك من الأفراد، بالإضافة إلى الإحصائيات والتقارير المنشورة عن القطاع المصرفي المصري.

ب- البيانات الأولية: وهي البيانات الميدانية المتعلقة بإتجاهات عملاء البنوك من الأفراد نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، ومدى إدراكهم لمزايا أو معوقات تلك الخدمات. وقد تم الحصول على هذه البيانات بواسطة قائمة إستقصاء أعدت لهذا الغرض.

* تصميم قائمة الإستقصاء

تم تصميم قائمة إستقصاء مكونة من خمسة أقسام تتعلق بمتغيرات الدراسة وتبعاً لأهدافها، ففي القسم الأول يتم تصنيف عملاء البنوك من الأفراد إلى مستخدمين وغير مستخدمين للخدمات المصرفية الإلكترونية مع تحديد نوعية الخدمات التي يتم استخدامها والمعاملات المصرفية الأكثر طلباً من خلال تلك الخدمات، بينما يتضمن القسم الثاني إتجاهات مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو مزايا تلك الخدمات، ويمتد القسم الثالث ليتضمن إتجاهات غير مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو معوقات تلك الخدمات، أما القسم الرابع فيتضمن خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية، أما القسم الخامس والأخير فقد خصص للخصائص الديموغرافية لكل من مستخدم وغير مستخدم تلك الخدمات.

وقد روعي في إعداد القائمة الأسس العلمية والنواحي الشكلية لإعداد قوائم

الإستقصاء ، كما تم إختبار القائمة قبل البدء فى جمع البيانات على عينة ميسرة من المستقصى منهم للتحقق من وضوح الأسئلة وعدم وجود مصطلحات غير مفهومة وتحديد الوقت الذى يستغرقه إستيفاء القائمة فى المقابلة الشخصية ، وقد ترتب على هذا الإختبار المسبق Pre Test إجراء بعض التعديلات فى القائمة بحيث أصبحت صالحة للتطبيق .

وقد قام الباحث بإختبار مصداقية وثبات الإستقصاء بإستخدام معامل كرنباخ Cronbakh Alpha حيث أن قيمة المعامل تبين مدى الارتباط بين إجابات الأسئلة فعندما تكون قيمة ألفا صفر فإن ذلك يدل على عدم وجود ارتباط مطلق بين الإجابات أما إذا كانت قيمة ألفا = ١ فإن ذلك يدل على ان الإجابات متسقة ومرتبطة مع بعضها البعض وكلما إقتربت قيمة معامل ألفا من ١ فإنها تكون مقبولة إحصائياً (Malhotra, 1999) . وحيث أن قيمة معامل ألفا العام فى هذا الإستقصاء تفوق ٧٨٪ فإن هذا الارتباط بين الإجابات جيد ومقبول إحصائياً .
(٢) مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع عملاء البنوك التجارية من الأفراد فى مصر سواء مستخدمين أو غير مستخدمين للخدمات المصرفية الإلكترونية ، ونظراً لعدم وجود إطار لمجتمع البحث لصعوبة الحصول على بيانات عن عملاء البنوك لتعارض ذلك مع مبدأ سرية الحسابات والمعاملات المصرفية الذى ينص عليه قانون البنوك بالإضافة إلى عدم توافر إحصائيات لدى البنوك عن مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية فإن الباحث قد إعتد على عينة عشوائية مبرورية منتظمة Systematic traffic random sample تم تحديد حجمها بـ ٣٨٤ مفردة إستناداً إلى الجداول الإحصائية (بازرعة ، ١٩٨٩) التى تحدد حجم العينة فى ظل البيانات التالية : حجم مجتمع الدراسة كبير وغير محدد ، معامل الثقة ٩٥٪ ، حدود خطأ ± ٥ ٪ ، نسبة توافر الخصائص المطلوب دراستها فى المجتمع ٥٠٪ وقد أعتد الباحث فى توزيع العينة على أسلوب التخصيص المتناسب على أساس عدد فروع البنوك وفقاً لحدود الدراسة كالتالى :

البنوك التجارية *	عدد البنوك	عدد الفروع	النسبة	حجم العينة
قطاع عام	٣	٨٣٤	٤٣ %	١٦٥
مشتركة وخاصة	٢٧	١١٠٩	٥٧ %	٢١٩
الإجمالي	٣٠	١٩٤٣	١٠٠ %	٣٨٤

❖ تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠٠٧.

(٣) جمع البيانات:

تم جمع البيانات الميدانية بواسطة قائمة الإستقصاء التي أعدت لهذا الغرض من خلال المقابلة الشخصية مع مفردات عينة الدراسة بعد خروجهم من فروع البنوك أو إنتهاء تعاملهم مع ماكينات الصراف الآلي وتعرف هذه الطريقة بإسم Exit Interview وذلك للتأكد من ان المفردة تمثل وحدة المعاينة المطلوبة (Wakefield & Baker, 1998). وقد إستعان الباحث بأربعة من جامعي البيانات المتخصصين وذلك لإنتشار مفردات العينة جغرافياً - حيث تم تحديد مناطق لفروع البنوك بحيث تعكس مستويات إقتصادية مختلفة - وقد قام الباحث بتدريب جامعي البيانات حيث أوضح لهم طبيعة الدراسة والهدف منها وكيفية التعامل مع الأنماط المختلفة للمستقصى منهم، كما شرح الباحث لهم أسلوب جمع البيانات بطريقة منتظمة بحيث تجمع البيانات من أول مفردة يتم مقابلتها ثم المفردة التي تليها بفارق ٣٠ دقيقة وهي مدة كافية لإستيفاء القائمة بالإضافة إلى عملية التقديم للمقابلة والإنتهاء منها، وقد تم توزيع ٤٤٠ قائمة بمعدل ١١٠ قائمة لكل جامع بيانات، وقد أستغرقت عملية جمع البيانات حوالي ٣ شهور وقد روعى أن تتم عملية جمع البيانات في أيام مختلفة من الأسبوع وخلال أوقات مختلفة من اليوم لضمان تمثيل العينة لمجتمع الدراسة تمثيلاً دقيقاً.

وقام الباحث بمراجعة القوائم التي تم إستيفؤها من المستقصى منهم حيث تم استبعاد ٣٨ قائمة من التحليل لعدم صلاحيتها بسبب وجود تعارض بين بعض الإجابات بنفس القائمة مما يدل على عدم المصادقية في الإجابة عليها أو بسبب عدم

رغبة بعض المستقصى منهم أحياناً فى استكمال القائمة أو رفضهم للإجابة على أسئلة معينة، لذا كان عدد القوائم الصالحة التى تم إستخدامها فى التحليل ٤٠٢ قائمة وهو عدد يفوق الحجم المخطط للعينة، وقد كان توزيع مفردات العينة وفقاً لبعض الخصائص الديموغرافية لعملاء البنوك من الأفراد على النحو التالى :

توزيع مفردات العينة وفقاً لبعض الخصائص الديموغرافية لعملاء البنوك من الأفراد .

الخصائص	الفئات	عدد	%
النوع	- ذكور	٢٧١	٦٧ %
	- إناث	١٣١	٣٣ %
السن	- أقل من ٢٥ سنة	٧٥	١٩ %
	- من ٢٥ لأقل من ٤٠ سنة	١٣٤	٣٣ %
	- من ٤٠ لأقل من ٦٠ سنة	١٨٢	٤٥ %
	- ٦٠ سنة فأكثر	١١	٣ %
الدخل الشهري	- أقل من ١٥٠٠ جنيه	٤٨	١٢ %
	- من ١٥٠٠ لأقل من ٣٠٠٠ ج	١٢٦	٣٢ %
	- من ٣٠٠٠ لأقل من ٥٠٠٠ ج	١٨٢	٤٥ %
	- ٥٠٠٠ فأكثر	٤٦	١١ %
التعليم	- أقل من المتوسط	١٥	٤ %
	- مؤهل متوسط	٤٨	١٢ %
	- مؤهل جامعى	٢٨٧	٧١ %
	- مؤهل أعلى من الجامعى	٥٢	١٣ %
الحالة الاجتماعية	- غير متزوج	٨٩	٢٢ %
	- متزوج وليس لديه أولاد	١١٦	٢٩ %
	- متزوج ولديه أولاد	١٨٣	٤٦ %
	- مطلق أو أرمل	١٤	٣ %

(٤) أساليب تحليل البيانات:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات والتي تمكن من اختبار فروض الدراسة والوصول إلى أهدافها، وهذه الأساليب هي :
تحليل كا² - اختبار T Test - اختبار فريدمان Friedman Test -
معامل اتفاق كندال Kendall Coefficient Of Concordance (الشرييني، ١٩٩٠).

وقد تم إجراء التحليل الإحصائي على الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS)
Statistical Package For Social science
سابعاً: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الآتي :

- ١- اقتصرت الدراسة على عملاء البنوك التجارية (بنوك قطاع الأعمال - بنوك مشتركة وخاصة) من الأفراد، ولم تشمل عملاء تلك البنوك من المنظمات و/أو عملاء فروع البنوك الأجنبية و/أو عملاء البنوك المتخصصة (الصناعية - العقارية - الزراعية).
 - ٢- اقتصرت عملية جمع البيانات من العملاء المترددين على المراكز الرئيسية للبنوك - التي سبق تحديدها - وبعض الفروع داخل إقليم القاهرة الكبرى.
- ثامناً: نتائج تحليل بيانات الدراسة الميدانية

فيما يلي عرض للنتائج واختبار فروض الدراسة وذلك من واقع التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، وسيتم عرض هذه النتائج بالتفصيل على النحو التالي :

(١) تصنيف مفردات عينة الدراسة

جدول (١)

تصنيف مفردات عينة الدراسة وفقاً لإستخدام أو عدم إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

التصنيف	عدد	%	كا ^٢
مستخدم للخدمات المصرفية الإلكترونية	٢٨٥	٧١ %	٣٥,١
غير مستخدم للخدمات المصرفية الإلكترونية	١١٧	٢٩ %	
المجموع	٤٠٢	١٠٠ %	

يتضح من خلال جدول رقم (١) أن مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية يمثلون ٧١٪ من عملاء البنوك التجارية من الأفراد بينما يقابلهم ٢٩٪ غير مستخدمين لتلك الخدمات وتشير نتائج استخدام تحليل كا^٢ إلى وجود فروق معنوية حيث بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٣٥,١ في حين بلغت قيمة كا^٢ الجدولية ٣,٨٤ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجات حرية = ١ مما يعنى أن أن هناك إقبالاً من عملاء البنوك التجارية لإستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وهو ما يتفق مع ما جاء فى إحصائيات مؤسسة فيزا العالمية فى عام ٢٠٠٥ والتي أشارت إلى نمو نسبة البطاقات الإلكترونية فى مصر إلى ٤٣٪ وهو أعلى معدل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأن هذا المعدل يفوق معدل الزيادة فى هذه المنطقة بنسبة ١٩٪، كما أوضحت أن الزيادة فى قيمة مبيعات التجزئة فى مصر قفزت بنسبة ١٧٪ - وهو المؤشر الرئيسى لأنشطة المدفوعات الإلكترونية - تحتل المركز الرابع بعد السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت علماً بأن إجمالى قيمة المعاملات

المصرفية الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغت ١١,٨ مليار دولار أمريكي.

(٢) اختبار فروض الدراسة

أ- نتائج اختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول من فروض الدراسة على ما يلي:

«هناك فروق معنوية بين الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث الطلب عليها ومجالات إستخدامها في السوق المصرفي المصري»

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض تم إجراء التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية والتي يوضحها الجدولان التاليان:

جدول (٢)

ترتيب الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث الطلب عليها

ن = ٢٨٥

الترتيب	النسبة ♦	الاختبارات	الخدمات المصرفية الإلكترونية
١	٪ ١٠٠	٢٨٥	- الصراف الآلي.
٤	٪ ١٦	٤٦	- الهاتف المصرفي.
٢	٪ ٦٦	١٨٧	- نقاط البيع الإلكترونية
٦	٪ ٢	٦	- البنك الشخص الآلي
٣	٪ ٢٨	٨١	- الإنترنت المصرفي.
٥	٪ ٣	٨	- البنوك الإلكترونية.

♦ الإجمالي يزيد عن ١٠٠ ٪ نظراً لأن المستقصى منه يمكنه إختيار أكثر من خدمة مصرفية إلكترونية.

يتضح من جدول رقم (٢) تفاوت الطلب على الخدمات المصرفية الإلكترونية حيث تبين أن جميع مستخدمي تلك الخدمات بنسبة ١٠٠٪ يستخدمون مأكينات الصراف الآلى وذلك قد يرجع إلى ما تتميز به عن الخدمات الأخرى فى المعاملات المالية الخاصة بالسحب والإيداع النقدي بالإضافة إلى إنتشارها وتوافرها فى أى وقت وأى مكان وكذلك سهولة إستخدامها . وجاءت نقاط البيع الإلكترونية فى المرتبة الثانية للمستخدمين بنسبة ٦٦٪ وذلك قد يفسر تزايد إعتماد كافة المنشآت التجارية والخدمية على توفير هذه الخدمة لديها نظراً لوجود طلب على السداد الإلكتروني خاصة فى حالة عدم وجود سيولة نقدية لدى العميل مع وجود رغبة شرائية .

وقد جاء الإنترنت المصرفى فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢٨٪ وذلك قد يرجع إلى ضرورة الإعتماد عليه عند الشراء من خلال المواقع التجارية الإلكترونية والإتجاه المتزايد نحو التسوق المباشر عبر الإنترنت هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فما زال إستخدام الإنترنت - بصفة عامة - فى مصر محدوداً حيث تقدر نسبة مستخدمى الإنترنت بـ ١٤,٧٪ من تعداد سكان مصر (وزارة الإتصالات والمعلومات، ٢٠٠٧) . بينما كان الهاتف المصرفى فى المرتبة الرابعة بنسبة ١٦٪ وقد يرجع ذلك إلى محدودية الخدمات التى يمكن للعملاء الحصول عليها من خلاله بالإضافة إلى عدم توفر هذه الخدمة لدى كافة البنوك التجارية فى مصر . وقد جاءت البنوك الإلكترونية فى المرتبة الخامسة بنسبة ٣٪ نظراً لعدم معرفة غالبية المستقصى منهم بتلك الخدمة وأسلوب التعامل معها بالإضافة إلى تخوفهم من التعامل مع بنوك إفتراضية ليس لها وجود فى الواقع المادى . وأخيراً كان البنك الشخصى الآلى فى المرتبة السادسة بنسبة ٢٪ أيضاً لعدم معرفة غالبية المستقصى منهم بتلك الخدمة وخاصة أن هذه الخدمة تخصص فقط لكبار العملاء وعادة ما تكون للمنظمات وليست للعملاء من الأفراد . وبإجراء إختبار فريدمان Friedman Test للتحقق من معنوية ترتيب بيانات جدول (٢) ثبتت معنوية الفروق للترتيب السابق حيث بلغت قيمة كا^٢ ٨٠,٤ وذلك عند مستوى معنوية صفر

وللتعرف على مدى وجود فروق معنوية بين مجالات استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية تم تصنيف ماتقدمه من معاملات مصرفية - وفقاً للدراسات السابقة - إلى ثلاث مجموعات رئيسية تتضمن كل منها عدداً من الأنشطة وذلك على النحو التالي :

وظائف الإطلاع على الحسابات View functions - وظائف التحكم أو إدارة الحسابات Accounts control functions - وظائف الحصول على خدمات بنكية جديدة Applying for new banking services . وقد جاءت إختيارات المستقصى منهم كما يلي :

جدول (٣)

ترتيب مجالات استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وفقاً لما تقدمه من معاملات مصرفية
ن = ٢٨٥

الترتيب	النسبة %	الإختيارات	المعاملات المصرفية المقدمة بواسطة الخدمات الإلكترونية
			❖ وظائف الإطلاع على الحسابات :
٣	٪ ٦٨	١٩٥	- الاستفسار عن الرصيد .
٤	٪ ٦٤	١٨٢	- طلب كشف حساب مختصر .
٩	٪ ١٠	٢٨	- مراجعة أرصدة بطاقات الإئتمان .
٧	٪ ٢٠	٥٦	- التعرف على أسعار العملات أو الفوائد
			❖ وظائف التحكم أو إدارة الحسابات :
١	٪ ١٠٠	٢٨٥	- السحب النقدي .
٦	٪ ٢٢	٦٤	- الإيداع نقداً / شيكات .
٢	٪ ٧٠	١٩٩	- تحويل أموال من حساب إلى آخر .
٥	٪ ٦٢	١٧٨	- دفع فواتير خدمات أو بطاقات إئتمان .
٨	٪ ١٥	٤٣	- تغيير الرقم السرى .

الترتيب	النسبة ♦	الإختيارات	المعاملات المصرفية المقدمة بواسطة الخدمات الإلكترونية
			♦ وظائف الحصول على خدمات بنكية جديدة:
١٠	٥ ٪	١٥	- طلب الحصول على بطاقة إئتمان .
١١	٤ ٪	١١	- طلب فتح حساب جارى .
١٣	١ ٪	٢	- طلب الحصول على قرض شخصى .
١٢	٣ ٪	١٠	- طلب فتح حساب توفير .

♦ الإجمالى يزيد عن ١٠٠ ٪ لأن المستقصى منه يمكنه إختيار عدة معاملات مصرفية

يتضح من الجدول رقم (٢) أيضاً تفاوت مجالات استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وفقاً لما تقدمه من معاملات مصرفية حيث يتبين أن وظائف التحكم أو إدارة الحسابات تأتى فى مقدمة العمليات المصرفية الأكثر استخداماً من خلال الخدمات الإلكترونية . فقد جاءت عمليات السحب النقدى، وتحويل الأموال، وسداد فواتير الخدمات أو بطاقات الإئتمان، والإيداع نقداً أو بشيكات فى ترتيب متقدم وهو الأول والثانى والخامس والسادس على التوالى بينما جاء تغيير الرقم السرى فى الترتيب الثامن . أما مجموعة وظائف الإطلاع على الحسابات فقد جاء الإستفسار عن الرصيد ، طلب كشف حساب مختصر فى الترتيبين الثالث والرابع على التوالى بينما جاء التعرف على أسعار العملات والفوائد ومراجعة أرصدة بطاقات الإئتمان فى الترتيبين السابع والتاسع على التوالى وأخيراً فإن مجموعة وظائف الحصول على خدمات بنكية جديدة إحتلت المراكز الأخيرة حيث جاء طلبات الحصول على بطاقة الإئتمان ، فتح حساب جارى ، فتح حساب توفير ، الحصول على قرض فى الترتيبات العاشر والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر على التوالى . وذلك يتفق مع ما جاء فى جدول رقم (٢) لترتيب الخدمات المصرفية الإلكترونية

حيث أن ماكينات الصراف الآلى والتي أحتلت الترتيب الأول هي التى تقدم المعاملات المصرفية التى جاءت فى المراكز الأولى مثل السحب النقدى، تحويل الأموال، الإستفسار عن الرصيد، طلب كشف حساب مختصر، دفع فواتير خدمات أو بطاقات إئتمان، الإيداع نقداً أو بشيكات، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الخدمة الإلكترونية وما تقدمه للعميل من معاملات مصرفية تساعده على تلبية إحتياجاته فى أى وقت وفى أى مكان وبأقل مجهود ودون الحاجة إلى زيارة فروع البنك.

كما أن نقاط البيع الإلكترونية والتي جاءت فى الترتيب الثانى للخدمات الإلكترونية تتفق مع ترتيب العمليات المصرفية الخاصة بالسحب النقدى (لسداد قيمة المشتريات) وتحويل الأموال واللذان جاءتا فى الترتيبين الأول والثانى على التوالى.

وأيضاً فإن الإنترنت المصرفى فى الترتيب الثالث للخدمات الإلكترونية يتفق مع ترتيب ما يقدمه من عمليات مصرفية متمثلة فى تحويل الأموال، الإستفسار عن الرصيد، طلب كشف حساب مختصر، دفع فواتير خدمات أو بطاقات إئتمان، التعرف على أسعار العملات والفوائد والتي جاءت فى الترتيبات الثانى والثالث والرابع والخامس والسابع على التوالى.

وتجدر الإشارة إلى أن إحتلال المعاملات الخاصة بتغيير الرقم السرى، ومراجعة أرصدة بطاقات الإئتمان للترتيب الثامن والتاسع على التوالى قد يرجع إلى أن هناك أنواعاً من البطاقات الإلكترونية يحدد البنك للعميل الرقم السرى ولا يستطيع تغييره إلا من خلال إجراءات معينة لدى البنك، وبالنسبة لمراجعة بطاقات الإئتمان يحرص بصفة دورية - شهرية - إرسال كشف بأرصدة بطاقات الإئتمان لسداد ما عليه.

أما فيما يتعلق بوظائف الحصول على خدمات بنكية جديدة وإحتلالها الترتيب الأخير بالنسبة للمعاملات المصرفية التى تقدم من خلال الخدمات الإلكترونية فإن ذلك قد يرجع إلى أن بعض البنوك التجارية لا تقدم معظم هذه الخدمات بالإضافة إلى تعود العميل على زيارة البنك مباشرة للحصول على خدمة بنكية جديدة.

و بإجراء إختبار فريدمان Friedman Test للتحقق من معنوية ترتيب بيانات جدول (٣) ثبتت معنوية الفروق للترتيب السابق حيث بلغت قيمة كا^٢ ٤٦٨,١ وذلك عند مستوى معنوية صفر

وعليه يتضح صحة الفرض الأول بأن هناك فروقاً معنوية بين الخدمات المصرفية الإلكترونية من حيث الطلب عليها ومجالات إستخدامها فى السوق المصرفى المصرى.

(ب) نتائج إختبار الفرض الثانى:

ينص الفرض الثانى من فروض الدراسة على ما يلى :

«هناك فروق معنوية بين إتجاهات مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو الأهمية النسبية لمزايا إستخدام تلك الخدمات»

ولإختبار مدى صحة هذا الفرض تم إجراء التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية والتى يوضحها الجدول التالى : جدول (٤)

الأهمية النسبية لمزايا الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة للمستخدمين

ن = ٢٨٥

معامل الإتفاق %	الأهمية كنسبة مئوية من العينة			المزايا
	❖ ١+٢	٣	٤+٥	
٨٢,٦	١,٢٥	١٣,٦٢	٨٥,١٣	١- إمكانية الحصول على معاملات مصرفية فى أى وقت.
٨١,٤	٢,٤٣	١٤,٣٦	٨٣,٢١	٢- إمكانية الحصول على معاملات مصرفية من أي مكان.
٧٥,١	٩,٦٢	٢٦,٢	٦٤,١٨	٣- إمكانية الحصول على معاملات مصرفية بيسر وسهولة.

المزايا	الأهمية كنسبة مئوية من العينة			معامل الإتفاق %
	٤+٥	٣	١+٢	
٤- توفر المعاملات المصرفية بدرجة أمان وخصوصية عالية.	٥٩,٢٦	٣٠,٦٥	١٠,٠٩	٧٤,٩
٥- انخفاض تكلفة التعامل للحصول علي المعاملات المصرفية.	٥٦,٦٣	٣٣,٨٠	٩,٥٧	٧٤,١
٦- تقدم تشكيلة حديثة وجذابة من المعاملات المصرفية.	٥٢,٠١	٣٨,٨٠	٩,١٩	٧٣,٨
٧- تقلل من الحاجة إلى زيارة فروع البنك.	٥٧,٢٧	٢٨,٧٩	١٣,٩٤	٧٢,٩
٨- تمكن السداد الإلكتروني في المنشآت التجارية والخدمية.	٥١,٤٠	٣٠,٦٩	١٧,٦٤	٦٨,٤
٩- تمكن من التسوق والشراء من المواقع التجارية الإلكترونية	٣٤,٠٧	٣٦,٨٣	٢٩,١٠	٥٩,٨
١٠- توفر أكبر قدر من المعلومات عن المعاملات المصرفية	٢٩,٧٠	٢٨,١٨	٤٢,١٢	٥٤,٩

❖ ٤+٥=موافق جداً+موافق، ٣=غير محدد، ١+٢= غير موافق + غير موافق مطلقاً

يتضح من جدول (٤) أن نسبة الموافقة (موافق جداً + موافق) على هذه المزايا تتراوح بين ٣٠٪، ٨٥٪ من مفردات العينة، وأن غالبية المزايا حظيت بنسبة موافقة أكثر من نصف العينة وهي :

- إمكانية الحصول على المعاملات المصرفية في أي وقت ٨٥,١٣٪.
- الحصول عليها من أي مكان ٨٣,٢١٪ .
- الحصول عليها ببسر وسهولة في أي وقت ٦٤,١٨٪.

- توافر الأمان والخصوصية ٥٩,٢٦٪.
 - عدم الحاجة للذهاب للبنك ٥٧,٢٧٪.
 - انخفاض تكلفة التعامل ٥٦,٦٣٪.
 - تنوع وحداثة وجاذبية المعاملات المصرفية ٥٢,٠١٪.
 - إمكانية السداد الإلكتروني ٥١,٤٠٪.
- ومما لا شك فيه أن الترتيب النسبي لهذه المزايا الذي تحقق بإستخدام معامل إتفاق كندال يوضح أن نسبة عالية من العينة قد إتفقت فى إتجاهاتها نحو تلك المتغيرات حيث لم تقل قيمة معامل الإتفاق عن ٥٤,٩٪ ووصلت إلى ٨٢,٦٪. مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين إتجاهات مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو الأهمية النسبية لمزايا إستخدام تلك الخدمات، وعليه يتضح عدم صحة الفرض الثانى .
- (جـ) نتائج اختبار الفرض الثالث:
- ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة على ما يلى :
- «هناك فروق معنوية بين إتجاهات غير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو الأهمية النسبية لمعوقات إستخدام تلك الخدمات»
- ولاختبار مدى صحة هذا الفرض تم إجراء التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية والتي يوضحها الجدول التالى :

جدول (٥)

الأهمية النسبية لمعوقات الخدمة المصرفية الإلكترونية بالنسبة لغير المستخدمين.

ن = ١١٧

معامل الإتفاق %	التأثير كنسبة مئوية من العينة			المعوقات
	❖ ١+٢	٣	٤+٥	
٨١,٣	٢,٦٤	١٥,٢٦	٨٢,١٠	١- إمكانية حدوث أخطاء في المعاملات المصرفية.
٧٩,٠	٦,١١	٢٢,٧٤	٧١,١٥	٢- عدم توافر الآمان في تلك المعاملات بدرجة كافية.
٧٥,٧	٥,٦٠	٢٥,٣٦	٦٩,٠٤	٣- عدم توافر الخصوصية اللازمة لسرية تلك المعاملات.
٧٥,٢	٩,٥٨	٢٦,٣٢	٦٤,١٠	٤- عدم توافر الخبرة لاستخدام تلك المعاملات
٧٤,٩	٨,٣٧	٢٩,٦٢	٥٢,٠١	٥- عدم وجود بطاقات إلكترونية للحصول على تلك المعاملات.
٦٦,٥	١٥,٤١	٢٨,١٤	٥٦,٩٥	٦- صعوبة الاستخدام لأن التعامل مع التكنولوجيا معقد نسبياً.
٦٣,٩	١٨,٤٢	٣٠,١٨	٥١,٤٠	٧- تكلفة التعامل مع بعض الخدمات الإلكترونية مرتفعة نسبياً.
٥٩,٨	٢٩,١٠	٣٦,٨٤	٣٤,٠٦	٨- تقتصر الخدمات الإلكترونية على عدد محدود من الخدمات.
٥٩,٣	٣٢,٥٢	٣٢,١٨	٣٥,٣٠	٩- عدم الرغبة في تغيير أسلوب ونمط الحياة.
٥٤,٧	٤٢,٥٣	٢٨,٣١	٢٩,١٦	١٠- لا تغني عن التعامل مع فروع البنك التقليدية

❖ ٤+٥ = مؤثر جداً+مؤثر، ٣ = غير محدد، ١ + ٢ = غير مؤثر + غير مؤثر مطلقاً

يتضح من جدول (٥) أن نسبة الموافقة (مؤثر جداً + مؤثر) لهذه المعوقات تتراوح بين ٢٩٪، ٨٢٪ من مفردات العينة، وأن غالبية المعوقات حظيت بنسبة تأثير عالية - أكثر من نصف مفردات العينة - وهى :

- إمكانية حدوث أخطاء فى المعاملات المصرفية ٨٢,١٠٪.
- عدم توافر الأمان بدرجة كافية ٧١,١٥٪.
- عدم توافر الخصوصية اللازمة لسرية المعاملات ٦٩,٠٤٪.
- عدم توافر الخبرة ٦٤,١٠٪.
- صعوبة الاستخدام ٥٦,٩٥٪.
- عدم إمتلاك بطاقات إلكترونية ٥٢,٠١٪.
- إرتفاع تكلفة التعامل ٥١,٠٤٪.

ومما لا شك فيه أن الترتيب النسبى لهذه المعوقات الذى تحقق بإستخدام معامل إتفاق كندال يوضح أن نسبة عالية من العينة قد إتفقت فى إتجاهاتها نحو تأثير تلك المتغيرات حيث لم تقل قيمة معامل الإتفاق عن ٥٤,٧٪ ووصلت إلى ٨١,٣٪. مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين إتجاهات غير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية نحو الأهمية النسبية لمعوقات إستخدام تلك الخدمات، وعليه يتضح عدم صحة الفرض الثالث .

د- نتائج اختبار الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع من فروض الدراسة على ما يلى :

«هناك فروق معنوية بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية لخصائص تلك الخدمات»

ولاختبار مدى صحة هذا الفرض تم إجراء التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية والتي يوضحها الجدول التالى :

جدول (٦)

الاختلاف بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية لخصائص تلك الخدمات.

مستوى المعنوية	قيمة ت	غير مستخدم		مستخدم		خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	
٠,٠٠٠	١٥,٨٤	١,٠٥	٢,٢٣	١,٠٧	٣,٨٨	التنوع
٠,٠٠٠	٨,٣٨	١,١٣	٢,١٧	١,٣٣	٣,٢٥	التغيير
٠,٠٠٠	١٣,٥٧	١,٦٥	٢,٠٠	١,٢٢	٤,٠٤	التمييز
٠,٠٠٠	٩,٤٣	١,٦٨	٢,٣١	١,٢٩	٣,٧٥	الملاءمة
٠,٠٠٠	٧,٣٩	١,٨٥	٢,٣٩	١,٢٧	٣,٦١	المعلومات
٠,٠٠٠	٤,٧٣	١,١٣	٣,١٦	١,١٢	٣,٧١	التكلفة

يتضح من جدول رقم (٦) باستخدام تحليل T-Test ما يلى :

- فيما يتعلق بعنصر التنوع وإتساع مزيج الخدمات المصرفية الإلكترونية بلغ حجم متوسط إدراك مستخدمى تلك الخدمات ٣,٨٨ وبانحراف معيارى قدره ١,٠٧ ، بينما بلغ متوسط إدراك غير المستخدمين ٢,٢٣ وبانحراف معيارى قدره ١,٠٥ وقد بلغت قيمة ت ١٥,٨٤ وما يصاحبها من مستوى معنوية ٠,٠٠٠ مما يعنى إمكانية التمييز بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة لخاصية التنوع .

- فيما يتعلق بعنصر التغيير فى أسلوب الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية بلغ حجم متوسط إدراك مستخدمى تلك الخدمات ٣,٢٥ وبانحراف معيارى قدره ١,٣٣ ، بينما بلغ متوسط إدراك غير المستخدمين ٢,١٧ وبانحراف معيارى قدره ١,١٣ وقد بلغت قيمة ت ٨,٣٨ وما يصاحبها من مستوى معنوية صفر

مما يعنى إمكانية التمييز بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة لخاصية التغيير .

- فيما يتعلق بعنصر التميز وتقديم خدمات مصرفية إلكترونية مبتكرة بلغ حجم متوسط إدراك مستخدمى تلك الخدمات ٤.٠٤ وبإنحراف معيارى قدره ١.٢٢ ، بينما بلغ متوسط إدراك غير المستخدمين ٢.٠٠ وبإنحراف معيارى قدره ١.٦٥ وقد بلغت قيمة ت ١٣.٥٧ وما يصاحبها من مستوى معنوية صفر مما يعنى إمكانية التمييز بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة لخاصية التميز .

- فيما يتعلق بعنصر الملاءمة وسهولة الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية بلغ حجم متوسط إدراك مستخدمى تلك الخدمات ٣.٧٥ وبإنحراف معيارى قدره ١.٢٩ ، بينما بلغ متوسط إدراك غير المستخدمين ٢.٢١ وبإنحراف معيارى قدره ١.٦٨ وقد بلغت قيمة ت ٩.٤٣ وما يصاحبها من مستوى معنوية صفر مما يعنى إمكانية التمييز بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة لخاصية الملاءمة .

- فيما يتعلق بعنصر توافر المعلومات عن الخدمات المصرفية الإلكترونية بلغ حجم متوسط إدراك مستخدمى تلك الخدمات ٣.٦١ وبإنحراف معيارى قدره ١.٢٧ ، بينما بلغ متوسط إدراك غير المستخدمين ٢.٣٩ وبإنحراف معيارى قدره ١.٨٥ وقد بلغت قيمة ت ٧.٣٩ وما يصاحبها من مستوى معنوية صفر مما يعنى إمكانية التمييز بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة لخاصية المعلومات .

- فيما يتعلق بعنصر تكلفة الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية بلغ حجم متوسط إدراك مستخدمى تلك الخدمات ٣.٧١ وبإنحراف معيارى قدره ١.١٢ ، بينما بلغ متوسط إدراك غير المستخدمين ٣.١٦ وبإنحراف معيارى قدره ١.١٣ وقد بلغت قيمة ت ٤.٧٣ وما يصاحبها من مستوى معنوية صفر مما يعنى إمكانية التمييز

بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة لخاصية التكلفة .

وعليه يتضح صحة الفرض الرابع بأن هناك فروقاً معنوية بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية لجميع خصائص تلك الخدمات .

هـ- نتائج اختبار الفرض الخامس:

ينص الفرض الخامس من فروض الدراسة على ما يلى :

«هناك فروق معنوية بين تأثير الخصائص الديموغرافية لعملاء البنوك من الأفراد على اتجاهاتهم نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية». ولاختبار مدى صحة هذا الفرض تم إجراء التحليلات الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية والتي يوضحها الجدول التالى :

جدول (٧)

اتجاهات عملاء البنوك من الأفراد وفقاً لخصائصهم الديموغرافية نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية.

الخصائص	الفئات	مستخدم		غير مستخدم		كا
		عدد	%	عدد	%	
النوع	- ذكور	١٨٦	٦٩	٨٥	٣١	*١٨,٨٢
	- إناث	٩٩	٧٦	٣٢	٢٤	*١٧,١٣
السن	- أقل من ٢٥ سنة	٦٥	٨٧	١٠	١٣	*٢٠,١٦
	- من ٢٥ لأقل من ٤٠ سنة	٧٥	٥٦	٥٩	٤٤	٠,٩٦
	- من ٤٠ لأقل من ٦٠ سنة	١٣٧	٧٥	٤٥	٢٥	*٢٣,٢٥
	- ٦٠ سنة فأكثر	٨	٧٣	٣	٢٧	١,١٤

الخصائص	الفئات	مستخدم		غير مستخدم		كا ^٢
		عدد	%	عدد	%	
الدخل الشهري	- أقل من ١٥٠٠ جنيه	٢٩	٦٠	١٩	٤٠	١,٠٤
	- من ١٥٠٠ لأقل من ٣٠٠٠ جنيه	٩٢	٧٣	٣٤	٢٧	*١٣,٣٥
	- من ٣٠٠٠ لأقل من ٥٠٠٠ جنيه	١٢٦	٦٩	٥٦	٣١	*١٣,٤٦
	- ٥٠٠٠ جنيه فأكثر	٣٨	٨٣	٨	١٧	*٩,٧٨
التعليم	- أقل من المتوسط	٤	٢٧	١١	٧٣	١,٦٣
	- مؤهل متوسط	١٦	٣٣	٣٢	٦٧	*١٦,٥٧
	- مؤهل جامعي	٢٢٦	٧٩	٦١	٢١	*٢٨,٩٩
	- مؤهل أعلى من الجامعي	٣٩	٧٥	١٣	٢٥	٠,٥٧
الحالة الاجتماعية	- غير متزوج	٤٤	٤٩	٤٥	٥١	٠,٠١
	- متزوج وليس لديه أولاد	٨٩	٧٧	٢٧	٢٣	*١٦,٥٧
	- متزوج ولديه أولاد	١٤٣	٧٨	٤٠	٢٢	*٢٨,٩٩
	- مطلق أو أرمل	٩	٦٤	٥	٣٦	٠,٥٧

❖ معنوية

يتضح من جدول رقم (٧) بإستخدام تحليل كا^٢ وجود فروق معنوية بين إتجاهات معظم فئات عملاء البنوك من الأفراد نحو إستخدام أو عدم إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث أن قيمة كا^٢ الجدولية تبلغ ٣,٨٤ عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجات حرية = ١ في حين كانت قيمة كا^٢ المحسوبة وفقاً لفئات الخصائص الديموغرافية على النحو التالي:

(أ) النوع:

- فئة الذكور بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١٨,٨٢ مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين إتجاهات الذكور نحو إستخدام أو عدم إستخدام الخدمات المصرفية

الإلكترونية كما يتضح أن ٦٩٪ من مفردات عينة الذكور مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٣١٪ غير مستخدمين.

- أما فئة الإناث فقد بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١٧,١٣ مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين اتجاهات الإناث نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٧٦٪ من مفردات عينة الإناث مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٢٤٪ غير مستخدمين.

(ب) السن:

- فئة أقل من ٢٥ سنة بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٢٠,١٦ مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٦٠٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٤٠٪ غير مستخدمين.

- بينما الفئة التي تتراوح أعمارها بين ٢٥ سنة وأقل من ٤٠ سنة بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٠,٩٦ مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٥٦٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٤٤٪ غير مستخدمين.

- أما الفئة التي تتراوح أعمارها بين ٤٠ سنة وأقل من ٦٠ سنة بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٢٢,٢٥ مما يشير إلى وجود فروق معنوية كبيرة بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٧٥٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٢٥٪ غير مستخدمين.

- بينما فئة ٦٠ سنة فأكثر بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١,١٤ مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٧٣٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٢٧٪ غير مستخدمين.

(ج) الدخل الشهري:

- فئة الدخل أقل من ١٥٠٠ جنيهاً بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١,٠٤ مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٦٠٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٤٠٪ غير مستخدمين.

- أما الفئة التي تتراوح بين ١٥٠٠ وأقل من ٣٠٠٠ جنيهاً بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١٣,٣٥ مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٧٣٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٢٧٪ غير مستخدمين.

- كما ان الفئة التي تتراوح بين ٣٠٠٠ وأقل من ٥٠٠٠ جنيهاً بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١٣,٤٦ مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٦٩٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٣١٪ غير مستخدمين.

- أما فئة الدخل ٥٠٠٠ جنيهاً فأكثر بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٩,٧٨ مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٨٣٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ١٧٪ غير مستخدمين.

(د) التعليم:

- فئة أقل من المتوسط بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١,٦٣ مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٢٧٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٧٣٪ غير مستخدمين.

- أما فئة المؤهل المتوسط فقد بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١٦,٥٧ مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات

المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٣٣٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٦٧٪ غير مستخدمين.

- بينما فئة المؤهل الجامعي بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٢٨,٩٩ مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٧٩٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٢١٪ غير مستخدمين.

- أما فئة المؤهل الأعلى من الجامعي فقد بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٠,٥٧ مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٧٥٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٢٥٪ غير مستخدمين.

(هـ) الحالة الإجتماعية:

- فئة غير المتزوجين بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٠,٠١ مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٤٩٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٥١٪ غير مستخدمين.

- بينما فئة المتزوجين وليس لديهم أولاد بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١٦,٥٧ مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٧٧٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٢٣٪ غير مستخدمين.

- كما أن فئة المتزوجين ولديهم أولاد بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٢٨,٩٩ مما يشير إلى وجود فروق معنوية كبيرة بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح أن ٧٨٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٢٢٪ غير مستخدمين.

- أما فئة المطلقين والأرامل فقد بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ٠,٥٧ مما يشير إلى

عدم وجود فروق معنوية بين اتجاهات هذه الفئة نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، كما يتضح من الجدول أن ٦٤٪ من مفردات عينة هذه الفئة مستخدمون لتلك الخدمات مقابل ٣٦٪ غير مستخدمين.

من التحليل السابق يتضح أن هناك فروقاً معنوية بالنسبة لأحد عشر متغير من مجموع متغيرات الخصائص الديموغرافية البالغ عددها ثمانية عشر متغير - أى بنسبة ٦١٪ تقريباً - مقابل سبع متغيرات - أى بنسبة ٣٩٪ تقريباً - لم يتضح وجود فروق معنوية بينها الأمر الذى يعنى أن نسبة قبول الفرض الخامس مرتفعة نسبياً وبالتالي يمكن القول بصحة هذا الفرض والذى ينص بأن هناك فروقاً معنوية بين تأثير الخصائص الديموغرافية لعملاء البنوك من الأفراد على اتجاهاتهم نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

تاسعاً: مناقشة النتائج والتوصيات

فيما يلي مناقشة لأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة يليها عدد من التوصيات المتعلقة بمجال تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية والتى يمكن أن تفيد المسؤولين بالقطاع المصرفى وكذلك الأكاديميين المهتمين بهذا المجال.

* مناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

(١) أن هناك إختلافاً بين اتجاهات عملاء البنوك من الأفراد نحو استخدام أو عدم استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث أوضحت الدراسة أن غالبية الأفراد يعتمدون على تلك الخدمات لأداء عملياتهم المصرفية ولعل ذلك يفسر إهتمام البنوك بتطوير تلك الخدمات وتنوع ماتقدمه من معاملات مصرفية فى الفترة الأخيرة.

(٢) أن هناك تفاوتاً فى حجم الطلب على الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث أوضحت الدراسة أن جميع مستخدمى تلك الخدمات يعتمدون على ماكينات الصراف الآلى لأداء العمليات المصرفية التالية: السحب النقدى، تحويل الأموال من

حساب إلى آخر، الإستفسار عن الرصيد، طلب كشف حساب مختصر، دفع فواتير خدمات أو بطاقات إئتمان، الإيداع النقدي أو بشيكات. كما تبين أن غالبية المستخدمين يعتمدون على نقاط البيع الإلكترونية في المنشآت التجارية والخدمية لسداد قيمة تعاملاتهم مع تلك المنشآت.

بينما تبين أن الطلب على الإنترنت المصرفي يقتصر على بعض العملاء بغرض السداد الإلكتروني لمشترياتهم من المواقع التجارية الإلكترونية، والتعرف على أسعار العملات، كما تبين أن استخدام الهاتف المصرفي محدود جداً حيث تعتمد عليه نسبة بسيطة من العملاء للإستفسار عن أرصدة الحسابات، ومراجعة آخر عمليات سحب وإيداع أجريت من الحساب. وأيضاً تبين أن البنوك الإلكترونية والبنك الشخصي الآلي لا تزال غير معروفة بالنسبة للمجتمع المصري وخاصة بالنسبة لعملاء البنوك من الأفراد.

(٣) أنه لا يوجد إختلاف بين إتجاهات مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة للأهمية النسبية لمزايا تلك الخدمات، حيث أوضحت الدراسة أن هناك إتفاقاً بين مفردات عينة المستخدمين على مدى أهمية هذه المزايا وأن أكثر من نصف العينة وافقت على أهمية المزايا التالية: إمكانية الحصول على المعاملات المصرفية فى أى وقت ومن أى مكان بيسر وسهولة، توافر المعاملات المصرفية بدرجة أمان وخصوصية عالية، قلة الحاجة إلى زيارة فروع البنك، إنخفاض تكلفة الحصول على المعاملات المصرفية، وجود تشكيلة حديثة وجذابة من المعاملات المصرفية، بالإضافة لإمكانية السداد الإلكتروني، ولعل ذلك يوضح أن هذه المزايا تمثل بعض المتغيرات المرتبطة بإستخدام معظم عملاء البنوك من الأفراد للخدمات المصرفية الإلكترونية.

(٤) أنه لا يوجد إختلاف بين إتجاهات غير مستخدمي الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة للأهمية النسبية لمعوقات تلك الخدمات، حيث أوضحت الدراسة أن هناك إتفاقاً بين مفردات عينة من غير المستخدمين على مدى تأثير هذه المعوقات والتي تحد من إستخدام تلك الخدمات حيث أن أكثر من نصف العينة وافقت على تأثير المعوقات التالية: إمكانية حدوث أخطاء فى المعاملات المصرفية، عدم

توافر الأمان بدرجة كافية، عدم توافر الخصوصية اللازمة لسرية المعاملات المصرفية، قلة الخبرة لإستخدام تلك المعاملات، صعوبة الإستخدام، عدم إمتلاك بطاقات إلكترونية، الإعتقاد بإرتفاع تكلفة التعامل مع الخدمات الإلكترونية، ولعل ذلك يوضح أن هذه المعوقات تمثل المتغيرات المرتبطة بعدم إستخدام بعض عملاء البنوك من الأفراد للخدمات المصرفية الإلكترونية.

(٥) أن هناك إختلافاً بين إدراك كل من مستخدمى وغير مستخدمى الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة لخصائص تلك الخدمات، حيث أوضحت الدراسة أن أكثر خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية المميّزة بين المستخدمين وغير المستخدمين هى: التنوع وتشكيلية مزيج الخدمات، التميز وتقديم خدمات مبتكرة، الملاءمة وسهولة الإستخدام، التغيير فى أسلوب الحصول على الخدمات، توافر معلومات عن الخدمات، تكلفة الحصول على الخدمات. ولعل ذلك يوضح أن خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية ومدى إدراك عملاء البنوك من الأفراد لها يمثل أحد المتغيرات المرتبطة بإستخدام أو عدم إستخدام تلك الخدمات.

(٦) أن هناك إختلافاً بين تأثير الكثير من الخصائص الديموغرافية لعملاء البنوك من الأفراد على إتجاهاتهم نحو إستخدام أو عدم إستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث أوضحت الدراسة معنوية معظم فئات المتغيرات الديموغرافية وأن ترتيب تأثيرها على الإستخدام هو الدخل الشهري، التعليم، السن، الحالة الإجتماعية، ثم النوع. ولعل ذلك يوضح أن الخصائص الديموغرافية لعملاء البنوك من الأفراد تمثل أحد المتغيرات المرتبطة بإستخدام أو عدم إستخدام تلك الخدمات.

* التوصيات

فى ضوء ما سبق يمكن للباحث تقديم التوصيات التالية :

(أ) توصيات خاصة للبنوك :

- ١- ضرورة اهتمام الإدارة العليا في البنوك بالخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال رؤية مستقبلية تستهدف زيادة الإستثمارات في تلك الخدمات وخلق طلب متزايد عليها خاصة في ظل المتغيرات العالمية الحديثة.
- ٢- الاهتمام بتطوير وتحديث الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل مستمر ودعم الخصائص المميزة لها مثل توفيرها لكافة المعاملات المصرفية في أى وقت ومن أى مكان بيسر وبسهولة وبدرجة عالية من الأمان والخصوصية.
- ٣- التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل يتناسب مع زيادة توجه العملاء نحو إستخدام تلك الخدمات مع مراعاة تقديم مزيج خدمي متنوع ومبتكر من العمليات المصرفية بواسطة تلك الخدمات.
- ٤- ضرورة الاعتماد على الخصائص الديموغرافية للعملاء عند تجزئة السوق المصرفي وعند تصميم الإستراتيجيات المختلفة للمزيج التسويقي مع العمل تحويل غير المستخدمين من العملاء إلى مستخدمين للخدمات المصرفية الإلكترونية.
- ٥- القيام ببحوث ودراسات للسوق المستهدف بشكل دورى للتعرف على ما يطرأ عليه من تغيرات، تحديد إحتياجات العملاء ورغباتهم، وقياس مدى رضائهم عن ما تقدمه من خدمات مصرفية إلكترونية بما يمكنها من إجراء التعديلات المناسبة في إستراتيجيتها التسويقية.
- ٦- الاهتمام بالترويج للخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال توفير المعلومات للعملاء بصفة مستمرة عن منافع تلك الخدمات، والعمل على خلق صورة ذهنية Image إيجابية لدى العملاء عنها من خلال تغيير أسلوب ونمط الحياة Style Life الخاص بأداء العملاء لمعاملاتهم المصرفية.
- ٧- تشجيع كافة المنظمات - الحكومية والخاصة - على قبول تعاملات الأفراد بواسطة البطاقات الإلكترونية وتدعيم إستخداماتهم للخدمات المصرفية الإلكترونية مثل ماكينات الصراف الآلى ونقاط البيع الإلكترونية والإنترنت المصرفي وذلك

بتقديم مزايا لمستخدمى تلك الخدمات بما يمثل قيمة مضافة لتعاملهم مع تلك المنظمات.

٨- ضرورة استخدام برمجيات حديثة للخدمات المصرفية الإلكترونية تحافظ على سرية بيانات العملاء مع وجود آليات مدعمة لتبديد مخاوف العملاء بصفة عامة من حيث خصوصية وسرية المعاملات المصرفية من خلال تلك الخدمات.
(ب) توصيات خاصة للعملاء:

١- التوجه نحو استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية لأداء العمليات المصرفية المطلوبة وذلك للاستفادة بما تتمتع به من خصائص وسمات خاصة مقارنة بالخدمات التقليدية بالإضافة إلى ما تقدمه من مزايا ومنافع متميزة.

٢- تبني الابتكارات الحديثة للبنوك فى مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية والاستفادة منها مثل الإنترنت المصرفى والبنك الشخصى الآلى والبنوك الإلكترونية باعتبارها تمثل المستقبل القريب فى هذا المجال.

٣- التعاون مع البنوك لتطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال الإقتراحات والشكاوى أو أى ملاحظات خاصة بتلك الخدمات بما يمكن البنوك من معالجة أى قصور وتحسين مستوى أداء تلك الخدمات.
(ج) توصيات عامة للجهات الرسمية:

١- زيادة الوعي لدى المجتمع المصرى بصفة عامة بأهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال عقد ندوات ومؤتمرات متخصصة للتعريف بتلك الخدمات ومزايا إستخدامها وما تتمتع به من سمات مميزة بالإضافة إلى توزيع النشرات التعريفية لتلك الخدمات من خلال منافذ البنوك التقليدية.

٢- وضع وتطوير الضوابط التشريعية والقانونية لتأمين المعاملات المصرفية من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية، حماية حسابات العملاء من أى أخطاء

مقصودة أو غير مقصودة، وتوعية العملاء لإتباع القواعد التي تحفظ لهم أمن وسرية تعاملاتهم المصرفية.

٣- الاهتمام بتوفير البنية التحتية اللازمة للخدمات المصرفية الإلكترونية من خطوط إتصال وأجهزة حاسب آلي وماكينات متخصصة وزيادة سرعة الإنترنت بما يدعم كفاءة تلك الخدمات في تقديم العمليات المصرفية المتنوعة.

(د) توصيات خاصة للباحثين:

يقترح الباحث النقاط البحثية التالية التي يمكن للباحثين الاستفادة منها في إجراء بحوث ودراسات مستقبلية :

- مقارنة بين طلب العملاء على الخدمات المصرفية الإلكترونية في الدول العربية.

- دراسة اتجاهات عملاء البنوك من المنظمات نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية.

- فرص وتحديات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنسبة للقطاع المصرفي المصري.

- الرؤية المستقبلية لمديرى البنوك نحو تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية.

* المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١- إبراهيم ، محمد عبد ربه ، تحليل اتجاهات عملاء البنوك من المنظمات نحو جودة الخدمات البنكية بالتطبيق علي البنوك التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ .
- ٢- أبو العيون ، محمود (دكتور) ، القواعد الرقابية الحاكمة لتقديم البنوك لخدماتها عبر شبكة الإنترنت ، إتحاد البنوك ، ٢٠٠١ .
- ٣- البنك الأهلي المصري ، البحوث والدراسات ، ٢٠٠٥ .
- ٤- البنك المركزي المصري ، دليل التعليمات الرقابية ، ٢٠٠٢ .
- ٥- البنك المركزي المصري ، قطاع البحوث والدراسات ، ٢٠٠٥ .
- ٦- البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ٢٠٠٧ .
- ٧- الشربيني ، زكريا (دكتور) ، الإحصاء اللابارامتري في العلوم النفسية والتربوية والإجتماعية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠) .
- ٨- بازرة ، محمود صادق (دكتور) ، بحوث التسويق للتخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات التسويقية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٩) .
- ٩- عزام ، هنري توفيق (دكتور) ، المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات المستجدة ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، (عمان ، الأردن) مجلد (٩) عدد (١) ، ٢٠٠١ .
- ١٠- هندی ، منير ابراهيم (دكتور) ، إدارة البنوك التجارية : مدخل إتخاذ القرارات ، (الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٦) .
- ١١ - وزارة الإتصالات والمعلومات ، إحصائية ٢٠٠٧ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Adel M. Aladwani, (2001) "Online Banking: a Field Study of Drivers, Development Challenges and Expectations", International Journal of Information Management, vol.21, No.3
- 2- Chanaka Jayawardhena & Paul Foley, (2000) "Changes in the banking sector - the case of internet banking in the UK", Internet research: Electronic Networking Applications and Policy, Vol.10, No.4
- 3- Elizabeth Daniel, (1999) "Provision of Electronic Banking in the UK and the Republic of Ireland", International journal of Bank Marketing, Vol.17, No.2
- 4- Erdener Kaynak, O.Kucukemiroglu and A.Ozmen, (1995) "Correlates of credit card acceptance and usage in an advanced developing middle eastern country" Journal of services marketing, Vol.9, No.4
- 5- E.Padersen & H.Nysveen, (2004) "Shopbot Banking: An experimental Study of consumer satisfaction and loyalty " <http://ikt.hia.no/perep/loyalty.pdf>.
- 6- Fareena Sultan & Roy Benrichs, (2000) "Consumer preferences for internet services over time: Initial exploration", Journal of consumer marketing, Vol.17, No.5
- 7- Fiona Davies: Luiz Mountinho; and Bruce Curry,(1996),"ATM user attitudes: A Neural network analysis", Marketing intelligence and planning, Vol.14, No.2
- 8- F. Hayashi; E.Klee,(2003), "Technology adoption and consumer payments: Evidence form survey data review of network economics" Review of network economics ,Vol.2, No.2
- 9- Howcroft Berry, R.Hamilton and P.Hewer, (2002) "Consumer attitude and the usage and adoption of home-based banking in the United Kingdom", International journal of bank marketing, Vol.20, No.3.
- 10-H.Karjaluo; M.Mattila and T.Pento,(2002), "Electronic banking in Finland :Consumer beliefs and reactions to a new delivery channel", Journal of financial services marketing, Vol.6, No.4
- 11-Jonathan Lack,(2005),"Banking goes virtual, Strategic finance", Institute of management accountants, Vol .81, No.10
- 12-Jonathan Zinman,(2004), "Why use debit instead of credit consumer choice in trillion dollar market", The website of federal reserve bank of New York
- 13-J. Charles,(2003),"ATM surcharges and the expansion of consumer choice", www.cato.org
- 14-L. Wakefield and Julie Baker (1998), "Excitement at the mall: Determinants and effect on shopping response", Journal of retailing, Vol.74.

15-M. Simon & T. Victor (1994) "Customer risk perceptions of electronic payment system", International journal of bank marketing, Vol.12, No.8

16-Milind Sathye (1999), "Adoption of internet banking by Australian consumers: An Empirical investigation", International journal of bank marketing, Vol.17, No.7

17-Nancy J. Black ;A. Lockett; Heidi Winklhofer and Christine Ennew (2001), "The Adoption of internet financial services: a qualitative study", International journal of retail and distribution management, Vol.29, No.8

18-Naresh K. Molhotra (1999), Marketing Research: An Applied orientation, third edition, N.J., Prentice-Hall.

19-Niels Peter Mols (2000), "The internet and service marketing – the case of Danish retail banking", Internet research: electronic networking applications and policy, Vol.10, No.1

20-Ravi Nath; Paul Schrick and Monica Parzinger (2001), "Bankers perspectives on the internet banking", E-service journal, Vol.1, No.1

21-Robert G. Brock (1996), "Bank united decentralized its branches, Database marketing", journal of retail banking services, Vol.18, spring.

22-Sofia Giannakoudi (1999), "Internet banking: The digital voyage of banking and money in cyberspace", Information & communications technology law, Vol.8, No.3

23-Sujit chakravorti & Ted, (2003), "A Theory of credit card", the website of federal reserve bank of Chicago.

24-S. Dibb & Meedios, (2001), "Application of a relationship marketing perspective in retail banking", Services industries journal, Vol.5, No.2

25-Vichuda N. Polotoglu and Serap Ekin, (2001), "An Empirical investigation of the Turkish consumers' acceptance of internet banking services", International journal of bank marketing, Vol.19, No.4

26-Walfried Lassar, C. Manolis (2005), "The relationship between consumer innovativeness, personal characteristic and online banking adoption", International journal of bank marketing, Vol.23, No.2

www.visa.corporate.com (2005).

عرض رسالة ماجستير:

البيع الإلكتروني للسلع المقلدة عبر شبكة الإنترنت دراسة مقارنة

للباحث/ جمال زكي إسماعيل الجريدلي (*)

عرض الباحث/ علي أحمد شيخون (**)

أهمية الموضوع

عقد البيع هو أكثر العقود تداولاً بين الناس على صعيد المعاملات التقليدية، وبعد انتشار استخدام الإنترنت في التجارة الإلكترونية في عصرنا الحالي أصبح عقد البيع عبر الإنترنت يحتل مكانة بارزة بين عقود التجارة الإلكترونية، فانتشر بيع السلع والمنتجات على اختلاف أنواعها عن طريق الإنترنت .

وقد أثار البيع الإلكتروني عبر الإنترنت العديد من المشكلات التي يجب التصدي لها، ومن هذه المشكلات مشكلة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت، حيث انتهز الكثير من البائعين فرصة البعد بين البائع، والمشتري، نتيجة لعالمية ظاهرة الإنترنت، فعرضوا على المشتريين من خلال الإنترنت سلعا مقلدة على أنها أصلية مستخدمين في ذلك وسائل خداع كثيرة أتاحتها لهم التقنيات الحديثة، ونظراً لأن البائع غالباً ما يكون محترفاً، والمشتري غير محترف، فإن البائع كثيراً ما ينجح في إقناع المشتري تحت تأثير الغش، والخداع بشراء السلعة المقلدة، ثم يفاجأ المشتري بعد تسلمه السلعة أنها ليست أصلية .

وقد شمل بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت سلعا كثيرة مثل قطع غيار الأجهزة الإلكترونية من حاسب آلي، أو غيره، كما شمل المواد الغذائية، والأدوية، ومستحضرات التجميل، والعطور، وبرامج الحاسب الآلي، وغيرها .

(*) نال بها الباحث درجة الماجستير من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر.

(**) باحث مساعد بالمركز.

ولاشك أن بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت يضر بالمشتري الذي يرتبط بعقد مع البائع، كما يضر بأفراد آخرين لا تربطهم علاقة عقدية مع البائع مثل منتجي السلعة الأصلية، وبائعيها، وأصحاب الحقوق المعنوية عليها.

فما هي الوسائل القانونية التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذه المشكلة، وما موقف الفقه الإسلامي منها ؟

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كيفية مواجهة ظاهرة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت، وكيفية حماية جمهور المستهلكين، وهم الطرف الأضعف من الغش الذي يلجأ إليه التجار المحترفون عبر الإنترنت، بالإضافة إلى حماية كل من يصيبه ضرر من جراء بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت .

وفي الموضوع أراد الباحث الآتي :

١ - تسليط الضوء على مشكلة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت، والتنبيه إلى خطورتها، ووجوب التصدي لها .

٢ - بيان وسائل الحماية القانونية المدنية التي يمكن اتخاذها لمواجهة مشكلة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت .

٣ - بيان عظمة، ومرونة قواعد الفقه الإسلامي، وصلاحياتها للتطبيق في كل زمان، ومكان على بيع السلع المقلدة، وعلى غيره من المستجدات .

٤ - استنتاج أهم الصعوبات التي تعترض تطبيق وسائل الحماية المدنية، وكيفية مواجهة هذه الصعوبات .

خطة البحث

وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة .

الفصل الأول : تحديد مفهوم البيوع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت

المبحث الأول : تحديد مفهوم البيوع الإلكترونية ومدى مشروعيتها

المبحث الثاني : صور البيوع الإلكترونية

المبحث الثالث : إيجابيات وسلبيات الإنترنت بين القانون والفقه

الفصل الثاني : المسؤولية المدنية الناشئة عن بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت

المبحث الأول : مفهوم التقليد وصوره

المبحث الثاني : التدليس وأثره فى نشأة مسؤولية بائع السلع المقلدة عبر الإنترنت

المبحث الثالث : المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية

الفصل الثالث : آثار المسؤولية المدنية المترتبة على بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت

المبحث الأول : الجزاء الإجرائي

المبحث الثاني : الجزاء الموضوعي (التعويض)

المبحث الثالث : تقدير المشكلة (بين الجزاء المدني والحلول المقترحة)

نتائج البحث

يمكن أن نستخلص فيما يلي أهم النتائج ، والتوصيات التى توصل إليها البحث ، والمتمثلة فى الآتي :

١ - أن الفارق الجوهرى بين البيع الإلكتروني ، والبيع التقليدي يتمثل فى الوسيلة التى يتم بها العقد فقط ، وهى فى العقود الإلكترونية أي وسيلة كهربائية ، أو مغناطيسية ، أو كهرومغناطيسية تستخدم فى إتمام العقود ، وتنفيذها ، أو أي وسيلة أخرى تضم إمكانيات مماثلة لتلك الوسائل .

٢ - اتفاق الفقه الإسلامي مع الفقه القانوني فى ضرورة توافر الرضا ، والمحل والسبب بشروطها المعروفة فى البيع الإلكتروني عبر الإنترنت .

٣ - ضرورة مراعاة بعض القواعد الخاصة بالإيجاب الإلكتروني حماية للمستهلك باعتباره الطرف الضعيف ، ومن هذه القواعد التزام المهني (البائع) بإعلام المشتري بكل ما يتعلق بالعقد المراد جملة ، وتفصيلاً ، وتبصيره بكل ما يتعلق بالمبيع ، والثمن ، وشروط العقد ، والحق فى العدول عنه الخ .

كما أنه لا مجال للقول بوجود قبول ضمني في عقد البيع عبر الإنترنت نظرا للطبيعة الخاصة للعقود الإلكترونية .

٤ - اختلاف كل من الفقهاء الإسلامي ، والقانوني في تحديد زمان ، ومكان انعقاد البيع عبر الإنترنت ، ففي حين ذهب الفقه القانوني المصري إلى أنه ينعقد في الزمان ، والمكان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول مع افتراض علم الموجب بالقبول في المكان ، والزمان اللذين وصل إليه فيهما هذا القبول ، فقد ذهب الفقه الإسلامي إلى أن البيع عبر الإنترنت ينعقد في الزمان ، والمكان اللذين يصدر فيهما القبول من وجه إليه الإيجاب .

٥ - تتعدد صور البيوع الإلكترونية وفقا لاعتبارات تتعلق بالمتعاقدين ، وأيضاً بالوسيلة المستخدمة في إبرامها ، ويقر الفقه الإسلامي كل هذه الصور باعتبارها وسائل تؤدي إلى مقاصد مشروعة .

٦ - للإنترنت إيجابيات ، وسلبيات كثيرة لم تنظمها الكثير من التشريعات العربية بينما نظمها الفقه الإسلامي من خلال قواعده الكلية الصالحة للتطبيق في كل زمان ، ومكان .

٧ - لتقليد السلع عبر الإنترنت صور كثيرة اتفق الفقهاء الإسلامي ، والقانوني على اعتبارها تدليسا ، كما اتفقا أيضا على اعتبار بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت تدليسا .

٨ - يترتب على بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت قيام ثلاثة أنواع من المسؤولية المدنية :

النوع الأول : مسؤولية بائع السلع المقلدة عن التدليس الواقع منه أثناء التعاقد ، وقد توصلنا إلى أن هذه المسؤولية تقصيرية تقوم على الخطأ الشخصي .

النوع الثاني : المسؤولية العقدية لبائع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، وبينما أن أركان هذه المسؤولية متوافرة ، وقائمة بين البائع ، والمشتري للسلعة المقلدة .

النوع الثالث : مسئولية تقصيرية تنشأ بين البائع للسلعة المقلدة ، وكل من أصابه ضرر بسبب بيعه للسلعة المقلدة طالما لا توجد رابطة عقدية بينهما .

٩ - يترتب على قيام مسئولية بائع السلع المقلدة عن التدليس أنه يجوز للمشتري المطالبة ببطالان العقد مع التعويض عن الضرر الذي أصابه ، ويجوز له الاقتصار على التعويض فقط ، هذا في الفقه القانوني ، أما في الفقه الإسلامي ، فيخير المشتري بين فسخ البيع ، واسترداد الثمن وبين إمضاء البيع وإمساك المبيع فقط عملاً بخيار التدليس .

١٠ - اختلاف نظام المسئولية العقدية في الفقه القانوني عن ضمان العقد في الفقه الإسلامي من حيث الأثر المترتب على قيامهما ، فبينما يجيز الفقه القانوني للمشتري الحق في المطالبة بتعويض عن الأضرار التي أصابته نتيجة عدم تنفيذ البائع لالتزامه بتسليم مبيع مطابق كما في بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، فإن الفقه الإسلامي يخير المشتري بين فسخ البيع ، واسترداد الثمن ، وبين إمضاء البيع ، وإمساك المبيع ، وقد أجاز الشافعية ، والحنابلة عند إمساكه المبيع أن يرجع على البائع بما نقص من الثمن بسبب فوات الوصف عملاً بخيار فوات الوصف .

١١ - يتفق الفقه القانوني في وجوب التعويض عن الضرر المادي ، والأدبي المترتب على قيام المسئولية التقصيرية لبائع السلع المقلدة عبر الإنترنت مع ما ذهب إليه صاحبان من الحنفية ، والزيدية ، وبعض علماء عصرنا الذين قالوا بوجوب التعويض عن الضرر بنوعية ، وينطبق ذلك على تعويض الضرر الناتج عن بيع السلع المقلدة ، وغيره .

١٢ - اختلاف كل من الفقهاء الإسلامي ، والقانوني في الأساس الأول لقيام المسئولية التقصيرية ، فبينما هو في الفقه القانوني الخطأ ، فهو في الفقه الإسلامي التعدي ، وترتب على ذلك اختلافهما في تضمين الصغير غير المميز ، والمجنون عند إتلافهما لمال الغير ، فلم يضمنهما القانون لعدم تصور نسبة الخطأ

إليهما ، بينما ضمنهما الفقه الإسلامي لأن كلا منهما ضامن بماله للضرر الواقع منه على مال غيره نتيجة تعديه .

١٣ - اتفاق الفقهاء معا في تقرير مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة ، وكذا في تقرير المسؤولية عن التقصير في حراسة الأشياء الخطرة ، وينطبق ذلك على بائع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، وعلى غيره .

١٤ - يترتب على قيام مسؤولية بائع السلع المقلدة عبر الإنترنت على النحو السابق إمكانية تطبيق نوعين من الجزاءات يتمثل الأول منهما في الجزاء الإجرائي الوقتي الذي يتخذ صورة الإجراءات الوقتية ، بينما يتمثل الثاني في الجزاء الموضوعي الذي يتخذ صورة التعويض عن الضرر .

١٥ - أن هناك صعوبات تعوق فاعلية الجزاء المدني السابق إلا أن هناك وسائل عديدة لمواجهة هذه الصعوبات منها الاتفاق بين البائع ، والمشتري على حرية الإثبات بينهما تجنباً لصعوبة الإثبات ، والاتفاق بينهما على القانون الواجب التطبيق ، والمحكمة المختصة ، تجنباً للصعوبات المتعلقة بتحديدتهما نتيجة لعالمية الإنترنت ، وتدخل عناصر عديدة من دول مختلفة في العقود التي تبرم عبره ، ومن هذه الوسائل أيضاً أهمية مد نطاق تطبيق النصوص المتعلقة بجريمة النصب لتشمل بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، وكذا إمكانية الاستعانة بعقوبة التعزير لبائع السلع المقلدة ، وهي عقوبة معروفة في الفقه الإسلامي ، والأهم من ذلك كله أهمية تضافر الجهود الدولية لعقد معاهدة دولية لوضع ضوابط تفصيلية لكل ما يتعلق بالإنترنت ، واستخداماته ، ومواجهة المشكلات الناشئة عن استخدامه ، ومن بينها مشكلة بيع السلع المقلدة عبر الإنترنت ، مع إلزام كافة الدول الأخذ بهذه الضوابط ، ووضع آلية تنفيذية للإشراف على تنفيذ هذه المعاهدة ، لتوحيد القواعد القانونية ، والجهة المختصة بكل نزاع ينشأ نتيجة استخدام الإنترنت ، وذلك حتى يتحقق التناسب بين الضوابط التي تحكم الإنترنت ، وبين عالمية هذه الظاهرة .